

# المنطق الصوري والرياضي

تأليف  
عبد الرحمن بدوي

الطبعة الرابعة

الناشر: وكالة المطبوعات  
شارع فهد السالم - الكويت

١٩٧٧





# الْمِنْطَقُ الصُّورِي

## وَالرِّيَاضِي

شبكة كتب الشيعة



تأليف

عبد الرحمن بدوي

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

الطبعة الرابعة

الناشر: وكالة المطبوعات  
شارع فهد السالم - الكويت

١٩٧٧

الطبعة الأولى ١٩٦٢

الطبعة الثانية ١٩٦٣

الطبعة الثالثة ١٩٦٨

الطبعة الرابعة ١٩٧٧



## مؤلفات الدكتور عبد الرحمن بدوي

### (أ) مبتكرات

- |                       |                                 |
|-----------------------|---------------------------------|
| ١ - الزمان الوجودي    | ٤ - الحور والنور                |
| ٢ - هموم الشباب       | ٥ - هل يمكن قيام أخلاق وجودية ؟ |
| ٣ - مرآة نفسي ( شعر ) | ٦ - نشيد الغريب ( شعر )         |

### (ب) دراسات أوروبية

- |                      |                              |
|----------------------|------------------------------|
| ١ - الموت والعبقريّة | ٥ - مدخل جديد إلى الفلسفة    |
| ٢ - دراسات وجودية    | ٦ - الأخلاق النظرية          |
| ٣ - المنطق الصوري    | ٧ - في الشعر الأوربي المعاصر |
| ٤ - النقد التاريخي   | ٨ - مناهج البحث العلمي       |

### خلاصة الفكر الأوربي

- |             |                                 |
|-------------|---------------------------------|
| ١ - نيتشه   | ٦ - ربيع الفكر اليوناني         |
| ٢ - اشبنجلر | ٧ - خريف الفكر اليوناني         |
| ٣ - شوينهور | ٨ - المثالية الألمانية ( شلنج ) |
| ٤ - أفلاطون | ٩ - كرنيا دس                    |
| ٥ - أرسطو   | ١٠ - سينوسيوس                   |

## ( ج ) دراسات إسلامية

- ١ - التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية
- ٢ - تاريخ الإلحاد في الإسلام
- ٣ - شخصيات قلقة في الإسلام
- ٤ - الإنسانية والوجودية في الفكر العربي
- ٥ - أرسطو عند العرب
- ٦ - المثل العقلية الأفلاطونية
- ٧ - منطق أرسطو في ٥ أجزاء
- ٨ - رابعة العدوية
- ٩ - شطحات الصوفية ( أبو زيد البسطامي )
- ١٠ - روح الحضارة العربية
- ١١ - الإنسان الكامل في الإسلام
- ١٢ - التوحيدي : الإشارات الإلهية
- ١٣ - مسكوية : الحكمة الخالدة
- ١٤ - فن الشعر لأرسطو وشروحه العربية
- ١٥ - الأصول اليونانية للنظريات السياسية في الإسلام
- ١٦ - في النفس لأرسطوطاليس
- ١٧ - ابن سينا : عيون الحكمة
- ١٨ - ابن سينا : البرهان ( من « الشفا » )
- ١٩ - الأفلاطونية المحدثه عند العرب
- ٢٠ - أفلوطين عند العرب
- ٢١ - المبشر بن فاتك : مختار الحكم
- ٢٢ - فلهوزن : الخوارج والشيعة
- ٢٣ - مؤلفات الغزالي
- ٢٤ - أرسطوطاليس : الطبيعة
- ٢٥ - الغزالي : فضائح الباطنية
- ٢٦ - أسين بلاتيوس : ابن عربي
- ٢٧ - دور العرب في تكوين الفكر الأوروبي
- ٢٨ - مؤلفات ابن خلدون
- ٢٩ - مذاهب الإسلاميين
- ٣٠ - أبو سليمان المنطقي : صوان الحكمة
- ٣١ - أفلاطون في الاسلام
- ٣٢ - خفين بن إسحق : آداب الفلاسفة

## ( د ) ترجمات (الروائع المائة)

- ١ - إيشندورف : حياة حابر بائر
- ٢ - فوكيه : اندين
- ٣ - جيته : الديوان الشرقي
- ٤ - جيته : الأنساب المختارة



- ۵- بیرن : أسفار اتشیلد هارولد ۷- مسرحیات برشت  
۶- ثربانتس : دون کیخوته ۸- مسرحیات لورکا

### بالفرنسية

1. Le Problème de la mort. Le Caire, 1965.
2. La transmission de la Philosophie Grecque au monde arabe. Paris, Vrin, 1968.
3. Histoire de la Philosophie en Islam. 2 vols. Paris, Vrin, 1972.

# فهرس

صفحة

تمهيد ... ..

## المنطق الصورى

### الباب الأول : مقدمات

١ - تعريفه	...	...	...	...	٣ - ٦
٢ - تقسيم المنطق	...	...	...	...	٦ - ١٧
٣ - المنطق : علم أو فن ؟	...	...	...	...	١٧ - ٢٣
٤ - النزعات التوجيهية فى دراسة المنطق	...	...	...	...	٢٣ - ٤٤
( أ ) النزعة النفسانية	...	...	...	...	٢٤ - ٢٨
( ب ) النزعة الاجتماعية	...	...	...	...	٢٨ - ٣١
( ح ) النزعة اللغوية	...	...	...	...	٣٢ - ٤٩

### الفصل الأول : طبيعة الحكم

الأحكام التجريبية	...	...	...	...	٤٦ - ٤٩
الأحكام البرهانية	...	...	...	...	٤٩

### الفصل الثانى : منطق التصورات

الكلى والجزئى	...	...	...	...	٥١ - ٥٩
التصورات الواضحة والغامضة ، والتصورات المتميزة والمختلطة	...	...	...	...	٥٩ - ٦٠
التصورات السالبة وأنواع التقابل	...	...	...	...	٦٠ - ٦٧
المفهوم والماسدق	...	...	...	...	٦٨ - ٧٤



## التعريف والتصنيف

صفحة						
٨١ — ٧٥	...	...	...	...	...	التعريف
٨١	...	...	...	...	...	اللامعرفات
٨٨ — ٨٢	...	...	...	...	...	التصنيف

### الباب الثانى : الأحكام

٩٦ — ٨٦	...	...	...	...	...	الأحكام وتصنيفاتها
١٠٤ — ٩٦	...	...	...	...	...	الجهة — فى القضية
١٠٨ — ١٠٤	...	...	...	...	...	الكيف — فى القضية
١١٥ — ١٠٨	...	...	...	...	...	الكم — فى القضية
١٢٠ — ١١٥	...	...	...	...	...	الاستغراق
١٢٨ — ١٢٠	...	...	...	...	...	الإضافة — فى القضية
١٣٣ — ١٢٨	...	...	...	...	...	القضايا الشرطية
١٣٥ — ١٣٤	...	...	...	...	...	الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية
١٣٨ — ١٣٦	...	...	...	...	...	تقابل القضايا
١٤٩ — ١٣٩	...	...	...	...	...	الاستدلال المباشر
١٥٦ — ١٤٩	...	...	...	...	...	المدلول الوجودى للقضايا المحلية

### الباب الثالث : القياس

١٦٥ — ١٥٧	...	...	...	...	...	القياس وتعريفه وأجزاؤه
١٧٧ — ١٦٥	...	...	...	...	...	قواعد القياس
١٨٠ — ١٧٧	...	...	...	...	...	مبدأ القياس
١٨٥ — ١٨١	...	...	...	...	...	أشكال القياس المحلى

صفحة

١٩٢ — ١٨٦	...	...	...	...	الشكل الأول
١٩٤ — ١٩٢	...	...	...	...	الشكل الثاني
١٩٨ — ١٩٤	...	...	...	...	الشكل الثالث
٢٠٣ — ١٩٨	...	...	...	...	الشكل الرابع
٢٠٤ — ٢٠٣	...	...	...	...	وظائف الأشكال الأربعة
٢١٢ — ٢٠٤	...	...	...	...	رد الأقيسة الناقصة
٢١٦ — ٢١٢	...	...	...	...	القياس الاستثنائي
٢١٩ — ٢١٦	...	...	...	...	القياس الاستثنائي المتصل
٢٢٢ — ٢١٩	...	...	...	...	القياس الاستثنائي الانفصالي
٢٢٥ — ٢٢٢	...	...	...	...	القياس المضمّر
٢٢٨ — ٢٢٥	...	...	...	...	القياس المركب موصل النتائج
٢٣٣ — ٢٢٨	...	...	...	...	القياس المركب مفصول النتائج
٢٤٠ — ٢٣٤	...	...	...	...	قياس الإخراج
٢٤٩ — ٢٤١	...	...	...	...	الأغاليط

### المنطق الرياضي

٢٦٥ — ٢٥٠	...	...	...	...	تاريخ المنطق الرياضي
٢٧٨ — ٢٦٦	...	...	...	...	نظرية كم المحمول
٢٧٣ — ٢٨٠	...	...	...	...	المنطق الرمزي — الرموز
٢٩٢ — ٢٨٣	...	...	...	...	الخواص الصورية للإضافات
٣٠٩ — ٢٩٣	...	...	...	...	حساب الأصناف
٣١٤ — ٣٠٩	...	...	...	...	حساب القضايا
٣١٧ — ٣١٤	...	...	...	...	الدول القضائية



## تخصيص

قصدتُ في هذا الكتاب أن أعرض موضوعات المنطق الصوري والرياضي عرضاً شاملاً منفصلاً أستقصى فيه المسائل في تطورها حتى أبلغ بها إلى آخر صُورها ، ومختلف الآراء التي أدلى بها كبار المناطقة في العصر الحديث ، متخذاً في معظمها موقفاً جزئياً خاصاً يتناسب مع سياق العرض دون أن ألزم موقفاً موحداً يستهدف الاصاله أكثر مما ينشد الاستقصاء ، لأنني لم أرد به أن يكون تعبيراً عن الفلسفة التي أومن بها وأشارك في إيجادها ، والتي أعلنت في برنامجي لها في « الزمان الوجودي » عن منطق خاص بها ينبثق عنها ، لأن هذا المنطق الذي أعلنت عنه لا يزال عندي في دور التكوين ؟

القاهرة سنة ١٩٤٣

عبد الرحمن بدوي





المنطق الصّوري



## مقدمة

### ١ - تعريف

١ - كلمة منطق من ناحية الاشتقاق اللغوي تدل أولاً على الكلام ، فهي في اليونانية λογική . ولا نعرف على وجه الدقة من هو أول من استعملها اصطلاحاً ، ولا في أى عصر . وأرجح ما قيل في هذا ما افترضه برنتل Prantl ( « تاريخ المنطق في الغرب » ج ١ ص ٥٣٥ - ص ٥٣٦ ) تبعاً لإشارة من بوئتيوس Boetius من أن من الممكن أن تكون من وضع شراح أرسطو ، وضعوها اصطلاحاً من أجل أن يقابلوا بين الأورغانون لأرسطو وبين الديالكتيك عند الروافين ( ولعل ذلك كان في عهد أندرونيقوس الرودي ) . وعلى كل حال فقد استعملها شيشرون في كتابه De finibus ويدل استعمالها عند الإسكندر الأفروديسي وجالينوس على أنها قد أصبحت شائعة في عصرهم ، أعني في القرن الثاني بعد الميلاد (١) .

غير أن كلمة λόγος في اليونانية تدل أيضاً على العقل أو الفكر أو البرهان ؛ ومن هنا كان من الميسور استخدام اسم صفة منها يدل على الفكر والبرهان والتفكير العقلي . أما في العربية فلا تدل كلمة « النطق » في أصلها اللغوي إلا على الكلام والتلفظ . ولكن المترجمين في القرن الثاني ، حين أرادوا ترجمة اللفظ اليوناني ، رجعوا إلى الأصل الاشتقائي وهو الكلام أو النطق مع عدم مراعاتهم للمعنى الحقيقي المستعمل حينئذ لهذا اللفظ من حيث إنه لم يكد يدل على العقل أو الفكر كما هي الحال في اليونانية ، ومن هنا اضطر أهل الفلسفة حينئذ إلى

( ١ ) راجع معجم لالاند ، تحت الكلمة . وكذلك معجم أيسلر .

تبرر هذا الاستعمال بأن فرقوا بين نوعين من النطق : النطق الظاهري والنطق الباطني ، والأول هو التكلم ، والثاني إدراك العقولات . وبهذه التفرقة أعطوا الكلمة مدلولها الأصلي والاصطلاحي معاً<sup>(١)</sup> ، وهي تفرقة ترجع بدورها إلى أرسطو نفسه .

٣ - ولكن استعمال هذا اللفظ لم يقتصر على « علم » النطق ، بل استعمل بعدة معان أهمها اثنان :

(١) « النطق هو العلم الباحث في المبادئ العامة للتفكير الصحيح . وموضوعه البحث في خواص الأحكام ، لا بوصفها ظواهر نفسية ، بل من حيث دلالتها على معارفنا ومعتقداتنا ، ويعنى على الأخص بتحديد الشروط التي بها نبرر انتقالنا من أحكام معلومة إلى أخرى لازمة عنها » . ( كينز : « المنطق الصوري » ، المقدمة § ١ ) .

والنطق بهذا المعنى هو « علم » النطق . فهو إذن العلم الذي يميز بين الأحكام والعمليات الذهنية الصحيحة ، وبين الأحكام والعمليات الذهنية الفاسدة . وقبل أن ننظر في هذا التعريف ننتقل إلى بيان المعنى الثاني .

( ١ ) راجع ما يقوله البرجاني في تعليقاته على « شرح القطب على التسمية » حيث قال : « النطق يطلق على الظاهري وهو التكلم ، وعلى الباطني وهو إدراك العقولات . وهذا الفن ( النطق ) يقوى الأول ويسلك بالثاني مثلك السداد . فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا معني النطق للنفس الإنسانية السمة بالناطقة : فاشتق له اسم من النطق » ( شروح التسمية ، طبع مصر سنة ١٩٠٥ م : ١٢٧ ، ١٢٨ ) . وقد عبر عن غرابة هذا الاستعمال لكلمة النطق بمعنى العقل وعدم اتفاقه مع اللغة العربية السرياني في المناظرة التي نسب التوحيدى إليه أنه قام بها مع منى ، فقال ( أو قال التوحيدى ) : « . . . لأن أصحابك ( أى الناطقة ) يزعمون أن النطق هو العقل ، وهذا قول مدخول ، لأن النطق على وجوه أتم عنها في سهو » ( التوحيدى : « الإمتاع والمؤانسة » ج ١ ص ١٢٤ س ١٧ - ١٨ ) .



( ب ) « نطلق نحن كلمة منطق على علم القوانين الضرورية للذهن وللعقل بوجه عام . أو المعنى واحد ، ( علم الشكل البسيط للفكر بوجه عام » كنت ، « المنطق » المقدمة § ١ ) .

والمنطق هنا هو البحث في قوانين الفكر وشكله ، ولما كان الفكر عند المثاليين هو كل الحقيقة ، فإن المنطق هو الذى يضع القوانين الأساسية للواقع . والمنطق هنا إذن موضوعى ذاتى ممّا ، صورى مادى فى نفس الآن . فهو لا يبحث في قوانين الفكر الذاتى فحسب ، بل ويضع أيضاً قوانين الواقع الموضوعى .

وهذا التعريف هو التعريف الذى سيقول بمثله هيغل وهاملتون . فـ هيغل يقول إن المنطق « هو علم الصورة ، أعنى الصورة فى العنصر المجرد للفكر ( الانسكلوبيديا ، § ١٩ ) . وهاملتون يقول : « المنطق هو علم قوانين الفكر بوصفه فكراً » ( المحاضرة الأولى من « محاضرات فى المنطق » ) .

ويلاحظ أن هذا التعريف تعريف ميتافيزيقى وجودى ، بينما التعريف السابق فى ( ا ) تعريف نفسانى . إذ يقصد من المنطق بالمعنى الأول بيان القواعد التى يسير عليها التفكير الصحيح ؛ ومن المنطق بالمعنى الثانى بيان القوانين التى يسير عليها الوجود . ولهذا يجب أن نميز بين كلا النوعين تمييزاً دقيقاً ، ويحسن بنا أن نسمى الأول « المنطق العقلى » ، ونسمى الثانى « المنطق الوجودى المثالى » ، وتقتصر المعنى المحدود على الأول . وقد نشأ من الخلط بين المعنيين أن أدخلت على علم المنطق بالمعنى الدقيق مباحث ميتافيزيقية هى فى الواقع من صميم المنطق الوجودى ، خصوصاً البحث التقديمى الذى تستهل به دراسة المنطق غالباً

نحت عنوان « قوانين الفكر الضرورية\* » . ولا بأس من إدخال أمثال هذه المباحث ، على شرط أن يضع الإنسان نصب عينيه أنها تنقسم إلى المنطق الوجودى ، لا إلى المنطق العقلى بالمعنى الدقيق .

## ٢ — تقسيم المنطق

٣ — والمنطق بالمعنى الدقيق ينقسم إلى قسمين رئيسيين : المنطق الصورى ، والمنطق المادى . وذلك أن كل علم من العلوم له ناحيتان : صورية ومادية ، ولا تختلف العلوم بعضها عن بعض من هذه الناحية إلا فى نسبة كل من هاتين الناحيتين إلى الأخرى : فبعضها أكثر صورية ، والبعض الآخر أكثر مادية . وتقصد بهذا أن لكل علم موضوعاً يبحث فيه ، وأنه لكى يصل إلى معرفة حقيقة هذا الموضوع لا بد من طائفة من العمليات العقلية تقوم بها النفس أو العقل . والمنطق ، كائى عام ، له موضوع يبحث فيه عن أحواله أو عوارضه الذاتية ، كما يقول المناطقة العرب . وهذا الموضوع هو التصورات والتصديقات من حيث « إنها مؤدية إلى تحصيل علم لم يكن » ( الساوى : « البصائر النصيرية » ص ٦ ، طبعة بولاق ) . إلا أن المنطق لا يفتنى عناية خاصة بالمضمون الواقعى لهذه التصورات بقدر عنايته بالعمليات العقلية التى تؤدى إلى تحصيل التصورات والتصديقات تحصيلاً صحيحاً . ولهذا فإن الجانب الصورى فيه أرجح من الجانب المادى ، حتى إن المقصود

- 
- \* 1. Bradley : Logic, V. 1;  
 2. Bosanquet : Logic, V. 1;  
 3. Bain : Logic .  
 4. L. S. Stebbing : A Modern Introduction to Logic , Ch . XXIV, § 2  
 5. Boole : The laws of Thought London, 1854 ;  
 6 W. E. Johnson : Logic, Vol. 1  
 7. H. W. B. Joseph : An Introduction to Logic, P. 13;  
 8. J. N. Keynes : Formal Logic, appendix B  
 9. J. S. Mill : A System of Logic, Book II, Ch. 7, § 5 ;  
 10. J. S. Mill : Examination of Sir William Hamilton's Philosophy .

بهذا الجانب المادى ليس هو ضمان صحة النتائج الجزئية فى كل علم وإنما يقصد به مراعاة الإشارة الموضوعية للتصورات والتصديقات . فبدلاً من أن يقتصر الأمر على الشكول العامة للمعاملات الفكرية الخاصة بالاستنتاج الصورى ، يعنى المرء بدراسة العمليات المؤدية إلى تحصيل العلم فى فروعه المختلفة بطريقة عامة . ومن هنا يبدو تغلب الجانب الصورى على الجانب المادى ، ولذا كان المنطق ، إلى جانب الرياضة البحت ، أشد المعلوم صورية وتجريداً ، حتى أصبح المثل الأعلى فيه كما يراه المنطق الحديث ، أن يتجرد فى بحثه عن كل مادة ، بل وعن ألفاظ اللغة نفسها لكي يصير رمزياً مجرداً كالرياضيات سواء بسواء .

وهذه الصلة بين الناحيتين ، الصورية والمادية ، قد أثارَت مشكلة نستطيع أن نحلها على الأساس التاريخى . فنلاحظ أولاً أن نظرة واضع المنطق كانت نظرة مزدوجة جمعت بين الناحيتين ، وإن كانت الناحية الصورية أغلب ظهوراً . فإن أرسطو يرى ، تبعاً للفلسفة السقراطية والأفلاطونية ، أن التصور أو الكلى إدراك مباشر للواقع ولطبيعة الأشياء الأزلية بواسطة العقل . والتصور الكامل هو المبرر عنه فى التعريف . ولذا كان على التعريف أن يعرفنا موضوع التصور تعريفاً نهائياً كاملاً جامعاً مانعاً ، كما يقولون ، أى معبراً تعبيراً دقيقاً ثابتاً عن الحقيقة الموضوعية للأشياء . والوصول إلى هذا التعريف يكون بإدراك الروابط بين التصورات بعضها وبعض وتمييزها من حيث العموم والخصوص ، ومن حيث النسب التى توجد بينها ؛ وهى نسب حقيقية ، أى موضوعية موجودة فى الأشياء نفسها وليست شكولاً عامة موجودة فى طبيعة العقل وحده ، كما سيقول كُنت بعد ذلك بزمان طويل . والمنطق تبعاً لهذا يبحث فى التصورات وفى ارتباط التصورات على هيئة تصديقات من حيث إن ذلك مؤدٍ إلى إدراك الواقع . ولما كانت التصورات تعبيرات كاملة عن الموضوع الخارجى ، فإن استنتاج ما فيها

يؤدي إلى إدراك الواقع ؛ أعني من هذا أن الناحية الصورية والناحية المادية أو الموضوعية مختلطتان تمام الاختلاط . فكان التصورات يمكن النظر فيها دون حاجة إلى اللجوء إلى التجربة ؛ أي إن المنطق يمكن أن يتم بطريقة قبلية صرفية .

وعلى هذا أقام أرسطو المنطق على أساس النظر في تسلسل التصورات في الذهن بطريقة محددة ، أي على أساس بيان القواعد العامة التي يسير عليها العقل في ربطه بين التصورات بعضها وبعض في الذهن بصرف النظر عما تشير إليه في واقع التجربة ؛ ومن هنا انتهى إلى أن غاية المنطق هي الحدود في التصورات والقياس والتصديقات . وكان منطق هذا صوري النزعة إلى حد كبير .

ولا يمكن أن نقول إنه كان صورياً خالصاً . فإن المنطق الصوري بالمعنى الدقيق هو ذلك الذي عناه هاملتون فقال : إن المنطق بالمعنى الصوري هو علم اتفاق الفكر مع نفسه *Consistency* فإن في الفكر قانوناً ضرورياً هو قانون عدم التناقض ، فليس على العقل إلا أن يسير على هذا القانون ، وبغض النظر عن مضمون التصورات أو التصديقات ، في إدراكه لماهية التصورات وتصديقه بحقيقة الأحكام ؛ والمنطق إذن هو علم القوانين التي يسير عليها الفكر في وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة ، وهي قوانين ترجع في النهاية إلى قانون أو مبدأ واحد ، هو قانون عدم التناقض ؛ وليس على العقل هنا أن يعني بأكثر من هذا الارتباط بين التصورات والتصديقات من الناحية الذهنية الخالصة .

ولكن أرسطو لم يكن صورياً إلى هذا الحد في نظريته إلى المنطق ، لأنه إذا كان كذلك في « التحليلات الأولى » فإن التحليلات الأولى مقدمة « للتحليلات الثانية » ، وهذه تعني بالاستدلال من حيث انطباقه على موضوع العلم <sup>(١)</sup> .

(١) راجع هاملان : « مذهب أرسطو » ص ٩٢ — ٩٦ — باريس سنة ١٩٣١ .  
O. Hamelin : Le système d'Aristote.



وإنما كان المنطق الأرسططالى مزيجاً من الصورية والمادية أو الموضوعية ، كما كان مزيجاً من المنطق العقلى والمنطق الوجودى .

غير أن شراح أرسطو لم يمتنوا بالناحية الموضوعية ، وإنما اتجه كل اهتمامهم إلى الناحية الصورية ، وبخاصة فى المصور الوسطى ، حتى بادت ما بين المنطق الصورى وبين العلم بالمعنى المحدود ، وحتى أصبح المنطق على حد تعبير ديكارت « وسيلة للتحدث دون نظر عن الأشياء التى نجهلها ، بدلا من تعلمها » ( « مقال عن المنهج » ، القسم الثانى ) ، كما يظهر خصوصاً فى « الفن الكبير » عند ريمون ليل (١) .

٥ — فلم يأت عصر النهضة حتى قامت الثورة على هذا المنطق الشكلى الصرف مرتبطاً باسم أرسطو . وبدأت صيحات هذه الثورة أولاً عند بترركه ( ١٣٠٤ — ١٣٧٤ ) ولورنتيو فلا ( ١٤١٥ — ١٤٦٥ ) ، ولكن بطريقة بدائية قصد منها التقريب بين المنطق وبين الخطابة بالمعنى الكلاسيكى الإنسانى . وارتبطت هذه الحملة الجديدة بالإصلاح الدينى ، فقد أراد لور أن يحرر النفوس من سلطان أرسطو بالقدر الذى حاول به أن يختصمها من سلطان البابا .

وإنما بلغت هذه الثورة أوجها عند ديكارت وبيكون وجاليليو . فإنهم يرون أن الفكر المجرد غير قادر على اكتشاف الحقائق ، وإنما الفكر القائم العيى الذى يقوم على التجربة والاستقراء عند بيكون وجاليليو ، وعلى العيانات الرياضية والتصورات الخاصة بالعدد والمقدار عند ديكارت ، هو الذى يؤدى بنا إلى تحصيل العلم وكشف الحقائق . فلا مناص إذن من إقامة منطق جديد فى مقابل المنطق القديم الأرسططالى ، منطق يقتضى وجوده تغير النظرة إلى العلم . فإن المنطق الأرسططالى ومنطق المصور الوسطى كان كلاهما يقوم على الفكرة

الأرسططالية في العلة القائلة بأن العلة الفاعلية والعلة الصورية والعلة الغائية واحدة، فتنى تحدث المرء عن الجنس والنوع والفصل، فقد أصاب صميم الواقع، ومتى أدرك الروابط بين هذه المعاني المجردة، أدرك في الوقت نفسه قوانين كون الأشياء وتوآدها بعضها من بعض. وقام العلم على أساس فكرة الطبائع والشكول الجوهرية عند هؤلاء المدرسين: بمعنى أن لكل شيء صورة أو طبيعة هي القوة التي تصدر منها آثار هذا الشيء سواء في نفسه وفي الخارج، وبدرجتها العقل بواسطة الفكر المجرد. أما العلم الجديد كما كونه رجال النهضة فإنه يقوم على الملاحظة والتجربة وعلى تحليل الموضوعات التي تقدمها لنا الطبيعة تحليلًا يستخرج عناصرها أولاً من أجل إمكان تركيبها من جديد، والفكرة الموجبة فيه هي التفسير الآلي للظواهر، والغاية التي يرمى إليها العلم هي إقامة صناعة فنية تؤدي وظيفة الطبيعة على يد الإنسان.

ومن ناحية أخرى نهضت الرياضيات؛ وبدا لعلمائها أن طريقة البرهنة فيها هي الطريقة المثلى. وهي الطريقة التي يصل المرء بها إلى مبادئ عليا على أساسها نقيم حقيقة الأحكام وبقينها، والعلم تبعاً لهذه النظرة مجموعة من القضايا تستخلص من التمرينات والبدهييات والمصادرات<sup>(١)</sup>، والبرهان عملية انتقال الذهن من أشياء سلم بصحتها إلى أخرى تستخلص منها بالضرورة وهو ما يسمى الاستدلال بالمعنى الدقيق، فنأدى أصحاب الرياضيات وعلى رأسهم ديكارت، باتباع هذا

---

(١) البدئية قضية بيئة بنفسها، وليس من المفيد ولا من الممكن البرهنة عليها. والمصادرة قضية ليست بيئة بنفسها، ولا يمكن البرهنة عليها، ولكننا نسلم بها (نأصد عليها) لأننا نستطيع أن نستنتج منها دائماً نتائج دون أن نصادف استحالة، فهي فرض يتحقق بنتائجه (جبلو، المعجم الفلسفي، تحت اللفظين).

وهي مقابل دقيق للكلمة Postulat لأن هذه مأخوذة من الفعل اللاتيني postulare أي طلب أو طالب؛ « وصادره على الشيء » كما في القاموس أي « طالب به »؛ وتقابل في اليونانية αἰτία ومعناها مطالبة من الفعل αἰτέω (= أطلب).

المنهج بدلا من ذلك المنهج القياسي العقيم الذي سار عليه المدرسيون .

فكانت نتيجة هذا كله أن شعر العلماء والفلاسفة أن المنطق القديم في حاجة إلى تجديد وإصلاح : تجديد من حيث إدخال مناهج جديدة في البحث عن الحقيقة ، وإصلاح : من حيث تعديل نظريات التصورات والتصديقات والأفكار كما وضعها هذا المنطق التقليدي .

فالعلوم الطبيعية في اتجاهها القوي إلى إقامة الصناعة الفنية وبالتالي إدراك الحقيقة الواقعية في قائمتها وعينيتها ، وتحصيل علم واسع بالواقع قد لجأت إلى التجربة والملاحظة في أوسع معانيهما ، فالملاحظة يجب أن تكون في أشد الظروف ملائمة وتنوعاً ودقة . والتجربة يجب أن تكشف لنا عن ارتباط العناصر بعضها ببعض على أساس قوانين عامة بسيطة . وكان الاستقراء هو المنهج الذي يمكن من تحصيل هذا النوع من العلم . ونقصد بالاستقراء هنا الاستقراء الذي نمته أرسطو بالناقص ، في مقابل ذلك الاستقراء الكامل الذي وصفه هو باليقينية بعكس الأول . وبَدَتْ حينئذ ضرورة إقامة نظرية الاستقراء بطريقة دقيقة مفصلة شاملة ، بها تكمل نظرية القياس الأرسطائي . وعلى ذلك انقسمت المعرفة إلى قسمين : معرفة برهانية ومعرفة استقرائية : الأولى تقوم على « حقائق العقل » *Verité de raison* ، والثانية على « حقائق الواقع » *Verités de faits* على حد تعبير ليبنيز *Leibniz* ، فتكون من هذا كله منهجان : منهج استدلالي يشبه منهج القياس ولكنه أعم وأخصب منه ؛ ومنهج استقرائي أو تجريبي يقوم على الملاحظة والتجربة .

وعلى هذا النحو أضيفت أجزاء جديدة إلى المنطق القديم ومُيز بين الإثنين على أساس أن المنطق القديم منطق سورى أو شكلى من حيث إنه لا يشتغل بالضمون أو المادة ، وإنما يعنى بصورة الفكر فحسب ، بينما المنطق الجديد يعنى خصوصاً بضمون الفكر أو مادته .

٦ — وجرّ تمديد النظر على هذا النحو إلى تمديد في نظريات التصورات والتصديقات والأقيسة . فالمنطق القديم ينظر إلى التصور على أنه مجموع علامات ، وإلى الصلة بين المفهوم والماصدق على أنها عكسية ، حتى إننا كلما تقدمنا في تكوين التصورات ؛ بمدنا عما هو قائم عيني ، والوجود الأعلى سيكون هنا شيئاً مجرداً لدرجة أنه يبدو صغراً خالياً من كل واقع . فأتى المنطق الجديد ونظر إلى التصور على أساس أنه تعبير عن الترابط الضروري بين المفاهيم في داخل كلّ واحد ، أى إن التصور ليس هو الامتثال المجرد المقصور على مفهوم واحد خاص ، وإنما هو الارتباط الضروري بين المفهوم الخاص وبين الكل . وَوَضَعَ في مقابل كلية النوع كلية القانون .

والمنطق القديم ينظر إلى القضية والحكم على أساس أن الصلة بين الموضوع والمحمول هي صلة تداخل بين ما صدقات ، أما المنطق الجديد فينظر إليها بحسبانها ارتباطاً ضرورياً بين تصورات .

وكذلك القياس لم يعد ينظر إليه على أساس أنه يقوم على الصلة الماصدية بين ثلاثة تصورات وتداخل بينها بواسطة حد أوسط ، كما هي الحال في القياس الأرسططالى . وإنما القياس وظيفته أن يربط ربطاً ضرورياً بين تصورات وفقاً لقوانين عامة ، أى إنه يضع حقيقة داخل كلّ منظم وضعاً ضرورياً . فالعالم كلّ له قوانين ثابتة ، والقياس يدخل الحقائق بطريقة ضرورية في هذا الكل مبيناً ارتباطها به ارتباطاً ضرورياً .

ونقد الاستقراء الكامل « ذلك الاستقراء بواسطة الحدّ البسيط حيث لا تظهر أحوال شاذة » . *der enumerationem simplicem, ubi non reperitur instantia contradictoria* . فهذا الاستقراء إحصاء فحسب ، لا يدل على حقيقة الاستقراء ، وهي أنه تعبير عن ارتباط ضرورى بين الأشياء .



فليست مهمة الاستقراء إثبات محمول يصدق على كل الأحوال ، بل معرفة الارتباط  
الضرورى بين الأشياء بعضها وبعض على أساس قوانين عامة كلية تصدق من بعد  
في الواقع على كل الأحوال . وهذا الارتباط الضرورى لا يحتاج كي يدرك إلى  
استقراء كل الأحوال ، بل يكفي بضع أحوال قليلة لاستنتاج القانون العام ، ولكن  
بشروط وقواعد دقيقة لا بد من مراعاتها حتى نستطيع لأنفسنا تعميمها ، ومن ثم  
استخراج القانون العام الذى نخضع له .

٧ — ثم لم يقتصر الأمر على العلوم الرياضية والعلوم الطبيعية ، وإنما امتد هذا  
الإصلاح إلى العلوم التاريخية والعلوم الروحية ؛ فبدأ العلماء المحققون فيها يبحثون  
عن مناهجها ، ووجدوا لها مناهج خاصة تمتاز من مناهج العلوم الرياضية والعلوم  
الطبيعية . وعلى ذلك فرّقوا بين علوم الطبيعة وعلوم الروح ، أى بين المعرفة الطبيعية  
والمعرفة التاريخية . فحينما يُقصد الوصول إلى قوانين عامة تخضع لها الحقيقة الواقعية  
كلها على السواء ، تكون المعرفة طبيعية وتكون العلوم علوم الطبيعة ؛ وحينما يراد  
إدراك ما هو فردى من حيث كونه فردياً مفرداً نسيج وحده ، تكون المعرفة  
تاريخية . ذلك أن الحادث الطبيعى يمتاز من الحادث التاريخى بأن لكل حادث  
تاريخى طابعه المميز الخاص الذى إذا صُرفَ النظر عنه زالت حقيقته ، وهو شئ  
حدث مرة واحدة وإلى الأبد فلا يمكن أن يتكرر هو نفسه مرة أخرى ؛ بينما  
الحادث الطبيعى حادث عام يتكرر هو نفسه بحسب طبيعته ، باستمرار ، ولا فارق  
بينه وبين أى حادث آخر من نوعه مادامت الظروف متساوية فى كلتا  
الحالتين<sup>(١)</sup> . وعلى رأس من نادوا بهذا المنهج دلتاي فى ألمانيا وسليوبرس ولانجلوا  
فى فرنسا .

وهكذا نجد لعلوم الروح منهجاً خاصاً بها يختلف من ناحية عن منهج العلوم

الطبيعية والرياضية ، ومن ناحية أخرى عن القياس القديم . ولكن مناهج العلوم الطبيعية والرياضية والتاريخية قد وُضِعَتْ كلها تحت باب واحد في مقابل المنطق الشكلى .

وانقسم المنطق تبعاً لهذا إلى قسمين رئيسيين : المنطق الشكلى ، وعلم المناهج .

فالمنطق الشكلى : هو البحث فى البادىء العامة للتفكير المجرد وفى العقل وفى القواعد الضرورية التى يسير عليها الفكر فى بحثه فى جميع الموضوعات بلا تمييز . ويضع قواعد التفكير ناظراً إلى الشكل فحسب ، بهىف النظر عن مضمون المعرفة وموضوعاتها . فهى قواعد تتعلق بصورة الأحكام والاستدلالات ؛ وترمى إلى اتفاق الفكر مع نفسه <sup>(١)</sup> فحسب .

وهذا المنطق تبعاً لهذا منطق عام ينطبق بالتساوى على كل العمليات العقلية وكل المعارف والعلوم . والقواعد التى يضعها قواعد كلية ضرورية ثابتة .

وعلم المناهج : يبحث فى المناهج التى تقوم عليها العلوم المختلفة ، كل على حدة ، وعلى هيئة مجموعات عامة ؛ ويضع القواعد وفقاً للعلوم الخاصة : فهو نسبى ، خاص مادى . ولكنه يقوم بهذا كله واضعاً نصب عينيه القواعد التى وضعها المنطق الشكلى لأنها قواعد عامة يخضع لها كل تفكير عقلى .

٨ — إلا أن المنطق الشكلى القديم قد أرجع الصلة بين التصورات إلى التداخل أو التضمن ؛ فكل تصور عنده داخل تحت تصور آخر أعلى منه وتدخل تحته تصورات أخرى أدنى منه . وكل فكر يعود فى النهاية إلى التداخل بين الأجناس والأنواع : وهكذا فسر الرابطة بين الموضوع والمحمول على أنها رابطة

تضمن فحسب ، ضارباً صفحاً عن بقية أنواع الإضافات ، أو مرجعاً إياها إلى رابطة التضمن .

ولكن التفكير الرياضى لا تقوم الصلة فيه بين الموضوع والمحمول على هذا الأساس ، بل على أساس أنواع من الإضافات لانهاية لها . ويجرى التفكير فيه يسير من البسيط إلى الأكثر تركيبياً ، أى إن فيه إغناء مستمرا للفكر . ولهذا بدا أن فى الاستدلال القياسى إفقاراً للفكر ، وأنه لا يصلح لاكتشاف حقائق جديدة ، وإنما كل ما يصلح له هو ، كما لاحظ ديكرت ، أن يمرض الحقائق التى عرفناها من قبل ، فهو منهج عرض الحقائق المعروفة ، لا اكتشاف الحقائق المجهولة . وقد رأينا أن هذا قد أدى إلى قيام منهج جديد هو المنهج الرياضى . ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك ، بل أدى إلى قيام نوع جديد من المنطق أساسه النظر فى جميع الإضافات التى يمكن أن تقوم بين الموضوع والمحمول فى القضية وتعديل النظر فى التصور والقضية والاستدلال .

هذا المنطق الجديد شـكلى إلى أقصى حد ، حتى إننا نستبعد فيه شيئاً فشيئاً ألفاظ اللغة ونعبر بدلا منها بالرموز ، وهو من هذه الناحية يشبه المنطق القديم : فكلاهما يرمى إلى التجريد الفكرى الخالص ، وإلى بيان الصور الفكرية عارية من كل مادة وخالية من كل موضوع ذى قوام فى خارج الذهن . ولكنه يأخذ على هذا المنطق القديم أنه مقصور على نوع واحد من أنواع الاستدلال ، هو القياس ، وأنه أخطأ فى تحليل الإضافات المنطقية ، وأنه أخفق فى وضع رموز موافقة للتعبير عن هذه الإضافات المختلفة . ذلك لأن هذا المنطق الجديد قد اكتشف أنواعاً عدة من الاستدلال غير القياس ، واكتشف وجود نسب أخرى بين الموضوع والمحمول غير نسبة التضمن التى قال بها وحدها المنطق القديم . وعدل النظر إلى التصور ، فبعد أن كانت الفكرة الأساسية فى المنطق القديم هى فكرة التصور ، قال هذا المنطق الجديد إن التصور ليس أبسط عمليات

الذهن ، بل هو مركب مأخوذ من عملية أسبق منه وأبسط وأعم ، هي عملية الحكم . ولذا كانت نقطة البدء عنده الحكم أو القضية ، لا التصور أو الحد . ولكي يجعل هذا المنطق أعم وأكثر شمولاً من المنطق القديم ، استخدم الرموز في التعبير مستعيناً بأسلوب الرياضيات . فالمثل الأعلى عنده الاستغناء عن اللغة والفاظها والاستعاضة عنها بالرموز ، فهو على وجه العموم منطق : الوحيدة الأولى فيه القضية ، وموضوعه المبادئ التي تجري على أساسها العمليات الذهنية بوجه عام ، وأداة التعبير فيه الرموز ، وعلمه النظر في جميع الإضافات التي يمكن أن توجد في القضايا .

وقد قام بوضع هذا المنطق بول وشريد وبيانو وكوتيرا ورسل وهينهد . وكانوا يرمون منه في أول الأمر إلى بيان العمليات المنطقية التي تدخل في التفكير الرياضي ، ثم توسعوا فيه حتى جعلوا منه منطقاً شاملاً موضوعات المنطق القديم كلها ، أي أرادوا منه أن يحل محل المنطق القديم نهائياً . ولهذا نجد أبحاثه قد شملت كل أبحاث المنطق القديم ، ولكن بطريقة أخرى أدق وأكثر تجريباً . واتجه الكتاب في المنطق في الأيام الأخيرة إلى المزج بين الإثنين حتى كاد أن يصير منطقاً واحداً هو المنطق السورى ، مع ما في ذلك المزج من تناقض واضح في أحيان كثيرة .

وعلى كل حال فقد أضيف إلى المنطق ميدان جديد ، هو المنطق الرمزي . فإما أن نجعل المنطق الرمزي والمنطق القديم قسمين منفصلين داخلين تحت قسم واحد من المنطق هو المنطق الشكلى أو السورى ، وإما أن نجعل بين الإثنين فندخل التعبير الرمزي قدر الإمكان في أبحاث المنطق القديم حتى نجعل من الإثنين منطقاً واحداً . ونميل نحن إلى اتخاذ موقف وسط ، بأن نؤتى في دراستنا بإدخال نتائج المنطق الرمزي قدر المستطاع في المنطق الأرسطى من ناحية ،

ثم دراسته على حدة بالتفصيل من ناحية أخرى كي نقبين أهميته وجدته .  
وطاؤه المميز .

وهكذا نقسم المنطق إلى قسمين رئيسيين : المنطق الصوري ، والمنطق المادي  
أو علم المذهب . والمنطق الصوري ينقسم إلى قسمين : منطق أرسطاطلي أو منطق  
قديم ، ومنطق ريزي أو رياضي . والمنطق المادي ينقسم إلى ثلاثة أقسام : المنهج  
الاستدلالي ؛ المنهج الاستقرائي أو التجريبي ؛ المنهج التاريخي أو الاستردادي .

### ٣ — المنطق : علم أو فن ؟

١٠ — هل المنطق علم أو فن ؟ مشكلة أثارها على هذا الوضع لأول مرة  
كسيودورس<sup>(١)</sup> ( المتوفى جوالى سنة ٥٧٠ م ) ومن ثم أصبحت من المشاكل  
الرئيسية التي يعنى بها دارس المنطق في مستهل دراسته ، وإن كنا سنجد أن لاداعي  
لوجودها ، لأنها تنحل من تلقاء نفسها إذا ما فهمت على الوجه الصحيح .

والأصل في هذه المشكلة أن أرسطو قد جمل الصفة الأولى للعالم أنه نزيه ،  
بمعنى أنه يبحث في الحقيقة بغض النظر عن التطبيق عليها وعن الفائدة التي يمكن  
أن تستخرج من هذا التطبيق ، وإنما يظل في ميدان النظر المجرد ؛ بينما الفن  
أو الصناعة تعنى بإمكان تطبيق الحقائق النظرية بواسطة وضع مناهج للمعمل ،  
بل وأحياناً بمزاولة للمعمل نفسه . فالذين نظروا إلى المنطق على أنه عام ، كما فعل  
أرسطو ، يقصرون المنطق على دراسة قوانين البرهان ؛ والذين يرمون من المنطق  
إلى وضع وفرض قواعد لتوجيه العقل ، وبيان المناهج العمالية المؤدبة إلى تحصيل  
المعارف في العلوم المختلفة ، ويدرسونه من أجل هذه الفائدة ، يمدون المنطق فناً  
وعلماً ، أو فناً بوجه خاص .

( ١ ) Cassiodore : De artibus ac disciplinis liberalium  
litterarum .

( م — ٢ المنطق )



١١ - وإذا نظرنا إلى هذه المشكلة من الناحية التاريخية وجدنا أن أرسطو كان ينظر إلى المنطق على أنه علم نظرى ؛ ولم ينمته باسم الآلة *Opvavov* ؛ وإنما الذى فعل ذلك شراحه ، وبخاصة فى القرن الخامس الميلادى . إذ نجد هذا اللفظ يستعمله أمونيوس وسيلفيقيوس للدلالة على قسم من أقسام الكتب الأرسطية ، هو المنطق ، فيقولون *Opvav?xá* ؛ ونجد شارحاً فى هذا القرن نفسه وهو داود الأرمنى ، يميز فى العلوم المشائية بين القسم الآلى *organique* والقسم النظرى ، والقسم العملى .

١٢ - ويظهر أن هذا التقسيم الثلاثى قد ساد فى الشرق فيما بعد ؛ وهو على كل حال التقسيم المشهور عند العرب . فإنهم جعلوا المنطق العلم الآلى<sup>(١)</sup> . ثم ردوا هذا القسم الآلى إلى القسم العملى فى مقابل النظرى ، « لأن ما يكون فى حد ذاته آلة لتحصيل غيره ، لابد أن يكون متعلقاً بكيفية تحصيله ، فهو متعلق بكيفية عمل ، وما يتعلق بكيفية عمل لابد أن يكون فى نفسه آلة لتحصيل غيره ؛ فقد رجع معنى الآلى إلى معنى العملى<sup>(٢)</sup> » . والواقع أن فى إطلاق الشراح لفظة أورغانون على المنطق ما يبدل على هذا المعنى العملى . ومن هنا كان تعريف العرب للمنطق متأثراً أشد التأثير بهذا النظر إلى طبيعة المنطق ؛ فإنهم يعرفونه بأنه « آلة قانونية

---

( ١ ) قال ابن سينا : « والعلم الذى يطلب ليكون آلة — قد جرت العادة فى هذا الزمان وفى هذه البلدان أن يسمى ( علم المنطق ) ، ولعل له عند قوم آخرين ، اسماً آخر . لكننا نؤثر أن نسميه الآن بهذا الاسم المشهور .

» وإنما يكون هذا العلم آلة فى سائر العلوم — لأنه يكون علماً منهاً على الأصول التى يحتاج إليها كل من يقتنى المجهول من العلوم باستعمال للعلوم على نحو وجهة ، يكون ذلك النحو وتلك الجهة مؤدياً بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول ، فيكون هذا العلم مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التى تنقل الذهن من المعارف إلى المجهول . وكذلك يكون مشيراً إلى جميع الأنحاء والجهات التى تصل الذهن وتوهمه استقامة مأخذ نحو المطلوب من المجهول ، ولا يكون كذلك « (منطق المشريقين ص ٦ — المكتبة السلفية القاهرة سنة ١٩١٠) .

( ٢ ) « حاشية الشريف الجرجانى على شرح مطالب الأنوار » . طبعة استنبول ١٢٧٧ هـ .  
القسم الثانى ص ١٧ .

نمضم مراعاتها الذهن من الخطأ في التفكير . فهو علم على آلى ، كما أن الحكمة علم نظرى غير آلى <sup>(١)</sup> .

١٣ — وفي الغرب استمرت تقاليد الشراح الأرسطاليين ، وعلى وجه أخص ابتداءً من كاسيودور حين وضع هذه المشكلة لأول مرة في هذه الصيغة . وفي المصور الوسطى كلها كان ينظر إلى المنطق على أنه فن وعلم ممّا ، وجاءت المصور الحديثة فظلت في البدء متأثرة بهذا الاتجاه العملى فى النظر إلى طبيعة المنطق . فنجد أن أرنو ونيقول <sup>(٢)</sup> صاحبى منطق پور رويال ، يعنونان كتابهما : « المنطق أو فن التفكير » ، ونجد ديكارت وأصحابه يذنونون كتبهم : « قواعد لهداية العقل » ( ديكارت ) ، « مقال عن المنهج لهداية العقل إلى الصواب ، والكشف عن الحقيقة و العلوم » ( ديكارت ) ، « إصلاح العقل » ( اسبينوزا ) .

١٤ — ولكن تقدم العلوم دفع المناطقة إلى تغيير موقفهم من المنطق بوصفه فناً ، فقد وجدوا أن المنطق لا يستطيع أن يفرض على العالم قواعد يجب عليه أن يسير بمقتضاها ، فطامنوا من ادعاءاتهم ، وبدلاً من أن يكونوا سادة مشرّعين للعلماء ، أقبلوا يتعلمون منهم كيف يفكرون وكيف يبحثون ، وما هى المناهج التى يسيرون عليها وهم يبحثون عن الحقيقة . ومعنى هذا أنهم أدركوا أن مهمة المنطق الأولى ليست فى أن يضم قواعد للتفكير الصحيح ، بل أن يدرس أنواع التفكير الصحيح ، وطبيعة الخطأ والصواب ، ويبحث فى العمليات الذهنية التى تمكن الإنسان من التمييز بينهما ، ويعلم ماهية اليقين وأنواعه ودرجاته ، دون فرض نوع من التفكير معين وتحريم نوع آخر .

---

( ١ ) « التعريفات » للجرجاني . مادة « منطق » وهذه أكل صيغة لهذا التعريف المتكرر المعنى عند جميع المناطقة الغرب .

( ٣ ) أرنو Arnauld (سنة ١٦١٢ — سنة ١٩٦٤) ونيقول Nicole (سنة ١٦٢٥ — سنة ١٦٥٩) .

بل إن أصحاب منطق بور رويال أنفسهم قد لاحظوا ذلك حين قالوا إن العقل المستقيم المنزه يستطيع أن يفكر تفكيراً سلبياً دون أن يعرف أو يفكر في القواعد التي يراعيها في تفكيره ، ومثل هذا العقل يتكون بمزاولة العلوم والمناهج خيراً منه بواسطة دراسة قواعد المنطق . وفائدة المنطق لا تظهر بوضوح إلا حين يراد الكشف عن عيوب بعض الحجج المعقدة ؛ أى إنه يصلح للمناقشة والجدل أكثر مما يصلح للبحث عن الحقيقة واكتشافها ؛ « ومثل هذا التطبيق العملي الضئيل لا يكفي لكي نجعل من المنطق علماً عملياً ، أى فناً . فالعلوم كلها ، حتى أكثرها نظرية ، قابلة للتطبيق <sup>(١)</sup> » .

وكانت نتيجة هذا التغير في النظر إلى طبيعة المنطق ، أن عدَّ المنطق علماً قبل أن يكون فناً فأصبح الموقف الجديد ، في أول الأمر ، وسطاً بين أن ينظر إليه على أنه علم خالص في جوهره ، وبين أن ينظر إليه على أنه فن في أصله . ومثل هذا الموقف بوضوح في القرن التاسع عشر رئيس الأساقفة هو يتلى Whately (١٧٨٧ -- ١٨٦٣) أولاً ، ثم تبعه جون استيورت مل . فإن هويتلى قد عرف المنطق بأنه علم وفن التفكير الصحيح ؛ ويقصد بالأول أنه يحلل العماليات الفكرية التي تجري في الذهن أثناء التفكير الصحيح ، وبالتالي أنه يضع القواعد اللازمة للتفكير الصحيح ، على أساس ذلك التحليل . فإن كل بحث في وضع القواعد يجب أن يسبقه بحث في طبيعة التفكير نفسه وفي الشروط التي يجري عليها لكي يؤدي إلى تحصيل العلم ؛ أعنى أن الفن يفترض متقدماً العلم ، مهما كانت درجة هذا الفن .

١٥ — ولكن هذا الموقف الوسط ، كمثل موقف وسط ، لا يحل المشكلة في شيء . فقد ظل المنطق فناً أى مشرعاً يفرض القواعد على طالب الحقيقة ، وهو ادعاء أثبتت طرائق العلماء في البحث أنه يقوم على غير أساس ، مما دعا

(١) جبالو : « بحث في المنطق » ص ١ — ٣ باريس سنة ١٩٢٩ الطبعة الخامسة .

الكثيرين إلى السخرية من المنطق . فـكان لا مناص إذن من اتخاذ أحد موقفين : إما تعديل هذا التمييز بين العلم والفن بالنسبة إلى المنطق ، وإما رفض هذا التمييز إطلاقاً .

أما التعديل فقد قام به فـلنت ( ١٨٣٢ - ١٩٢٠ ) حين ميز بين نوعين من العلوم : علوم نظرية *Spéculatives* وأخرى معيارية *Normatives* ، وهذه الأخيرة تشمل المنطق وعلم الجمال والأخلاق ، وموضوعها الأحكام التقويمية المتعلقة بالقيم العليا الثلاث ، وهي الحق والجمال والخير ، بينما العلوم النظرية موضوعها الأحكام الواقعية . والمنطق على هذا التقسيم يبحث في المعايير الخاصة بالحق والقيم المتصلة به .

غير أن هذه التفرقة قد أثارت الكثير من الجدل . فقد نقدها البعض كما فعل ليفي بريل ( « الأخلاق وعلم الآيين » ، ف ١ ) بأن قال إن من التناقض أن يتحدث الإنسان عن « علم » معياري ، لأن العلم علم بما هو كائن ، وكل أحكامه أحكام واقعية ، ولا يستطيع المرء أن يستنتج ما يجب أن يكون مما هو كائن . ولكن هذا النقد يصح لو فهمنا من كلمة « معياري » أنه يفرض معايير وأوامر لا بد من اتباعها . أما إذا فهمنا منها أنه يبحث في المعايير بأن ينظر فيها ويفسرها ويبين ارتباط المعايير بعضها ببعض ، فإن النقد مردود كما لاحظ زميل ( « مقدمة في علم الأخلاق » ، ج ١ ص ٣٢١ ) .

وينقدها البعض الآخر على أساس أنها تفرقة لا محل لها . فإذا فهمنا المعيارية بمعنى العملية فإن جميع العلوم نظرية ، من ناحية أن غايتها المباشرة وضع الحقائق المباشرة البقينية ، ومعيارية لأن من الممكن دائماً استخدام هذه الحقائق في توجيه الفعل ، كما يقول جبيلو ( « بحث في المنطق » § ١ من المقدمة ) . إذ ليس أيسر من تحويل منطوق نظرية أو قانون إلى قاعدة . فمثلاً إذا قلنا :

نظرية : حاصل ضرب حاصل جمع في عدد يساوى حاصل جمع حواصل ضرب كل حد فيه — فيمكن أن نستخرج القاعدة : لضرب حاصل جمع في عدد ، اضرب كل حد في هذا العدد واجمع حواصل الضرب التي وصلت إليها .

« فليست القواعد العملية غريب أحوال مختلفة لصياغة الحقائق النظرية » .  
وديكارت قد لاحظ أن كل حقيقة وجدها كانت قاعدة أفادته من بعد في أن يجد غيرها ( « مقال عن المنهج » ق ٢ ) .

هذا إذا فهمنا « المعيارية » هنا بمعنى « العملية » أو « الفن » . أما إذا فهمناها بمعنى أنها تضع الأحكام التقويمية ، فإنها تختلف حينئذ عن الفن من ناحية ، والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى . فإن الأحكام التقويمية غريبة عن العلوم الطبيعية ، كما أن الفنون تعرفنا قيمة الوسائل بإزاء غايات معينة ، بينما العلوم المعيارية موضوعها قيمة الغايات نفسها .

والمنطق ليس علماً من العلوم المعيارية بهذا المعنى . « لأنه يفترض أن الحق هو غاية العقل ، ويبحث في أحوال أو وسائل تحقيق تلك الغاية ، دون أن يبحث عما إذا كان لهذه الغاية قيمة في ذاتها أو بالنسبة إلى غاية أخرى . كما أن علم الجمال يفترض أن الجميل غاية الفن ، ويبحث في تحديد أحوال أو وسائل تحقيق تلك الغاية ، دون أن يبحث عما إذا كان لهذه الغاية قيمة في نفسها أو بالنسبة إلى غاية أخرى غيرها » ( جيلو ، ص ٩ ) ، ذلك لأن المنطق لا ينظر في قيمة الحق من حيث إن له قيمة في ذاته ، فلا ينظر فيما إذا كان الحق أفضل من الجمال أو الخير أو العدل ، وأيهما تفضل إذا كان لا مناص من التفضيل ، ولا يعني بالسؤال عن قيمته بالنسبة إلى العمل ، فإن من الأخطاء والأكاذيب ما يفوق الحق في قيمته من ناحية الفعل أو تقدم الجماعة ورفق الإنسانية .  
والحال كذلك في علم الجمال : لا يسأل : هل للجمال قيمة في ذاته ؟ وهل يطلب

لذاته أو لغاية وراءه ؟ وهل تفضله على العدالة والأخلاق ومصالحة الجماعة أو الفرد ، حينما لا يكون بدءً من التفضيل ؟ كل هذه مسائل قابلة لأن تثار ، بل هي موجودة تحت اسم مشكلة « الفن للفن » ، ولكنها ليست من ميدان علم الجمال . وإعنا هذه المسائل كلها ، سواء في المنطق وفي علم الجمال ، تنتسب إلى الأخلاق . فهى العلم المعيارى الحقيقى الوحيد ، بالمعنى الذى حدّدناه لكلمة « معيارى » ، أعنى أن موضوعه « قيمة الغايات نفسها » .

وخلاصة هذا كله أن المنطق ليس فناً أى عملاً ، كما أنه ليس معيارياً ، أى علماً يبحث في قيمة الغايات نفسها . وإنما المنطق علم بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، أعنى أنه طائفة من الحقائق الخاصة بموضوع معين . هو في كلمة واحدة : علم التفكير الصحيح . وهذه حقيقة ستظهر بكل وضوح من دراستنا للزعات المختلفة التى توجه دراسة المنطق .

#### ٤ — الزعات التوجيهية في دراسة المنطق

١٦ — تنازعت دراسة المنطق تيارات متعددة طوال القرن الماضى وأوائل هذا القرن ، كنتيجة ضرورية لنهضة بعض العلوم الروحية نهضة قوية إبان تلك الفترة ، هذه النهضة التى دفعت أصحابها ، منتشين بما حصلوا عليه من نتائج في فروع علومهم الخاصة ، إلى التوسّع بمنهجهم وأنجاهم نظرهم حتى يشملوا العلوم الأخرى فى داخل علومهم . وكان طبيعياً أن تكون العلوم المجاورة أقرب هدف يقصدونه من هذا الغزو . فتأثر المنطق كبقية العلوم بهذه الغزوات التى أتت إليه خصوصاً من علوم شهود منذ البدء ما هنالك من صلة ليست بالهينة بينها وبينه . وهذه العلوم هى : علم النفس ، وعلم اللغة ، وعلم الاجتماع ، وعلم الرياضة . وكانت نتيجة هذه الغزوات أن قامت زعات في دراسة المنطق

تأثر فيها أصحابها نتائج هذه العلوم الأربعة : وهى ( ا ) النزعة النفسانية ، ( ب ) النزعة الاجتماعية ، ( ح ) النزعة اللغوية ، ( د ) النزعة الرياضية . أما النزعة الأخيرة فقد تحدثنا عنها فى شئ من التفصيل ، فلندعها الآن حتى نتحدث عنها فى تفصيل شامل عند دراسة المنطق الرمزى . ولنض إلى تحليل بقية النزعات ، ولنبدأ بالنزعة النفسانية .

## ١ — النزعة النفسانية

١٧ — الفكر عملية نفسية ، لأنه عملية باطنية ذاتية . وصور الفكر وقواعده هى قوانين التيار النفسى ، أو تيار الشعور كما يقول وليم جيمس . والمنطق كما رأينا يبحث فى عمليات الفكر من ناحية خاصة ، هى ناحية تأدى هذه العمليات إلى الصحة واليقين ، فهو إذن يبحث فيما يبحث فيه علم النفس ، أو بالأحرى يتعلق بناحية من نواحي النفس التى يدرسها علم النفس . أليس من الطبيعى إذن أن يكون اليأسمان وثيق الارتباط ؟ وأكثر من هذا ، ألا يجب أن نمد المنطق فرعاً من فروع علم النفس ، مادام يتناول ناحية خاصة من نواحيه هى التفكير الصحيح ؟ بلى ، فإن علم النفس يدرس التفكير الصحيح ، إلى جانب دراسته لبقية أنواع التفكير : التفكير الخطأ ، والتفكير البدائى ، والتفكير الشاذ الخ . فليكن المنطق إذًا فرعاً من فروع علم النفس ، مادامت كل معرفة تجرى فى أحوال نفسية ، ومادام التفكير ، وهو عملية نفسية ، حادثاً نفسياً كبقية الأحداث والظواهر النفسية . والغاية التى يسعى إليها المنطق ، وهى اليقين فى العلوم ، حالة نفسية هى نتيجة لأحوال سابقة عليها ، ومشروطة بها . وعلم المنطق يبحث فى هذه الشروط التى تؤدى إلى إيجاد اليقين . فهو إذن علم نفس اليقين أو التفكير الصحيح . ولكى يصل المرء إلى المعرفة لا بد له أن يفى بهذه الشروط النفسية التى تؤدى إلى النتائج الصحيحة . فإن هناك علوية بين الظواهر النفسية .

وهذه العملية هي التي تربط بين الظواهر رَبطاً من شأنه أن يجعل النتائج لا تأتي إلا عن أحوال وشروط سابقة . وقواعد التفكير هي إذن قواعد الارتباط الفاعلي بين الظواهر أو الأحداث النفسية المؤدية إلى البيئة أو اليقين والمفسر لطريقة حدوثه في النفس . والفارق بين التفكير الصحيح والتفكير غير الصحيح هو في الوفاء بهذه الشروط . فإن وفي بها كان التفكير منطقياً ، وإن لم يَفِ كان التفكير غير منطقي .

والقوانين المنطقية الأساسية هي تجريدات وتعميمات لتجارب نفسية ، فقانون عدم التناقض ناشئ من التجربة التي نشعر فيها بأن المضي والمعم لا يجتمعان ، وأن أحدهما يرفع الآخر ، وقانون السللية ناشئ من ملاحظة الاطراد الموجود في الطبيعة . وهكذا نستطيع أن نرد كل القوانين والعمليات المنطقية إلى ظواهر نفسية خالصة .

١٨ — ذلك رأى أصحاب النزعة النفسية في دراسة المنطق . فهم يردون العمليات المنطقية إلى عمليات نفسية من نوع خاص ، ويريدون من وراء هذا أن يدخلوا الأولى في تيار الشعور حتى تكون حية ، وحتى يتيسر التأثير المتبادل بين كلا النوعين من الأحوال النفسية . وهم من هذه الناحية معيبون ، ما في ذلك من ريب . فلكي يكون المنطق حياً ، لا بد له أن يشغل فيما هو حي ؛ أعني العمليات النفسية في تيار الشعور . ولكي تنطبق قواعده على الأحوال النفسية لا بد أن يكون وثيق الصلة بالعلم الذي يدرسها ، ألا وهو علم النفس . ولكنهم يخطئون كل الخطأ حينما لا يميزون تمييزاً دقيقاً بين طبيعة العمليات المنطقية والعمليات النفسية . وهذا التمييز يتحدد من ناحيتين :

الأولى أن بين المنطق وعلم النفس من الاختلاف ما بين ما هو كائن وما يجب أن يكون ، ما بين الواقع والمثال . فعلم النفس علم يصف الظواهر النفسية



ويفسر طريقة حدوثها ويضع القوانين التي تربط بعضها ببعض . إذ ينظر إلى هذه الظواهر كأحداث تمر في زمان وترتبط بما قبلها وتؤثر فيما بعدها ، أى تخضع لقانون العملية ، ولضرورة خاصة هي الضرورة العقلية *Necessité causale* . أما المنطق فتخضع العمليات الفكرية فيه لضرورة من نوع آخر هي الضرورة المنطقية وتمتاز هذه من تلك بأنها لا تجري في الزمان وبالتالي لا تنقيد به . فاستحتاج قضية . من قضية أخرى تكون مقدماً بالنسبة إليها لا يراعى فيه زمان ولا تتال بين الثانية والأولى ، أما العمليات النفسية فتتبع العلولة منها العلة زمانياً . ووجود ظاهرة نفسية مشروط بوجود العليل ، أما وجود نتيجة فيتم باستخلاصها من مبدإ يسلم به . والمنطق يبحث في كيفية التأدى إلى الصواب ، أما علم النفس فلا يعنيه الصواب ولا الخطأ في الاعتقادات أو الأحكام . فالحكم الخطأ ظاهرة نفسية يعنى بدراستها كما يعنى بالحكم الصائب سواء ، وعنايته بالحكم الصائب لا من حيث صوابه ، ولكن من حيث إنه تعبير عن حالة نفسية معينة : فهما من هذه الناحية متساويان بالنسبة إليه . وإذا كانت الحال كذلك ، فلا تفرقة ولا تقويم ، مع أن غاية المنطق التمييز بين الصواب والخطأ وتقويم الحق .

وناحية ثانية هي أن الحقيقة موضوعية ، فعلى البحث أن يتجه إذن إلى الموضوع المدرك لا إلى عملية الإدراك نفسها ، كعملية نفسية ، أعنى أن المسألة ليست مسألة الذات المدركة وحدها ، بل مسألة الموضوعات المدركة كذلك . فالحقيقة توجد بنفسها في الخارج ، وليس أمام العقل إلا أن يدركها ، ووجودها في الخارج وجود ضرورى أزلى أبدي ، أى إنه غير خاضع للتجربة العقلية أو العملية النفسية . هذه الحقيقة الموضوعية هي موضوع المنطق ، أما الحقيقة الذاتية فموضوع علم النفس .

وقد عني بنقد المنطق النفساني من هذه الناحية الثانية مذهب « الظاهريات » *Phénoménologie* ، ومؤسسه اندموند هيرل ( سنة ١٨٥٩ — سنة ١٩٣٨ ) وهذا المذهب أفلاطوني النزعة من حيث إنه ينظر إلى المعقول على أن له وجوداً قائماً بذاته ، قد تأثر المدرسين في تفرقتهم بين الوجود والماهية . ونقطة البدء عنده هي التمييز بين حقائق الواقع وحقائق العقل ، بين الوقائع وبين الماهيات ، فهي تفرقة أساسية يقوم عليها بناء هذا المذهب . أما الوقائع فذات وجود فردي ، أى ليست كلية عامة ، بينما الماهيات كلية عامة ، والوجود الأول وجود ممكن ، بينما الثانى وجود ضرورى ، والوجود الحقيقى هو الوجود الضرورى . والعلوم تنقسم إلى قسمين تبعاً لهذه التفرقة : علوم وقائع أو علوم تجريبية ؛ وعلوم ماهيات وهى علوم لا تتصل بالتجربة ، وإنما هى علوم مثالية مطلقة . وخطأ أصحاب النزعة النفسانية هو عدم مراعاتهم لهذه التفرقة بين الوقائع وبين الماهيات : فعلم النفس علم وقائع ، ولهذا كان علماً تجريبياً ، أما علم المنطق فعلم ماهيات ، ولهذا لا يمكن أن يكون تجريبياً . علم المنطق يضع قوانين عامة ضرورية ، لأنها ليست متوقفة على التجربة ؛ وخطأ أصحاب النزعة النفسانية في جعلهم قوانين المنطق نسبية .

١٩ — فلماذا كله هوجت النزعة النفسانية في دراسة المنطق أشد المهاجمة حتى اضطر أصحابها إما إلى تعديلها تعديلاً يوفق بينها وبين النزعة المضادة لها ، وإما إلى رفضها . وأهم المحاولات التى قامت من أجل الاحتفاظ بها بعد تعديلها ما فعله جيبلىو . وخلاصة رأيه « أن المنطق يفرض قواعد ، ولما كانت هذه القواعد متعلقة بعمليات عقلية ، فإنها بالضرورة قوانين نفسانية . . . والمشكلة المنطقية توضع بواسطة افتراض لا يتجاوز حدود التجريد المشروع ، افتراض يحاول العقل أن يجعل منه حقيقة واقعية في كل مرة يحاول فيها أن يفكر تفكيراً صحيحاً . فلنفرض أن العقل منفرد ، متحرر من كل التأثيرات غير العقلية التى يمكن أن

نتم على الأحكام ، لأن هذا هو ما نسميه التفكير العقلي : فبمعاً لأية قوانين ترتبط الأحكام ، إذا كانت لا تتمين إلا بأحكام أخرى ؟ تلك هى المشكلة المنطقية . والعلوم التى تبحث فيها هو كائن ، لا تخشى أن تستبدل الفرض بانواقع ، حين نجد فى ذلك فائدة ، فلم لا يسلك المنطق نفس السبيل <sup>(١)</sup> ؟ » . ومعنى هذا أن الحقيقة عند جبليو لا توجد خارج المعرفة ، وشروط الحقيقة هى شروط العمليات العقلية التى تكون الأحكام الصحيحة ، فلما كانت هذه الشروط نفسانية ، كان المنطق ، على حد تعبيره ، علم نفس العقل . ويحدد هذه العبارة بطريقة أدق فيقول إنه من الواجب أن نميز مع ذلك بين المنطق وعلم النفس . فإن المنطق ينظر فى علم نفس العقل من وجهة نظر خاصة ، وتلك هى البحث فى العقل غير المتأثر بالعاطفة أو بالإرادة ، أى العقل النزيه الذى يفكر تفكيراً خالصاً قائماً على ارتباط الأحكام بعضها ببعض . ونحن نسأله : هل هذا ممكن ؟ ولكن ، لم يضطر العقل إلى أن يفكر تفكيراً تزيهاً ؟ ولماذا لا يسير على هواه حسبما يميله عليه قلبه وشعوره العام ؟ وبعبارة أخرى ، لماذا يحاول المرء أن يكون فى تفكيره موضوعياً ، قدر المستطاع ؟ هكذا يتساءل جبليو ، ويجيب قائلاً إنه المجتمع أو الحياة الاجتماعية هى التى تفرض هذه الموضوعية ، وإنه الفعل أو العمل هو الذى يضطر العقل إلى أن يتحرر من سلطان العاطفة أو الإرادة ، لأنهما لا يستطيعان أن يغيرا من طبائع الأشياء . ولكن هذا يقودنا إلى دراسة النزعة الثانية ؛ ألا وهى النزعة الاجتماعية أو الجماعية .

## (ب) النزعة الاجتماعية

٢٠ — الإنسان كائن اجتماعى بطبعه ، والروابط الاجتماعية روابط بين

(١) جبليو : « نظام العلوم » ص ١٨٠ ط ٢ Le système des Sciences باريس

عقول ، فلكي توجد هذه الروابط لا بد أن يكون هناك اتفاق على أوضاع خاصة ومبادئ معينة يجب على كل ، لكي يستطيع أن يعيش اجتماعياً ، أن يأخذ بها ويرتب سلوكه على أساسها . فإذا كان الفرد لا يستطيع أن يعيش لنفسه ، كذلك لا يستطيع أن يفكر حسب عواطفه وأهوائه ، بل لا بد له من مساهمة الحقيقة الخارجية الاجتماعية ، إن صح هذا التعبير . « إن فكرة الحقيقة لا يمكن أن تفهم ولا أن تفسر إلا بالحياة الاجتماعية ، ومن دونها لا يتعدى الفكر حدود الفرد ، حينئذ تكون طيبة أو رديئة ، ولكنهما لن تكون صائبة أو مخطئة » ( 'جبلر' ، « بحث في المنطق » ص ٣١ ) .

ويذهب أصحاب هذه النزعة إلى أبعد من هذا فيقولون إن معتقدات الفرد نفسه كفرد هي الأخرى الاجتماعية ، لأن كل فرد يعمل في بيئة اجتماعية ، والاستقلال الفردي هو الآخر ظاهرة اجتماعية .

فإذا كان الفكر جمعياً ، وكانت الحقيقة اجتماعية ، كان المنطق خاضعاً لعلم الاجتماع . وهذه الفكرة قد أوضحها لأول مرة أوجست كورت ( سنة ١٧٩٨ — سنة ١٨٥٧ ) فقال إن قواعد المنطق ترد إلى قوانين التطور الجمعي للوظائف العقلية على مدى تقدم الإنسانية ، والمنطق إذا ما نظر إليه من الناحية الحركية أصبح دراسة السبيل الذي سلكه العقل الإنساني في بحثه عن الحقيقة .

ويقول جبلر من ناحية إن ذلك الفرض الذي يفترضه المنطق ، أعنى التفكير النزيه ، لم يضطر الإنسان إلى القول به إلا المجتمع ، فلكي يكون على وفاق وإياه ، كان لا بد له أن يتحرر من فردانيته . فكأن المجتمع إذن هو الأساس في الأحكام المنطقية . « إنها الحياة الاجتماعية ، وخصوصاً اللغة ، هي التي توجه العقل نحو البحث عن الكلية في الحكم » ( المؤلف المذكور ، ص ٣٠ ) . فالبرهان مستقل عن العقل الذي يفكر فيه والذي يقنمه هذا البرهان ، والفارق بين الحقيقة أو اليقين الموضوعي ،

وبين الاعتقاد أو الافتناع الذاتى ، هو فى أن الحقيقة من صنع العقل وحده ، وما دامت كذلك فهى مشتركة بين جميع الناس ، أما الاعتقاد فليس صادراً عن العقل وحده ، بل عن العقل والمواطن والإرادة الخاصة بالفرد ، فهو إذن فردانى . ويرد على الذين يقولون إن التفكير الجمعى هو المرتبة الدنيا للتفكير وإن الحضارة ترتفع بالإيمان إلى التفكير الفردى ، بأن يقول إن الحضارة تحرر الإنسان من الارتباط بجماعة معينة محدودة ، ولكنها تربطه بجماعة أوسع وأدق تنظيمًا . فالرجل البورجوازى الذى يتحرر من أفكار طبقته الاجتماعية بقراءته لمؤلفات العلماء الكبار ، لا يتحرر من كل جماعة ، وإنما يتحرر من طبقة معينة لكي يرتبط بطبقة اجتماعية أخرى ، هى طبقة العلماء أو الفلاسفة . وهكذا نجد دائماً أن الفرد لا يمكن أن يفكر بطريقة جماعية أيًا ما كان نوع الجماعة التى ينتسب إليها .

٢١ - وهنا نستطيع أن نوجه إلى أصحاب هذه النزعة نفس النقد الذى وجهناه ضد أصحاب النزعة النفسانية . فنقول إن علم الاجتماع لا يعنى بدراسة الفكر الصحيح المتحرر عناية خاصة ، وإنما يعنى بدراسة كل أحوال الفكر : سواء انتسب إلى عقلية متحضرة أو إلى عقلية بدائية ، وعلماء الاجتماع أنفسهم يتحدثوننا عن عقلية سابقة على المنطق ؛ ومثل هذه العقلية لا تفيد دراستها المنطقى إلا من حيث معرفة أصول التفكير وتطوره ؛ أما المنطق بوصفه بحثاً فى الصورة العليا للتفكير الإنسانى الجمعى فلا يكاد يعنى به .

فضلاً عن أن علم الاجتماع علم وضعى يضع أحكاماً واقفية ، أما علم المنطق فيضع أحكاماً تقويمية يقصد منها المثل الأعلى للتفكير ، لا تطور التفكير وما يحدث

بالفعل منه . ولهذا فإن غايته أن يُمنطق تفكير الجماعة ، لا أن يسايره <sup>(١)</sup> .

والخلاصة أن المنطق لا يمكن أن يكون فرعاً من فروع علم الاجتماع ؛ وكل ما يستطيع أن يستفيد منه هو في دراسة نشأة التفكير وتطوره ، وتفسير بعض الأخطاء في التفكير على أساس التفكير الجمعي ؛ وأخيراً في دراسة الصلة بين المنطق وبين اللغة ، هذه الظاهرة الاجتماعية الأساسية .

## ( ح ) النزعة اللغوية

٢٢ — وهنا مشكلة خطيرة كان لها من الخطر أكثر مما للمشكلتين السابقتين ، مشكلة عرفت بمشكلة الصلة بين المنطق واللغة ، أو بتعبير أدق المنطق والنحو .

فإن اللغة تعبير عن الفكر ؛ وكل فكر لا بد له لكي ينتقل من أن يعبر عنه ؛ فاللغة ظاهرة اجتماعية من الطراز الأول . وإذا كان المنطق يبحث في الفكر ، فهو مضطر أيضاً إلى البحث في التعبير عنه ، أى في اللغة . بل إن أهمية دراسة اللغة بالنسبة إلى المنطق لتظهر في اسمه نفسه ، فهو مأخوذ من النطق أو الكلام — كما أشرنا إلى ذلك في مستهل هذا الكتاب — كما تظهر الصلة القوية ، حتى الاتحاد ، بين الفكر واللغة في أن الكلام يدل أحياناً على الفكر والعقل والبرهان ، كما هو ظاهر في اللغة اليونانية مثلاً ، ونقصد باللغة هنا اللغة ذات الألفاظ . ولو نظرنا

---

( ١ ) يضاف إلى هذا أن هذه النزعة تسلب الحقيقة صفة الموضوعية المطلقة بأن تردّها إلى الموضوعية الاجتماعية فتجعلها بهذا نسبية ، وليست الحقيقة كذلك ، فإن هناك حقيقة مستقلة عن الأفراد ، سواء أكانوا في جماعة أم كانوا منفردين ، وإلا كانت مقصورة على جماعة جماعة ، ولم تكن ثمّة حقائق شاملة لكل الجماعات وفوق كل جماعة ممكنة .

بإمعان في الصلة بين الفكر واللغة ، وجدنا أن اللغة ليست مجرد ثوب يرتديه المعنى الفكري دون أن يؤثر فيه تأثيراً جوهرياً ؛ وإنما هناك تأثير متبادل بين اللغة والفكر . فإنه بفضل اللغة ذات الألفاظ — كما يقول اشبنجلر — يفترق الإحساس الخالص عن العقل المجرد . وبالتالي تستحيل معاني الألفاظ ، وهي في نشأتها بصرية حسية ، إلى معان عقلية خالية من كل قيمة بصرية ، أي تستحيل إلى معان مجردة وتصورات . فالتجريد معناه تجرد اللفظ من معناه أو مدلوله الحسي البصري واستحالاته إلى معنى عقلي صرف ، وذلك بفضل اللغة ذات الألفاظ<sup>(١)</sup> ، فكان للغة أخطر الأثر في تطور الفكر ، لأنها تحيله من فكر عياني إلى فكر مجرد ، وهو المرتبة العليا للتفكير الإنساني ؛ وليست إذن مجرد مرآة تعكس الفكر فحسب .

ومن هنا كان على المنطق أن يعنى باللغة من ناحية أنها تعبير عن الفكر ، وأن هذا التعبير يجب أن يكون دقيقاً محكماً حتى لا يؤدي ذلك إلى لبس وخطأ في التفكير مصدره عدم الدقة أو الخلط في التعبير . فعليه إذن أن يحلل معاني الألفاظ اللغوية والتراكيب ؛ وأن ينتهي من هذا التحليل إلى وضع القواعد الواجبة الاتباع في التعبير ؛ حتى يكون الفكر صحيحاً في شكله وفي موضوعه . وهنا وجد المنطق أمامه علماً من علوم اللغة يعنى بهذه الناحية ، ألا وهو النحو . فكان لا مناص إذن من تحديد الصلة بين كليهما ، خصوصاً وأن الأمر قد يشتبه فيصعب موضوع العلمين واحداً من حيث إن النحو يبحث في اللغة المعبرة عن الفكر ، والمنطق يبحث في الفكر المعبر عنه باللغة ، حتى قيل إن النحو منطق لغوي ، وإن المنطق نحو عقلي ( التوحيدى : « المقابسات » ، ص ١٦٩ ) . فاثارت مسألة تحديد تلك الصلة مشكلة خطيرة سواء في ميدان المنطق وفي ميدان النحو — وعالما الآن أن نتمعق تطورها .

(١) راجع كتابنا : « اشبنجلر » ص ٢٤٩ — ص ٢٥٠ . القاهرة سنة ١٩٤١ .

٢٣ — وَبِغَايِبٍ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ نَشَأَ المنطق نفسه مرتبطة بالنحو . فقد بدأت البذور الأولى للمنطق عند اليونان في أبحاث السفسطائية الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص . إذ هم أرجعوا التصور إلى اللفظ ، مما يَسَّرَ لهم أن يجمعوا من الجدل وسيلة للانتصار على الخصم ، ومن الخطابة العلم الأول . والقول الخطابي عندهم لا يقصد منه حُسْنُ الكلام فحسب ، وإنما هو الحقيقة الجديدة التي قالوا بها نسبيةً في مقابل الحقيقة المطلقة التي لم يعترفوا بها ؛ ولم يكن إيمانهم بقوة الكلام إلا إيمانهم بقوة الفكر : فمن الإقناع هو بعينه فن التفكير ، أى إن السوفسطائية قد بحثت في اللغة فأداها هذا البحث إلى المنطق .

وأرسطو قد وصل إلى كثير من التصنيفات المنطقية بواسطة دراسته للغة ونحوها . فهو يرى أن الكلام يعبّر بدقة عن أحوال النفس أو الفكر . وفي وسع المرء أن يستعين بالصور اللغوية لكي يكشف عن أحوال الفكر . فاللغة تنظر إلى الألفاظ من ناحيتين : من ناحية وجودها مفردة فتقسمها إلى أسماء وأفعال وحروف الخ ، ومن ناحية ارتباطها على هيئة جملة ، وكذلك الحال في الفكر تقسمه إلى الأفكار المفردة وهي التصورات ، والأفكار المرتبطة وهي القضايا أو التصديقات . فالتقسيم المنطقي الأول إلى تصورات وتصديقات قد أخذه أرسطو إذن من اللغة . ولوحة المقولات هي الأخرى قد أخذها من اللغة في رأى كثير من المؤرخين . فإن رندلنبرج يقول إن لوحة المقولات الأرسطائية تقوم على تقسيم الكلام إلى أجزائه : فالجوهر يقابل الاسم ؛ والكيف يقابل الصفة ؛ والكَم ، يقابل العدد ؛ والإضافة تقابل صيغ التفضيل ؛ والأين والتي يقابلان ظروف المكان والزمان ؛ والفعل والاتعمال والوضع يقابلان الأفعال المعتدية والمبنية للمجهول واللازمة على التوالي ؛ والمِلْك يقابل صيغة الماضى في اليونانية parfait ، إذ يدل على الحالة التي يملكها الشخص نتيجة فعلٍ فعله .



وإذا كان رأى رندلبرج لا يحدد تأييداً قوياً اليوم ، فإنه ليس من شك في أن أرسطو قد استعان في وضعه للوحة المقولات بالتقسيمات اللغوية . وكل هذا يدل على ما كان للنحو من أثر في وضع المنطق .

ثم تزداد الصلة توثقاً فيما بين المنطق والنحو لدى الروافدين . فبعد أن كان المنطق مرتبطاً عند أرسطو أشد الارتباط بما بعد الطبيعة ، انفصل عنها كي تنوثق صلته بالنحو . فقد قسموا المنطق إلى الخطابة التي هي نظرية القول المتصل *oratio continua* ، وإلى الديالكتيك ، وموضوعه القول المنقسم بين السائل والمجيب . أما الخطابة فلا تكاد ترتبط بالفلسفة عندهم . أما الديالكتيك فيعرفونه بأنه فن الكلام الجيد . ولما كان الفكر والتعبير وثيقين الارتباط ، انقسم الديالكتيك إلى قسمين : قسم يدرس التعبير ، وقسم يدرس ما يعبّر عنه ، أى إلى اللفظ والفكر .

٢٤ — واستمرت الصلة تقوى عند الشرّاح الأرسططاليين في العصور التالية ، حتى أنت العصور الوسطى في الشرق وفي الغرب .

أما في الشرق ، أى في الإسلام بوجه أخص ، فقد أخذت المشكلة شكلاً غنياً على صورة خصومة بين النحويين والخلاصيين المناطقة . ولم يكتب حتى الآن تاريخ حقيق للنحو العربي ، حتى نستطيع أن نتبين على وجه الدقة العوامل التي أثرت في نشأة النحو ، وهل كان من بينها المنطق . فقد تكون النحو في نفس الوقت الذي ترجمت فيه كتب المنطق إلى العربية ، أعنى قرابة منتصف القرن الثاني الهجري . فهل تكون النحو على يد الخليل وسيبويه تحت تأثير المنطق ؟ هذه مسألة ليس هنا مجال البحث فيها <sup>(١)</sup> ، وإنما نقول

(١) يرى نيلدكه في نقد كتبه عن بحث عماله أن يكون دي لندبرج *Lanbderg* متلفاً =

إن المشاهد هو أن العناية بالبحث في الصلة بين المنطق وبين النحو العربي قد ظهرت واضحة كل الوضوح في القرن الثالث ، واتخذت صورة خصومة عنيفة في القرن الرابع ، حيث نفذت العلوم الفلسفية إلى كل الأوساط . فقد خلف لنا رجال هذا القرن آثاراً وأسماء ومؤلفات ووثائق مناظرات تشهد بما كان لهذه المشكلة من أهمية عظمى في الأوساط النحوية والمنطقية . ولعل أهم وثيقة خلفها لنا ذلك القرن المناظرة التي رواها أبو حيان التوحيدي في كتاب « الإمتاع والمؤانسة » ( ج ١ ص ١٠٨ إلى ص ١٢٩ . نشرة أحمد أمين وأحمد الزين . القاهرة سنة ١٩٣٩ ) وأوردها ياقوت في « معجم الأدباء » ( ج ٣ ص ١٠٥ وما يليها ؛ نشرة مرجليوث ) ، وهي مناظرة جرت بين أبي بشر متى بن يونس المترجم وبين أبي سعيد السيرافي النحوي حول الفاضلة بين النحو والمنطق . وسواء أصححت المناظرة من الناحية التاريخية أم لم تصح ، فإنها تدل على تلك العناية الهائلة التي وجهت إلى هذه المشكلة إبان ذلك العصر . ومنها زى أن المناطقة الخالص كانوا يفضّلون المنطق على النحو ؛ ويقولون إنه لا حاجة بالمنطق إلى النحو ، أمّا النحوي فملى العكس من ذلك محتاج إلى المنطق . والنحويون الخلدص كانوا يرون العكس . وكانت هناك طائفة توسّطت بين الطرفين ، هي طائفة المشاركون في الفلسفة وعلوم العربية معاً ؛ والمناظرة تنتهي بوجود اتخاذ هذا الموقف الوسط ، ومن هنا كانت تعبر عن رأى التوحيدي أو أستاذه أبي سليمان السجستاني أدق تعبير ، مما يجمل الشك في صحّتها من الناحية

---

= بالعربية الفصحى واللهجات أن التأثير اليوناني والأرسططالي بنوع خاص في نشأة النحو العربي يجب أن لا ينكر. ففي الاصطلاحات مثل اسم ، وتقابل في اليونانية ονομα تكشف عن تأثير يوناني . فضلاً عن أن تكوين النحو وما يقتضيه ذلك من تجريدات عقلية ما كان للعرب وأنصاف العرب أن يصلوا إليه إلا تحت تأثير المنطق الأرسططالي ( مجلة الجمعية الشرقية ) الألمانية ZDMG ج ٥٩ ص ٤١٤ ) .

التاريخية راجحاً يجهل نسبتها إلى اختراع التوحيدى نفسه أقرب . إذ نجد التوحيدى وأستاذه أبا سليمان ينتهيان إلى وجوب الجمع بين النحو والمنطق ، فيقول التوحيدى بمد أن عرض المشكلة في ثلاث مقاييسات ( بأرقام ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ) : « وبهذا تبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ؛ ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً ، والنحو منطقياً ، خاصة والنحو واللغة عربية ، والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها » ( ص ١٧٧ ؛ طبع السندوبى . القاهرة سنة ١٩٢٩ ) . والتوحيدى هو أهم من خلف لنا آثاراً متصلة بهذه المسألة . أما الآثار الأخرى فهي إما أسماء تأليف في هذه المشكلة ؛ وإما تعاليق أشير فيها إليها فنجد أولاً أحمد بن الطيب السرخسى تلميذ الكندى يكتب كتاباً عنوانه : « الفرق بين نحو العرب والمنطق » ( ذكره ابن أبى أصيبعة ج ١ ص ٢١٥ ) ؛ ونجد كذلك يحيى بن عدى ( + ٣٦٤ هـ ) يكتب كتاباً في « تبين الفصل بين صناعتى المنطق الفلسفى والنحو العربى » ( أورده القفطى ، نشرة لبرت صفحة ٣٦٢ س ٢ ) . ونجد ثانياً فى الشروح والحواشى الموجودة على هامش المخطوطة الوحيدة للترجمة الكاملة للأرغانون المحفوظة فى المكتبة الأهلية بباريس ( برقم ٢٢٤٦ عربى ) ، وهى حواشٍ يرجع أغلبها إلى أبى الخير الحسن بن سوار ، رئيس المدرسة الفلسفية فى بغداد فى نهاية القرن الرابع ، عناية بهذه المشكلة .

وفى هذا القرن نجد كثيراً من النحويين قد بدأوا يتأثرون كل التأثر بالمنطق فى أبحاثهم النحوية ، وكان ذلك بدءاً للجمع بين المنطق والنحو فى الأبحاث النحوية والمنطقية معاً ، مما سيظهر بوضوح جداً فى القرون التالية . فهذا أبو الحسن على بن عيسى الرّمّانى النحوى ( المتوفى سنة ٣٨٤ = ٩٩٤ م ) . يقول عنه ياقوت ( ج ١٤ ص ٧٤ من الطبعة المصرية ) : « وكان يمزج كلامه فى النحو بالمنطق ،

حتى قال أبو على الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرّماني ، فليس معنا منه شيء ؛ وإن كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء . وهذا يدل على أن الموقف كان مزدوجاً عند النحويين في هذا القرن : فمنهم من استمرّ على التقاليد التي لا خَاطَ فيها بين النحو والمنطق ، ومنهم من جمع بين الاثنين . ويظهر أن ذلك الجمع قد بدا في أول الأمر غريباً غير مفهوم ؛ إذ أخذ النحويون على الرّماني هذا الزج بين المنطق والنحو ( راجع : « الإمتاع والمؤانسة » ج ١ ص ١٣٣ س ١٤ ) مع أنه لم يأخذ بالمنطق الأرسطي كما هو ؛ وبدأ كلامه غير مفهوم حتى قال ياقوت : « وكان يقال : النحويون في زماننا ( يشير إلى قول كان في القرن الرابع ) ثلاثة : واحد لا يفهم كلامه وهو الرّماني ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو على الفارسي ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافي » ( ح ١٤ ص ٧٥ من الطبعة المصرية ) .

ومن هنا نشأ النحو الفلسفي إلى جانب النحو اللغوي . وعمل على نشأة هذا النحو الجديد أولاً الكندي ، والسرخسي اللذان يسميهما حمزة الأصفهاني ( كتاب « التّنبية » ، ص ٣٠ من نسخة القزويني ؛ راجع كروس : « جابر بن حيان » ج ٢ ص ٢٥١ تعليق ، القاهرة سنة ١٩٤٢ ) باسم « الفلاسفة النحويين » ؛ ثم الفارابي الذي بيّن ما هنالك من صلة وثيقة بين علم اللسان وعلم المنطق ( راجع « إحصاء العلوم » ) ؛ وقد نظروا إلى المنطق على أنه لغة عامة كما سيقول أبو بشار متى في ملاحظته ، لا تختلف الأمم فيها . هذا من جانب الفلاسفة ، ومن جانب النحويين نجد خصوصاً على بن عيسى الرّماني المذكور آنفاً .

وبعد هذا القرن يختلط النحو بالمنطق والمنطق بالنحو ، وكذا البلاغة اختلطت بالمنطق ، حتى إننا نجد نحواً فلسفياً قد أقيمت أركانه على يد ابن يعيش ( سنة ٥٥٣ هـ - ٦٤٣ ) في القرنين السادس والسابع .

٢٥ — أما في المصور الوسطى في الغرب فقد استمرت الصلة وثيقة بين النحو والمنطق دون أن تتحدد وتعمق . حتى إذا ما جاء العصر الحديث أخذت المشكلة صورة قوية .

فقد بدأ النحو الفاسق على يد جماعة بورروال . إذ نشر أرنو لانصاو Lancelot في سنة ١٦٦٠ كتابهما الموسوم باسم : النحو العام المنطق ، *grammaire générale et raisonnée* ومنذ ذلك التاريخ وكتب النحو العام ، أى المستخلص من العقل لا من الاستعمال اللغوي ، تتوالى وتنتشر في الأوساط المدرسية نفسها . ثم يبلغ ذلك التيار أوجه من التطور على يد أصحاب الإنسكلوبيديا في القرن الثامن عشر ؛ وكان الفرنسيون أحرص الناس على تقويته ، خصوصاً وأن لغتهم تتحدث إلى العقل ولها من الدقة ما للعرض العلمي .

وهذا النحو المنطقي قد وُضع في أول الأمر في مقابل النحو الذي لا يقوم إلا على الاستعمال ، والذي كان يتزعم حركة القول به في فرنسا *Vaugelas* الذي قال عبارته المشهورة : إن الفاصل هو الاستعمال ، وليس للعقل في اللغة مجال . وكانت الأكاديمية الفرنسية من أنصار هذا الرأي ، إذ كانت تجعل مهمتها عرض « القواعد التي وضعها الاستعمال » و « استخلاص هذه القواعد من ملاحظة اللغة الحية » ( « نحو اللغة الفرنسية » ص ١ ) .

أما النحو المنطقي فيرى على العكس من ذلك أن الفاصل هو العقل ، وعلى النحو بالتالي أن يعتمد على المنطق في وضع قواعده . وعن هذا الاتجاه نشأ تياران : أحدهما يريد أن يضع نحواً عاماً بواسطة المبحث المقارن في علم اللسان ، والآخر يتناقى مبادئه من المنطق الشكلية مباشرة ، وكلا التيارين مرتبطان بالآخر : إذ الأول يعتمد على منهج المقارنة بين اللغات لكي يصل إلى وضع نحو عام تخضع له اللغات كلها إلى أقصى حد ممكن ، ولكنه سرعان ما يلجأ إلى التيار

الثاني كما يضع الأساس الفاسق لهذا النحو العام . وظهر هذان الاتجاهان بوضوح في القرن التاسع عشر حين نهضت الدراسات الخاصة بفتح اللغات كلها وخصوصاً اللغات الهندية الأوروبية ، فكان هذا ميسراً لهم استخدام المنهج المقارن في دراسة النحو ، وهو المنهج الذي يتفق ومقتضيات العلم . فاندفع علماء اللسان في هذا السبيل ، وانتهى بمضهم إلى ما انتهى إليه أصحاب نحو بوررويال ونحو الإنسكلوبيديا من القول بوجود نحو عام تشترك فيه اللغات جميعها ، وعلى رأس هؤلاء العلماء اللغويين في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن أنتوان ميه Antoine Meillet

والتيار الآخر ، تيار النحو العقلي ، قد قوى في أوائل هذا القرن ووجد مؤيداً كبيراً في شخص إدموند هسرل ، الذي حاول أن يضم نحواً مجرداً pure على أساس مبادئ الفلسفة المتعالية [transcendental] ، ثم عندها نباع المنطق الرمزي وعلى رأسهم جميعاً كوتيرا Couturat .

٢٦ — وزيد الآن بعد هذا العرض التاريخي للمشكلة أن نعالجها من الناحية المذهبية .

ولكي نقوم بهذا يجب علينا أن نتناول بالدرس التيارين الرئيسيين اللذين عرضنا لهذه المشكلة بوضوح وعناية ، وهما : تيار النحو العام ، وتيار النحو الجرد .

أما تيار النحو العام فيقوم على أساس الأبحاث التي قام بها علماء اللسان في دراساتهم للنحو المقارن بين جميع اللغات . ف هؤلاء قد درسوا الصور اللغوية عند الشعوب المتباينة وفي الأعصر المختلفة ، وتتبعوا تطورها ، وحلوا التراكيب العامة التي تشترك هذه اللغات فيها . فانتبهوا إلى أن من الممكن التحدث عن

نحو مشترك بين اللغات كلها ، وإلى أن « المقولات النحوية أكثر كلفة مما كان يتصور من قبل ، أما الاختلاف فيتناول خصوصاً الشكول *formes* ، أعني طرائق التعبير ، بينما الأفكار الرئيسية متحدة إلى درجة ظاهرة . وهذه الواقعة تدل على أن الفكر الإنساني أكثر اطراداً مما يعتقد عادة ، وفيها تفنيد في آن واحد لما يقول به الأسميون *nominalistes* الذين يزعمون أن المنطق يعوق بأسره على شكوى اللغة ، وأن ثمة من أنواع المنطق بقدر ما هنالك من لغات ، ثم لما يقول به الاجتماعيون أو علماء الأجناس الذين غالوا في وضع فروق وتميزات بين الأجناس تبعاً لصفات طبيعية خارجية ، فاندفعوا يقيمون بينها اختلافاً أساسياً من الناحية العقلية ، وذهبوا إلى أن لكل جنس منطقاً الخاص . والذي يستخلص من كل هذه الاكتشافات اللسانية هو أن العقل الإنساني واحد ، على الرغم من الاختلاف المادي الهائل بين اللغات وما هنالك من درجات لصورها متعددة . ومن شأن هذا أن يعطى لنتائج هذه الأبحاث قيمة فلسفية أكبر ، لأنه يخولنا أن نؤكد أن تركيب لغتنا لا ينتسب فقط إلى منطق لاتيني ، أو أوربي أو آري ، ولكنه ينتسب إلى المنطق حسب<sup>(١)</sup> .

الالفة تخضع للمنطق إذاً في تركيبها ، والالفة في ذلك أن الفاعل في التطور الأعلى هو العقل الإنساني ، فلا يمكن إذن أن لا يكون لوظائفه وعملياته أثر في تكوينها وتركيبها ؛ والعقل الإنساني واحد بين جميع الشعوب والأجناس ، فلا بد إذن أن يكون في اللغات شيء ثابت مشترك بينها جميعاً . وعلى هذا ميزوا بين نوعين من المبادئ في الالفة : مبادئ ذات حقيقة أبدية وتتبع تحليل الفكر الناشئة هي عنه ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى المبادئ المشروطة المتوقعة على

( ١ ) كوتيرا : « التركيب المنطقي للغة » مقال ظهر بمجلة مايد الطبيعية والأخلاق RMM

سنة ١٩١٢ ( يناير ) ص ٢ — ٣ ،

المواضعات والاتفاق ، والتي هي العلة في تعدد اللغات ، والمبادئ الأولى هي التي تكون النحو العام ، والأخرى موضوع النحْو الخاصة . والنحو العام يمكن إذن أن يكون مشرعاً ، إذ هو يشرع باسم أعلى السلطات ، وأعنى بها سلطة العقل ، وهو ليس شيئاً آخر غير المنطق في تطبيقه على التعبير .

وإلى نتائج مشابهة لهذه وصل أصحاب النحو المجرد . فقد حاولوا أن يضموا نحواً مجرداً من كل رمز خاص ، على أساس نظريتهم في المعنى أو الدلالة . فعندهم ، أعنى أصحاب الظاهريات وعلى رأسهم هيرل ، أن كل معرفة يجب أن تُدرك حية في الشعور . وإذا نحن نظرنا إليها من هذه الناحية ، وجدنا أن أفعال العقل العارف هي أفعال دلالة ، وهذه الدلالة تتحقق خارجياً في رموز هي الأصوات ، أى اللغة . فالمعرفة تدل على نفسها في اللغة . « فلما كان كل تعبير بدوره ذا قيمة موضوعية ، أى ذا معنى قابل لأن يتحقق ، فإن هذا من شأنه أن يجعله قابلاً لتكوين منطق مجرد . فالنحو لا يستخدم إلا التفكير الصوري ، مبرراً عنه في اللغة ؛ فهو من ناحية يهب الألفاظ قيمتها التصورية ، ومن ناحية أخرى يحتوى على هيئة صور إجمالية schémas لفظية ، قوانين التفكير المنطقي <sup>(١)</sup> » . والصلة بين المنطق والنحو تبعاً لهذه النظرية تتأخص في أن النحو هو التفكير في المعبّر بالنسبة إلى ما يعبر عنه ، وما يعبر عنه هو العملية الذهنية التي هي موضوع المنطق . ومهمة النحو تبدأ حينما تنتهى مهمة المنطق : فحينما لا يكون من اليسور السير بعد في القسمة المنطقية لمضمون الفكر ، لا يبقى أمام العقل إلا وقائع الامثال ؛ أى لا يكون أمامه إلا أن يضع لفظاً أمام



الصورة الممتثلة كأن يضع اللفظ أسود ، للدلالة على تصور « الأسود » . وخلاصة رأيهم أن هناك اتفاقاً قَبلياً بين المنطق والنحو .

٢٧ — وهنا يثير خصوم هذا الرأي القائل بالتوازي المنطقي النحوي عدة اعتراضات لخصها سريّس في كتابه « عن التوازي المنطقي النحوي <sup>(١)</sup> » . وأهم هذه الاعتراضات هي :

أولاً أن النحو ليس قانوناً للفكر ، كما أن المنطق ليس علماً بالأشياء ، واللغة تعنى بالتعبير عن المعنى ، والصحة في الكلام شيء غير الصحة في الفكر : الأولى يقصد منها تنظيم الألفاظ للدلالة على معنى مشترك ، والأخرى تنظم الإضافات المنطقية بغض النظر عن معنى التصورات ، من أجل استنتاج إضافة جديدة . ومهمة المنطق هي أن يكون أداة لاستغلال تصوراتنا ، وليس وسيلة للتعبير عن هذه التصورات أو الامتثالات (سريّس: الكتاب المذكور: ص ٥٠٤ - ص ٥٠٨) . ومعنى هذا كله أن اللغة موضوعاً ، هو التعبير بالرموز الصوتية عن الامتثالات والتصورات ، يختلف عن موضوع المنطق وهو النظر في الإضافات المنطقية الموجودة بين هذه التصورات ، كما أن الغاية من اللغة تضافر الألفاظ للتعبير عن المعنى ، بينما الغاية من المنطق تنظيم التصورات على نحو يؤدي إلى الصواب في التفكير .

وثانياً ، كما يقول جيلو (الكتاب نفسه § ٩٦) ، إنه « إذا كان صحيحاً ، كما يقول الخصوم ، أن نتائج العمل العقلي لا تظهر إلا لابتسة ثوب التعبير اللفظي — وهذا ما يجب أن يبحث في صحته المنطقي — فما يعنيه ليس الصيغة الدالة ، وإنما المدلول . واللغة نادراً جداً ما تتركب كالفكر الذي تترجم عنه . وإنما يعبر الإنسان

قدر استطاعته ، بالاستفادة على خير وجه من موارد الألفاظ والنحو . والألفاظ ونظـمـها شكولـاً موضوعة من قبل نختار من بينها ما يتفق على الوجه الأحسن مع تصوراتنا وتسلسلها العقلي « والقصد من التعبير اللفظي هو أن تثير عند السامع فكرة مماثلة أو مساوية لما في ذهننا ، ولا يعنينا بعدُ السبيل الذي تحقق به هذا الفرض

ثم إن اللغة هي دائماً تقريباً إضمارية ، وما تضره لا يتناول فقط العـرـضيّ الثانويّ ، بل يتناول عادةً الجوهرى الرئيسى . فن القضايا ما يُضمـرُ ، على هيئة قضية واحدة ، كثيراً من الأحكام . وعلى العكس من ذلك يمكن التعبير عن حكم واحد بواسطة كثير من القضايا ، يكمل أو يحدد أو يصحح بعضها بعضاً . وموضوع القضية ليس دائماً موضوع الحكم ، وكذلك المحمول . والرابطة النحوية ليست دائماً الرابطة المنطقية . وهكذا نجد أن تراكيب اللغة ليست دائماً في تناظرٍ مع تراكيب الفكر .

ويرى جيلو أن هذا الخلط بين اللغة والفكر قد أدى إلى كثير من الخلط والمناقشات العقيمة في المنطق . فعلينا أن نتجنبه ، وبهذا التجنب نستطيع أن نقوم بإصلاح شامل في المنطق الصورى . أجل إننا سنصل ، بطريق آخر ، إلى كثير من النتائج التى وصلتنا حتى الآن . ولكننا سنصل إليها وإلى غيرها بطريقة واضحة ، وسنجد أن كثيراً من المناقشات سينتهى ، وسيخول لنا ذلك خصوصاً أن فهم طبيعة القياس ، وأن نميزه من البرهنة الاستدلالية ، ونحدد وظيفته في الفكر .

## الفصل الأول

### طبيعة الحكم

٢٨ - وأول أثر من الآثار السيئة لهذا الخلط بين اللغة والفكر عدُّ التصور سابقاً على التصديق ، بمعنى أن الفعل الأول البسيط للعقل هو الإدراك الساذج لا الحكم . والواقع أن الحكم هو الفعل الأول للعقل ، وهو أبسط من الإدراك الساذج بمعنى التصور .

وذلك ، كما يقول بوزنكيت ( « أصول المنطق » ص ٨٧ ) ، أن « الاسم أو التصور لا واقع له في اللغة الحية أو التفكير الحى ، إلا إذا أُشير إلى سياقه في قضية أو حكم . وليس لنا أن نعد القضايا كأشياء قد تركبت بأن ضمت ألفاظ أو أسماء بعضها إلى بعض ، وإنما نعدُّ الألفاظ أو الأسماء عناصر متميزة ، وإن لم تكن منفصلة ، في القضايا » ولتوضيح هذا نقول إن المنطق غايته الأساسية النظر في الخطأ والصواب في الفكر ؛ ولا وجود الواحد ولا للآخر إلا في القضايا أو الأحكام ؛ فالقضية أو الحكم هي الوحدة الأساسية في المنطق أو الفكر . وفضلاً عن ذلك ، يلاحظ أن التصور ليس بذاته حالة عقلية كاملة ، وإنما يتحقق دائماً في سياق ، كما يكون مفهوم المعنى تماماً . وكذلك الحال في الاسم أو اللفظ المعبّر عن التصور : نشاهد أنه لا يدل على معنى كامل يستقل بنفسه عن السياق الذى يجب أن يوجد فيه . ( راجع كينز ، الكتاب المذكور ، § ٦ ) .

وإلى جانب هذا يلاحظ أن التصور ليس من الواقع فى شىء . فهو لا يوجد بذاته كما يزعم الواقعيون الأفلاطونيون ؛ ولا يوجد فى عقل الله كما يدعى أفلوطين

ومن جرى في إثره ؛ وكل ما يمكن أن يوجد فيه هو الذهن على هيئة تجريدات عامة رمزية يقصد بها الاقتصاد في الفكر ، ولا مقابل لها مطلقاً في الخارج . وذلك لأن ما هو واقعي لا بد أن يكون محدوداً ؛ أما التصور فليس بمحدود ، لأننا لا نستطيع أن نشير إليه فنقول إنه هذا أو ذلك .

وإنما التصور ، كما يقول جيلو ، هو إمكان الحكم بأحكام غير محدودة . فمثلاً التصور : « إنسان » ، يدل ليس فقط على كل الناس الكائنين الآن أو الذين كانوا أو سيكونون ، بل يدل أيضاً على كل من يمكن تخيلهم من الناس وعددهم غير محدود لأنهم ممكنون لحسب ؛ فالتصور إذن يدل على عدد غير محدود من الأحكام الواقعية المتصلة بأشياء موجودة في الواقع . ومعنى اللفظ ، وهو المقابل اللغوي للتصور ، إنما يتركب من أحكام مفردة . والشاهد على ذلك أن من الممكن أن نخطئ في معنى لفظ ؛ ولا وجود ، كما قلنا ، للاختلاف والصواب إلا إذا كان هناك حكم . وهذه الأحكام المفردة غير محدودة العدد كما قلنا ؛ واللفظ أو التصور المعلوم هو موضوع أو محمول فيها : فما هو موضوع فيها تكون مفهومة ، وما هو محمول فيها تكون ما صدقه فمثلاً : زيد إنسان ، الحجاج إنسان ، إلخ فإمكان هذه الأحكام هو ما صدق لفظ إنسان ؛ والإنسان حيوان ، الإنسان عاقل ، الإنسان اجتماعي ، إمكان هذه الأحكام هو ما يكون مفهوم لفظ إنسان » ( راجع جيلو ، § ٥١ ) .

فالتصور إذن هو خلاصة مجموعة من الأحكام المفردة الممكنة ضم بعضها إلى بعض ، وصيغت في علامة صوتية على هيئة لفظ مفرد ؛ ولهذا فإن الحكم أو القضية أسبق من التصور أو اللفظ المفرد ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى التصور لا مقابل له في الخارج ، بل ولا وجود له في الذهن بمعنى الوجود الحقيقي لشيء واضح الصورة له مقابل خارجي . وإنما التصور ، على حد تعبير جيلو ، إمكانية من الأحكام غير محدودة .

٢٩ — فإذا تقرر من هذا إذن أن لا وجود للتصورات إلا في الأحكام، فلتكن نقطة البدء في المطلق هي البحث في ماهية الحكم بطريقة عامة تكون الأساس لكل بحث نال سواه في التصورات وفي التصديقات .

والبحث هنا موزع بين علم النفس ، وعلم المطلق ، وعلم ما بعد الطبيعة . فعلم النفس يبحث في العمليات النفسية التي نكوّن بها الأحكام ؛ بأن نضع نسباً بين مُمَطَّيات الحس بمضاهيها وبمض ؛ وعلم ما بعد الطبيعة يدرس الحكم من حيث انطباقه أو عدم انطباقه على الحقيقة أيّما كان نوع هذه الحقيقة . أما علم المطلق فيعنى بدراسة البواعث التي تحمل العقل على عدّ هذا الحكم أو ذاك صحيحاً ؛ أي إنه يبحث في أساس الحكم كي يكون صادقاً لا بالنسبة إلى العقل المفرد ، بل وبالنسبة إلى كل عقل . فما بمنينا هنا إذن هو أن نصف الأحكام من حيث أساس اليقين فيها .

وأساس اليقين في الحكم على نوعين : ١ — التجربة ؛ ٢ — والبرهان . ولهذا انقسمت الأحكام إلى أحكام تجريبية ، وأخرى برهانية . فالتحدث عن كل منهما في إيجاز .

## ١ — الأحكام التجريبية

٣٠ — الإحساس الخالص لا وجود له ، أو على الأقل لا وجود له في الشعور . وإنما الصور التي يسمونها حسية يدخل فيها إدراك . وكل إدراك يقوم على التمييز ، لأن الإدراك هو تخصيص المُدْرَك ، وتخصيص المُدْرَك لا يكون إلا بتمييزه من غيره . والتمييز هو الحكم . فالعملية النفسية الأولى هي الحكم .

وهذا الحكم إن قام على المدركات الحسية ، سُمّي حكماً تجريبياً . ولكي يكون الحكم التجريبي يقينياً يجب أن يتوافر فيه شرطان : فيجب أولاً أن

يفرض نفسه بالضرورة على عقل الشخص الذى يحكم . ويجب ثانياً أن يفرض نفسه بالضرورة وبالطريقة عينها على عقل كل شخص موضوع فى نفس الظروف .

فن الناحية الأولى يجب أن يكون الحكم نزيهاً ، بمعنى أن الدافع إلى الحكم ليس شيئاً آخر غير الإدراك الآتى إلى " من الشيء الذى أحكم عليه . فإذا حكمت بأن الشمس طالعة الآن ، فليس لى من دافع إلا الصورة المرئية التى بلغت العين عن الشمس فى هذه اللحظة . « فالحكم التجريبي ، كما يقول جبلو ، يكون صادقاً من الناحية المنطقية ، إذا كان قائماً بآثره على الامتثال المكون لمادته فحسب » ( ص ٤٦ ) .

ويجب من الناحية الثانية ، أن يكون صدق الحكم غير مقصور على . وهذا طبيعى ، إذا توافر الشرط السابق . لأن الحقيقة هنا حقيقة موضوعية لا تتعلق بالذات المفردة المدركة وحدها ، وإنما تتعلق بكل ذات تقوم بإدراكها وبالنسبة عينها ما دامت الظروف متساوية بالنسبة إلى الجميع . فما هو صادق بالنسبة إلى فقط ليس صادقاً ، وإنما الصدق صادق بالنسبة إلى الجميع . وسواء أقام الآخرون بنفس التجربة فعلاً أم لم يقوموا ، فإننى أفترض دائماً أن أى فرد يقوم بها لا بد أن ينتهى إلى ما انتهت أنا إليه .

أما إذا كانت تجربة الفرد خاصة به وحده ولا يمكن أن تفرض نفسها على الآخرين ، فإن الحكم هنا لا يسمى حقيقة عقلية . ومن هنا 'تعد' التجارب الشخصية الخاصة غير مؤدية إلى حقائق عقلية . فثلاً تجارب الصوفية لا يمكن أن تُعدّ حقائق بهذا المعنى .

وللأحكام التجريبية ثلاثة أنواع : (١) أحكام الاختلاف ؛ (ب) أحكام الذاتية ؛ (ج) أحكام المقارنة بين الأكبر والأصغر .

٣١ - (١) فأحكام الاختلاف هي الأحكام القائلة بأن المحمول بخلاف الموضوع، على الصورة : هذا ليس ذاك . وإذا كان الحكم كما قلنا معناه التمييز ، والتمييز لا يوجد إلا حيث يوجد تفاوت واختلاف ، فإن أحكام الاختلاف هي أبسط الأحكام التجريبية وللاختلاف درجات : فمنه القوى ؛ ومنه الضئيل الذى يحتاج أحياناً إلى تهذيب فى الحواسّ طويل لكي نستطيع إدراكه ، كما هى الحال مثلاً فى التمييز بين الفروق اللونية أو الصوتية الدقيقة .

( ب ) وأحكام الذاتية هى القائلة بأن المحمول هو هو الموضوع ، على الصورة : هذا هو ذاك ، أو هذا هو بعينه ذاك . ولا يقصد من الذاتية هنا ما يقصد من مبدأ الذاتية المعروف القائل بأن ا هو ا . فإن هذا المبدأ المزعوم ، كما يلاحظ جيلو ، ليس مبدأ لأنه غير قابل لأن يطبق . كما أنه ليس حكماً ، لأن معرفتى أن ا هو ا فحسب لا يفيدنى أى علم فهو تحصيل حاصل . مع أن كل حكم يجب أن يعاننى شيئاً عن موضوعه . وإعنا معنى حكم الذاتية هو أن ا و ب هما دالتان مختلفتان لمذلول واحد . فحين أقول هذا الرجل سقراط ، فعنى هذا أن الرجل الذى أشير إليه والرجل المعروف باسم سقراط هما رجل واحد بعينه . وحين أقول : « أنا من تبحث عنه » ، فعناه أن الرجل الذى لا تعرفه ، ولكنه وصف لك بكذا وكذا من الأوصاف هو بعينه الرجل المائل أمامك . فكأن الذاتية لا يقصد بها الذاتية من كل وجه ، فهذا لا معنى له ولا يمكن أن يكون حكماً كما رأينا ، وإعنا الذاتية ذاتية من وجوه واختلاف من وجوه أخرى . ولكن درجة الاختلاف لا تكاد تدرك : فالشيئان الذاتيان لا يمكن التمييز بينهما ، ولكنهما ليسا غير متميزين . وإعنا ترتفع درجة الاختلاف إلى درجة الإدراك فى أعظم المساهمة على تفاوت فى نسبة هذا الاختلاف إلى أن نصل إلى الاختلاف التام تقريباً ففصبج حينئذ فى مبدان أحكام الاختلاف .

( ح ) وأحكام المقارنة هي تلك التي تقوم على فكرة الأكبر والأصغر ، ويعبر عنها في اللغة باسم التفضيل . ويجب أن نميز بينها وبين أحكام الحكم ، التي يدخل فيها العدد والمقياس . وإعنا تقوم المقارنة على فكرة التفاوت بين شيئين فيما يتعلق بصفة واحدة : فمثلاً أقول إن هذه النعمة أكبر حدة من تلك النعمة وهكذا ، بغض النظر عن مقدار أو كمية هذه المدة .

## ٢ — الأحكام البرهانية

٣٢ — والأحكام التجريبية بأنواعها تقوم كلها على معطيات التجربة الخارجية أو الصور الحسية . ولكن ثمة نوعاً من الأحكام يقوم على أحكام أخرى ، بأن يكون مستنتجاً منها . وهذه الأحكام هي الأحكام البرهانية ، لأن البرهان معناه استنتاج قضية من قضية أخرى .

ولهذه الأحكام نوعان : فإنها إما أن تكون مستنتجة من أحكام تجريبية ، وهذا يسمى بالاستقراء . وإما أن تكون مستنتجة من مبادئ عقلية أو قضايا عامة ، وذلك هو الاستدلال .



## الفصل الثاني

### منطق التصورات

٣٣ - وفي وسعنا الآن ، بعد هذا العرض لطبيعة الأحكام وصلتها بالتصورات من حيث الوجود ومن حيث الأوليّة أن نتحدث عن التصورات .

ف نقول إن التصور هو الفكرة المجردة العامة أو السكّاية . فهو فكرة ، بمعنى أن وجوده ذهني ؛ وهذه الفكرة مجردة في مقابل الامتثال العيني أو الإدراك الحسي أو الصورة الحسية ؛ وهي أيضاً كلمة بمعنى أنها تنطبق على عدة أفراد . وهنا قد يميز أحياناً بين التصور والجنس على أساس أن التصور هو الفكرة السكّاية منظوراً إليها من ناحية الصفات التي تدل هي عليها ، أي من ناحية مفهومها ، أما الجنس فهو الفكرة السكّاية من حيث الأفراد التي تصدق هي عليها ، أعني من حيث الماصدق .

وتنقسم التصورات من ناحية كيفية تكوينها إلى نوعين : ( ١ ) تصورات قبليّة أو خالصة *reine Begriffe* كما يقول كانت ، وهي التي لا تستخلص من التجربة كالوحد المقولات عند كانت ؛ ( ٢ ) وتصورات بديّة أو تجريبية وهي الأفكار الدالة على أصناف من الموضوعات العينية ، مثل ثديي الخ . والاختلاف في هذا الصدد بين المثاليين والتجريبيين على أشده ؛ فمن المثاليين من يقتضرون على النوع الأول من التصورات ولا يعترفون بالنوع الآخر ، ومن التجريبيين من يفعل العكس تماماً ؛ وبين هؤلاء وهؤلاء فريق قال بهذه التفرقة في داخل التصورات ، وعلى رأس هذا الفريق كانت . وإما كانت هذه المسألة من المسائل المتصلة بنظرية المعرفة فيما بعد الطبيعة أكثر من اتصالها بالمنطق ، فإننا نكتفي الآن

بهذا القدر ، منتقلين إلى البحث في التصورات من حيث أنواعها في الدلالة المنطقية .

٣٤ — وهنا نجد أن المنطق في حاجة إلى العناية بالتصورات من حيث التعبير عنها في اللغة ، أعني أن البحث سيكون هنا أقرب إلى النحو منه إلى المنطق ، إن لم يكن هو النحو بعينه . وعلى الرغم من أن هذه الحاجة ليست صادرة عن طبيعة التصورات من الناحية المنطقية نفسها ، فإنه لا ضير من توجيه شيء من العناية إلى دراستها ، على أن نجعل نصب أعيننا دائماً أن هذا بحث نحوي لغوي أكثر من أن يكون بحثاً في المنطق ، حتى إن بعض المناطق المحيطة يرفض النظر فيها إطلاقاً . وجمعلنا على هذه الدراسة كذلك ما أبقاه المنطق القديم في هذا الصدد من آثار سيئة ، لم تزل بعد ، وإن كان من الواجب أن ندعها وشأنها في متجحف عادات المنطق .

٣٥ — **المكلى والجزئى** : وأول تفرقة توضع بين التصورات في هذا الصدد تقسيم التصور إلى جزئى وكلى . أما الكلى فهو التصور الذى يمكن حمله على كل وحدة من عدد لا محدود من الوحدات بمعنى واحد ، أو كما يقول الساموى : « هو الذى معناه الواحد فى الذهن يصلح لاشتراك كثيرين فيه كالإنسان والحيوان » ( « البصائر النصيرية » ص ٧ ) ، سواء أمكن هذا الحمل فى الواقع أم لم يمكن : فلفظ شمس يمكن اشتراك كثيرين فيه عقلاً ، وإن لم يمكن ذلك فعلاً ، ولهذا يمدُّ هو الآخر كلياً . أما الجزئى فهو الذى يقصد به الدلالة ، فى الأحوال المستعمل فيها على وحدة معينة واحدة فقط ، أو « هو الذى معناه الواحد لا يصلح لاشتراك كثيرين فيه ألبته ، مثل زيد . إذا أريد به هذا المشار إليه جملة لا صفة من صفاته ، فإن المفهوم منه لا يصلح ألبته للشركة . فالفرق بين زيد والشمس ، مع امتناع الكثرة فيهما فى الوجود ، هو أنه يمكن أن تتوهم شمساً كثيرة يصح وقوع لفظ الشمس عليها بالسوية . فصلاحيه الشركة تابعة ، مهما

توجد الكثرة الوهمية . ولا يمكن توهم أشخاص كثيرة كل واحد منهم زيد بعينه ، فليس إذن لمعنى هذا اللفظ صلاحية الشركة بحال » ( « البصائر » ص ٧ ) .

ويمكن إيضاح هذه التفرقة بالنظر إلى موضع التصور في القضية : فنجد أن الكلى يدل على صنف ينقسم ، والحل ممكن بالنسبة إلى كل أجزائه ، أما الجزئ فيدل على وحدة غير قابلة للانقسام . ومن هنا ، كما يقول كينز ( § ٩ ) ، يمكن أن نتخذ ، كمقياس لكون الاسم كلياً ، كونه صالحاً لوضع لفظ كل أو بعض ، قبله ، مع بقائه دالاً على معنى . فمثلاً إذا قلنا « مدير جامعة » فإن هذا الاسم كلى لأنه يدل على أكثر من شخص واحد ، ويمكن التعبير عنه في قضايا صادقة بالنسبة إلى كل مديري الجامعة أو إلى بعضهم فحسب .

وهنا يلاحظ أن هذه التفرقة لا تميز التصورات بطريقة مطابقة ، إنما يتوقف الأمر دائماً على المعنى الذى يقصده القائل من اللفظ أو المفكر من التصور . فهناك من الألفاظ أو التصورات ما يعدّه الواحد مفرداً أو جزئياً ، ويعدّه الآخر عاماً أو كلياً . فمثلاً اللفظ : « إله » — يعدّه الموحّد جزئياً ، بينما يعدّه المُشركُ هاماً أو كلياً ، كاسم لواحد من آلهة متعددة يؤمن بها . كذلك إذا أخذنا لفظاً مثل « ماء » ، فإننا قد نستعمله جزئياً أو مفرداً حينما نقول : الماء مركب من أوكسجين وهيدروجين ؛ ولكننا نستعمله كلياً حينما نقول « بعض الماء ملح أجاج ، وبعضه عذب فرات » لأننا هنا استعملنا كلمة « بعض » ، ونحن قلنا إنها لا توضع قبل اسم إلا إذا كان هذا دليلاً على أنه كلى . وهذا يدل على أن المسألة متعلقة دائماً بكيفية الاستعمال ، فلا يمكن القول على وجه الإطلاق إن هذه الطائفة من التصورات كليات وتلك الأخرى جزئيات اللهم إلا بالنسبة إلى بعض الأشياء المفردة ، وهنا لا ندرى كيف يحق لنا حينئذ أن نقول إنه تصوّر ، ما دمنا قد قلنا إن التصور هو فكرة كلية ، أى تصلح لاشتراك الكثيرين . وهذا يدل على ما في هذه التفرقة من تعسف ، إن لم يكن فساداً .

وعلى كل حال فإن من الممكن إحالة أى اسم كلى إلى اسم جزئى بإضافة شىء مشخص مثل التعريف فى أحوال كثيرة ، واسم الإشارة فى كل الأحوال . فمثلا إذا قلنا : هذه الشمس ، أو هذا الإنسان ، فإن هذا يحيل الكلى إلى جزئى ؛ وكذلك إذا قلنا : مؤلف « الازوميات » ، البحث الذى كلفتم به ، الخ ، وبلاحظ من ناحية أخرى أنه لمعرفة أن التصور جزئى لابد من إشارات فى السياق تدل على هذا ، كما هو مشاهد فى المثال الأخير ، ولهذا نجد أن فى هذا التمييز تعسفاً كثيراً من هذه الناحية أيضاً .

ونحن قد تحدثنا إلى الآن عن الجزئى أو المفرد دون تفرقة ، كما فعلنا ذلك بالنسبة إلى الكلى والعام . والواقع أن من الأفضل هنا أن نميز بين حدئى كلا الزوجين بأن نستخدم الاصطلاح مفرد *singulier* وعام *général* فيما يتعلق بالحدود ، وجزئى *particulier* وكلى *universel* فيما يتعلق بالقضايا . وتوضح أهمية هذه التفرقة ، بل وضرورتها ، إذا لاحظنا أن القضية التى يكون موضوعها ممرداً أو جزئياً حسب الاصطلاح المادى لا تعد جزئية بل كلية ؛ أما القضية الجزئية فهى التى تكون الإشارة فيها إلى بعض الموضوع ، وبالتالي يكون الموضوع فيها عاماً أو كلياً . فن الواجب إذن ، للدقة فى التعبير ، أن نقصر الاصطلاح : « جزئى وكلى » على القضايا ، ونستخدم الاصطلاح : « عام ومفرد أو شخصى » للدلالة على ما صدق الحدود .

٣٦ — وثمة نوع خاص من المفرد هو الذى لا يدل اسمه على صفة خاصة به ، وإنما يقصد به فقط أن يكون علامة تميز هذا الشئ عن ذاك الآخر ، دون أن يتضمن هذا الاسم فى معناه تملك الشخص أو الشئ المسمى به لآى صفة يدل عليها الاسم . فالذى يعيننا هنا من وضع الاسم هو مجرد تمييز الفردية فقط بغض النظر عن طبيعة هذا الفرد . وهذا النوع هو المسمى بالملء . فالعلم هو اسم موضوع كملامة مميزة لشىء مفرد عن شئ آخر ، دون دلالة على صفة متضمنة فى معناه .

والعلم يطلق عادة على الأشخاص والأماكن ؛ وقد يطلق ، من باب التوسيع ، على الأشياء التي نمذجها في تصورنا صفة الشخصية والتميز الفردي ، مثل الحيوان المنزلي والألعاب .

والفارق بين اسم العلم والمفرد أن اسم العلم لا يدل في لفظه على صفة تتعلق بالمسمى ؛ أما المفرد فيدل على صفة خاصة بالشئ . وهذا هو أيضاً ما يميز العلم من العام ( أو الكلى ) : بمعنى أن الاسم العام يدل على صفة في الأفراد التي ينطبق عليها ، أما اسم العلم ، فعلى الرغم من أننا نستعمله لكثيرين ، فإن ذلك ليس لصفة مشتركة توجد فيهم . فكثير من الناس اسمهم محمد ، ولكن هذا في الأصل ليس لأنهم يشتركون جميعاً في صفة يدل عليها هذا الاسم . أما إذا جمعنا هذا الاشتراك في التسمية بسبب صفة مشتركة ، كالإسلام مثلاً ، فإننا ننظر إلى الاسم في هذه الحالة باعتباره عاماً ( أو كلياً ) ، وليس باعتباره علماً ، هذا لو صحَّ جدلاً أن هذا هو سبب التسمية . وعلى كل حال ، فإننا إذا قلنا مثلاً : « كل المحمدين مسلمون » فإن في هذا القول إضماراً وهو على التمام : « كل الناس الذين اسمهم محمد مسلمون » وعلى ذلك فإننا اسمنا هنا بإزاء علم ، بل بإزاء اسم عام ( أو كلى ) . وسنتحدث عن هذه المسألة بالتفصيل عند كلامنا عن مفهوم اسم العلم .

٣٧ — ويجب علينا أيضاً أن نفرق في داخل العام ( أو الكلى ) بين المعنى الجمعي والمعنى الاستغراقي أو بين الاستعمال الجمعي للحد العام collectif وبين الاستعمال الاستغراقي للحد العام distributif فالحد العام يكون مستعملاً بمعنى جمعي إذا كان يدل على مجموع الأفراد الداخلين تحت ماصدقه كـكل ، مثل إنسان بمعنى الناس أجمعين ، وكل الناس ؛ ويكون مستعملاً بمعنى استغراقي ، إذا كان يدل على كل فرد من هؤلاء الأفراد على حدة ، مثل : كل إنسان ( أى كل واحد

من الناس) . ولهذه التفرقة أهمية خاصة ، لأن ما يصدق على الشكل ككل ، قد لا يصدق على الكل كأفراد : فإذا قلنا مثلاً : الألمان في حرب مع الإنجليز . فإننا نستخدم هنا اللفظ « الألمان » واللفظ « الإنجليز » بمعنى جمى لا بمعنى استغراقى ، أى بمعنى أن الألمان كأمة يحاربون الإنجليز كأمة ، لا بمعنى أن كل ألماني أو كل إنجليزي يحارب فعلاً . وكذلك إذا قلنا : كل زاوية المثلث تساوى قائمتين ، وقلنا : أيضاً : كل زوايا المثلث تساوى أقل من قائمتين ، فإن هذا القول يكون صحيحاً في الحالتين ، إذا استعملنا كلمة « زوايا » في الحالة الأولى بمعنى جمى ، واستعملناها في الحالة الثانية بمعنى استغراقى . ولأهمية هذه التفرقة كثيراً ما تنشأ مغالطات بسبب عدم مراعاتها ، وهذه المغالطات تسمى باسم أغلوطة التقسيم ، أو أغلوطة التركيب ، حسب الأحوال ، وهما يسميهان المدرسيون *fallacia divisionis et fallacia compositionis* ، ومثاله : الخمسة زوج وفرد ، فهذا لا يصدق مفترقاً ، لأن الخمسة ليست زوجاً ، وإنما يصدق مجتمعةً ، لأن الخمسة زوج هو اثنان وفرد هو ثلاثة . ومثاله أيضاً : كل زوايا المثلث أقل من قائمتين ، . . . ا ، ب ، ح زوايا المثلث ا ب ح كلها معاً أقل من قائمتين .

وتظهر أهمية هذه التفرقة كذلك بالنسبة إلى بعض الحدود المركبة بواسطة الجمع المنطقي ؛ مثال ذلك : « حسن وعلى أخوان » ، نجد هنا أن الموضوع وهو « حسن وعلى » قد استعمل حداً جمعياً . ولكن إذا قلنا « حسن وعلى صغيران » ، فإن الموضوع هنا حد استغراقى ، إذ يقصد من الموضوع في الحالة الأولى أن حسن وعلى معاً أخوان ، وفي الحالة الثانية أن كلا من حسن وعلى صغير (١) .

---

( ١ ) وبهذا نستطيع أن نحل مسألة صيغة الفعل الذى يأتى بـ « كلا » و « كلنا » من حيث الأفراد والثنية . فإن النحويين يعملون إلى جعل الفعل بـ « كلا » و « كلنا » دون تعليل واضح لهذا ، والواقع أن من الواجب مراعاة المعنى ، فإن استعمالاً بمعنى جمى جاء الفعل بعدهما في حالة الثنية بالضرورة ، وإن استعمالاً بمعنى استغراقى وجب أن يأتى الفعل بعدهما في حالة =

٣٨ - ويفرق كذلك في التصورات بين ماهو مجرد وما هو عيني . فالحد المجرد هو الصفة منظوراً إليها بنفض النظر عن الموضوعات التي تحملها ، والحد العيني هو هذه الموضوعات نفسها . فمثلاً اللفظ إنسانية يُبدّ تصوراً مجرداً ، أما « إنسان » فإنه تصور عيني .

وهذه التفرقة كانت واضحة عند المدرسين ؛ ولكن جاء لوك من بين المحدثين فأطلق كلمة « مجرد » على كل اسم مستخلص بواسطة التعميم والتجريد ؛ ولهذا أطلق هذا اللفظ على ما سميناه نحن باسم العام أو الكلى . وسار في هذا الاتجاه خصوصاً المدرسة الفرنسية المتأثرة به ؛ وهي مدرسة كوندريك .

ولكن هذا التمييز قد أخذ في القرن التاسع عشر عدة اتجاهات : فمنهم من استمر على التقاليد المدرسية ، كما فعل چو استورت ميل ( المنطق ف ٢ § ٤ ) : فقد رد على لوك ومدرسته قائلاً إن هناك فرقاً بين الكلى أو العام وبين المجرد ، ونسأل عما إذا كانت الأسماء المجردة تنسب إلى صنف الكلى أو إلى صنف الجزئى ؛ وأجاب عن ذلك قائلاً إن بعضاً منها هو كلى بيقين ، وأعنى تلك الأسماء التي ليست أسماء صفة واحدة معلومة ، بل أسماء صنف من الصفات ، فمثلاً الكلمة « لون » اسم مشترك بين البياض والحمرة والسواد الخ ؛ بل وأيضاً كلمة « بياض » بالنسبة إلى أنواع البياض المختلفة . ولكن حينما يكون الاسم خاصاً

---

== الأفراد . ويظهر هذا بوضوح في قول الزرزدق في صفة فرسه :

كلاهما حين جد السير بينهما قد أقاما ، وكلا أنفيهما رابى  
( جد : عظم . أقاما : تركا الجرى . رابى : متفخ من الجرى ) .

وإذا استملت بمعنى استغراق فقط تعين الأفراد كما في قول عبد الله بن معاوية :

كلانا غنى عن أخيه ، حيانه ونحن إذا متنا أشد تغانيا

( راجع ابن هشام : « مفتى اللبيب » ج ١ ص ١٧٢ - ص ١٧٣ ط مصر سنة ١٣٤٨ هـ  
فقد أحسن الجواب ولم يوضح التعليل ) .

بصفة واحدة لا اختلاف في أنواعها ولا في درجاتها مثل : المساواة ، التربيع —  
فإن من الصعب أن نعد الاسم هنا عاماً أو كلياً ، لأنه على الرغم من أن الاسم هنا  
يدلُّ على موضوعات كثيرة ، فإن الصفة نفسها ينظر إليها كواحدة لا ككثيرة .  
ثم ينتهى مل إلى القول بأن الأفضل ألا ننظر إلى الأسماء المجردة على أنها عامة  
ولا على أنها مفردة ، بل نمدّها صنفاً على حدة . وسار في هذا الاتجاه أيضاً  
هربرت اسپنسر ( « تصنيف العلوم » ، ص ٨ من الترجمة الفرنسية ) فقال إن  
من الحقائق المجردة ما ليس بكلي ، كما أن هناك من الحقائق الكمية ما ليس بمجرد .  
بل وبذهب إلى أبعد من هذا فيقول : إن الإضافات المثالية للأعداد هي وحدها  
العامة المجردة معاً . وأساس التمييز عنده بين المعاني المجردة والمعاني العامة هو  
أن المعنى المجرد لا يمكن أن يكون موضوعاً لتجربة ، فمثلاً هذا المعنى وهو  
أن الزاوية المرسومة في داخل نصف دائرة زاوية قائمة معنى مجرد ، لأن هذا  
لا ينطبق إلا على نصف الدائرة الكامل والزاوية الكاملة ؛ بينما جميع أنصاف  
الدوائر وجميع الزوايا الواقعية ناقصة ؛ كما أنه ليس عاماً أو كلياً ، لأنه عبارة عن  
علاقة مكانية جزئية جداً . ويرد جيلو على هذا بأن يقول إن هذا المعنى ينطبق  
على ما لا نهاية له من الزوايا وأنصاف الدوائر ، وأن ثمة ما لا نهاية له من أنصاف  
الدوائر ذوات أنصاف أقطار مختلفة وفي كل منها نستطيع أن نرسم ما لا نهاية له  
من الزوايا القائمة المختلفة . — أما المعنى العام فهو على العكس من ذلك ،  
موضوع للتجربة في كل الأحوال الممكنة ؛ فمثلاً هذه الحقيقة وهي أن الكواكب  
تدور حول الشمس من الغرب إلى الشرق ، معنى عام ، لأن لدينا منها آلاف من  
الأمثلة تحت أنظارنا ؛ ولكنه ليس معنى مجرداً ، لأنه في كل الأحوال يتحقق  
في ظاهرة عينية . ويرد جيلو على هذا أيضاً بقوله إن الموضوع العيني المسمى باسم



كوكب لا ننظر فيه هنا إلا من ناحيةٍ خاصّةٍ واحدةٍ من خواصّه ، هي الحركة ، وهذا تجريد (١) .

ويتصل بهذا أيضاً تمييز شوبنهاور ( « العالم إرادة وامتنال » ، ق ١ § ٩ ) بين المجردات abstracta وهي التصورات التي لا تنسب إلى التجربة إلا بواسطة تصورات أخرى ( مثل إضافة ، بدء ) وبين العينيّات concreta ، وهي التصورات التي تنسب إليها مباشرة ( مثل : إنسان ، فرس ) .

وهناك اتجاه ثالث نجده عند هيجل ؛ فعنده أن المجرد هو الذي يبدو خارجاً عن علاقاته الخارجية مع بقية الأشياء ، أو ما هو وحدة خالية من الاختلافات ، بينما العيني هو المتميز تميّناً كاملاً بواسطة علاقاته كلها ، أو هو الوحدة المتضمنة للاختلافات . وعلى هذا ، فإن الروح هي أعلى درجة من درجات العينية ، أما المجردات فهي الجزئي بوصفه معزولاً عن الكل بواسطة الإدراك الحسي ، والكل بوصفه معزولاً عن الجزئي بواسطة تأمل الذهن ( « تاريخ الفلسفة » ، مجموع مؤلفاته ، ج ١٣ ، ص ٣٨ عن معجم لالاند تحت كلمة مجرد ) .

ولكن هذه المعاني الثلاثة تنقرض شيئاً فشيئاً . وأصبح المعنى المستعمل اليوم هو ، كما ورد في معجم لالاند ، أن المجرد هو الكيفية أو الإضافة التي ينظر إليها منفصلة عن الامتثالات التي توجد فيها . أما الامتنال الكامل فهو العيني . والتجريد بالنسبة إلى الكيفية أو الصفة يسمى تجريداً مادياً ؛ وبالنسبة إلى الإضافة أو النسبة يسمى تجريداً صورياً : ففي الحالة الأولى نعتبر الفكرة المجردة بوصفها محمولاً على موضوع ، أي بوصفها أحد الحدين اللذين يكونان مادة الحكم

( ١ ) راجع جيلو : « المعجم الفلسفي » ، تحت كلمة تجريد .

أو القضية ، وفي الحالة الثانية نعتبر الفكرة المجردة علامة أو نسبة بين محمول وموضوع ، وهذه النسبة هي ما يسمى باسم صورة الحكم أو القضية .

وخلاصة هذا كله أن الاسم المجرد هو اسم صفة وكيفية ( بياض ، إنسانية الخ ) أو إضافة ونسبة ( بُد ، عدد ، مقدار الخ ) .

### ٣٩ - التصورات الواضحة والغامضة والتصورات المتميزة والمختلطة :

كذلك تنقسم التصورات إلى واضحة وغامضة ، ثم متميزة ومختلطة . ويلاحظ أولاً أن التصور الواضح ليس بالضرورة متميزاً ، كما أن التصور الغامض ليس بالضرورة مختلطاً : ففكرة الألم الذي يؤثر فينا هي فكرة واضحة لأننا نشعر به بكل وضوح ، ولكنها ليست متميزة ، لأنها تصور لنا الألم وكأنه في اليد الجريح ، مع أنه لا يوجد إلا في النفس . ولهذا نجد ديكارت يميز بدقة بين الواضح والمتميز فيقول : « أسمى واضحاً المعرفة الحاضرة البينة لعقل منتبه . . . وأسمى متميزاً تلك التي تكون دقيقة محددة ومختلفة عن بقية التصورات كلها ، لدرجة أنها لا تنضم في نفسها إلا ما يبدو بوضوح لسكل من ينظر فيها كما يجب » . ( « المبادئ » ١ : ٤٥ ) . ويضيف إلى هذا أن المعرفة يمكن أحياناً أن تكون واضحة دون أن تكون متميزة ، ولكنها لا يمكن أن تكون متميزة دون أن تكون واضحة بهذا الطريق نفسه ، أعني تميزها . ولكن هذا ليس بصحيح دائماً : فقد يكون التصور متميزاً دون أن يكون واضحاً ؛ ففكرة الله مثلاً فكرة تتميز من بقية التصورات ، ولكنها ليست واضحة وضوحاً كافياً .

ويأخذ جيلو على هذه التعريفات الديكارتية أنها لا تراعي ناحية الأحكام الممكنة التي يتضمنها كل تصور ، كما أن ليبنتس ولو أنه كان أسمى حذراً من ديكارت ، فإن إشارته إلى هذه الناحية إشارة غامضة . ويقول جيلو في

تعريفه : « إن التصور يكون واضحاً إذا كان المرء يعرف ماهى التجارب أو العمليات المنطقية التى بها يستطيع أن يحقق الأحكام الممكنة التى يكون هذا التصور محمولاً بالنسبة إليها ، أعنى إذا كان فى وسعه التحقق من أن الموضوع المعلوم يسمح بهذا التصور كحمول أولاً يسمح . فالتصور إنسان واضح بالنسبة إلى كل منا ، لأننا نعرف بأى خواص نستطيع أن نميز ما إذا كان الموضوع إنساناً أو غير إنسان » ( المنطق § ٦٢ ) . وخلاصة هذا القول أن التصور يكون واضحاً حينما نعرف ماهية الشيء أو عاقبته . وكذلك الحال بالنسبة إلى التميز : « فالتصور يكون متميزاً إذا كان المرء يعرف بأى التجارب أو العمليات المنطقية نستطيع أن نحقق الأحكام الممكنة التى يكون هذا التصور موضوعاً لها ، أعنى إذا كان من الممكن أن يكون أو لا يكون موضوعاً لمحمول معلوم » ( § ٦٤ ) . والتصورات المتصلة بموضوعات التجربة ليست واضحة إلا وضوحاً نسبياً فحسب . فذو الألف ضلع ، منظوراً إليه من ناحية التجربة والواقع ، لانستطيع أن نقينه بوضوح مرسوماً ، لأننا لانجد من الدقة فى الرسم أو الإبصار مايسمح لنا بملاحظة الألف زاوية التى يتضمنها . ولكن إذا نظرنا إلى هذا التصور من الناحية النظرية ، أى من الناحية الهندسية الخالصة ، وجدنا أنه واضح تمام الوضوح ، لأن فى وسعنا التأكد من أن كثير الأضلاع المعلوم ذو ألف ضلع بأن نعد عدد أضلاعه فى الذهن .

### التصورات السالبة وأنواع التقابل

٤٠ — لا يقال السلب حقيقة إلا على الأحكام . وإذا تحدثنا عنه فيما يتصل بالتصورات ، فما ذلك إلا باعتبارها جملة أحكام ممكنة . والتصور السالب هو فى الواقع محمول موجب ، مضافاً إليه نقي الحكم الذى يكون هذا التصور محموله . ولهذا فإن القضية الموجبة التى يكون محمولها تصوراً منفيّاً تعبر عن حكم سالب

محموله مثبتة : فقولنا : الزمان لانهاى — يساوى : الزمان ليس بنهاى .

والتصور المثبت يحدد صنفاً من الموضوعات يمكن أن يحمل عليها .  
أما التصور المنفى ، فيمكن نظرياً أن يضاف إلى كل موضوع خلاف الصنف المنفى ؛  
فنرى حينئذ أن لا — لا — يتوزعان فيما بينهما كل الموضوعات الممكنة في الوجود .  
ولكن مثل هذا التصور ، أعنى التصور المنفى الذى لا يحدد موضوعاً بالذات ،  
وإنما ينفى فقط صفة أو صنفاً ، لا يكاد العقل يتصوره . ولهذا أثر كثير من الجدل  
حول قيمة التصورات المنفية ومعناها .

فزجفرت يرى « أن الصيغة لا — ا ، وفيها تدل ا على أية فكرة ، إذا أخذت  
بحروفها لا تدل على معنى إطلاقاً » ( المنطق ج ١ ص ١٣٤ — عن كينز § ٣٨ ) .  
لأنه ، فضلاً عن أن مجرد غياب فكرة ليس في ذاته فكرة ، يلاحظ أيضاً أن لا — ا  
لا يمكن أن تفسر بمعنى « غياب » ا عن الذهن ؛ بل المسألة على العكس ، هي  
تدل على « حضور » ا في الذهن ؛ فلا نستطيع مثلاً أن نقصر في « لا —  
أبيض » إلا بتفكيرنا في « أبيض » . كما لا نستطيع من ناحية أخرى أن نفسر  
لا — ا بمعنى أى شيء لا يصاحب بالضرورة ا في الذهن . لأنه إذا كان الأمر كذلك ،  
فإن ا ولا ا لن يرفع كل منهما الآخر ؛ فتلا مربع ، لا تصاحب في الذهن  
بالضرورة فكرة أبيض ؛ ولا يوجد تقابل بين هذه الفكرة وفكرة أبيض . فلا يبقى  
لهذه الصيغة إلا أن تفسر على أن لا — ا تدل على كل شيء في الوجود ماعدا ا ،  
أى كل شيء أيّاً كان يجب أن تسلب عنه ا . « ولكن لا بد للإنسان أن يستعرض  
في الذهن كل الأشياء الممكنة من أجل سلب ا عنها ، وهذه الأشياء ستكون حينئذ  
الموضوعات المثبتة المدلول عليها بواسطة لا — ا . ولكن إذا كان لهذا فائدة ما ،  
فإن هذا عمل من المستحيل القيام به » ( ص ١٣٥ — عن كينز § ٣٨ ) . والواقع  
أننا إذا أخذنا الصيغة لا — ا بحروفها فإنها لا يمكن أن تدل على شيء مفهوم  
بوضوح ، فإن مجرد النفي الخالص لأية فكرة لا يقدم لى فكرة واضحة .

ولكن كينز يرى أنه على الرغم من وجهة ما يقوله زجفرت ، فاننا نستطيع مع ذلك أن نفسر هذه الصيغة على أساس المصدق ، بأن نقول : إن كل تصور يقسم العالم الذى يشير إليه إلى قسمين يرفع كل منهما الآخر ، أعنى إلى قسم يمكن أن تحمل عليه ١ ، وقسم آخر لا يمكن أن تحمل عليه . والأول يدل عليه ١ والثانى لا - ١ . فإذا كانا من ناحية المفهوم يتضمنان تصوراً واحداً ، فإنهما من ناحية المصدق يرفع كل منهما الآخر . ولهذا يقول إن الاسم « الثبت » يتضمن « حضور » صفة أو مجموعة صفات فى الأشياء التى يطلق عليها هذا الاسم بينما الاسم « المنفى » يتضمن « غياب » واحدة أو أكثر من صفات معلومة . فالاسم المنفى إذن يتحدد ما صدقهُ بطريق غير مباشر؛ بينما الاسم المُثَبَّت يتحدد ما صدقهُ بطريق مباشر ، أعنى بطريقة إيجابية ، والمنفى يعيّن الباقي ، ويحدّده . ( § ٣٨ ) .

وبطريقة أخرى يبين جبلو فائدة التصور المنفى ، بأن يفهم المنفى بمعنى العدمى *privatif* فالأحكام الممكنة التى يتضمنها لا تتعلق إلا بموضوعات صنف محدد بوضوح . فليس لنا أن نقول مثلاً : هذا الحجر لا أخلاقى ، ومع ذلك فهو ليس بأخلاقى ؛ كما أن قولنا لا فانٍ ، إنما ينطبق على ما يحيا ويبقى ، وما يقبل الفناء أو البقاء ، ولا نشعر بحاجة إلى استبعاد الموت عن الأشياء التى لا صلة له بهما . فكذا التصور المنفى يتضمن إذن إثبات صفة إيجابية فى نفس الآن الذى يتضمن فيه نفي صفة أخرى ، فبعض الأشياء المتعلقة بالحكم الممكن قد تعين ، والبعض الآخر لم تعين . ولكن لما كان هذا الحكم ممكناً ، وكانت الصفة متمينة سلباً فحسب ، فإن صنف الموضوعات يظل غير محدد بالدقة . ولهذا أثارت التصورات المنفية مجادلات مشهورة نذكر من بينها تلك المتعلقة باللاوجود فى الفلسفة القديمة ، والالتهائى فى الرياضيات والميتافيزيقا الحديثة ( جبلو : « المنطق » § ٥٢ - ٥٣ ) .

وما يقوله جبلو هنا فيه إجابة عن المشكلة التى تثيرها الأسماء المنفية من حيث

مدى النفي : فإن بعضاً من المناطق ، وهذا هو رأى الشائع ، يريد أن يفهم النفي بالمعنى الثالث الذى أشار إليه زجهرت ، وهو النفي يمتد إلى كل شيء فى الوجود عدا الشيء المنفى ، ولا ينسحب فقط على جنس المنفى أو نوعه . فحين أقول : لا — أبيض ، لا أنفى فقط كل الألوان الأخرى عدا الأبيض ، بل أنفى كل شيء فى الوجود عدا الأبيض ، من ألوان وأصوات وحركات الخ . ولكن إذا كان هذا هو معنى المنفى ، فإن هذا لا يدل على معنى واضح ؛ أو لا فائدة له ، كما يقول زجهرت . فإذا كان للمنفى معنى فيجب أن لا يدل على نفي كل الأشياء أيّاً كانت عدا الأبيض ، وإنما يدل فقط على نفي الأسود والأحمر والأزرق الخ ، أى كل الأفراد الداخلة تحت نوع اللون . أعنى من هذا ، أن المنفى لا بد أن يشير فقط إلى عالم مقال universe of discourse معين ، يستنفده الميثب والمنفى فيما بينهما : ففى قولنا لا — أبيض نحن نشير فقط إلى عالم مقال معين ، هو اللون . ومن هنا فهو يقصرون عالم المقال عادة على الجنس القريب . ولأنهم ينكرون فهم الأولين ، نراهم لا يعترفون بعملية نقض العكس المستوى فى الاستدلال المباشر ؛ فلو تسه ( المنطق ٤٠ ) ينكر صيغة الحكم : ع هى لا — ح ، ولا يسمح بالانتقال من : الروح ليست مادة ، إلى : الروح هى لا — مادة ، لأن الروح ليست كل شيء آخر غير المادة : وإنما هى فقط ليست مادة فى داخل عالم مقال معين ، هو الجوهر المركب منه الموجودات .

والواقع أنه من التعسف الشديد ، إن لم يكن من غير المعقول ، أن يقول الإنسان : العلم هو لا — أزرق ، لأننا لا نستطيع أن نقول العلم ليس بأزرق . ولهذا فإننا مع من ينكرون أن يكون المنفى منسحباً على كل شيء فى الوجود عدا الشيء المنفى ؛ ونقول إنه إذا كان للمنفى معنى حقيقى ، فيجب أن يكون مشيراً إلى عالم مقال معين .

٤١ — وهذه العلاقة بين المنفى والمثبت تسمى بالتقابل . وله عدة أنواع :  
التناقض ، التضاد ، التضاف .

أما التناقض فهو علاقة الساب الموجودة بين حدين يستنفدان فيما بينهما كل عالم المقال المشار إليه في الحكم ، ولا يكون هناك فرد في عالم المقال هذا يمكن أن يصدقا عليه معا . ويسمى التناقض أحيانا بامم تقابل السبب والإيجاب ، كما في السكتب العربية : ( « البصائر » مثلا ص ٣٦ ) . والتقابل بواسطة التناقض لا يحمل بين الحدين وسطاً . ولهذا فإن المتناقضين لا يمكن أن يصدقا معاً ولا يمكن أن يكذبا معاً لأنهما يستنفدان كما قلنا كل أفراد عالم المقال .

أما في التضاد ، فإن الحدين لا يستنفدان كل عالم المقال ، ولهذا فإنهما قد يكذبان معاً ، بمعنى أن شيئاً قد لا ينطبق عليه أحدهما ، إذ بينهما وسط ؛ ولو وجد هذا الوسط ، الذي قد يمتد إلى غير نهاية ، فإن البعد بين الحدين التضادين أكبر بكثير جداً منه بين الحدين المتناقضين . ولهذا نجد التعريف المشهور في السكتب العربية والمأخوذ عن أرسطو يقول إن المتضادين « هما الذاتان الوجوديان المتعاقبان على موضوع أو محل واحد ، وبينهما غاية الخلاف » ( « البصائر » ، ص ٣٦ ) . فعنى قوله « غاية الخلاف » ، أن بينهما وسطاً طويلاً جداً . ولنوضح هذا بمثال فنقول : أبيض ، لا أبيض ؛ أبيض ، أسود . في هذين المثالين نجد المثال الأول يدل على التقابل بالتناقض ، والثاني يدل على التقابل بالتضاد . ونحن نرى أنه ليس بين الأبيض واللا أبيض وسط ، فهما قريبان من هذه الناحية كل القرب ؛ ولكن يوجد بين الأبيض والأسود وسط طويل يشمل : الأحمر ، والأسفر ، والأخضر ، والأزرق ، والبنفسجى ، ثم الفروق الدقيقة بين أخلاط هذه الألوان ، وهى فروق تسير إلى غير نهاية . أما إذا فهمنا البعد بمعنى الشدة في التقابل ، فنرى الواضح أن البعد أكبر جداً في حالة التناقض منه في حالة التضاد ، لعدم وجود

وسط في الحالة الأولى . ومع ذلك يوجد من التصادات ما لا يقبل غير وسط واحد  
مثل : أكبر - مساوٍ - أصغر . فبين أكبر وأصغر ، لا يوجد غير وسط واحد  
هو : مساوٍ .

ولتكوين التناقض من التصاد يجمع الإنسان كلَّ الأوساط تحت تصور واحد ،  
يجعله هو واحد الطرفين مقابل التصور الآخر المضاد . ففي المثال الأخير نستطيع أن  
نحيل التصاد إلى تناقض كما يلي : أكبر - ليس بأكثر ( وهذا يشمل المساوي  
والأصغر ) .

وقد فطن أرسطو إلى أن الإشارة في التقابل يجب أن تكون إلى عالم مقال  
مميز ، أو جنس واحد ، فقال إن التصادات ، ويقصد في الواقع المتقابلات بأنواعها ،  
تنسب إلى جنس واحد ، ويضيف إلى هذا ، وكنتيجة ، أن التصادين موضوع  
لعلم واحد ، مادام ينتسبان هكذا إلى جنس واحد .

ويقال عن بعض التصورات إنها متناقضة في ذاتها . ويقصد من ذلك أننا لو حللنا  
التصور المتناقض إلى الأحكام الممكنة التي يدل عليها ، وجدنا أنه يتضمن حكيم  
متناقضين . والواقع أن التصور هنا ليس تصوراً بمعنى الكلمة ، ولهذا يقال عنه إنه  
تصور كاذب ( بمعنى أنه تصور يبدو في الظاهر أن له معنى ، والواقع أنه ليس له معنى )  
إذ لا يستطيع المرء أن يفهم شيئاً ينفي نفسه بنفسه ، فثلاً إذا قلنا : دائرة مربعة ،  
فإن الذهن لا يستطيع مطلقاً أن يتصور شيئاً كهذا ، وذلك لأن هذا التصور  
( الكاذب ) يتضمن حكيم متناقضين . ويعبر عن التناقض في أحوال كهذه باسم  
التناقض في الحدود *contradictio in adjecto* وهو الذي فيه نضيف إلى موضوع  
صفة منفية عنه بحكم تعريفه .

كما يفرق أيضاً بين التناقض الصوري والتناقض المضمّر أو المادي *implicite* ،  
فالأول هو الذي تظهر فيه علامة التناقض صريحة ملفوظاً بها مثل : ١ ، لا - ١ ؛



متناهٍ ، لا متناهٍ . والآخِر لا تظهر فيه تلك العلامة مصرحاً بها مثل : مصرى ، أجنبي .

ولما كان التضاد لا يوجد حقيقة إلا بين طرفي سلم فيه درجات ، فليس لكل شيء مضاده . ففي دائرة الألوان مثلاً ، لا نجد مضاداً حقيقياً للأزرق ؛ لأن الأزرق في وسط السلم . ولكن بعض المناطقة يتوسع في معنى التضاد فلا يشترط ضرورة كون الشئيين في طرفي السلم ، بل يكفي مجرد عدم التوافق incompatibility ؛ وفي هذه الحالة يعدّ الأزرق والأصفر مضادين للأبيض ، وليس الأسود وحده . وهذه الصلة تنبت في هذه الحالة بفعت التنافر ويقال إنها متنافرة repugnant .

٤٢ — التضافيف : المتضايفان هما اللذان لا يتصور أحدهما ولا يوجد بدون الآخر ؛ أو كما يقول صاحب البصائر « المضاف هو الذي ماهيته معقولة بالقياس إلى غيره » ( ص ٢٩ ) ، ولا وجود له سوى ما به يضاف ، أى لا يتصور وجوده إلا بتصور وجود شيء آخر ، مثل الأبوة والبنوة . فالمضاف إذن يتضمن ، إلى جانب موضوعه الخاص ، موضوعاً آخر ، لا بد من الإشارة إليه أثناء تفسيره . ومن خواص المضاف التكافؤ في لزوم الوجود وارتفاعه ، فأخوة هذا ملازمة لأخوة ذاك الذي يقال له أخوه .

وللإضافات عدة خواص عني المنطق الرمزي بالبحث فيها وعرضها بالتفصيل ؛ ولهذا سنقتصر هنا على ذكر أهم هذه الخواص .

والخاصية الأولى هي التماثل symètrie : وهي أن يكون الأصل عين الماكوس ، كما يظهر في قولنا : زيد طويل طول عمرو ؛ فالإضافة هنا : « طويل طول » تماثلية ، لأنها واحدة بين زيد وعمرو ، وهو هنا الأصل ، وبين عمرو وزيد ، وهو هنا الماكوس . لكن حينما أقول : « على زوج فاطمة » ، فإن الإضافة هنا هي

«زوج ل». والعكس هنا يخالف الأصل ، ولذا تسمى الإضافة هنا : «لا تماثلية» .

ثم خاصية التعدى *transitivité* : والإضافة التعدية هي الإضافة التي إذا وجدت بين ا و ب من ناحية ، وبين ب و ح من ناحية أخرى ، وجدت أيضاً بين ا و ح . فمثلاً محمد أكبر من علي ، علي أكبر من حسن ، إذن محمد أكبر من حسن . ومن نوعها الإضافات : مساو ل ، سابق على الخ . ولكننا إذا قلنا ا أب ب ، ب أب ج ، فإن ا ليس أباً ل ج . — ولهذا فإن الإضافة التي من نوع أب ل « تعتبر لازمة *intransitive* .

وتسمى الصلة الموجودة بين متضايفين باسم أساس التضاييف ، أو أساس الإضافة *fundamentum relationis* . ففي حالة الأب والابن تسمى الأبوة من الناحية الأولى ، والبنوة من الناحية الثانية ، وبين الشريك الآخر تسمى الشراكة . وفي هذا يلاحظ أيضاً أن المتضايفين قد يكونان يحملان اسماً واحداً ، كما هي الحال في المثال الثاني ، وقد يختلف الاسم ، كما هو ظاهر من المثال الأول .

## المفهوم والمصدق

٤٣ — كل تصور « يصدق » على أفراد و « وتُفهم » منه مجموعة صفات .  
فكلمة « إنسان » مثلاً تصدق على محمد ، زيد ، زنجي ، شمالي ، مصري ، فرنسي  
إلخ ؛ ويفهم منها الحيوانية والنطق والضحك والاجتماع والمشي بقامة مشرعة إلخ .  
« فالأفراد الذين يصدق عليهم الكلي يسمون « بالمصدق » ، والصفات التي تفهم  
من التصور تسمى « المفهوم » .

ويمكن أن نعرف كليهما باعتبار أن التصور مجموعة من الأحكام الممكنة بأن  
نقول إن المصدق هو « عدد الأفراد الداخلين تحت جنس ، أعني عدد الأحكام  
الممكنة التي يكون هو مجموعها ، والمفهوم هو عدد الصفات المشتركة بين أفراد النوع ،  
أعني عدد الأحكام الممكنة التي يكون هو موضوعها . فإذا كان الحد كلياً ، أعني إذا  
كان ماهية ، فإن ما صدقه لا متناهٍ ، وإذا كان جزئياً أو مفرداً ، فإن مفهومه  
لا متناهٍ » ( جيلو § ٦٥ ) .

ويسكون التصور متضمناً في آخر ، سواء من ناحية المصدق ومن ناحية  
المفهوم ، إذا كانت كل الأحكام الممكنة في الأول هي أحكام ممكنة في الثاني .  
فيكون التصور متضمناً من ناحية المصدق في تصور آخر إذا كان كل موضوع في  
الأول موضوعاً في الثاني : فكل حيوان يكون ثديياً هو فقري ، من ناحية المصدق .  
ويكون التصور متضمناً في آخر ، من ناحية المفهوم ، حيناً يكون كل محمول الأول  
محمولاً للثاني : فكل ما يصدق على الفقري يصدق على الثديي ، فالفقري إذن  
متضمن في الثديي ، من ناحية المفهوم .

ومصدق أى تصور لا يمكن حصره ، لأنه غير متناهٍ ؛ أما مفهومه فمحدود ،  
لأنه مكون من صفات يمكن حصرها .

٤٤ — ولكن فكرة « المفهوم » من الأفكار الغامضة التي يجب تحديدها  
وتعيين نطاق المعنى الذي تمتد إليه . ونحن لو أخذنا تصوراً من التصورات ، ففي

وسمنا أن ننظر إليه من ثلاث نواح على الأقل ، بالنسبة إلى المفهوم :

(١) إذ يمكن أولاً أن ننظر إليه من ناحية الصفات التي يدل عليها ، باعتبار أن هذه الصفات صفات جوهرية للأفراد الذين يدل عليهم التصور ، فمكون إذن داخلية في تعريفها ، حتى إن غياب إحدى هذه الصفات يؤذن بأن الاسم لا ينطبق ، ولا يعد الفرد حينئذ منتمياً إلى تلك الطائفة من الأفراد . ويسمى كينر ( ١٦٥ ) وجهة النظر هذه بوجهة النظر الاصطلاحية conventional ، لأن الصفات هنا هي الصفات المصطلح عليها من أجل تحديد مدلول التصور .

(٢) ويمكن ثانياً النظر إليه من ناحية الصفات المرتبطة في ذهن شخص ما بهذا التصور ؛ وهي الصفات التي بها يتميز عنده ، وهذه الصفات قد تشمل الصفات الاصطلاحية المذكورة في القسم الأول ، وقد تزيد عليها وقد تنقص عنها ، وقد ، أو هي غالباً ، تشمل كثيراً من الصفات التي ليست بذاتية لماهية الشيء . ولما كانت هذه الصفات هي تلك المرتبطة في ذهن شخص معين في زمان معين ، فإن وجهة النظر هذه تسمى وجهة النظر الذاتية : subjective .

وتختلف هذه الصفات باختلاف الأفراد والعصور . فقد يكون الشخص عالماً بكل ما هو معروف عن الشيء في عصره ، وقد لا تكون لديه غير معرفة ضئيلة كافية فقط لتمييز الشيء من غيره بطريقة إجمالية . ولهذا فإن المفهوم الذاتي يختلف ؛ واختلافه على نحوين : إما أن تظل حدود المفهوم كما هي ، والذي يزيد ، سواء تبعاً لسعة المعرفة أو لتغير العصر وتطور العلم ، هو المضمون الداخلي ، فيصبح أغنى وأعظم ثراءً . فإذا عُرفت مثلاً خواص جديدة للمثلث أو للكهرباء ، فإن تصور المثلث لا يتغير في تعريفه ولا تتغير فكرة الكهرباء في حدها ، وإنما تزيد معرفتي بهما فحسب . وإما أن يكون من شأن المعرفة الجديدة التي حصلت أن تنير من ماهية الشيء كما كنت أفهمها ، فتنيراً تختلف درجته بحسب الجدة في المعلومات الجديدة ، فيكون من الضروري حينئذ أن أعدل التعريف : كما في الاختلاف في النظر إلى المادة من حيث تركيبها ، فقد كان السائد قبل

الآن أنها مكوّنة من جزيئات فحسب ، أما الآن ، وتبعاً للميكانيكا التوجيهية ، فلا بد أن تضاف فكرة الموجات إلى الالكترونات ، مما يجعلنا نعدّل بعض التمديل في مفهوم المادة .

وإذا كانت معرفة الشخص هي كل ما يعرف في عصره عن الشيء ، فإن هذه المعرفة تكون أعلى صورة علمية للمفهوم من الناحية الذاتية .

(٣) ويمكن أن نتصور ثالثاً أن صفات شيء ما قد عرفت كلّها ، سواء منها الذاتي والعرضي ، فإن المفهوم يكون حينئذ مكافئاً لحقيقة الشيء الكاملة في الخارج ، ولهذا يسمى المفهوم هنا مفهوماً موضوعياً objective .

فالمفهوم بالمعنى الأول إذن هو مجموع الصفات الذاتية الخاصة بشيء ما ، أعني تلك الداخلة في تعريفه ، وبغيرها لا يكون هو ما هو ، فلا ننظر حينئذ إلى الصفات التي ترتبط به عرضاً . فمثلاً نجد أن المثلثات المتساوية الأضلاع هي أيضاً متساوية الزوايا ، ولكن مفهوم التساوي في الأضلاع لا يتضمن بهذا المعنى الأول التساوي في الزوايا ؛ كما نجد أيضاً أن الحيوانات المجترّة مشقوقة الظلف ، ولكننا لا نعدّ كون الظلف مشقوقاً داخلاً ضمن مفهوم الاجترار ، حتى إنه لو وجد ، كما يقول مل ، مجترّ غير مشقوق الظلف لمدّ أيضاً من الحيوانات المجترّة .

والمعنى الثاني أقل أهمية من الناحية المنطقية الخالصة ؛ وهو يدل على الصفات التي تقترب بالاسم في الذهن .

أما المعنى الثالث فيفترض شيئاً غير ممكن التحقيق ، وهو أن تكون صفات الشيء كلها معروفة ، ولكن هذا غير ممكن ، لأن العلم بالأشياء في تقدم مستمر .

ومن هذا كله نرى أن المفهوم إما أن يكون اصطلاحياً ويسميه كينز

connotation وإما أن يكون ذاتياً ويسميه subjective intension

وإما أن يكون موضوعياً ، ويسميه باسم خاص كالأول ، هو comprehension

٤٥ — ولكن هل تقصر مفهوم التصور على الصفات المشتركة بين كل الأفراد المدرجة تحته ؟ أو هل يجب أيضاً أن ندخل فيها الصفات المميزة للأأنواع ، أعنى الفصول النوعية ؟

جرى المناطقة منذ عهد أرسطو على قصر المفهوم على الصفات التى تحمل كلياً على الحد السكلى ، مستبعدين الصفات النوعية والفردية والعرضية ؛ ومن هنا كان النوع أشمل من الجنس ، من حيث المفهوم ، لأن النوع يحتوى صفات الجنس كـها مضافاً إليها الفصول النوعية ، بينما الجنس أشمل من النوع من حيث الماصدق .

ولكن يلاحظ كما يقول جيلو ( § ٧٠ ) أن الصفات الخاصة بالنوع والميزة له عن غيره من الأنواع الداخلة تحت جنس واحد ليست صفات جديدة تضاف إلى صفات الجنس ، وإنما هى موجودة من قبل فى الجنس ، والجنس يشملها ويشمل غيرها ؛ وهى توجد فيه على هيئة « متغير » : « فلانتقال من الجنس إلى النوع هو الوقوف عند بعض قيم هذا المتغير لما لهذا من فائدة مؤقتة فى ظرف معين » . أى إننا فى حالة النوع إنما نختار ، لسبب خاص ، بعض صفات الجنس ونعزلها عن بقية الصفات ، لكي نكون منها تصوراً ، هو النوع . وهكذا نرى أنه للحصول على النوع ابتداءً من الجنس ، نحن لانضيف شيئاً لم يكن موجوداً من قبل فى الجنس إلى هذا الجنس ؛ بل بالعكس نحن نقتطع منه أشياء تاركن أخرى .

ونقوم بهذه العملية ، عملية الاقتطاع ، أو التنويع ، لفائدتين : نظرية وعملية . فمن الناحية العملية قد يكون الأفيد لنا التنويع ، لأن الأحوال العملية التى تنطبق فيها الصفة النوعية قد تكون أكثر من تلك التى يتيسر فيها تطبيق الصفة الجنسية . ومن الناحية النظرية ، كثيراً ما يحدث أن تكون البرهنة على الحالة النوعية أسهل ، لما فيها من تبسيط ، فنستطيع حينئذ أن نبرهن على الحالة الجنسية معتمدين على الحالة النوعية الممتازة ؛ فللحالة النوعية فائدة كبيرة إذن فى البرهنة على الحالة الجنسية ، كما يحدث غالباً فى الهندسة والرياضيات بوجه عام .

وخلاصة هذا كله أن الجنس يشمل كل الصفات التي تطلق على جميع الأنواع الداخلة تحته ؛ وأن الجنس إذن أشمل من النوع ، من ناحية المفهوم أيضاً وليس من ناحية الماصدق وحده ، كما زعم المناطقة حتى الآن .

والأمثلة على هذا عديدة : « فاللون » مثلاً يشمل كل أنواع اللون الممكنة ، من أصفر وأحمر وأخضر الخ ؛ وليست الصفرة أو الحمرة الخ ذوات صفات جديدة تضاف إلى الصفة الأولى لجنس اللون ، لأن جنس اللون ليست صفته أن يكون بلا لون ، بل أن يكون أى لون كان والفارق هو في أن الجنس يشمل كل هذه الأشياء على سبيل الإمكان ، لا على سبيل التعمين . ولكن عدم التعمين هذا ليس معناه السلب المطلق ، بل هو القابلية لأى تعين كان .

٤٦ — وفي استخراج نطاق المفهوم يجب ألا نتمتع على الاشتقاق وحده ؛ لأن الاشتقاق لا يدلنا إلا على نطاق المعنى حين وضع الاسم لأول مرة ، فهو لا يدلنا إذن إلا على الأحوال التاريخية التي قيل فيها والأسباب التي تدعونا إلى اتخاذ هذا الاسم ؛ وقد يدلنا أيضاً على تطور المعنى تاريخياً . وقد يكون في هذا بعض الفائدة ؛ لكن لكي نحدد مفهوم معنى من المعاني يجب أن ننظر في المعنى المستعمل حالياً ، سواء اختلف هذا المعنى عما وضع له في الأصل ، أو لم يختلف ، وأياً ما كانت درجة الاختلاف .

ولكن يجب مع ذلك أن نحاول من الناحية العلمية الخالصة ، أى من حيث الاصطلاح ، أن نحدد قدر الإمكان نطاق المعنى بدقة ، فتكون الإشارة واحدة ؛ على الرغم مما في ذلك من تعسف شديد ، لا يتفق والتطور الحى للغة . ولكن لغة العلم ليست لغة حية ، وإنما هي لغة صناعية كالرموز الرياضية سواء بسواء ، يقصد منها الدلالة الثابتة على الأشياء بطريقة دقيقة .

٤٧ — ولو نظرنا الآن في الصلة بين المفهوم والماصدق لوجدنا أول الأمر أن زيادة صفة من شأنها أن تضيق من نطاق الأفراد الذين يصدق عليهم التصور ،

والعكس بالعكس . فكلمة حيوان إذا أضيفت إليها صفة « ناطق » ، فإن عدد الأفراد يقل ، إذ يقتصر على نوع الإنسان وحده دون بقية الأنواع الحيوانية ؛ وعلى العكس من ذلك إذا استبعدنا صفة الحس من مفهوم الحيوان ؛ فإن النبات يدخل فيه ، فيزداد بهذا عدد الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ . ومن هذا نرى أنه كلما زاد المفهوم ، قل الماصدق ؛ وكلما قل المفهوم ، زاد الماصدق . وهذا ما يعبر عنه في صيغة عامة بقولهم : « في سلسلة من الحدود المشتركة التي يوجد بينها رابطة تداخل ، يتناسب الماصدق والمفهوم تناسباً عكسياً » .

وأول ما تجب ملاحظته هنا هو أنه ليس المقصود بهذا التناسب أن يفهم بمعنى رياضي دقيق ، أى بمعنى أن النسبة هي بالدقة بحسب زيادة أو قلة الصفات ومقدار هذه الزيادة والقلة ، وإنما يقصد فقط أن هناك زيادة وقلة في الماصدق بحسب القلة والزيادة في المفهوم ، دون تحديد دقيق لمقدار الزيادة أو القلة . فقد يكون من شأن زيادة صفة واحدة أن تؤثر في تضيق مدى الماصدق أكثر مما تفعله عدة صفات .

وبعد هذا فلننظر في صحة هذا القانون . فنشاهد أولاً أنه قد لا يكون لزيادة الصفات أثرٌ في تغيير مدى الماصدق ، وذلك حينما تكون هذه الصفات موجودة أو مُتَضَمِّنَةً بالضرورة في الصفات التي قلناها أولاً ، أى في التصور قبل أن تضاف إليه هذه الصفات المبرر عنها بصراحة . ولكن إذا كان من شأن الزيادة أن تمدد من مفهوم الشيء بدرجة محسوسة ، فإن هذا من شأنه أن يمدد من الماصدق بطريقة عكسية ، بمعنى أن الماصدق يقل إذا ما زاد المفهوم ، لأن في زيادة المفهوم في هذه الحالة تحديداً لنطاق الأفراد ، وبالتالي تقليلاً للماصدق . فإذا أضفنا إلى مفهوم الإنسان مثلاً أنه ضاحك ، فليس من شأن هذا أن يغير في عدد الأفراد التي يدل عليها « إنسان » ؛ ولكن إذا أضفنا إليه « زنجى » ، فإن عدد الأفراد يقل بدرجة كبيرة .



وهذا كله صحيح إذا نظرنا إلى الصلة بين الجنس والنوع على أساس أن مفهوم النوع أكبر من مفهوم الجنس ؛ أما إذا قلنا كما يقول جيلو ، إن مفهوم الجنس أكبر من مفهوم النوع ، لأنه يشمل ، على سبيل التضمن على الأقل ، كل ما يمكن أن يتضمنه النوع الداخل تحته من صفات ، إذا قلنا هذا فإن الصلة بين المفهوم والماصدق ستكون بخلاف ذلك ؛ إذ سيلاحظ حينئذ أن المفهوم والماصدق يتناسبان تناسباً طردياً : فإذا زاد المفهوم زاد الماصدق ، وإذا قل المفهوم قل الماصدق .

ويجدر بنا هنا أن ندلى برأينا في هذه النظرية إلى الصلة بين الجنس والنوع . فنحن نرى الاسمين ينظرون إلى النوع على أنه يشمل صفات الجنس وصفات زيادة لا توجد في الجنس ؛ بينما يرى الواقعيون أن الجنس يشمل كل الصفات الممكنة أن يتصف بها كل ما يدخل تحته من تصورات . فأى الرأيين هو الصحيح ؟ الواقع أن وضع المسألة على هذا النحو خطأ . إذ الأمر يتوقف على فهمنا للرابطة بين الجنس والنوع : فإذا فهمناها على أنها رابطة اندراج وتضمن ، فليس أمامنا إلا القول بما يقول به الواقعيون — إذ كيف نقول عن النوع إنه مندرج ب كله في الجنس ، والفرد مندرج ب كله في النوع ، ومن ثم في الجنس ولا نقول في نفس الآن إن كل صفات الفرد والنوع متضمنة في الجنس الذي يندرجان تحته ؟ — الحق أن النظرة الواقعية هي وحدها الصحيحة ، ما دمنا نقول بأن الصلة بين النوع والجنس هي صلة اندراج للأول في الثاني ؛ وما دام المنطق القديم يقول بهذا ، فإن نظرية الاسمين خطأ . أما إذا قلنا بأن الصلة بينهما ليست على هذا النحو وحده ، أو إذا ألقينا فكرة النوع والجنس كما وضعها المنطق القديم ، فإن لنا في هذه الحالة الحق في أن تعدل هذه النظرة الواقعية ، وفقاً للأحوال المختلفة للإضافات بين التصورات .

## التعريف

٤٨ — والصفات التي تكون المفهوم إذا كانت صفات مميزة للشيء كوّنت

تعريفه .

فالتعريف هو مجموع الصفات التي تكون مفهوم الشيء مميزاً عما عداه . وإذا كان كذلك ، فإن التعريف والشيء المعرف سواء ؛ وهما إذن تعبيران ، أحدهما موجز والثاني مفصل ، عن شيء واحد بالذات . ومن هنا أطلق عليه في الكتب العربية اسم « القول الشارح » .

والتعريف إما أن يكون دالاً على ماهية الشيء ؛ وإما أن يكون مميزاً له عما عداه فحسب ؛ والدال على الماهية مميز أيضاً ، فهو أعلى مرتبة إذن . ويسمى الأول منهما باسم الحد التام ، والثاني باسم الحد الناقص . أما الحد التام فهو القول الدال على ماهية الشيء وفيه تستوفي جميع ذاتياته ؛ وهو لهذا يتم بالجنس والفصل القريبين . أما الناقص فلا يستوفي جميع الذاتيات ، بل يحصل منه التمييز الذاتي فحسب دون معرفة الذات ؛ وهو لهذا يتم بالجنس البعيد والفصل القريب وحده .

ولكن الحد ، سواء منه الناقص والتام ، يتعلق بذاتيات الشيء ؛ أما إذا كان القول المعرف متعلقاً بخواص الشيء أو أعراضه فهو الرسم ، وينقسم أيضاً إلى تام وناقص : والتام يتركب من الجنس القريب والخاصة ، والناقص يتركب من الخاصة وحدها ، أو منها ومن الجنس البعيد .

فإذا أخذنا مثلاً التصور : إنسان ، وأردنا تعريفه على هذه الأوجه الأربعة قلنا في حده التام إنه حيوان ناطق ؛ وفي حده الناقص إنه جسم ناطق وفي رسمه التام إنه حيوان ضاحك ؛ وفي رسمه الناقص إنه جسم ضاحك .

والشرط الأساسي الذي يقوم عليه كل تعريف هو أن يكون ما صدق القول المعرف والشيء المعرف واحداً ، وأن يكون مميزاً ، بمعنى أنه يجب أن ينطبق على

كل المرفّ ولا شيء غير المرفّ *omni et solo definito* كما كان يقول المدرسيون .

ولكى يتحقق هذا الشرط ، ولكى يؤدى التعريف وظيفته وهى الدلالة على حقيقة الشيء المراد تعريفه ، وضع المناطقة فى العصور الوسطى خصوصاً عدة قواعد تملخص فيما يلى :

١ — يجب أن يكون التعريف ( ويقصد به هنا التعريف الكامل ، أى الحد التام ) معبراً عن ماهية الشيء ؛ وهذا ما طالب به أرسطو التعريف ، فهو يقول ( الطوريتام ١ ف ١٠١ ص ب ) : « التعريف هو القول الدال على ماهية الشيء » وماهية الشيء تتركب من الجنس والفصل النوعى ؛ ولهذا فإن التعريف يتركب من الجنس والفصل النوعى . ذلك ضرورى لى تتحدد ماهية الشيء ولكى يتميز من غيره ؛ فالجنس يحدد ماهيته ، والفصل النوعى يميزه من بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه .

وعدد الأجناس التى يمكن أن تدخل فى تعريف الشيء لا حصر لها ؛ فقد نحتاج إلى ثلاثة أجناس أو أكثر من أجل تعريف شيء من الأشياء . ولكن الذى يحدث عادة هو أن نستعين بجنس واحد يكون من شأنه أن يعين على تحديد الماهية وتمييزها بأقرب الطرق ، ولهذا فإن هذا الجنس هو الجنس القرب ، كما نستعين أيضاً بتمييز نوع الشيء بأقرب الصفات المميزة ومن هنا نستخدم الفصل النوعى القرب .

٢ — وإذا كان التعريف كذلك ، فإنه لن يدل إلا على المرفّ وحده ، وعلى كل أفراد المرفّ أيضاً ، فإن لكل شيء ماهيته الخاصة ، فإذا ما عرف بها « منع » ذلك من اشتراك أشياء أخرى من نوع آخر فيه . ولما كنا نعرف الشيء بماهيته ، ولما كانت الماهية مشتركة بين كل الأفراد الذين ينطبق عليهم الاسم ، فإن التعريف

« يجمع » بين كل أفراد الم عرف . ومن هنا قيل : يجب أن يكون التعريف جامعاً ، مانعاً . فهو جامع لأن كل صفة يتركب منها تنطبق على كل أفراد الم عرف ، وهو مانع لأن مجموع الصفات التي يتركب منها لا تنطبق إلا على الم عرف وحده . فهذه القاعدة الثانية إذن نتيجة ضرورية للقاعدة الأولى .

٣ — وهاتان القاعدتان تتعلقان بالتعريف من حيث حقيقة ، أما من حيث الغاية منه ، وهي بيان ماهية الم عرف على الوجه الأبين ، فيشترط :

( أ ) أولاً أن لا يعرف الشيء بما يساويه في المعرفة والجمالة ؛ وهذا يحدث عادة من استعمال السلب في التعريف ، فيقال مثلاً إن الحركة هي ما ليس بسكون ، والزوج هو ما ليس بفرد . ولكننا قد نضطر أحياناً إلى ذلك ، ويكون التعريف سليماً ما دام يدل بوضوح على الشيء ؛ فمثلاً في تعريفنا للأعزب يكفي أحياناً أن نقول إنه ليس بمتزوج . ولكن هذا يصح حين يكون أحد الطرفين أوضح من الآخر ؛ أما إذا كانا متساويين في الجمالة أي عدم الوضوح ، بأن كان علمنا بالواحد كعلمنا بالآخر ، فإن التعريف لا يكون سليماً .

( ب ) وثانياً يجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما لا يعرف إلا به : وهذا يحدث غالباً بدخول المتضاديات أو المترادفات في التعريف . فحينما نعرف العلة بأنها ما يحدث معلولاً ، أو نعرف العدد الزوج بأنه ما يزيد على الفرد الواحد ، في هذه الأحوال نعرف الشيء بما لا يعرف إلا به . وهناك أحوال أغص من هذه ، وهي تلك التي يكون فيها دخلا في التعريف مالا يفهم إلا بمعرفة الم عرف ؛ ويضرب أرسطو لهذا مثلاً ( الطوبىقا ، مقالة الزيتا ، ف٤ ص ١٤٢ س ٣٤ ) تعريف الشمس بأنها كوكب بضيء بالنهار ، فإن النهار هو الوقت الذي تضيء فيه الشمس .

( ح ) والشرطان السالفان متصلان بالمعنى ؛ وهناك شرط ثالث يتصل باللفظ وهو وجوب الاحتراز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة عند السامع ، أو استعمال ألفاظ مشتركة أو مجازية ، لأن الاشتراك نخل<sup>١</sup> بفهم المعنى المراد ، إذ لا يتبين الإنسان بوضوح أى المعانى هو المقصود ، اللهم إلا إذا كانت هناك قرينة واضحة ؛ وكذلك الحال فى المجاز ، لأن المعنى الحقيقى هو الذى يتبادر عادة إلى الذهن أولاً ، فإن لم تكن ثم قرينة ، فات الغرض المقصود من التعريف .

٤٩ — ولكن التعريف قد يقصد به أحياناً بيان معنى لفظ ، أى الصلة بين اللفظ وبين ما يدل عليه . ولهذا انقسم التعريف إلى تعريف للاسم أو اللفظ ، وتعريف للشيء . أما تعريف الشيء ، ويسميه المدرسيون *definitio quid rei* ، فهو المتعلق بماهية الشيء ؛ والتعريف اللفظى هو المتعلق بمعانى الألفاظ ، ويسميه المدرسيون *definitio quid nominis* .

والتعريف اللفظى يقصد منه إلى تثبيت المعنى إما باختراع اسم جديد ، وإما بتحديد مدلول اسم قديم غير محدود المدلول . وبهذا يفترق التعريف اللفظى عن التعريف للشيء : ففى حالة التعريف للشيء ، المعروف معلوم ، وليس فى وسعنا أن نعدل فيه ، بل كل ما علينا هو أن نعرف بحقيقته . أما فى التعريف باللفظ ، فإن المعروف غير معلوم سابقاً ، لأن التعريف هو الذى يخلق اللفظ . (راجع جيلو ، § ٨٠) .

وتعريفات المعاجم هى فى الأصل تعريفات للأشياء ، لا للألفاظ ، وذلك أن أن مهمة واضع المعاجم أن يستقرى المعانى المختلفة التى استعملت فيها الألفاظ ، وأن يسجلها كما وردت فى الآثار الرئيسية التى خلفتها اللغة . واللفظ فى هذه الحالة إذن يكون شيئاً معلوماً سابقاً لا مجال للاختراع فيه وتعديل المعانى ، وإنما هو يسجل فقط ما حدث فى عصر معين وبيئة معينة وعند كاتب معين .

ولكنه إذا فَرَضَ المعانيَ وَحَدَّدَ مدلولَ الألفاظ بطريقة مطَّردة ، وثَبَّتَ ما يرى تذييته من المعاني ، فإن تعريفاته حينئذ تكون تعريفات لفظية . وهذا ما يحدث غالباً بواسطة المعاجم الممتازة التي تقوم أولاً على استقرار المعاني في الاستعمال الجارى عند كبار الكتاب ، ولكنها تصبح فيما بعد سلطة يجب أن يخضع لها الكتاب القالون : إلا أن الملاحظ هنا أن اللغة لا يمكن أن تخضع لمثل هذه السلطة ، لأن اللغة كائن حي ، كثير التغير والتطور ككل كائن حي بالمعنى الحقيقي ؛ ولهذا فإنه قلما تنجح المعاجم ، مهما كان من قيمتها ، في فرض سلطانها على الكتاب ، طالما كانت اللغة حية ، وكان الكتاب كتاباً حقيقة ، أى يفكرون تفكيراً حياً ويعبرون بما يتفق وهذا التفكير الحى المتطور ؛ وإنما تنجح بالذميمة إلى اللغات الميتة فحسب ، أو التي هى فى حكم الميتة ، أعنى حينما تكون فى أيدي الجامدين الذين لا صلة لهم بالفكر الحى ، وفى كل مرة تصبح المعاجم سلطاناً يخضع له الكتاب دائماً ، يكون ذلك إيداناً بموت اللغة وموت التفكير معاً . فيجب إذن أن نترك للكتاب كلَّ حرية فى استخدام الألفاظ بما يشاءون من المعاني ، بل وفى إيجاد ألفاظ جديدة قدر المستطاع ما داموا يعنون بتحديد المعنى الذى يريدون أن يفهموا اللفظ به ؛ وفيما عدا هذا الشرط فلمهم مطلق الحرية ، لأن الألفاظ علامات فحسب ، ولكل أن يختار ما يراه أوفق فى التعبير عما يريد .

٥٠ — ويلاحظ جيلو ( § ٧٦ ) على التفرقة بين الحد والرسم أنها ليست تفرقة دقيقة . فإن الرسم كالحد يمكن أن يتكون من أى عدد من الحدود ؛ ويجب فى الرسم كما فى الحد أن يكون هناك جنس وفصل ، وإلا لم يتميز الرسم ، كما أنه ليس بصحيح ما يقال من أن الرسم يتوجه إلى الخيال ، بينما الحد يتوجه إلى العقل ، لأن من الممكن أيضاً أن نحدد بواسطة صفات حسية ؛ وكلاهما مميز ،

ما دام صالحاً ، وإلا كان فاسداً ، سواء أ كان حداً أم كان رسماً . وإنما التفرقة المفيدة والدقيقة التي يمكن أن توضع بين الحد والرسم ، هي أن الرسم يختص بالموضوعات الجزئية أو المفردة ، بينما الحد يختص بالموضوعات الكلية أو التصورات .

وهناك تفرقة أخرى من هذا النوع ، ولكنها أهم كثيراً من السابقة ، وهي التفرقة بين التعريف الذاتي والتعريف الخارجي . أما التعريف الذاتي فهو الذي يعرفنا حقيقة الشيء الباطنة ومضمونه ، بينما التعريف الخارجي لا يعرفنا إلا العلاقات الخارجية التي لا تدل على طبيعة الشيء . مثلاً حين أقول : الآية الثانية من سورة النور في القرآن<sup>(١)</sup> . فإنني هنا لا أعرف شيئاً عن مضمون الآية ، فهذا تعريف خارجي ، ولكن حينما أقول : حدد الزنا بمائة جلدة في القرآن ، فإنني هنا أبين مضمون الآية ، فهذا تعريف ذاتي .

ويميز هاملتون بين ثلاثة أنواع من التعريفات . لفظية ، وحقيقية ، وتكوينية ؛ فالأولى هي المنعلقة بمعنى الألفاظ ؛ والثانية تتصل بطبيعة الشيء ؛ والثالثة تتصل بنشوء الشيء وحدوثه . فالأولى إذن أقوال شارحة فحسب ، تمرر عن بعض خواص المرءف . والثانية تفترض وجود مفهوم يسبق التعريف ؛ والثالثة : تنظر إلى ناحية صيرورته وتغيّره ( محاضرات في المنطق ف ٢٤ : ٣٨ Lectures on Logic ) .

كذلك يفرق ليارد Liard بين التعريفات الهندسية وهي التي تستخدم مادة للعلم وتكون إذن مقدمته ، وبين التعريفات التجريبية *définitions empirique* .

(١) « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين » .

وهى تلك التى تلخص المعارف التى حصلنا عليها بواسطة الاستقراء فى علم من العلوم ، ويكون موضوعها إذن نهاية هذا العلم . وتسمى الأولى أيضاً باسم الصورية أو التركيبية أو التكوينية ؛ وتسمى الثانية أيضاً باسم المسادية أو التجايلية أو التى بالتأليف Par-composition ( التعريفات الهندسية ، والتعريفات التجريبية ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ - وراجع فى هذا كله مبحث لا لاند تحت مادة « تعريف » . )

### اللامعرفات

٥١ وإذا كان التعريف كما قلنا بالجنس والفصل ، فإن ثمة أشياء لا تقبل التعريف ، لأنها لا تدخل تحت جنس ولا ينتسب إليها فصل نوعى . وتلك هى اللامعرفات . وهى على نوعين :

(١) المعطيات المباشرة للتجربة ليست فى ذاتها قابلة للتعريف ، لأنه ليس من الممكن أن تُعرف بوسيلة أخرى من وسائل المعرفة غير تلك التى تُعَلِّمُ بها فى التجربة مباشرة . وهذه المعلومات إما أن تكون إدراكات حسية ، وإما أن تكون عواطف أولية . فلا نستطيع مثلاً أن نعرف الأعلى منذ الميلاد طبيعة الضوء أو اللون ؛ كما لا نستطيع أن نعرف لغير المتزوج عاطفة الأبوة .

(٢) الأجناس العليا التى ليست أنواعاً لأجناس أعلى منها . فهذه أيضاً لا يمكن تعريفها ، لأنه لا أجناس أعلى منها . وهى الأنحاء الأصلية التى تقال على الموجود ، أو بمباراة أخرى هى المقولات . وقد حاول الفلاسفة من أيام أفلاطون وخصوصاً أرسطو أن يضعوا لوحة المقولات ، فيها توضع هذه الأجناس العليا الصالحة للدخول فى تعريف جميع الأشياء .

وهذه الأجناس العليا يعلمها الإنسان بواسطة التجريد ، فهى ، كما يقول جيلو ( ٩٠ ) بقايا التجريد ؛ فالسكان مثلاً هو ما يبقى حينما نجرد الأشياء من كل تميز مكافئ ؛ وكلما كان هذا التجريد أتم ، كانت فكرة المكان أنقى وأدق .



## التصنيف

٥٢ — والتصورات العامة يمكن أن تترب فيما بين بعضها وبعض بحسب المامدق إلى أجناس وأنواع . فالنوع الواحد قد يشترك مع عدة أنواع أخرى في صفات ، وهذه الصفات المشتركة تكون تصوراً أعم هو الجنس . وهذا الجنس قد يشترك مع عدة أجناس في صفات ، ومجموع هذه الصفات المشتركة يكون تصوراً أعم يكون جنساً لها أعلى أو جنس الأجناس ، وتكون هذه الأجناس بالنسبة إليه بمثابة أنواع . وهكذا نستطيع أن نصاعد في سلم من الأنواع ، فالأجناس ، فأجناس الأجناس ... الخ . كما نستطيع أيضاً أن نزل من أعلى الأجناس إلى ما هو أدنى فأدنى حتى نصل إلى أدنى الأنواع وهو ما ليس تحته أنواع بل أفراد فحسب .

وترتيب التصورات على هذا النحو يسمى التصنيف . فالتصنيف عملية منطوقية فيها ترتب الأجناس والأنواع وفقاً لدرجات عمومها إما تصاعدياً وإما تنازلياً .

٥٣ — والتعريف يقتضى التصنيف ، لأن التعريف كما رأينا يتم بالجنس والفصل . فلا بد من معرفة الجنس الذى يندرج تحته التصور ، والفصل النوعى الذى يميزه فى داخل الجنس . ولكى نعرف الجنس الذى يندرج تحته النوع المراد تعريفه لا بد إذاً من ترتيب المسمى الكلى بعضها بالنسبة إلى بعض فى نظام تصاعدى أو تنازلى ، أو على أساس قاعدة أو مبدأ ما . وهذا هو التصنيف . فالتصنيف إذن هو تحليل الأجناس إلى أنواع من أجل بيان الرابطة التصاعدية — أو التنازلية — بين الأجناس بعضها وبعض ، وكذلك بين الأنواع فى داخل الأجناس .

لكن لا بد من توافر ثلاثة شروط حتى يكون التصنيف صحيحاً ، وهى :

(١) يجب أن يكون التصنيف كاملاً ، أى أن يستنفد كل التصورات

الكلية التي يشتمل عليها التصور موضوع التصنيف فلا يبقى منها شيء خارج التصنيف .

(ب) أن يكون التشابه بين الأنواع الموجودة في مرتبة أكبر منه بين الأنواع الموجودة في مراتب مختلفة .

(ج) أن يكون أساس التصنيف واحداً طوال عملية التصنيف .

وقد يضاف إلى ذلك شرط رابع وهو :

(د) يجب أن تستبعد الأنواع ، التي يتألف منها الجنس ، بعضها بعضاً .

فالشرط الأول يقصد به أن يكون التصنيف شاملاً لكل ما يمكن أن يصدق عليه التصور موضوع التصنيف ، فلا تترك خارج التصنيف شيئاً يمكن أن يدخل فيه ، بيد أن هذا الشرط يتمذر تحقيقه عملياً في أغلب الأحوال . ولا سبيل إلى الوفاء به إلا بالقسمة الثنائية *dichotomie* ، فهي وحدها التي تضمن استنفاد جميع الأفراد والأنواع والأجناس التي يصدق عليها التصنيف . والقسمة الثنائية هي أن يقسم المرء التصور إلى نوع أو جنس وتقيضه ، فنقسم الجوهر إلى مادي ولا - مادي ، والمادي إلى حي ولا - حي ، والحي إلى عاقل ولا - عاقل ؛ وفي داخل اللاحق يدخل الجاد وكل ما يمكن وجوده بخلاف الجسم الحي . ففي حالة القسمة الثنائية نكون بإزاء تقيضين ، ونحن نعلم أن التقيضين لا وسط بينهما وأنهما يستغرقان فيما بينهما كل عالم المقال ، بل والكون كله . أما إذا كان الحدان المنقسم إليهما التصور متضادين ، فلن تكون القسمة شاملة . فثلاً إذا قسمنا اللون إلى أسود وأبيض فإننا لا نستنفد كل الألوان ، ولهذا لا تكون القسمة صحيحة كاملة . وعليتنا لكي تكون القسمة صحيحة شاملة أن نقسم اللون إلى : أسود ولا - أسود ، واللأ أسود ينقسم إلى : أحمر ولا - أحمر . . وهكذا ، حتى نستنفد جميع الألوان الممكنة .

لكن يلاحظ أننا لا نستطيع أن نستمر في هذه العملية إلى غير نهاية ، بل لا مناص من اللجوء إلى عملية قلمع اللامتناهى أى الوقوف عند حد معين تقتصر عليه . لكن يظل شئ مع ذلك موسوفاً وصفافاً سابياً بأنه : لا - كذا . وهذا نقص في التصنيف ، لأن التصنيف الصحيح يقتضى أن تكون الحدود إيجابية ، وإلا كان معنى ذلك أننا لم نصل إلى استنفاد جميع الماصدق ، والمفهوم ، بل يبقى ثم ذلك العنصر السلبي .

لهذا يؤخذ على القسمة الثنائية أنها تحوى دائماً حداً سلبياً أو منفياً . ونحن زبد من التصنيف أن يتسم التصور إلى كل صفاته أو أفراد بطرقة إيجابية ، لأن الأصل فى التصنيف أن يحدد الصلات القائمة بين جميع الأفراد أو المفهومات التى ينطبق عليها التصور على نحو من شأنه أن يبين لنا كيفية ارتباط عناصره بعضها ببعض بطرقة عضوية واضحة .

ولتحقيق هذا الشرط الأول فائدتان : عملية ونظرية .

أما الفائدة النظرية فهى استيعاب جميع الأفراد وكل الصفات التى يصدق عليها التصور ، وبهذا نعرفة معرفة تامة ، ونفهم كيفية تركيب أجزائه التى ينحل إليها ، والعلاقات القائمة بين هذه الأجزاء أو العناصر . وإنا نرى بعض العلوم يقوم الشطر الأعظم منه على مثل هذا التصنيف . فعلم النبات يقوم فى جوهره على مجموعة تصنيفات .

والفائدة العملية تظهر فى القوانين ، فإذا أردنا مثلاً أن نعرض ضربة الدخل ، فيجب أن نقوم بالتصنيف الشامل الذى يضم لنا تحديد الدين ينطبق عليهم قانون هذه الضربة . فهل ينطبق مثلاً على من يسكن فى منزله ، ولو أنه أجره لغيره لاستفاد منه مالاً يدخل فى ضريبة الدخل ؟ ومثل هذا الحصر الدقيق الشامل لا يمكن أن يتم إلا إذا كان التصنيف شاملاً كاملاً ، أى مستنفداً لجميع الأفراد

الذين يتصور حصولهم على دخل بأية طريقة : مباشرة ، أو غير مباشرة .

والشرط الثانى يقول إن التشابه بين الأنواع الموجودة فى مرتبة ما يجب أن يكون أكبر منه بين الأنواع الموجودة فى مراتب مختلفة . ولإيضاح هذا ننظر فى الغاية من التصنيف وهل نقصد منه إلى أن يشمل جميع الصفات ، أو أن يقتصر على صفات معينة نحتاجها فى أحوال معلومة . ذلك لأنه إذا كان التصنيف يراد منه تحقيق غاية جزئية معينة ، فمن الواضح أنه لا يمكن الوفاء بهذا الشرط الثانى وفاء حقيقياً . فمثلاً حينما أريد أن أصنف الكتب التى فى مكتبتى ، فإننى أستطيع أن أتخذ أساساً مختلفة لهذا التصنيف : فأصنفها بحسب الحجم ، إذا كنت أريد من الرفوف أن تحتوى على أكبر قدر ممكن ؛ أو أصنفها بحسب اللغات ، إذا كنت أرى فى ذلك سهولة أكبر من أجل التحصيل والاستفادة ؛ وقد أصنفها ثالثاً بحسب المادة والموضوع لكي يسهل على البحث فى الموضوع الواحد المعين . . . وهكذا نشيد أساس التصنيف وفقاً للغاية التى أنشدها منه . ومن الواضح أن التشابه بين الأنواع فى المرتبة الواحدة أقل منه بين المراتب المختلفة إذا اتخذت الأساسين الأول والثانى ، إذ سأجد كتب المنطق إلى جوار كتب السياسة أو الطب أو الزراعة الخ ، لأننى راعيت الحجم فى الحالة الأولى ، واللغة فى الحالة الثانية ولم أراع الموضوع ؛ ولا نستطيع أن نقول إن التشابه بين كتاب فى المنطق وكتاب فى الزراعة من نفس الحجم أو بنفس اللغة أكبر منه بين كتابين فى المنطق أو المنطق والفلسفة العامة من حجمين مختلفين أو بلنبتين مختلفتين .

ولهذا فإن اتخاذ الأساسين الأول والثانى فى التقسيم يجعل منه تقسماً صناعياً لأننا لا ننظر إلى الصفات الأساسية المقومة لجوهر التصور ، ونصنف على أساسها ، بل ننظر إلى بعض الصفات المفيدة لنا عملياً فى وقت معين ونجرى على أساسها التصنيف . ولهذا يسمى التصنيف هنا تصنيفاً عريضاً .

أما في حالة اتخاذ صفات أساسية مكوّنة لماهية الشيء وذاتية له ، فلا بد أن يكون التشابه بين أفراد المرتبة الواحدة أكبر منه بين أفراد مراتب مختلفة . ولهذا يسمى التصنيف الذى من هذا النوع باسم التصنيف الذاتى أو الجوهرى .

وإذا أعوز التصنيف أحد هذين الشرطين سمى ناقصاً . والتصنيف الناقص قد يفيد أحياناً في إيجاد تصنيف أكمل ، لأن صفات الأشياء لا تظهر لنا دفعة واحدة ، بل تنكشف شيئاً فشيئاً وفقاً لتقدم العلم . ولهذا فإننا مضطرون دائماً إلى تعديل تصنيفاتنا وفقاً لتقدم العلمى : ويجب أن نتخذ من الصفات المهمة أساساً للتصنيف : والصفات المهمة إما أن تكون هى القوّم لماهية الشيء ، أو تلك التى تستتبع نتائج تغير من ماهيته .

ولنضرب لهذا مثلاً بما جرى في علم النبات . فأول تصنيف حديث هو ذلك الذى وضعه تورنפור *Tournefort* ( سنة ١٦٥٦ -- ١٧٠٨ ) على أساس اختلاف أجزاء النبات وأهمية هذه الأجزاء فصنّفها على الترتيب التالى : الأزهار ، الثمار ، الأوراق ، الجذور ، الجذوع ، العصارة . وجاء بعده *Linné* ( سنة ١٧٠٧ م -- ١٧٧٨ م ) فنظر في تصنيف النبات على أساس السداة *étamine* فوجدها تنقسم إلى :

١ — نباتات عديدة السداة .

٢ — نباتات أحادية السداة .

٣ — نباتات ثنائية السداة .

٤ — نباتات ثلاثية السداة . . . الخ .

ثم توقف عند ذات الاثنى عشرة سداة *dodécandrie* ، لأنه وجد من النباتات مالا حدّ لسداواته ،

غير أنه تبين أنه يحدث في بعض النباتات أن اتحادها في السداة لا يستتبع معه أى خواص أخرى مشتركة . ومن ناحية أخرى لم يستطع لانييه أن يتخلص من بعض تصنيفات تورنفور مثل تصنيفه النباتات إلى أسر هي الشفويات والبقوليات والركبات والخبازيات الخ .

لهذا جاء جوسيه Jussieu فنقد تصنيف لانييه ، وقال إن المهم في التصنيف تقدير أهمية الخصائص لا النظر في عددها . ووجد أن وجود الفلقة cotylédon له أثر بالغ في تحديد الخصائص . فقسم النباتات إلى ثلاثة أقسام :

١ — عديمة الفلقة — وسميت فيما بعد باسم المستقرة أعضاء التذكير والتأنيث .

٢ — أحادية الفلقة } وسميت فيما بعد بالظاهرة أعضاء التذكير والتأنيث .  
٣ — ثنائية الفلقة }

فإن عدم الفلقة أو كونها أحادية أو كونها ثنائية يجرّ وراءه عدّة خواص في كل أجزاء النبات ، حتى إن أقل قطعة من الساق أو الورق أو الزهر أو الثمر تكفي لتمييز الفصيلة التي ينسب إليها هذا النبات أو ذاك .

ولهذا يجب أن يتخذ أساساً للتصنيف ما من الصفات يتوقف عليه أكبر عدد من الصفات الأخرى اللازمة عنها ، وهو ما يسمى باسم التوقف أو الاستناد ، أعني توقف الصفات بعضها على بعض . وللوصول إلى هذه الصفات المتوقفة أو التوقفية — إن صحّ هذا التعبير — يجب البحث في الصفات كلها واختيار ما منها يستلزم ويجرّ وراءه أكبر قدر من الصفات .

والشرط الثالث في التصنيف أن يكون أساس التصنيف واحداً طوال العملية وإلا حدث عن ذلك تقاطع في القسمة ؛ ومن المعلوم أن القسمة التقاطعية أسوأ أنواع القسمة . فمثلاً إذا أردنا تقسيم الجيش وجب أن نقسّمه من وجهة نظر

واحدة ، فنقسمه ، على سبيل المثال ، من ناحية السلاح ، إلى مدفعية ، ومدفوعات ، وطيران ، ووحدات نووية ، وبحرية . أو بالنسبة إلى الرتب فنقسمه إلى : ضباط وصف ضباط وخدمة عامة . ولا نستطيع تصنيف الجيش تصنيفاً حقيقياً على كل هذه الأسس معاً ، فنقسمه إلى مدفعية وصف ضباط ومشاة خفيفة ، لأن التشابه بين أفراد القسم الواحد أقل منه بين أفراد قسم وقسم آخر . ولهذا فإن في ذلك إخلالاً بالشرط الثانى . والواقع أن الشرط الثالث هو تعبير آخر عن الشرط الثانى . ومن الممكن أن نرد هذه الشروط كلها إلى الأول والثانى فحسب .

وفد تحدثنا عن التصنيف وعن القسمة معاً ، لأنه لا فارق ظاهراً بين كلا الاصطلاحين .

وإن تفرقة بين نوعين من القسمة : قسمة طبيعية ، وقسمة ميتافيزيقية . فالقسمة الطبيعية هى تقسيم كل إلى أجزائه ، فنقسم الشجرة إلى الجذع والجذع والفروع والأوراق ، ونقسم الزهرة إلى الكأس والتويج والنويرات والسيكام . والقسمة الميتافيزيقية هى تقسيم الشيء بالذهن إلى صفاته ، فنقسم الجنس إلى أنواعه ، أو الشيء إلى صفاته ؛ مثلاً نقسم السكر فى الذهن من حيث اللون والطعم والشكل الخ . ولكننا لا نستطيع أن نجد هذه الأقسام فى الوجود الخارجى منعزلة بعضها عن بعض دائماً ، بل نستطيع بالتجريد فقط أن نقصورها منفصلة بعضها عن بعض . فالفارق إذن بين كلا النوعين هو أن الموضوعات فى القسمة الطبيعية قابلة لأن تنقسم إلى أجزاء فى الخارج ؛ أما فى الحالة الثانية فلا يمكن هذا ؛ ومن هنا كان التقسيم الميتافيزيقى ينطبق على الصفات ، أى على أشياء ذهنية فحسب .

## الباب الثاني

### الأحكام

٥٤ — الوحدة الأولى في التفكير — كما قلنا من قبل مراراً — هي الحكم ، لا التصور . لأن التصور ينحل في النهاية إلى طائفة من الأحكام الممكنة التي جمعت في التصور . واللغة هي التي نخدعنا فتجعلنا نظن أن التصور هو الوحدة الأولى في الفكر . والحكم إذا عبّر عنه في اللغة سمي قضية . والنظر في الأحكام — أو انقضايا — يكاد يتناخص في ثلاث مسائل رئيسية :

١ — في الإشارة الخارجية إلى الحكم ، أعني ما يشير إليه الحكم موضوعياً ، ويدخل في ذلك : ( أ ) مسألة كناية الأحكام ؛ ( ب ) مسألة الجهة في القضية .

٢ — تفسير مدلول القضايا : فثلاً معنى القضية الكلية ، والقضية الجزئية ، وتفسير معنى السور « بعض » في الجزئية ، وقيمة الجزئية من الناحية العلمية ؛ ومعنى السور « كل » في القضية الكلية . وهذه مسائل تتعلق بالتعبير عن الأحكام أكثر مما تتماق بالأحكام نفسها بوصفها عمليات ذهنية خالصة .

٣ — تصنيف الأحكام في داخل الأحكام الرئيسية الكبرى التي تنحل إليها جميع الأحكام الممكنة . فننظر في تصنيفها إلى عملية وشرطية ، والشرطية إلى متصلة ومنفصلة ، وما معنى الحل والرابطة والشرط والاتصال والانفصال . ثم ننظر في طبيعة الصلة بين الموضوع والمحمول ، وهل يجب التعبير عن الحكم في المحمول والموضوع معاً .

والمسألة الأولى فلسفية منطقية ، أقرب إلى علم النفس والميتافيزيقا منها إلى المنطق الصوري البحت . والنظر فيها يستدعي النظر في الإشارة الموضوعية للحكم . فلقد قررنا من قبل أن من الواجب في كل حكم أن يكون مشيراً إلى شيء خارج



عن عملية الحكم يدل عليه بكل وضوح : فإذا قلنا « الإنسان فان » فإن الحكم المستخلص لا يتعلق بالعملية النفسية التي تربط فيها موضوع الإنسان بصفة الفناء ، وإنما يتعلق بمقائيق موجودة في الخارج تقع بينها هذه النسبة . وقد تكون العمليات النفسية موضوعاً للأحكام ، ولكن بشرط أن تكون الإشارة خارجية ، بمعنى أنها لا تتصل بالحالة النفسية كحالة نفسية ، وإنما بالحكم عليها سلباً أو إيجاباً ، بينما نجد أن عاطفة من العواطف أو رغبة ما لا يمكن في ذاتها أن يحكم عليها بالصدق أو الكذب : فأنا حينما أرغب في تناول شيء ما — مجرد هذه الرغبة لا تقبل أن يقال عليها إنها صادقة أو كاذبة من حيث هي حالة نفسية طرأت على نفسى بالفعل . وإنما تكون قابلة للصدق والكذب حينما يراد بيان الصلة بين هذه الرغبة وبين حاجة الجسم للحقة ، أى حينما ينتقل الكلام إلى الصلة بين هذه الحالة وبين أشياء خارجية عنها هي النسبة بين طبيعة الجسم وبين هذه الحاجة ، فنحن في كل حالة من الأحوال التي يكون فيها حكم لا بد أن تكون ثمة إشارة خارجية . وهذا كله يدل على أن الأحكام لا بُدَّ أن تكون لها إشارة خارجية ، أى تكون خارج عملية الحكم ، ولا يقصد بها الإشارة إلى حقيقة موجودة خارج ذهن الذى يحكم . ومن هنا نقول إن كل حكم له إشارة إلى الخارج .

والسألة الثانية هي كلية الحكم ، بمعنى أن الحكم إذا قيل مرة فيصدق إلى الأبد بالنسبة إلى عالم مقال معين ، أى إن كل حكم أيا كان ، ومهما ارتبط بشخص أو زمان ، لا بد أن يكون كلياً صادقاً في كل الأحوال والأزمان وبالنسبة إلى أى شخص ، وذلك لأننا إذا أضفنا قيمة زمانية لهذا الحكم فهذه القيمة جزء من نفس القضية ، وبالتالي سيصدق الحكم معبراً عنه في هذا الزمان صدقاً كلياً ، أى في كل زمان . فإذا قلنا إن مصر كانت تحت حكم العثمانيين ، فهذه الحقيقة

كلية أزلية أبدية بالنسبة إلى هذا الزمان أى ابتداء من سنة ١٥١٧ ، وفي هذه الحالة نجد أنه مهما حددنا الحكم بزمان فهو صادق أبداً . فتمعين الزمان في داخل الحكم لا يتنافى مع كونه صادقا صدقا كلياً ، ولذا يجب أن يراعى ، في كل حكم واستدلال من الأحكام ، أن يكون النظر إلى الحكم باعتباره صادقا دائماً ، وإن كان مشروطاً بشرط سواء من حيث الزمان أو المكان أو الأفراد ، فإن هذا يكون جزءاً جوهرياً من الحكم نفسه ، فلا يؤثر في الصورة العامة من حيث الصدق الكلى . وهذا يعبر عنه مرة أخرى بقولنا إن الحكم ضرورى . فضرورية الحكم معناها أنه صادق أبداً ، على الرغم من كل تحديد زمانى أو مكانى . ومجال الصدق هنا هو بالنسبة إلى عالم مقال محدود ومتفق عليه بين السامع والقائل ، وفي داخل عالم المقال هذا يكون الحكم ضرورياً باستمرار . ولا يقصد بالضرورة هنا كما لا يقصد بالكلية ما ستره فيما بعد فيما يتصل بفكرة الضرورة في الوجّهات أو جهّة الحكم ، وإنما يقصد به أن يكون الحكم ضرورياً أى صادقا صدقا كلياً إذا نظرنا إليه ككل .

## ٥٥ - تصنيفات الأحكام :

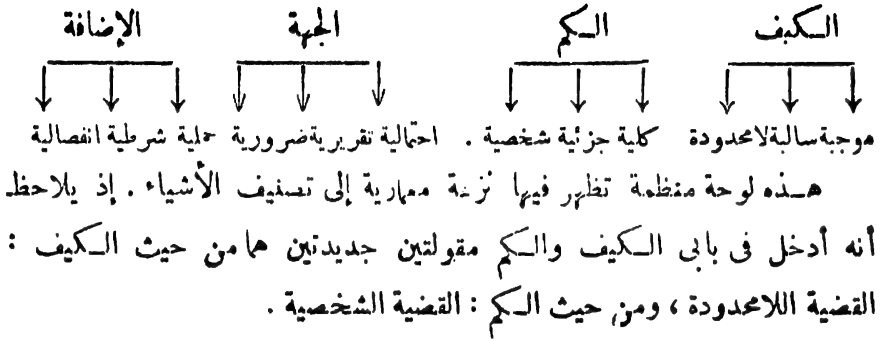
وبعد عرضنا لهذه المسائل الثلاث عرضاً عاماً نستطيع أن نتحدث عن التصنيفات المختلفة التى يمكن أن توضع للأحكام : والتصنيفات التى وضعت حتى الآن لا حصر لها ، ويمكن أن نتناول أهمها هنا فننظر أولاً في وجّهات النظر المختلفة . نحن نستطيع أولاً أن ننظر في الأحكام من الناحية الصورية الخالصة ، أى الناحية المنطقية ، من حيث إن المنطق هنا مأخوذ بمعنى الخواص الصورية العامة للأحكام . وعلى هذا صنف الأحكام قديماً ، خصوصاً منذ أيام أرسطو ، إلى أربعة أقسام : كلية وجزئية من ناحية الكم ، وموجبة وسالبة من ناحية الكيف - ولذا انقسمت القضايا إلى أربعة أنواع : كلية موجبة وكلية سالبة ، وجزئية موجبة وجزئية

سالبة . — ومن ناحية أخرى 'قسّمت من حيث الإضافة إلى : قضايا حماية ، وقضايا شرطية متصلة . ولكن هذا التقسيم قاصر إذ لا يتناول كثيراً من الأحكام التي تدخل في هذه الأقسام .

ويجب كذلك أن ننظر في الأحكام من ناحية الصياغة فنقسّمها إلى أحكام غير علمية ، وهي التي تستخدم في الاستعمال العادي ، وإلى أحكام مصوغة بطريقة علمية وهي التي تستخدم في كتب المنطق والكتب العلمية الصرفة . وليس لنا أن نعني بأنواع الحكم التي لا تدخل في المنطق الصوري ، فالأحكام المبرعنها بطريقة ساذجة أو الأحكام المستعملة في اللغة العادية لايعني المنطق بدراستها .

وتمّ وجهة نظر ثلاثة قال بها مل وهي أن ننظر في الإشارة الخارجية الوجودية إلى الحكم ، فإما أن يكون الحكم مشيراً إلى مجرد وجود ، أو إلى الوجود معاً بالنسبة إلى شيئين ، أو إلى العلمية أى بنسبة شيء إلى آخر من ناحية أن الواحد معلول للآخر ، أو من ناحية أن شيئاً تال بالضرورة لشيء آخر أو يستخلص منه مباشرة . وهنا يلاحظ أن هذا التقسيم موضوعي مادي ، ينظر في مادة القضية لا في صيرتها ، ولما كنا ننظر في الناحية الصورية فلا بد من أن نعدل عن هذا التقسيم الأخير .

وأشهر التقسيمات التي يمكن أن نعد الأساس في كل عرض للأحكام هو التقسيم الذي قال به « كذت » في كتابه : « نقد العقل المجرد » ؛ حيث أخذ على التقسيم الأرسطي للمقولات أنه موضوعي لا يُنظر فيه إلى الشخص الذي يحكم ، بل يراد منها أن تكون محمولات عليا تقال كأسم المحمولات على أنحاء الوجود الممكنة . أما كذت فقد استخرج من طبيعة الشخص الذي يحكم لوحة أخرى للمقولات هي :



أما القضية الشخصية فلا داعي لإفرادها منفصلة عن القضية الكلية والجزئية لأنها قضية كلية حيث إن الحكم فيها ينطبق على كل الموضوع ، والأصل في القضية الكلية أنها هي تلك التي يكون فيها الموضوع مستغرقاً ، أى منظوراً إليه باعتبار كل ما يدل عليه من أفراد ، فالحكم فيها ينطبق على كل الموضوع .

وكذلك الحال في القضية اللامحدودة فإنها تنحل إما إلى قضية سالبة أو موجبة . فهي تنحل إلى موجبة إذا نظرنا إلى المحمول بوصفه يكون كلاً ، وهذا الكل اسم منق . وعلى هذا فالرابطة هي في الواقع رابطة إثبات لا رابطة نفي — فثلاً إذا قلنا : « أ هي لا ب » فإن من الممكن أن نعتبر المحمول هنا كـكل وتكون الرابطة في هذه الحالة رابطة إيجاب . ولكن يمكن من ناحية أخرى إذا نظرنا إلى المضمون الحقيقي للرابطة في هذا الحكم أن نقول إنها قضية سالبة ، لأن معنى قولنا « أ هي لا ب » هو تماماً يساوى : « أ ليست ب » أى إن الرابطة هنا رابطة سلب ، فالقضية سالبة . ويميل أغلب المناطقة إلى النظر إلى هذه القضية كأنها سالبة ، وإن كان البعض الآخر قد حل المسألة بأن استبعد نهائياً هذا النوع قائلاً إنه لا معنى لقولنا « لا ب » . وعلى كل حال فإن كنت قد أدخل هذين النوعين لأسباب فنية أكثر من أن يكون ذلك لأسباب منطقية خالصة . فضلاً عن أنه لم يكن أول من قال بها ، فقد تحدث أرسطو عن القضية الشخصية

كما تحدث المدرسيون عن القضايا اللاحدة ، ولكن واحداً من هؤلاء لم يمن باستخراجها على حدة ، بل أدرج القضية الشخصية في القضية الكلية ، وأدرج اللاحدة في القضية السالبة .

فإذا نظرنا بمدى في كل قسم على حدة نظرة مجلدة وجدنا أولاً أنه فيما يتصل بالقسم من حيث الإضافة أن هذا التقسيم إلى عملية وشرطية متصلة وشرطية منفصلة قد أثر حوله كثير من الاعتراضات . وأولها ما يقوله <sup>(١)</sup> جوبلو ، من أنه على الرغم من تمييز القضايا الشرطية عن القضايا الحلية فإن أهمية القضايا الشرطية لم تظهر بوضوح للمناطق ، فأهلها أرسطو ، أو نظر إليها باحتقار على الرغم من أنه تنبه لوجودها . والرواقيون على الرغم من عنايتهم بالقضايا الشرطية ، فإن هذه العناية لم تؤثر في المناطق التالية ، إذ لم يكن للرواقين أن يرتفعوا إلى مكانة أرسطو في التأثير في المنطق . فإذا كان أرسطو قد أهملها فيجب أن نهمل ! على أن هذه القضايا أهم من القضايا الحلية في نظر جوبلو — بل قد حاول أن يرجع القضايا الحلية إلى القضايا الشرطية ، بعد أن كانت الحال على العكس من قبل ، حين كان المنطقيون ينكرون أن يكون للقضايا الشرطية وجود مستقل ، إذ كانوا يقولون إن كل قضية شرطية تنحل إلى قضيتين حليتين .

كذلك نجد كينز <sup>(٢)</sup> Keynes ينقد هذا التقسيم الثلاثي مستبدلاً به تقسيماً ثنائياً إلى ( ١ ) قضية بسيطة ، و ( ٢ ) قضية مركبة . فقد رأى أن الصلة بين الحلية من جهة ، والشرطية المنفصلة والشرطية المتصلة من جهة أخرى ، لا تناسب مع الصلة بين الشرطية المنفصلة والمتصلة ، إذ النسبة بينهما لا تكاد تذكر في جانب صلتها بالحلية ، وإذن لا يقوم هذا التقسيم على مستوى واحد . لهذا استبدل به آخر ثنائياً إلى ( ١ ) بسيطة : وهي التي لا يدخل فيها أكثر من قضية ؛

( ٢ ) مركبة وهى التى يدخل فى تكوينها أكثر من قضية واحدة ؛ ويتبع هذا أن يقسم المركبة إلى ثلاثة أقسام . وكل قسم منقسم إلى سالب وموجب ، أو منفى ومثبت ، فتكون لدينا ستة أقسام :

١ — القضايا المنطقية : على الصورة ق ت — على اعتبار أن ق مقدم وت تالى ، ويقصد من هذا النوع فى حالة الإيجاب أن ق ت صادقتان معاً ، وفى حالة السلب أن ق ت لا تصدقان معاً . وقد تصدق إحداها على حدة . ويمكن أن يرد عليه فى هذه الحالة فيقال : إن هذه القضية المركبة فى الواقع قضيتان حليمتان منفصلتان ، ولا داعى لأن نجعل منهما حكماً واحداً . ولكن يرد هو فيقول : إن هاتين القضيتين معاً يكونان حكماً يختلف عن كونهما منفصلتين ، إذ قد يصدق شيئان معاً ولا يصدق كل منهما على حدة ؛ كذلك قد يصدق كل منهما على حدة ولا يصدقان معاً . فلا بد إذن من إيجاد قضية تعبر عن هذا النوع من الحكم ، يستعمل فيها حرف العطف للدلالة على الانطباق معاً فى الوجود .

٢ — هناك قضايا مركبة تكون فيها الصلة بين القضيتين صلة تواف وشروط ، بمعنى أن صدق الواحدة يستلزم صدق الأخرى ، وكذب الواحدة يستلزم كذب الأخرى ، وهذا يسمى بالقضية الشرطية المتصلة . مثلاً إذا قلت : إذا أمطرت السماء فإن أخرج من المنزل . فلدينا هنا إذن حكمان . والثانى متوقف على الأول . فهنا إذن صلة شرط ومشروط بين الطرفين . ونفى هذه القضية يجعلنا نقول : إنه إذا وجد الواحد فلا يوجد الآخر بالضرورة . فإذاً الصورة التى توضع للقضية الشرطية المتصلة الموجبة هى : إذا كانت ق كانت ت ، فإنها فى حالة السلب تكون : إذا كانت ق لم يكن بالضرورة ت .

٣ — وثالثاً هناك قضايا تعبر عن شيئين منفصلين باختيار الواحد أو الآخر ،

وتكون هذه الرابطة بين الاثنين هي إما رابطة انفصال حقيقى بمعنى : أما أن يكون الواحد أو يكون الآخر ، ولا سبيل إلى الجمع بين الاثنين ، أو يمكن الجمع بين الاثنين — كما سنبين فيما بعد عند الكلام على الشرطية المنفصلة . فهذه الصلة صلة انفصالية ، بمعنى أننا نقسم شيئاً إلى وجوهه الممكنة ونقول إنه إما كذا أو كذا ، فالحرف « أو » يدل على الانفصال ، ولذا سميت القضية هنا منفصلة ؛ ونقياً يستلزم نقي الطرفين ، فإذا كانت الصورة الإيجابية : « إما ق أو ت » — كانت الصورة المنفية هي : « إما لا — ق أو لا — ت » .

### الجهة فى القضية

٥٦ — الجهة فى القضية هي التعبير فى الحكم عن مرتبته من حيث تقرير الوجود أو الإمكان أو الضرورة أو الامتناع . فالحكم إما أن يكون ضرورياً ، أى معبراً عن ضرورة الصلة بين الموضوع والمحمول ، وإما أن يعبر عن أن هذه الصلة من الممكن وجودها بين كلا طرفى القضية ؛ ويمكن ثالثاً أن تكون الرابطة رابطة امتناع ، بمعنى أنه من المستحيل أن ينتسب المحمول إلى الموضوع : وهذا هو ما يسمى جهة الحكم . وتنقسم الجهة إلى ثلاثة أقسام عند أرسطو ، وهي : ١ — الوجوب أو الضرورة ، ٢ — الإمكان ، ٣ — الامتناع أى الاستحالة .

والقضية حينما تكون معينة الجهة تسمى معينة ، أى مقيدة بالجهة التى تحدت بها ، بينما المطلقة هي التى لا تذكر فيها الجهة . والضرورية تنقسم عند المناطق فى المصور الوسطى إلى قسمين : ضرورية مطلقة ، وهى التى تكون ضرورية بلا شرط ، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع : فالأولى هي ما يشترط فيها وجود الذات مثل ( الإنسان حى ) فالإنسان سيكون حياً طالما كان هذا الإنسان كفرد فى قيد الحياة ، والثانية هي المشروطة بشرط دوام الصفة التى يدل عليها عنوانها ،

مثل : كل متحرك متغير . فصفة التغير ملازمة للمتحرك ما دام متصفا بالحركة .  
والفرق بين هذا النوع وسابقه ، أن الشرط هنا صفة تلحق الموضوع لا صفة  
تكون ذاته . والثالثة هي الضرورية المشروطة بوقت : وتنقسم إلى قسمين :  
مشروطة بوقت معين ، وتسمى الوقتية ، ومشروطة بوقت غير معين ، وتسمى  
المنتشرة . فالمشروطة الوقتية مثل خسوف القمر ، فهذا لا يحدث إلا حينما يتوسط  
القمر بين الشمس والأرض ؛ والمنتشرة مثل كون الإنسان متنفساً - فالتنفس بمعنى  
إخراج النفس بوضوح يتم في أوقات غير معينة .

وأما الواقعية فهي التي تحدث دوماً بمعنى أن الصفة المطلقة من المحمول على  
الموضوع يحدث أنها توجد دائماً . والفارق بين الضرورية المطلقة وبين الواقعية ملحوظ ،  
وهو أن الدوام قد لا يكون صادراً عن ذات الموضوع فيكون هناك دوام ولا ضرورة -  
فكون الزنجى أسود البشرة ، هذا شيء دائم ، ولكنه ليس ضرورياً إذ هو  
عرض ملازم فحسب ، وليس مقوماً لماهية الإنسان .

ويقسم المدرسيون القضايا من حيث الجهة تقسيمات أخرى يفرعون عليها  
تقسيمات ، وهكذا يتعمد مذهب الوجهات إلى حد بعيد . ونحن إذا رجعنا إلى  
أرسطو وجدناه يقسم القضية من حيث الجهة إلى أربعة أقسام :

١ - الضروري أو الواجب ؛ ٢ - الممكن باعتبار ما كان ؛ ٣ - الممكن باعتبار  
ما سيكون ؛ ٤ - الممتنع .

( ١ ) أما الضروري أو الواجب فهو الذي لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو كائن .

( ٢ ) أما الممكن باعتبار ما كان فهو انشئ الذي حدث في الماضي وكان يمكن أن  
لا يحدث ، أي لم تكن ضرورة وجودية تقتضي أن يكون قد وجد ، وتقتضي  
أن لا يمكن أن لا يكون قد وجد .

( م - ٧ المنطق الصوري )



(٣) الممكن باعتبار ما سيكون ، وهو ما لم يحدث بعد ولكن الممكن أن يحدث يوماً ما .

(٤) والمستحيل أو الممتنع هو الذى لا يمكن أن يكون أبداً .

٥٧ - وأرسطو لم يجعل من هذا النوع الرابع قدماً من الوجاهات بل يقصر الجهة على الضرورة ، وعلى الممكن باعتبار ما كان ، والممكن باعتبار ما سيكون ، وعلى الواقعى الذى حدث بالفعل ويحدث بالفعل - والواقعى هو الذى يدل على مجرّد حدوث شيء أو اتصاف موضوع بصفة ، دون أن يمين بالدقة هل هو ضرورى أو محتمل .

لكن جاء كذبت فأنكر على أرسطو هذا التقسيم الموضوعى وأبدل به تقسيماً ذاتياً للقضية من حيث الجهة ، فقسمها إلى : ١ - ضرورية أو حتمية ، وهى التى تقول : « إن من الضرورى أن ا هـ ب » . ٢ - وقضية واقعية أو تقريرية ، وتقول : « من الحق أن ا هـ ب » . ٣ - وقضية احتمالية وتقول : « من المحتمل أن يكون ا هـ ب » . وفرق كبير أن يقسم الإنسان الأحكام من الناحية الموضوعية ، ومن الناحية الذاتية . فالتقسيم من الناحية الذاتية ينظر إلى الحكم من حيث قائله ، فيكون الحكم فى حالة الضرورة : إننى أوقن أن ا هـ ب بالضرورة ب - هذا عند كذبت . أما عند أرسطو فيكون الضرورى معناه أن صفة المحمول تنسب بالضرورة - ومن حيث طبيعة كل من المحمول والموضوع - إلى الموضوع . فهنا إذن ضرورة خارجية ، أما عند كذبت فالذاتية تتماق بطبيعة الحكم عند من يتلفظ بالحكم .

وعلىنا الآن أن نبحث فى تقسيم كذبت ، وننظر إلى مذهبه فى الوجاهات حتى نعرف أولاً : كيف يجب أن يفسر ، وثانياً : هل يمكن أن 'يعدّ' هذا المذهب داخلاً فى المنطق العبرى أولاً ؟ .

أما (\*) من حيث المسألة الأولى فيمكن النظر إلى الجملة من ناحية ذاتية ، ومن ناحية موضوعية . فإذا نظرنا إليها من الناحية الذاتية وجدنا أن من الممكن أن تفسر تفسيرين : الأول أن يقال إن الجملة هنا معناها تصور الشخص الذي يحكم ، لطبيعة الرابطة بين الموضوع والمحمول فتكون المسألة حينئذ متعلقة بالأفراد — « فالضرورى » هو ما يظهر لى أنه ضرورى وقد لا يظهر للآخرين كذلك . و « المحتمل » هو ما يبدو لى كذلك ، وقد يبدو للآخرين ضرورياً . وهكذا تكون فكرة الجهة متوقفة على الشخص الذى يحكم . ولكننا رأينا أن من شروط الحكم أو القضية أن يكون « موضوعياً » بمعنى أن النسبة بين الموضوع والمحمول لا بد أن ينظر إليها نظرة ثابتة أبداً ، ولا بد أن تكون صادقة بالنسبة إلى كل الأفراد فى كل الأحوال وعلى اختلاف الأزمنة . ولكننا نقول هنا إن التفسير يتوقف على الشخص الذى يحكم ، وكأننا هنا نناقض ما قلناه فى صفة القضية ، فهل معنى هذا أنه يجب رفض ما قلناه ؟ والتفسير الثانى هو أن يقال إن الواقعى ما يقوم على التجربة ، أما الضرورى فهو القائم على الاستدلال من التجربة . فمثلاً إذا شاهدت السماء أمطرت ، فقلت : أمطرت السماء ، فأنا أحكم هنا تبعاً للتجربة التى عاينتها ، ولذا فالحكم هنا واقعى . أما إذا خرجت من المنزل ولم أكن قد شهدت المطر بالفعل ولكنى وجدت الأرض مبتلة والأشجار مبتلة فحكمت أنه لا بد أن السماء قد أمطرت يكون الحكم هنا ضرورياً ، أى إنه قائم على التجربة استخلاصاً منها وليس على التجربة المباشرة ، فالحكم إذا كان يعتمد من حيث الجملة على التجربة المباشرة سمي واقعياً ، وإن قام على الاستدلال يسمى ضرورياً .

٥٨ — لكن يلاحظ أن هذا التفسير ليس تام الإقناع ، لأن أصل

الضرورى فى صلتة بالواقى أنه أعلى درجة فى اليقين من الأخير . ولكنا وجدنا فى المثل السابق أن اليقين فى الواقى أكبر منه فى حالة الضرورى ، لأننى فى الحالة الأولى عاينت الشئ بنفسى وأدركته بحسى ، فاليقين عندى أكبر قطعاً مما هو عندى بالنسبة إلى حكم أصدره طبقاً لآثار حادثٍ ، لا تبعاً للحادث نفسه — ولذا لا يمكن أن نقر هذا التفسير

أما فيما يتصل بالاحتمال ، فالقضية المحتملة من الناحية الذاتية لا تعبر عن حكم بمعنى الكلمة ، وإنما تعبر عن حالة التردد أو التوقف فى الحكم ، لأن معنى الاحتمال هو أننى لا أستطيع أن أضيف صفة المحمول إلى الموضوع ، كما أننى لا أستطيع بيقينٍ نفيها عنه ، فأنا متردد بين السلب والإيجاب ، وهذا لا يكون حكماً — فحالة الاحتمال إذن هى حالة توقف فى الحكم .

أما إذا نظرنا إلى المسألة من الناحية الموضوعية فيمكن تفسير الضرورة والواقعية والاحتمال على أساس الضرورة العالّية كما فعل كينز<sup>(١)</sup> فى تفسيره مذهب الموجهات — فيكون معنى الضرورة أن تكون القضية معيّنة عن قانون كلى ثابت صالح باستمرار سواء فى الماضى وفى الحاضر . فحين أقول إن الكواكب تدور فى مدار إهليلجى ، فإن هذا الحكم سيصدق على كل الكواكب التى سوف تكتشف وهو ما حدث فعلاً ، كما هو صادق بالنسبة إلى كل ما اكتشف منها . فمثل هذه الأحكام التى تعبر عن قوانين كلية تسمى الجهة فيها الضرورة ، كما فى هذا القانون : المعادن تعتمد بالحرارة .

أما إذا كانت القضية لا تعبر عن قانون ، وإنما تعبر عن واقعة تصادف أنها حدثت ، ولكن لم يكن حدوثها على أساس العالّية ، أى وفقاً لقانون طبيعى ضرورى

(١) « دراسات وتبرينات فى المنطق الصورى » ص ٨٨ . لندن سنة ١٩٢٨ .

فإن الجهة هنا هي الواقعية — فقد تصادف أنه في القرن الثامن عشر في فرنسا كان الملوك جميعاً يسمون « لويس ». فليس هناك ضرورة في أن يكون أسماء ملوك فرنسا: لويس ، ولكن تصادف فقط وحدث ذلك . فهذه الأحوال التي يعبر فيها عن اطراد حوادث من نوع معين دون أن تكون هناك ضرورة في الربط بين الموضوع والمحمول تسمى الجهة فيها حينئذ بالواقعية .

أما إذا كان الحكم معبراً عن إمكان الخروج عن قانون طبيعي ضروري فهذه الحالة تكون حالة احتمال أو إمكان ، فالجهة فيها الاحتمالية . فإذا تصادف ووجدت غربان مختلفة الألوان عما نألفه ، فإن هذا ممكن الحدوث ، ويكون حدوثه مغالفاً لقاعدة مطردة فيما يتصل بألوان الغربان السود دائماً . فالإمكانية هنا تعبر عن إمكان الخروج عن قاعدة كشواذ لهذه القاعدة .

وتبعاً لهذا التفسير الموضوعي للجهة يكون معنى الضروري أن يكون الحكم معبراً عن قانون طبيعي ضروري ، والواقعية تعبر عن إطراد في نوع من الحوادث ليس بينها ارتباط العلية ، والإمكانية معناها الخروج على قاعدة مطردة أو قانون مطرد ، على أي نحو كان .

بيد أنه يلاحظ أن هذا التفسير موضوعي مادي ، أي لا يتعلق بصورة الأحكام بل بمضمونها من حيث الواقع . فعلى الرغم من وجود خلاف بين المناطق والعلماء في تحديد مفهوم العلية والقانون الطبيعي ، فمن الممكن القول إن النظر في الأحكام سيكون نظراً في مضمون الأحكام ، لا في الصورة . إذ لكي أعرف أن هذا الحكم يمتد عن قانون ، وبالتالي تكون الجهة فيه الضرورة ، فلا بد أن أكون عالماً بالطبيعيات . وينتسب البحث في هذه الناحية إذن إلى علم المناهج ، أو إلى المنطق الاستقرائي أكثر من انتسابه إلى المنطق الصوري إن كان لا يزال ينتسب إليه حقاً . وعلى هذا فإذا كان نظر المنطق الصوري إلى صورة الأحكام دون مادتها

فلا يمكن أن نطبق فكرة الجهة بهذا المعنى الموضوعي . ولكن يلاحظ مع ذلك أن من الممكن أن نعبر عن الجهة بالفاظ تدلنا مباشرة على حقيقة الجهة ، فنستخلص من هذه التعبيرات — بطريقة صورية — كل ما نريد معرفته عن ارتباط الأحكام بعضها ببعض من حيث الجهة . فالحال هنا كالحال في السلب والإيجاب : فإنني لا أستطيع معرفة صحة القضية السالبة أو الموجبة من مجرد الصورة ، ولكن أستطيع — عن طريق النظر في الدلالات أو الأسوار الدالة على طبيعة السلب والإيجاب — أن أرتب القضايا وأركبها بعضها مع بعض حتى يمكن تكوين أقيسة وبراهين بصرف النظر عن وجود إشارة خارجية موضوعية تدل عليها هذه الأحكام أو القضايا . فيمكن أن يُعبر عن الضرورة بقولنا : « ا ، كما هي ، هي ب » أما الواقعية فيمكن التعبير عنها بحمل القضية خالية من الجهة أى مطلقة . والاحتمالية يُعبر عنها بقولنا : « ا يمكن أن تكون ب » . كما يمكن من ناحية أخرى أن نعبر عن الجهة بواسطة النظر في الإضافة بأن يقال إن القضايا المحلية تعبر عن الواقعية أى إنها يخلوها من الجهة لا تعبر إذن عن الضرورة أو الاحتمالية ، وإنما تقرر الأشياء ، فهي تعبر عن حالة واقعية . أما القضية الشرطية فهي وحدها الصالحة لأن تطلق عليها الجهة ، ويقصد بالشرطية هنا لا الشرطية الحقيقية بل الشرطية الاحتمالية . فالشرطية الاحتمالية تُعبر عن الضرورة بأن يقال : « إذا كان هذا الشيء ب فلا بد أن يكون ح » ، وبمعبر عن جهة الإمكان بقولنا : « إذا كان هذا الشيء ب فيمكن أن يكون ح » . أما المحلية على الصورة : « ا هي ب » فتعبر عن مجرد الواقعية . ومع ذلك يلاحظ أن هذا ليس بصحيح دائماً إذ نجد بين المحلية ما يدل على الضرورة ؛ فالكلية الموجبة : « كل ا هي ب » تعبر عن ضرورة ، لأنها تعبر عادة عن قوانين ، والقوانين كلية ثابتة . فمن ناحية تفسيرنا للضرورة من الناحية الموضوعية لا يمكن أن نخرج هذا النوع من جهة الضرورة .

٥٩ - وإذا نظرنا فيما أنت به فكرة الموجبات نجد أنها لم تأت بشيء .  
 فيها يتصل بالضرورة نجد أولاً أن الضرورة لا تكاد نفهم المقصود بها : هل  
 بقصد مجرد الضرورة الواقعية ، بمعنى أنها هي انطباق الحكم على أشياء واقعية  
 عرفت بالتجربة ؟ أو بقصد بها أن تكون معبرة عن أحوال التزامية يضطر فيها  
 الإنسان إلى القول بشيء ما ؟ فنن الفاحية الأولى يلاحظ أن الأحكام الواقعية  
 ليست هي الضرورية باستمرار ، إذ قد لا يكون الحكم متوقفاً على واقعة . ومع  
 ذلك نعد هذا الحكم ضرورياً ، فالفائد الإيمانية بالنسبة إلى أى مؤمن تعبر  
 عن حقائق ضرورية بالنسبة إليه ، ومع ذلك هو لم يشهدا عن طريق التجربة .  
 لا يمكن إذن أن تفسر الضرورة بمعنى القيام على الأحكام الواقعية . ففارق بين  
 الأحكام الضرورية ، وبين الأحكام الواقعية . وكذلك الحال بالنسبة إلى القصد  
 من فكرة الواقعية ، فنحن لا نستطيع بيان هذا القصد ، فقد يحكم الإنسان تبعاً  
 لعوامل سابقة ، أو يقول بحكم لا يقوم على أمور شاهدها بنفسه ، ومع ذلك يقول  
 عنها إنها أقوال واقعية . وكذلك نجد أن فكرة الإمكانية ليست واضحة ، لأن  
 معناها إمكان الحكم بكذا أولاً كذا ، فهي حال وسط بين الساب والإيجاب .  
 والحكم إما أن يكون سلباً أو إيجاباً ؛ أما أن يكون بين بين فلا . ففكرة  
 الإمكانية من هذه الفاحية غير صحيحة . ولكن يمكن أن يقال إننا نقصد بالإمكانية  
 التمييز عن حالة الاستفهام . والواقع أن الجمل الاستفهامية لا تعبر عن حكم لأنها  
 جمل إنشائية ، وهي ليست بقضايا بمعنى الكلمة لأنه لا يوجد فيها حكم بإثبات شيء  
 أو نفيه . كما لا يمكن أن نعرف مدى الإمكانية من الناحية الصورية ، إذ لها  
 درجات : ففيها ما يقرب من اليقين ، وفيها ما يقرب من الشك ؛ وهي لا يمكن  
 أن يعبر عنها بطريقة صورية .

لهذا نستطيع أن نقول إن فكرة الجهة فكرة غامضة ولا تنسب إليه

المنطق الصوري ، وكما يقول جوبلو<sup>(١)</sup> : لا توجد جهة للأحكام وإنما توجد أحكام للجهة .

## الكيف

٦٠ — كل حكم إما أن يكون مصوغاً في صيغة النفي ، أو في صيغة الإيجاب .  
والأصل في كل حكم أن يكون إيجابياً ، لأن كل حكم هو ربط حد بآخر ، وهذا الربط لابد أن يكون ربط إيجاب لا ربط تنافٍ ، ولهذا اعتاد المناطق منذ القدم أن يقولوا إن الحكم المنفي هو نفي الحكم الإيجابي ، فحينما أقول : هذا الكتاب ليس بأبيض — فإن الأصل في هذا الحكم أنني تصورت أن إنساناً نفته بصفة البياض ، فأنكر علمه هذا القول ، فكان كل حكم سلبي استنكار لحكم إيجابي . ومن هنا قال برجسون إن الحكم الإيجابي حكم على شيء ، أما الحكم السلبي فهو حكم على شيء ، ومعنى هذا أنني في حالة الإيجاب أحكم على شيء ما ، أما في حالة السلب فإنني لا أحكم على شيء وإنما أحكم على حكم ممكن أن يقال على الشيء فأنفيه منه .

ومع هذا فإن هذا الرأي يجب أن نُعدِّله ، فليست كل الأحكام الإيجابية إيجابية ابتداءً ، وليست كل الأحكام السلبية استنكارية ابتداءً وبطبيعتها . وإنما كل شيء يتوقف على القصد من الحكم . فهل أقصد منه أن أرد على سؤال إنسان ؟ أو هل أقصد مجرد إعطاء معلومات وتقرير حقائق ؟ إذا كنت أقصد الأول فإن الحكم الإيجابي والسلبي يكون دائماً رداً واستنكاراً وإن كنت أقصد الثاني فإن الحكم السلبي والإيجابي أيضاً لا يراد به الاحتجاج ، بل يراد به معلومات إيجابية . كذلك نجد أن كثيراً من الأحكام هو من النوع الذي يسمونه الأحكام السابقة *préjugés* وهذا النوع من الأحكام

يكون عادة إيجابيا ، ولكنه في حقيقة سلبى : لأننى في هذه الحالة لا أتبين صحته في وضوح إلا بعد تفكير طويل ، وبعد التفات ومراجعة للقيم التى سرت عليها من قبل دون أن أفهمها بطريقة عقلية .

وعلى كل حال فيمكن أن يقال إذن بوجه عام إنه ليس من الضروري أن يكون الحكم السالب احتجاجا ضد حكم ممكن ، بل يصح أن يكون السلب ابتداء وبالوضع الأول من أجل إعطاء معلومات بصرف النظر عن الرد على سؤال شخص يضع الشئ موضع التساؤل . كما أنه ليس من الضروري أن يكون الإيجاب مجرد إيجاب وتقرير حقائق بصرف النظر عن وضعها موضع التساؤل ، فقد تكون أحيانا إجابات ، وبذلك تكون ردودا واحتجاجات ضد أحكام منفية ، فيأتى الإنسان بالإيجاب كي يؤكدها .

٦١ — فكأن الحكم ينقسم من حيث الكيف إلى : (١) حكم سلبى و(٢) حكم إيجابى . ولكن كُنْتُ في لوحة المقولات التى عرضناها من قبل قال بنوع ثالث ينقسم إليه الحكم من حيث الكيف وهو **المرمورد** . فاهى حقيقة هذا النوع من الحكم ؟ هنا يجب أن نفرق بين نوعين من المنطق فى دراسة الأحكام من حيث الكيف . فالمنطق الصورى يقوم على أساس قانون عدم التناقض الذى يقول إنه لا يوجد بين الشئيين المتناقضين وسط ، فلا وسط بين السلب والإيجاب ، ولهذا لا يقول بنوع ثالث من الأحكام من حيث الكيف ، بل يقول إن القضايا إما سالبة وإما موجبة فقط . أما المنطق المتعالى ، أعنى الذى يقوم على أساس الوجود ، فيضطر إلى النظر إلى تطورات أحوال الوجود ، ابتداء من السلب حتى الإيجاب . ولما كان فى الوجود وسط بين الوجود والعدم هو التغير والضرورة ، فقد قال أيضا بوجود نوع ثالث يفاطر هذا القسم الثالث من الوجود وهو



الأحكام اللامحدودة . ولما كنا نعرض هنا المنطق الصورى فحسب ، فليس لنا أن نتوسّع في بيان هذا المنطق المتعالى ، ولسكن ليس علينا مع ذلك أن نرفض البحث بعض الشيء في هذا النوع الذى قال به كُنت لعل فيه ما يفيد في إيضاح كثير من مسائل المنطق الصورى في هذا الباب . أما الحكم اللامحدود فيعرفه كُنت بأنه الحكم الموجب الذى يكون محموله سالباً مثل أن نقول *أ* هي لا — *ب* . ونلاحظ في طريقة وضع الأحكام ، بل وفي اللغة العادية نفسها وجود هذا النوع ، والواقع أننا كثيراً ما نلجأ إلى مثل هذا النوع من الأحكام ، بل نلجأ إلى أكثر من ذلك ، فنرى أن الحكم (١) إما أن يكون موجبا ذا محمول موجب مثل *أ* هي *ب* ، (٢) أو سالباً ذا محمول موجب مثل *أ* ليست *ب* (٣) أو سالباً ذا محمول سالب مثل : *أ* هي ليست لا — *ب* (٤) أو موجبا ذا محمول سالب مثل *أ* هي لا — *ب* .

ونعبر في اللغة العادية أحياناً بكل هذه الصيغ . فإلى جانب تعبيرنا عن (١) ، (٢) وهو الاستعمال العادى في الإيجاب والسلب ، نعبر أيضاً عن النوع الرابع حينما نقول : هذا الشَّعر خِلَو من العاطفة — كما نعبر عن النوع الثالث فنقول هذه اللهجة ليست خِلَو من الحدة . بل قد نلجأ في اللغة إلى أكثر من هذا خصوصاً في لغة المجاملة ، فهي لغة ملتوية ، والتواؤم بالدرجة التي يكون فيها الفارق بين المجامل والمجامل .

ولكى نفسّر التعبداء اللغة إلى مثل هذه الأحكام اللامحدودة نستطيع أن نقول إن اللغة قد مرت بأدوار كانت فيها لا تستطيع أن تعبر عن بعض الأشياء بطريقة إيجابية ، فكانت تضطر إلى استخدام ألفاظ منفية ، ولكن يقصد بها أحكام إيجابية . فالألفاظ المنفية في هذه الحالة تعبر عن خطوة متوسطة أو أولية مرت بها اللغات حين كانت عاجزة عن التعبير عن بعض الأشياء بطريقة إيجابية . ولكن استعمال اللغة لهذا النوع من الأحكام يؤدي إلى كثير من الخلط

والسفسطة ، فكثير من مشاكل تاريخ الفلسفة حول بعض المسائل ينحل إلى مجادلات عقيمة حول بعض الألفاظ المنفية . فمثلا فكرة « اللامتناهى » ، هذه الكلمة يبدو في ظاهرها أنها منفية ، ولكنها في الواقع إيجابية ، وذلك لأننا مثلاً فيما يتصل بإضافة هذه الصفة إلى الله باعتبار أن الله هو اللامتناهى ، فإن الأصل هنا أن هذه الكلمة نفي للتناهى ، والتناهى نفي للاطلاق أو الكمال ، فكان لدينا هنا إذن نَفَى نَفَى ، أى إيجاباً . فالقصد في الواقع بهذه الكلمة هو : الكمال المطلق . ولكنها تستخدم أحياناً بمعنى ما له حدٌ ، ولكن هذا الحد يمكن امتداده باستمرار ، أى ما له حد ولكنه غير معلوم ، والأولى في هذه الحالة أن يسمى باسم اللا محدود . ولو أن الألفاظ حددت ورجعنا إلى الاسم الإيجابي ، لما أثير كثير من المناقشات التي تثار حول معنى اللامتناهى . — وكذلك الحال في مسألة خلود النفس immortalité فنجد أن هنا نفيًا لموت النفس ، والموت نفي للحياة ، أى إن هذا اللفظ immortalité نَفَى نَفَى ، أى إيجاب ، أى بقاء النفس بعد زوال البدن ، ولكن الذين حاولوا البرهنة على خلود النفس ظنوا أنهم هما بإزاء قضية سالبة ، فأدلو ببراهينهم الخاصة ببساطة النفس ، وأن البسيط لا ينحل ، وزعموا أنهم ببراهينهم على هذه القضية السالبة قد برهنوا على هذه القضية الموجبة الحقيقية ، وهى أن النفس تبقى بعد زوال البدن ، بينما لم يبرهنوا إلا على أن النفس لا تنفى بفناء البدن ، أى إنهم برهنوا على عدم الفناء ولم يبرهنوا على البقاء<sup>(١)</sup> .

ففي مثل هذه الأحوال نجد أن اللغة توهمنا بخلاف ما يقصد إليه الإنسان من وراء القضايا التي يركبها . والواقع أن هذه القضايا اللامحدودة يجب أن تعد قضايا سالبة ، أما عدم محدوديتها فيصدر عن تصنع لغوي أو نحوي يوهمنا أن

(١) راجع جيلو : مبحث في المنطق ص ١٦٨ — ص ١٧١ . باريس سنة ١٩٢٩ •

القضية موجبة ، وهى فى الواقع سالبة . وهذا يتضح إذا ما نظرنا فى ماهية الحكم ، فنجد أن الحكم لا يقال السلب أو الإيجاب إلا عليه هو وحده ، أى إن السلب والإيجاب لا يمتثلان بالألفاظ أو التصورات ، بل بالقضايا أو الأحكام ، فلا داعى لإفراد القضايا التى يكون محمولها منفيًا باعتبارها قضايا من نوع خاص يختلف عن القضايا السالبة .

وخلاصة هذا أنه لا يوجد فى المنطق الصورى إلا السلب والإيجاب فحسب ، أما الدرجات المتوسطة فلا توجد فيه ، وذلك لأن المنطق الصورى يقوم على أساس قانون التناقض ، الذى يقضى بعدم وجود وسط بين السلب والإيجاب ، فالقضية إما سالبة أو موجبة .

## الحكم

٦٢ - تنقسم القضايا أو الأحكام من جهة الحكم إلى قسمين :

( ١ ) قضية يكون فيها الحكم أو الصفة التى يدل عليها المحمول منطبقة على كل أفراد الموضوع .

( ب ) وقضية يكون فيها الحكم أو الصفة التى يعبر عنها المحمول منطبقة على جزء غير محدود من الموضوع . وتسمى الأولى كلية ، والثانية جزئية . فالقضايا من ناحية الحكم تنقسم إلى كلية : وهى التى ينطبق فيها المحمول على كل الموضوع — وجزئية : وهى التى يكون فيها المحمول منطبقاً على جزء غير محدود من الموضوع . ويتصل بهذا التقسيم تقسيم القضايا من ناحية المصدق . وهنا تنقسم القضايا إلى شخصية وجمعية ، والشخصية هى التى يكون فيها الموضوع شخصاً معيناً ، والحل ينطبق على الشخص بأكمله . فإن هذا النوع من القضايا يدخل فى عداد القضايا الكلية لأن القضية الكلية يكون محمولها منطبقاً على

كل أجزاء الموضوع ، والمحمول في القضية الشخصية ينطبق على كل الموضوع ، وهو وحدة لا تقبل القسمة — فإذا قلت : محمد إنسان ، فإن صفة الإنسانية تدل على محمد كله

أما القضية الجمعية فلها عدة صور ؛ فهي أحياناً تكون استغرافية ، بمعنى أن الحكم يدل على كل فرد على حدة . فإذا قلت : مجلس النواب صدّق هذا القانون . ففي هذه الحالة نجد أن كل فرد من أعضاء المجلس قد أعطى صوته على هذا القانون . فالحكم هنا يتعلق بكل فرد على حدة ، فهو جمعي استغرافي . فالقضية في هذه الحالة جمعية استغرافية ، ولاكن إذا نظرت إلى مجلس النواب ككل ثم حكمت عليه حكماً ينطبق على الكل لا على كل فرد على حدة فقلت : مجلس النواب اجتمع لإعلان الحرب ، فالحكم هنا متعلق بمجلس النواب ككل لا عليه كأفراد . ومن الواضح أن القضية هنا شخصية ، لأن الاسم الجمعي هنا قد استخدمته ككل لم أنظر فيه إلى أجزاء ، فالقضية التي من هذا النوع تكون من نوع القضية الشخصية تماماً .

ولننظر بعد هذا في هذه القضايا ، بعد أن قسمناها تقسيماً عاماً . ولنبدأ بالقضية الكلية :

٦٣ — القضية الكلية : هذه القضية من حيث مدلولها تعبر عن ثلاث أحوال :

الأولى حينما تعبر عن مجموع أفراد محدودين أسردهم الواحد بعد الآخر ، وتكون القضية الكلية هنا قضية إحصائية ، فإذا قلت مثلاً : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى هم الخلفاء الراشدون — فإنني في هذه الحالة قد أحصيت عدد الخلفاء الراشدين ثم وصفتهم بهذا الوصف . والقضية هنا تدل على إحصاء أفراد ولا تدل على قانون أو توافق في الوجود ، فهي كلية إحصائية .

ولكن قد تكون الكلية ثانياً معبرة عن أطّراد في جملة أحوال يلزم بعضها

بعضاً ، فإذا قلت مثلاً : إن الزجاج أبيض وأصفر ، أو كل زجس أبيض أو أصفر أوهما معاً ، وإذا قلت : إذا أمطرت السماء ابتلت الأرض ، أو كلما غطر السماء تبتل الأرض - فإننى فى كل هذه الأحوال أعبر عن شىء مطرد دون أن تكون هناك رابطة علّية تربط بين هذه الأجزاء المكونة للقضية . فالقضية السكّية هنا تعبر عن اطراد لا عن اتصال على . ومن الممكن أن نسمى هذه القضية كاية اطرادية .

ويمكن أن تكون السكّية معبرة عن قانون أو رابطة علّية بين حادث وآخر ناتج عنه فإذا قلت : كل الأجسام ذات ثقل ، كل جسم ينجذب إلى الأرض . ففى هذه الأمثلة أعبر عن قوانين أو رابطة علّية ضرورية . فالقضية السكّية هنا كاية ضرورية .

فالقضية السكّية إذن إما أن تعبر عن إحصاء أو اطراد أو تعبر عن علّية ولكن لا نستطيع أن نميز من الناحية الشكلية الصرفة بين هذه القضايا ، وإنما يمكن ذلك فقط من الناحية المادية - إلا إذا لجأنا إلى بعض الرموز التى تعبر عن كل حالة من هذه الأحوال الثلاثة على حدة ، ولكن هذه الرموز هى الخاصة بالموجهات . إذ الملاحظ أن القضية الأولى والثانية تعبر عن القضايا الواقعية ، والقضايا الثالثة تعبر عن القضايا الضرورية ، وحينئذ ينطبق على هذه ما وجهناه من نقد إلى فكرة الموجهات .

٦٤ - القضية الجزئية : أول المشاكل المتصلة بهذا النوع هى تلك المتصلة بسور القضية الجزئية وهو اللفظ « بعض » . وهذا اللفظ فى العادة يدل على معنيين :

١ - بعض : بمعنى ليس « لا » ، وليس « كل » أى بمعنى نقي « لا » ونقي « كل » أيضاً . فإذا قلت بعض المصريين مسيحي فإننى أقصد نقي أن لا يكون أحد من المصريين مسيحياً كما أقصد نقي أن يكون كل المصريين مسيحيين .

٢ - يقصد من « بعض » مجرد نقي « لا » بصرف النظر عن نقي « كل » أى أنقى « لا » دون أن أنقى « كل ». فإذا قلت مثلاً : بعض طلبة الجامعة حصل على التوجيهية فإن هذا لا يتناقى مع قولى : كل طلبة الجامعة حصلوا على التوجيهية . ونلاحظ أننا فى الاستعمال العادى نميل إلى الاستعمال الأول ، فنفهم من « بعض » مجرد نقي « لا » ونقى « بعض » أيضاً . فـ « بعض » معناها فى هذه الحالة ابتداء من الواحد حتى المقدار الذى هو أقل مباشرة من الكل ، لا الكل أيضاً كما هو فى المثال الأول . — ولكن المناطقة يميلون إلى تفسير « بعض » بالمعنى الثانى ويقولون إن « بعض » تنفى « لا » دون أن تستلزم نقي « كل » ، وإنما كل قصدهم فى هذه الحالة أن يقرر وجود أفراد متصفين بصفة ما ، مع إمكان أن كل الأفراد متصفون بها . فهذا هو الاستعمال المنطوق للسور « بعض » . ولكن مناطقة آخرون أخذوا بالمعنى الأول العادى وهم أصحاب نظرية كم المحمول .

أما القضية الجزئية فالهم فيها أنها تدبر عن عدد غير محدود من الأفراد . فليس المهم فيها عدد الأفراد ، وإنما كون عددهم غير معين . وينقد بعض المناطقة مثل بوزانكيت<sup>(١)</sup> Bosanquet القضية الجزئية قائلاً إنها قضية غير علمية لسببين :

١ — أنها تعبر عن وصف ناقص ؛ ٢ — أو تعبر عن إحصاء غير تام ، فقد يدفعنى الإهمال إلى عدم وصف الشيء وصفاً كلياً فأكتفى بأن أقول : « بعض الخمر ضار » أو قد لا أستطيع إحصاء جميع الأفراد لقصور فى النهج ، فأكتفى بوصف بعض الأفراد دون البعض الآخر . ومهما يكن الأمر فالقضية الجزئية ليست علمية لأنها لا تقوم على إحصاء شامل . ويرد على هذا كينز<sup>(٢)</sup> بقوله : إن للقضية الجزئية فائدتين :

(1) Essentials of Logic, pp. 116—117.

(2) Formal Logic, § 66, pp. 101—102

١ - فالمقصود بها غالباً أن تكون نفيّاً لأخرى أولى من أن تكون وصفاً لحالة إيجابية ؛ وبذلك تكون الجزئية الموجبة نفيّاً للسكّية السالبة ، وتكون الجزئية السالبة نفيّاً للسكّية الموجبة .

٢ - أحياناً قد لا تهتم معرفة الكل بل معرفة البعض ؛ فإذا كنت أريد السفر من القاهرة إلى الفيوم عن طريق السيارات ، فكل ما يعنيني أن أعرف أن هناك سيارات ما بين القاهرة والفيوم ، دون أن أهتم بأن تكون كل السيارات تمر بالفيوم ، فأقول : « بمض السيارات يذهب من القاهرة إلى الفيوم » . ففائدة القضية الجزئية هي التعبير عن حالة لا يهتم فيها أن أعرف الكل ، بل إثبات وجود شيء فقط . ويلاحظ كذلك أن القضية السكّية المطلقة لا تكاد توجد ، لأن القضية السكّية تتكون من إحصاء الجزئيات والجزئيات لا تنتهى ، ولهذا يبقى في كل قضية كلية نوع من الشك أو الاحتمال ، ومن هنا قيل : إن لكل قاعدة شواذ ، فالقضية السكّية لا تُعبّر عن حقيقة الوجود ، بل هي تعبير مصطنع يستخدم في التفاهم .

٦٥ - القضية الشخصية : هي القضية التي يكون الموضوع فيها شيئاً مفرداً ، أى فرداً داخل في نوع غير قابل لأن يكون نوعاً بدوره ، كقولنا : محمد رسول الله - الموضوع هنا شخص مفرد واحد لا يدخل تحته أفراد آخرون . ويلاحظ في هذه القضايا أن الحمل متعلق بكل الموضوع ، ولو أن كلمة « كل » لا تستعمل بدقة في هذه الأحوال ، وعلى كل حالٍ فالحمل لا يتعلق بجزء غير معلوم بل بشيء معلوم كلي ، ولذلك لم تكن القضية في هذه الحال جزئية ، فيبقى إما أن تكون كلية أو نوعاً يضاف إلى القضية السكّية والجزئية . وأغلب المناطقة يعدون الشخصية كلية لأن الأصل في السكّية هو أن يكون الحمل منطبقاً على كل الموضوع سواء أكان فرداً أم عدة أفراد . فلما كان الحمل في الشخصية يصدق على كل الموضوع ، فهي تعد قضية كلية .

ولكن هاملتون يرى التفرقة بين الكلية والشخصية على أساس أن الكلية يكون الحل فيها متعلقاً بكلٍّ غير منقسم ، بينما هو في الشخصية متعلق بوحدة لا تقبل القسمة . والواقع أن هذا الرأي وجيه إلى حد كبير ، خصوصاً وأن اعترافنا باستقلال القضية الشخصية سيفيد بعض الخواص المنطقية ، وبالأخص في القياس حيث سيظهر أن ما يصدق على الكلية قد لا يصدق على الشخصية ، والعكس .

## ٦٦ - القضية الجمعية والقضية العددية : رأينا في حالة القضية الكلية

أن السور هو اللفظ « كل » ، وفي حالة القضية الجزئية السور هو اللفظ « بعض » . وقد نستعمل أحياناً ألفاظاً غير هذين اللفظين للدلالة على سور القضية ، فقد نستعمل اللفظ « معظم » واللفظ « أقل » — فنقول : « معظم الطلاب نجح » ، ونقول كذلك : « أقلية الطلاب هم الذين حصلوا على درجة الامتياز . فنجد في هذه الحالة أن الأسوار تدل على غير الدلالة التي دل عليها السوران السابقان : « كل » ، « بعض » . ومع أن الأسوار في هذه الحالة تدل على الجزئية لأنها لا تدل على الكلية ، فإن الأسوار تدل هنا على شيء محدد بعض التحديد بينما في حالة السور « بعض » لا يكون كم الموضوع محددًا بالدقة أى بأى نحو من التحديد كما قلنا في تعريفنا للقضية الجزئية ، ومن هنا فإن بعض التركيبات التي يمكن إجراؤها على القضايا ذات الأسوار : « معظم » و « أقل » قد لا تتم بالنسبة إلى القضايا التي يكون سورها اللفظ « بعض » . فثلاً إذا قلنا : « معظم الناس مرتكبون للخطايا » ، « معظم الناس سينجون من العقاب الإلهي » ... ففي هذه الحالة نجد أن من الممكن أن نستنتج من هذا أن بعض مرتكبي الخطايا سينجون من العقاب الإلهي . فإذاً من الممكن في هذه الحالة استنتاج شيء . — ولكن إذا كان السور هو



« بعض » فليس من الممكن هذا الاستنتاج ، لأن العلة في الاستنتاج هي أنه لا بد من وجود شيء مشترك في حالة « معظم » ، أما في حالة « بعض » فقد يوجد اشتراك وقد لا يوجد . ومع ذلك فالمناطق عدا هاملتون وديمورجن<sup>(١)</sup> لا يريدون الاعتراف بهذه الأسوار ، مضيفين إياها إلى القضية الجزئية .

أما القضية العددية فهي التي يكون الموضوع فيها محدوداً جزئياً بطريقة معينة . فإذا قلنا : ثلاثة أرباع الطلاب نجحوا ، فالكلمة هنا محدود ، فلا نستطيع بالدقة أن نقول إن القضية جزئية . ولا نستطيع أن نقول إنها كلية ، لأننا إذا اعتبرنا أن الموضوع هو الطلاب ، فإن المحمول لا ينطبق عليهم كلهم ، ومن هنا لا نعد قضية كلية . ولهذا يمكن أن نفردها هذه القضية نوعاً خاصاً ، أو نعدّها قضية كلية أو جزئية . فإذا اعتبرناها كلية اعتبرنا صيغة الكم جزءاً من الموضوع ، وإذا اعتبرناها جزئية اعتبرنا الكم سوراً للقضية والموضوع هو الطلاب .

٦٧ — القضية المهمة : والقضية التي لا يعبر فيها عن سور تسمّى بالقضية المهمة . فإذا قلنا : « الانسان فان » فإننا لم نعبّر عن السور الذي يدل على الكلية ولذلك تسمى مهمة . وفي الاستعمال العادي نحن نستخدم القضية المهمة على أنها كلية . فحينما أقول : « الانسان فان » — أقصد أن كل الناس فانون . ولكن المناطق يميلون من باب الاحتراس التام إلى النظر إلى القضية المهمة على أنها جزئية ، على الأقل في أسوأ الأحوال .

٦٨ — تقسيم القضايا الرباعى : والقضايا تقسم عادة من حيث الكم والكيف معاً ، ولما كان الكم مزدوجاً وكذلك الكيف ، فإن القضايا قسمت إلى أربعة أقسام رئيسية : وذلك أن القضية من حيث الكم تنقسم

إلى كلية وجزئية ، ومن حيث الكيف تنقسم إلى موجبة وسالبة . فإذا جمعنا بين كلتا الناحيتين فسنجد لدينا القضايا الأربع التالية :

١ - كلية موجبة ؛ ٢ - كلية سالبة ؛ ٣ - جزئية موجبة ؛ ٤ - جزئية سالبة . والأولى يرمز إليها بالرمز « ك » والثانية « ل » ، والثالثة « ب » ، والرابعة « س » ، وفي الإفرنجية يرمز لها بالحروف A. E. I. O وهذه الحروف الأخيرة مأخوذة من الحرفين المتحركين الأولين في اللفظين Affirmo, nego .

أما السور في الكلية الموجبة فهو « كل » ، فتكون صورة القضية الأولى هي : كل ع هي ح ؛ وصورة الكلية السالبة : لا ع هي ح - وسور الجزئية الموجبة هو اللفظ بعض وصورتها : بعض ع هو ح ، وسور الجزئية السالبة هو اللفظ « ليس بعض » فتكون صورتها : ليس بعض ع هو ح .

### الاستغراق

٦٩ - استغراق حد في قضية معناه أن يكون الحمل متعلقاً بكل الأفراد الذين يدل عليهم اللفظ أو الحد - وعدم الاستغراق معناه أن الحمل ينطبق على جزء غير معين من الحد . فإذا قلنا مثلاً : « كل إنسان فاني » فإننا نجد أن الحمل هنا ينطبق على كل أفراد الإنسان ، أى على كل أفراد الموضوع بينما لفظ « إنسان » لا يشمل جميع « الفانيين » وعلى هذا فإن الموضوع هنا مستغرق دون المحمول . ونحن لو نظرنا في القضايا الأربع الرئيسية من هذه الناحية وجدنا أولاً أنه في حالة الكلية الموجبة كما يبدو من المثال السابق الحمل ينطبق على كل الموضوع ، بينما جزء فقط من المحمول هو الذى ينطبق عليه الحكم ، ولذلك كانت القضية الكلية الموجبة تستغرق موضوعها فقط . أما في الكلية السالبة فإننا نجد أن كلاً من الموضوع والمحمول مستغرق فيها . فإذا قلنا مثلاً : « لا كذوب مصدق » - فإن

« لا كذوب مصدق » فإن الحكم هنا يتعلق بكل الكاذبين وبكل من ينطبق عليهم صفة الصدق ، بمعنى أنه لا واحد من الكاذبين داخل ضمن المصدقين ، كما أنه لا واحد ضمن المصدقين داخل ضمن الكاذبين . وعلى هذا فإن السالبة السالبة تستغرق موضوعها ومحمولها . أما الجزئية الموجبة فالحكم فيها ينطبق سواء بالنسبة إلى الموضوع وبالنسبة إلى المحمول ، على جزء غير معين فحسب ، ما دمنا نفهم اللفظ « بعض » بمعناها المنطقي أى « بعض » ويصح « كل » . فإذا قلنا مثلاً : بعض أوراق الشجر تسقط في الخريف ، فإننا نحكم هنا فيما يتصل بأوراق الشجر وهو الموضوع ، على جزء منه غير محدود ، كما أننا نجد أن السقوط في الجزئية يتعلق بجزء غير معين أيضاً من الأشياء التى يحدث لها ذلك ، وعلى هذا فكل من الموضوع والمحمول غير محدد ، وبالتالي غير مستغرق . أما في حالة الجزئية السالبة فإننا نجد أن المحمول مستغرق بينما الموضوع غير مستغرق ، فإذا قلنا مثلاً : « ليس بعض الكتب بمفيد » فإن الحكم فيما يتصل بالموضوع متعلق ببعض الكتب دون البعض الآخر أى بجزء غير معين من هذا الموضوع ، فهو غير مستغرق . أما بالنسبة إلى المحمول فنجد أن صفة عدم الإفادة مسلوقة كلها من هذا البعض غير المحدد من الكتب . وعلى هذا فإن القضية السالبة الجزئية نجد أن الموضوع فيها غير مستغرق والمحمول وحده هو المستغرق .

ويمكن أن نأخذ هذا في صورة إجمالية بأن نقول : ك تستغرق موضوعها فقط ، ل تستغرق الموضوع والمحمول ، ب لا تستغرق شيئاً ، س تستغرق محمولها فقط . ونستطيع أن نقول إن الكلى يستغرق موضوعه فقط ، والسالب يستغرق محموله فقط .

٧٠ - وإذا نظرنا في نظرية الاستغراق وجدنا أنها تثير كثيراً من المشاكل التى تنبه لها هاملتون ، إذا رأى أننا تفكر دائماً في المحمول باعتبار

أن له كمًّا ، وذلك لأننا حين الحمل ندخل أفراداً ضمن أفراد أخرى ، أى إننا ننظر إلى كلٍّ من الموضوع والحمول باعتبار أن كلاً منهما يكوّن صنفاً أى طائفة من الأفراد ، والحمل ليس إلاّ إدخال أفراد فى أفراد ، ومعنى ذلك أننا نفكر دائماً فى المحمول باعتبار أن له كمًّا ، وفى حالة الحمل سواء بالإيجاب والسلب ندخل كل أو بعض أفراد الموضوع أو نستبعدهما عن كل أو بعض أفراد المحمول ، فكأن الحمل يرتدُّ فى النهاية إذن إلى وضع صلة بين أصناف . ولما كان الحكم يجب أن نمسّر بوضوح عن كل ما يجرى فى الذهن ، فإن من الضروري إذن أن نمسّر عن كمّ المحمول ، ما دمنا نفكر فى المحمول دائماً باعتبار أن له كمًّا . ومع هذا ، ولا كانت اللغة مقتضية دائماً ولا تمسّر عن الفكر بدقة وشمول ، كان من الضروري أن نمسّر نحن فى النطق عما لا تمسّر عنه اللغة بوصفها لغة ، وتبعاً لهذا نعطى للمحمول كمًّا معلّماً بسور معين كما نفعل ذلك تماماً بالنسبة إلى الموضوع .

فنحن إذا قلنا مثلاً : « كل إنسان فان » ، فإننا نأتى بالصنف « إنسان » وندخله فى صنف أكبر منه يشمل الإنسان وغير الإنسان . وتبعاً لهذا ستكون الصلة بين الموضوع والحمول فى هذه الحالة صلة جزء إلى كل ، أى إن المحمول أعمُّ من الموضوع ، وتبعاً لهذا لو أننا أردنا أن نمسّر عن هذا فى اللغة صراحة لوجب أن نقول : كل إنسان هو بعض الفانين ، وكذلك الحال فى بقية القضايا يجب دائماً أن نمسّر عن المحمول من الناحية الكمية ما دمنا نميل دائماً إلى التفكير فى المحمول على أساس أن له كمًّا ، وتبعاً لهذا كله يستبدل هاملتون بالتقسيم الرباعى تقسيمياً آخر ثمانية على النحو التالى :

١ - موجبة كل كلية : وهى التى يكون فيها كل من الموضوع والحمول مستغرقاً ، والسور فى هذه الحالة بالنسبة إلى الموضوع والحمول هو السور « كل » ، ومثالها : كل مثلث هو كل ذى ثلاثة أضلاع ، كل إنسان

هو كل حيوان ضاحك ، ويرمز لها بالصورة : كل ع هي كل ح ويشار إليها بالحرف U .

٢ — موجبة كل جزئية ، ومثالها : كل إنسان هو بعض الفانين ، ويرمز لها بالصورة كل ع هي بعض ح ، ويشار إليها بالحرف A . وفيها يلاحظ كما هو ظاهر أن الموضوع مستغرق بينما المحمول غير مستغرق ، أى إن الموضوع كل ، أما المحمول فمأخوذ في بعض أجزائه .

٣ — موجبة جزء كلية : وفيها يكون الموضوع جزئياً ، والمحمول كلياً ، ومثالها : بعض الأشكال الهندسية هي كل الأشكال المتساوية الأضلاع ، ويرمز لها بالصورة بعض ع هي كل ح ، ويشار إليها بالحرف Y .

٤ — موجبة جزء جزئية : وهي التي يكون فيها كل من الموضوع والمحمول غير مستغرق ومثالها : بعض الأشكال المتساوية الأضلاع هي بعض الأشكال الهندسية ويرمز لها بالصورة : بعض ع هي بعض ح ، ويشار إليها بالحرف I . هذا في حالة الإيجاب . أما في حالة السلب فلدينا الأنواع الآتية من القضايا :

• — سالبة كل كلية : وهي التي يستبعد فيها كل المحمول عن كل الموضوع ، ومثالها : لا واحد من المسلمين بأى واحد من المسيحيين . ويرمز إليها بالصورة لا ع هي أى ح — ويشار إليها بالحرف E

٦ — سالبة كل جزئية : وهي التي يسلب فيها الموضوع كله عن جزء فقط من المحمول . ومثالها : لا واحد من الناس هو بعض الثدييات — ويشار إليها بالصورة : لا ع هي بعض ح — ويرمز إليها بالحرف η .

٧ — سالبة جزء كلية : وهي التي يكون فيها جزء من الموضوع مسلوباً عن كل المحمول ، ومثالها : بعض الثدييات ليست أى ذوات الأربع ( ليست

كالإنساناً مثلاً) — ويرمز إليها بالصورة : بعض ع هي ليست أى ح — ويشار إليها بالحرف O .

٨ — سالبة جزء جزئية : وهي التي يكون فيها جزء من المحمول مسلوفاً عن جزء من الموضوع — ومثالها : بعض ذوات الأربع ليست بعض الثدييات (ليست بقرآ) ويرمز إليها بالرمز : بعض ع هي ليست بعض ح — ويشار إليها بالحرف W .

هذا هو التقسيم الجديد الذي أتى به هاملتون بعد أن بين ضرورة التعبير عن المحمول من حيث كنه . ولكن هذه النظرية قد لاقى الكثير من النقد مما لا مجال للتحدث<sup>(١)</sup> عنه . ولكن نجزئ . ونقول : إنه من حيث إن نظرية الاستغراق تقوم في الأصل على أساس أن المحمول والموضوع معاً ينظر إليهما من ناحية الكم ، ولم أننا لا نعبر في اللغة بوضوح عن هذا الكم بالنسبة إلى المحمول ، فالواقع أن المنطق التقليدي كان يقوم دائماً على أساس فكرة كمية المحمول دون أن يعبر بوضوح عن هذه الكمية . أما بالنسبة إلى الموضوع ففكرة كمية الموضوع واضحة لأن هناك سوراً قبل الموضوع يدل على كميته ، أما بالنسبة إلى المحمول فلم يضع المنطق التقليدي سوراً خاصاً به ، مع أننا في اللغة المادية كثيراً ما نضع هذا السور ، فالتضايبا التي تكون فيها الألفاظ « ليس . . . إلا » ، « بحسب » ؛ « بل وأيضاً . . . الخ » هذه التعبيرات التحديدية نجد فيها أن اللفظة تعبر أيضاً عن كم المحمول . فإذا قلنا مثلاً : « لا يدخل الجنة إلا المؤمنون » ، فمضى هذا أن المؤمنين وحدهم والمؤمنين كلهم هم الذين يدخلون الجنة ، ففي هذا شيء من التعبير عن كم المحمول . وفضلاً عن هذا لو نظرنا في طبيعة الاستغراق بالنسبة إلى المحمول لوجدنا أنه حينما نتحدث عن المحمول باعتباره مستغرقاً في

(١) سنتحدث عن هذا كله تفصيلاً في الفصل الخامس بنظرية كم المحمول .

القضايا السالبة فإننا لا نقصد في الواقع كم الأفراد ، ولا ننظر في الحد من حيث الماصدق بل من حيث المفهوم . فإذا قلنا : زيد ليس مريضاً — فليس معنى هذا أنه لا يوجد أفراد آخر غير زيد ليسوا مرضى . فالواقع أننا لو نظرنا إلى المحمول : « مريض » من ناحية الماصدق لوجدنا أنه غير مستغرق لأن أفراداً آخرين غير زيد ليسوا مرضى ، والذي نقصده في هذه الحالة ليس النظر إلى المحمول من حيث الماصدق ، بل من حيث المفهوم ، ونتحدث عنه باعتبار أن هذا المفهوم منفى<sup>١</sup> بأكمله عن الموضوع . فإذا كانت المسألة متعلقة بالمفهوم فلا مجال للتحدث عن الحكم أو عدم الحكم ، لأن الحكم لا يطلق إلا على ما هو قابل للعد ، والمعاني المجردة لا تعد ، فلذلك لا نستطيع إلا مجازاً أن نتحدث عن المحمول من هذه الناحية باعتبار أن له كماً ، وهذا يدل على أننا حين قلنا إن المحمول في القضايا السالبة مستغرق ، فلا نقصد الاستغراق بمعناه الحقيقي ، وإنما نقصد نفى الصفة بأكملها عن الموضوع . فإذا كانت نظرية الاستغراق تقوم على أساس أن المحمول في القضايا السالبة لا ينظر إليه باعتبار الماصدق والحكم ، وإنما باعتبار المفهوم فحسب ، فمن الواضح أنه لا محل مطلقاً للقول بنظرية الاستغراق ، وبالتالي بنظرية كم المحمول .

## الإضافة

٧١ — تنقسم القضية من حيث الإضافة إلى حملية ، وهي التي يربط فيها بين موضوع ومحمول بالإيجاب أو السلب ؛ وإلى قضية شرطية متصلة ، وهي التي يربط فيها بين قضية وقضية أخرى لازمة عنها ، وإلى قضية شرطية منفصلة ، وهي التي يحكم فيها بالانفصال بين حدين أو أكثر . فإذا قلنا مثلاً : كل<sup>٢</sup> حالٍ لخصه يتحول ، كل إنسان فان ، فهنا ربط بين الإنسان وصفه الفناء — و « إنسان » هو الموضوع و « فان » هو المحمول . ولكن إذا قات : إذا كان المجد صعباً فمن الواجب بذل الجهد ، فهنا قضيتان تستخلص إحداهما من الأخرى وتسمى

الأولى المقدم ، والثانية التالى . ومن الواضح أن الرابطة هنا غيرها فى الحالة الأولى ، لأن الرابطة فى الحالة الأولى تقول بنسبة شئ إلى آخر وهى الفناء بالنسبة للإنسان أما هنا فالرابطة تقول : إن حكماً ما يلزم عن حكم آخر ، فالرابطة فى الحالة الأولى رابطة انتساب ، وفى الحالة الثانية رابطة استلزام .

٧٢ — القضية المحلية : هى التى يحكم فيها بوجود علاقة بين موضوع ومحمول ، والعلاقة الموجودة بينهما تعبّر عن رابطة ، فالقضية المحلية تتركب من ثلاثة أجزاء :

١ — المحمول      ٢ — الموضوع      ٣ — الرابطة .

٧٣ — المحمول : الأصل فى المحمول أن يُشَبِّهَ شيئاً بشئ ، فهو بالتالى صفة تطلق إيجاباً أو سلباً على موضوع مشخص بالذات ، فلما كانت ماهيته أن يكون صفة فلا بد أن يكون فكرة مجردة ، أو تصوراً منظوراً إليه من ناحية المفهوم ، ومع ذلك فإننا نجد فى أحيان كثيرة أن المحمول ليس معنى مجرداً ، بل كثيراً ما يدل على ذات مُشَخَّصة ، وهذا ظاهر خصوصاً فى نظرية العكس المسقوى فهى تقوم دائماً على أساس أن الموضوع يمكن أن يصير محمولا ، والمحمول موضوعاً . ولما كان الموضوع ذاتاً مشخصة ، فتبعاً لهذا يمكن بواسطة العكس أن نجعل المحمول ذاتاً مشخصة ، فنحن نقول : « القاهرة عاصمة مصر » . ونقول فى عكسها : « مصر عاصمتها القاهرة » ، ونقول : « الأمين أخ للأمين » ، وهكذا يمكن أن يكون المحمول ذاتاً مشخصة . ولكن الواقع أنه إذا نظرنا إلى أمثال هذه القضايا بشئ من الإيمان ، لوجدنا أن المحمول فى هذه الحالة ، وإن كان يدل على شئ مشخص ، فإن وظيفته تختلف حين يكون محمولا فيدل على معنى مجرد فى الواقع . فإن قلت : « القاهرة عاصمة مصر » — أنظر إليها باعتبارها معنى مجرداً فى الواقع —



لأننى أنظر هنا إلى القاهرة باعتبارها تلك المدينة المميّنة ذات الموقع الجغرافى المين والماضى التاريخى الخاص والتي يبلغ عدد سكانها كذا الخ . . . ولكنى حينما أجعل « القاهرة » محمولاً فى القضية الثانية لا أقصد تلك القاهرة التى عينتها فى القضية الأولى ، بل أقصد معنى مجرداً هو أن عاصمة مصر لها من بين صفاتها صفة كونها تسمى باسم القاهرة . فأنا أنظر فى هذه الحالة إذن لا إلى المدينة المشخصة ، وإنما إلى صفة تتعلق بهذه المدينة هى هنا اسمها . وكذلك الحال حينما أقول : « الأمين أخ للمأمون » والعكس . حين أجعل « الأمين » موضوعاً أقصد به ذلك الشخص الذى ولى الخلافة بعد أبيه هارون الرشيد ، أما حينما أجعل « الأمين » محمولاً فإننى أضيف إلى « المأمون » صفة من بين صفاته هى كون وجود أخ له اسمه « الأمين » . فمكانه فى حالة جملى الأمين محمولاً ، أنظر إلى صفة مجردة فيه هى صلة الأخوة ، بالنسبة للمأمون . بذلك يتبين لنا أن المحمول لا بد أن يكون دائماً محمولاً أى صفة ، وما يوهنا إياه الكلام بأنه ذاتٌ مشخصة يجب استيماده ، فلا تفهم منه حين الحمل إذاً كونه دالاً على صفة .

٧٤ — الرابطة : الذى يربط بين الموضوع والمحمول هو الرابطة ، ويعبر عنها

بفعل الكينونة الذى يدل على مجرد وجود ، فحينما أقول فى الفرنسية Dieu est أو « هو الله » أقصد من هذا إثبات أو التعبير عن مجرد وجود الله ، وأن الله ليس فكرة خيالية أو تصوراً دينياً ، بل هو حقيقة موجودة فعلاً . وحين يقال Lo néant n'est pas فإننى فى حالة النفى أنقى مجرد الوجود - وأقصد به - إن كان لهذا الكلام معنى - أن العدم فكرة لا مقابل لها فى الواقع ، أو فكرة ذهنية فحسب . وهنا يمكن التساؤل : هل صفة الوجود يمكن أن تحمل على الأشياء ، أو لا ؟ أما إذا نظرنا إلى المسألة من الناحية الميتافيزيقية فإننا

لا نستطيع أن نقول إن الوجود صفة أو حالة تطلق على الأشياء بالمعنى الاسبينوزى لكلمة صفة وكلمة حال ، وذلك لأن الصفات والأحوال هي صفات وأحوال للجوهر ، والجوهر هو الوجود ، فهي صفات وأحوال للوجود ، والأصل هو الوجود ، والحمل إنما يكون للصفات على الوجود ، لا العكس . أما منطقياً فمن الممكن أن نعدّ الوجود صفة تحمل على الأشياء ، ويقصد بها التعبير عن الوجود الموضوعى لدلول الحكم ، فنحن هنا في حالة الحمل المنطقي نقصد من هذا الفعل مجرد إثبات أن موضوع الحكم موجود في الخارج سواء ركبنا هذا الفعل مع غيره فكان له محمول وكان رابطة في هذه الحالة ، أو ذكرناه مجرداً . فحينما يقال : « محمد هو رسول » ، فنقصد هنا أن محمداً لا بد أن يكون موجوداً ، وإلا لا أمكن ابتداء أن أضيف إليه شيئاً . وتبعاً لهذا ففعل الكينونة يصلح أن يدل على الوجود إما بالنسبة إلى الموضوع أو المحمول ، وهو يفترضه دائماً في كل حالة نحكم فيها بشيء ، فلو أننى استمضت عن هذا الفعل مصرحاً به بآخر حددت فيه الزمان ، فأننى أفترض وجود فعل الكينونة باستمرار ، فإن قلنا : « هو يجرى » - نفترض هنا وجود هذا الشخص الذى قام بهذا الفعل .

وبذا يتبين أن فعل الكينونة ليس من الضروري أن يعبر عنه . ولهذا نجد كثيراً من اللغات ، وعلى رأسها العربية ، لا تصرح بهذا الفعل ، وإنما يكتفيها مجرد ربط الصفة مباشرة بالموصوف . فإذا قلت « زيد قائم » فأنا لم أعبر عن فعل الكينونة ، ولكن اكتفيت بإضافة الصفة للموصوف . والواقع أن اللغات لم تستخدم في تطورها فعل الكينونة . وعمر على الإنسان المفرد فترة في الطفولة الأولى لا يُعبر فيها بصراحة عن فعل الكينونة ، ففي لغة الأطفال بالنسبة إلى اللغات التى تصرح بهذا الفعل - كثيراً ما يحذف هذا الفعل .

والقضية إذا لم يعبر فيها بصراحة عن هذا الفعل تسمى بالعربية « ثنائية » ،

وإذا ذكر الفعل سميت « ثلاثية » ، والمناطقة قد اعتادوا أو . يجعلوا الرابطة - سواء عبر عنها أو لم يعبر - هي الوجود أى الكينونة . فاعلة اختيار هذا الفعل دون جميع الأفعال ؟ المسئلة فى هذا أنه لابد أن يدل على وجود سواء أكان الأمر مثبتاً أم منفيّاً ، ويقصد بالوجود الصفة الخارجية عن الشخص الذى يحكم ، لأن الشخص الذى يحكم فى حكمه إشارة إلى موضوع خارجى ، سواء أكان خارج الذهن أم خارج الحكم نفسه . فلما كان كل حكم يقوم على أساس الإشارة إلى وجود خارجى ، كان من الضرورى أن يستخدم الفعل الدال على الوجود ، فكان هذا الفعل هو فعل الكينونة .

٧٥ - ومع ذلك فقد ثار المناطقة المحدثون والمعاصرون على جعل الرابطة هى فعل الكينونة ، إذ جاء لاشلييه Lachelier ففرق بين نوعين من الأحكام :

١ - أحكام تضمن ، ٢ - أحكام إضافة - وبالأولى هى التى يربط فيها فعل الكينونة بين موضوع ومحمول ، والرابطة فيها هى الكينونة ، أما الثانية فلها روابط أخرى تتصل بالمقدار أو المسافة أو القرابة أو أية علاقة أخرى غير علاقة انتساب شىء إلى آخر ، فى قولنا : الإنسان فان ، أنا أنسب الفناء للإنسان بمعنى أن صفة الإنسان تتضمن صفة الفناء ، والإنسان متضمن فى أفراد الفانين . ولكن حين يقال : « الهرم أكبر من الأزهر » ، فيقصد إثبات صلة خاصة هى صلة المقدار بين حدين ، وكذلك حين يقال : « حديقة الحيوان أقرب إلى الجامعة من الهرم » ، نعبر عن علاقة القرب ، وكذلك إذا قلنا : « على زوج فاطمة » - فنحن نعبر عن علاقة خاصة هى علاقة القرابة . وفى هذه الأحوال الثلاثة الأخيرة نلاحظ أن الرابطة لا يمكن أن تنحل إلى رابطة تضمن فحينما أقول : « الهرم أكبر من الأزهر » لا نستطيع أن نستبدل برابطة السكر رابطة أخرى نستخدم فيها فعل الكينونة ، وكذلك الحال فى بقية هذه الأمثلة - وتبعاً لهذا يقول لاشلييه إن علينا أن نقول

بنوع آخر من الأحكام يختلف عن النوع الأول ، وهو أحكام التضمن ، والمنطق القديم لم يعرف إلا أحكام التضمن ، وتبعاً لنظريته هذه أقام نظريته في القياس ، بينما لم يعرف شيئاً عن أحكام الإضافة ، وهى أحكام لها طابع خاص بها ، ولهذا فإن قواعد القياس في المنطق القديم لا تنطبق كلها على الأقيسة المؤلفة من أحكام الإضافة ، ومن هنا قال لاشلييه بوجود اختلاف بين نوعين من المنطق : منطق يقوم على أساس أحكام الإضافة وهو لم يتكون بعد ، ومنطق يقوم على أساس أحكام التضمن وقد وصل إلى درجة الكمال .

ثم جاء أصحاب المنطق الرياضى فساروا في هذا الاتجاه ، وعلى أساس فكرة أحكام الإضافة أقاموا منطقهم الجديد . والاختلاف بين أحكام الإضافة وأحكام التضمن يظهر بوضوح في كل شيء . فإنه إذا كانت الرابطة معناها ربط محمول بموضوع على أساس الانتساب ، فأحكام الإضافة لا يمكن أن نتحدث فيها عن محمول وموضوع ، لأن هذه الفكرة تقوم على أساس أن الرابطة هى فعل الكينونة ، وما دامت ليست هذا الفعل فلا مجال للتحدث عن محمول وموضوع بالنسبة إليها . وتبعاً لهذا سنجد في القياس أن كثيراً من الأقيسة ينتج إنتاجاً صحيحاً ، ومع ذلك فهو يُخِلُّ بقواعد القياس . والشئ الوحيد الذى يجمع بين أحكام الإضافة وأحكام التضمن هو قانون التناقض ، فكلاهما يخضع لهذا القانون ، ولا عجب فهو قانون نظرى يقوم عليه كل تفكير . ويسخر لاشلييه وأنصار هذا المنطق الجديد من الحجج التى يدلى بها أنصار هذا المنطق القديم ، خصوصاً حينما يحيلون روابط الإضافة إلى روابط تضمن . فمثلاً الرابطة التى تدل على التساوى يحيلها أصحاب المنطق القديم إلى رابطة دالة على التضمن ، فيقولون : إن  $a = b$  معناه أن  $a$  هى من بين الأشياء المساوية لـ «ب» . ولكن الواقع أن الرابطة في هذه الحالة لا تدل على هذا ، وإنما هى تقول فقط بوجود علاقة التساوى بين  $a$  و  $b$  — والصيغة التى يستعملونها حينئذ لاتصور شيئاً .

فهم يقولون تارة  $a = b$  ؛ وتارة يقولون  $a \sim b$  متساويان . ومع ذلك فيمكن الرد على أصحاب النظرية الجديدة بأن نقول إن أجزاء الحكم ليست في هذه الحالة هي  $a \sim b$  - أى لا يمكن أن نعد «  $a$  » موضوعاً و «  $b$  » محمولا ، وإنما موضوع الحكم هنا هو رابطة معينة هي رابطة التساوى . فيجب أن يقال في هذه الحالة - وللتعبير بصراحة عن المضمون المنطقي لقضية تدل على المساواة - يجب أن يقال : إن الرابطة بين  $a \sim b$  هي رابطة المساواة ، أو : المساواة هي العلاقة بين  $a$  ،  $b$  . ومن هذه الصيغة يتبين أن  $a$  ،  $b$  ليسا حدى الحكم بل يكونان حداً واحداً ، والحد الآخر هو هذه الصلة ، وهى هنا في هذه الحالة صلة المساواة . ومع ذلك فإن هذا الرد ليس بوجيه ، ففيه نوع من التمسك ، أولاً في التعبير عن الحكم ؛ وثانياً نجد أن الأقيسة التى تكون صحيحة بالنسبة إلى النظرية الجديدة فاسدة بالنسبة إلى النظرية القديمة ، ولا نقبل أن نتحل بوضوح إلى هذه الصيغة . - ولذلك يجب الاعتراف مع لاشلييه وأصحاب المنطق الرياضى بأن رابطة التضمن هي نوع واحد من أنواع الرابطة ، أما الروابط فلا حصر لها .

٧٦ - الموضوع : ذات مشخّصة تطلق عليها صفة من الصفات .

ويجب أن يكون كذلك دائماً وينظر إليه على هذا الأساس . ولكن هناك نوعاً من الأحكام يُفرده جوبلو على حدة لأهميته . هذا النوع هو الذى يكون فيه الموضوع اسماً كلياً . فأننا حين أقول : محمد « فأن » فن الواضح أن الموضوع هنا ذات مُشخّصة ، واسكنى حينما أقول : « الإنسان فأن » فأننا بإزاء شيئين : إما أن أفهم « الإنسان » بمعنى الأفراد التى يدل عليها ، أى بمعنى النوع الإنسانى ، وإما أن أفهمه من ناحية « الإنسانية » أى من حيث المفهوم . ولكن إذا فهمناه بالمعنى الأول ، فالقضية تكون خاطئة لأن النوع الإنسانى كنوع خالٍ ، ولكن الأفراد وحدهم هم القانون . وكذلك إذا قلت : الإنسان ، بمعنى صفة

الإنسان — فهذه الصفة المجردة لا تنصف بالفناء أو غيره . والحل كما يراه جوبلو هو أن هذه الأحكام ليست محلية ، ولكنها شرطية ، لأنها تعبر عن علاقة استلزام بين صفة وأخرى : إذا كان إنساناً كان قانونياً . فهذه الأحكام شرطية . فالقضايا المحلية التي يكون فيها الموضوع اسماً كلياً يجب أن تُعَدَّ شرطية وذلك لأنها تعبر عن قانون أو علاقة ضرورية موجودة بين مفهوم وآخر . وما يحدثه الوهم في مثل هذه الأحوال هو أننا كثيراً ما نجد بعضاً من الأسماء يستخدم مفرداً فيظن الإنسان أنه ذات مشخصة ، فإذا قلنا إن الزئبق سائل في درجة الحرارة العادية — فنحن لا نتحدث عن زئبق معين بل عن كل أنواع الزئبق ، ولكننا نفترض في هذه الحالة أن كل أجزاء الزئبق متشابهة أو من نوع واحد ، وذات خصائص واحدة ، وتبهماً لهذا نكتفي في هذه الحالة بالمفرد ونقصد به كل الجنس . — وهنا يلاحظ أيضاً أن الأسماء التي من هذا النوع لا يقع بها إلا تحديد صفة خاصة بها ، وجعل ثمة رابطة بين هذا الشيء وصفة خاصة ، أي إننا نقصد في مثالنا السابق أن نقول : إن عنصر الزئبق يتصف من حيث قوامه بأنه يكون سائلاً في درجة الحرارة العادية . وأكثر المواد الكيميائية تعطى هذا الوهم ، فنظن أنها لا تعبر عن قانون وإنما هي صلة بين مفرد عيني مشخص وبين صفة محمولة عليه . والنتيجة لهذا أيضاً أن هذا النوع من القضايا يجب في نظر جوبلو أن ينتسب إلى القضايا الشرطية لا إلى القضايا المحلية .

ويشاهد كذلك أن كثيراً من المعاني العامة تستخدم موضوعات في قضايا ولكننا نجد في هذه الحالة أننا نقصد من هذا المعنى العام شيئاً مفرداً في الواقع . فحينما أقول : الإحسان من أبل الفضائل — فإنني أقصد معنى مفرداً مجرداً هو صفة الإحسان ، ولكنني في أحيان أخرى قد أقصد وجوداً تدرج أو فروع مختلفة لصفة خاصة . فإذا قلت : الفضيلة محمودة فإن للفضيلة أنواعاً ، ولكنني في هذه الأحوال لا أقصد هذه الأنواع ، أي لا أقصد وضع صلة بين كلى وصفة ،

وبالتالى لا أقصد التعبير عن قانون وإنما أقصد فقط النظر إلى الصفة كشئ مفرد أحكم عليه بشئ ما .

وهناك أخيراً نوعٌ من القضايا يبدو أنه ليس فيه موضوع ، وهذا يوجد خصوصاً فى اللغات الأوربية فى الجمل التى يسمونها لاشخصية مثل ، *il pleut* فى هذه القضايا يبدو أنه لا يوجد موضوع معين ، ولكن يمكن افتراض موضوع هو مثلاً فى هذه الحالة : الحالة الجوية .

### القضايا الشرطية

٧٧ — القضايا الشرطية المتصلة : القضية الشرطية هى التى يحكم فيها بالارتباط بين قضية وقضية أخرى على أساس أن إحداها شرط الثانية ، ويسمى القسم الأول أو الشرط بالمقدم ، ويسمى القسم الثانى تالياً أو لازماً — ولكن يجب ألا نفهم من هذا أن القضية الشرطية باعتبارها شرطية تتركب من قضيتين كاملتين . فإنَّ المقدم أو التالى لا يكون أحدهما قضية كاملاً أو قولاً ، فالمقدم ليس قولاً ، وإنما هو شرط لقول ، والتالى ليس قولاً كاملاً وإنما قول مشروط بشرط ، ولهذا لا نستطيع أن نقول : إن هذا أو ذاك قول أو قضية كاملة ، فإذا قلنا مثلاً : إذا تساوت زوايا المثلث تساوت الأضلاع ، فإن قولنا : إذا تساوت زوايا المثلث — لا يكون قولاً كاملاً ، أو قولاً فعلياً ؛ وكذلك قولنا : كانت الأضلاع متساوية ، لا يكون قولاً كاملاً ، وإنما كل منهما مرتبط بالآخر ولا يقوم إلا بقيام الآخر . ومع ذلك فإن كل جزء من هذين الجزئين يكون قولاً ممكناً ، بمعنى أننا لو أخرجناه من حالة الشرط لانحل إلى قضية كلية ، ومن هنا نجد فيه كل أجزاء القضية الجمالية من موضوع ومحمول ورابطة .

٧٨ — والقضية الشرطية تنقسم بوجه عام عند بعض المناطقة ، وعلى رأسهم كينز ، إلى قضية شرطية متصلة نسبية ، وقضية شرطية متصلة مطلقة . أما الشرطية النسبية hypothetical فهي التي يقوم فيها الحكم على أساس وضع صلة شرطية بين صفتين داخلتين في موضوع واحد ، أو بين حادثتين في الزمان أو المكان . فإذا قلت مثلاً : إذا أسرع قليلاً لحقت بالترام ، فهنا نجد ارتباطاً بين حادثتين تقعان في زمان ومكان معينين .

أما الشرطية المطلقة ، فهي التي يكون فيها الحكم قائماً بين قضيتين ، لا بين حادثتين ؛ ويكون الحكم فيها صادقاً بصرف النظر عن الزمان والمكان ، وإعما يراعى فيه مجرد الارتباط المطلق بين قولين مثل : إذا تساوت زاويتا القاعدة في المثلث كان متساوي الساقين . فإننا نجد أن الحكم هنا يتعلق بحقيقة عامة عارية عن الزمان والمكان ، فانشط هنا شرط مطلق وليس نسبياً لزمان أو مكان . ولذا سميت القضية الشرطية في هذه الحالة : شرطية مطلقة أو شرطية خالصة conditional .

وإذا نظرنا في القضية الشرطية المتصلة من حيث الصورة ، لوجدنا أننا لانكاد نستطيع أن نميز من هذه الناحية بين الشرطية المطلقة والشرطية النسبية ، فإننا نستخدم عادة السور « كلما » و « مهما » دون تفرقة بين هذين السورين في كلتا الحالتين . ولهذا يستحسن أن نفرق بين هذين السورين على أساس التفرقة بين هاتين القضيتين الشرطيتين : فنخصص الشرطية النسبية بالسور « كلما » والشرطية المطلقة بالسور « مهما » . لأننا نميل في العربية إلى استعمال « كلما » في حالة الحكم المقيد بزمان ومكان ، و « مهما » في حالة الحكم غير المقيد بزمان ومكان <sup>(١)</sup> . ولكن من الممكن أن نفرق بين كلا النوعين عادة بإمكان وضع

(١) مثاله في القرن : « كلما مروا بهم يستهزئون » « مهما تأتاه من آية » .



« لما » في كل حالة بدلا من السور « إذا » — إذا كانت القضية شرطية نسبية .  
 أما إذا لم يمكن ذلك فإن القضية ستكون شرطية مطلقة . ومميار آخر نسطيع  
 أن نتخذة للفرقة بين كلا النوعين هو أننا نجد غالباً أن القضايا الشرطية المطلقة يمكن  
 أن يقوم كل من المقدم والتالى فيها مستقلا عن الآخر ، أما في حالة الشرطية النسبية  
 فإننا نجد ذلك غير ممكن . ففي المثال الذى ذكرناه : إذا أسرع لحقت بالترام ، فإن  
 قولى : « إذا أسرع » — لا يقوم بنفسه . أما في حالة الأمثلة الخاصة بالشرطية  
 المطلقة فيمكن أن يقوم كل قسم من القسمين مستقلا عن الآخر ، فأقول : « إذا  
 تساوت الزوايا » أو : « إذا كانت زاويتا القاعدة متساويتين » ، فإن هذا القول  
 يمكن أن يستقل بنفسه إذا ما حذفنا سور الشرطية منها . وعلى كل حال فإن هذه  
 الفرقة ليست ذات أهمية كبيرة .

٧٩ — فلننتقل إلى مفهوم القضية الشرطية فنجد أنها من حيث مفهومها  
 ومدلولها ، يقال عنها دائماً إنها تعبر عن حالة احتمال . ولكن هذا ليس بصحيح ،  
 فليس من الضرورى أن تدل على حالة الشك والاحتمال ، بل كثيراً ما تؤدى  
 معنى الضرورة واليقين ، ففي قولى : « إذا تساوت الزوايا في المثلث تساوت  
 الأضلاع » — لا أعبر هنا عن حالة شك ، وإنما عن ارتباط ضرورى بين  
 المقدم والتالى . أما كون القضية الشرطية تدل أو لاتدل على حدوث شئ في  
 الواقع ، فهذا لا يتحدد إلا تبعاً للأصل الذى أقيمت عليه القضية الشرطية . فإذا  
 كانت القضية الشرطية قائمة على أساس الاستدلال الخالص من المقدم إلى التالى  
 فإن هذا لا يستلزم معنى الواقعية . أما إذا كانت القضية الشرطية تقوم على أساس  
 التجربة ، فإن هذا يدل على الحدوث في الواقع . فإذا قلت مثلاً : « إذا تساوت  
 الزوايا تساوت الأضلاع » فإننى لا أعبر هنا عن حادث حقيقى . ولكنى إذا  
 قلت : « إذا هبطت إلى باطن الأرض ازدادت الحرارة درجة فهرنهيتية كل خمسين

قدا ، فإننى فى هذه الحالة أعبر عن حادث واقع شوهى بالتجربة . فى مضمون هذه القضية وأمثالها ما يدل على وقوع الحادث بالفعل .

ولننظر ثانياً فى القضية الشرطية من حيث الجهة ، فنجد عادة أن القضية الشرطية ذات جهة : إما أن تكون الضرورة أو الاحتمال ؛ وذلك بمكس القضية الحلية فإنها تدل غالباً على الواقعية . أو بمباراة أخرى على الخلو من الجهة . ولكن هذا لا يتحقق مع ذلك دائماً ، فكثيراً ما نجد أن القضية الشرطية تدل على الواقعية ، فإذا قلت مثلاً : إذا فتحت القمّة طُور وجدت كتباً من مختلف الأنواع — فإننى فى هذه الحالة أعبر عن حالة واقعية ، ولا أعبر عن ضرورة ولا عن احتمال — وعلى كل حال فيمكن أن يقال بوجه عام من حيث الجهة إن القضية الشرطية المتصلة يحسن دائماً أن تعبر ذات جهة ، سواء أ كانت هذه الجهة الاحتمال أم كانت الضرورة .

٨٠ — القضية الشرطية المنفصلة : والقضية الشرطية المنفصلة هى التى يحكم فيها بأن شيئاً هو كذا أو كذا . وصيغتها العامة هى : س أو ص صادقة . ولكن يفرق بين أنواع مختلفة من القضايا المعبر عنها فى هذه الصيغة ، إذ يعيل البعض إلى التفرقة بين المنفصلة وبين ما يسمّى باسم التبادلية ، وتبعاً لهذا يقسمون القضية الشرطية إلى عدة أقسام .

أولاً : القضية العطفية ؛ ثانياً : القضية المنفصلة الحقيقية ؛ ثالثاً : القضية التبادلية ؛ رابعاً : القضية الاستيعادية .

والأصل فى هذا التقسيم الرباعى أن القضية العطفية هى التى تكون مركبة من قضيتين بينهما حرف العطف ، والقضية المنفصلة الحقيقية هى التى يحكم فيها بالتنافى بين الطرفين ، والقضية التبادلية هى التى يحكم فيها بأنه إمّا س أو ص

صادقة، أى التى يحكم فيها بأن الشئ إما أن يكون كذا أو كذا أوهما معاً ؛ والقضية الاستيعادية هى التى تقول بأن الشئ ليس من وليس من .

وفى الكتب العربية تُقسَّم القضية الشرطية المنفصلة تقسيماً ثلاثياً آخر وهو : أولاً : مانعة الجمع . وهى التى يحكم فيها بالتناقض بين طرفيها صدقاً ، مثل : إما أن يكون هذا شجراً أو حجراً — ولا يمكن أن يكون الاثنين معاً ، ومن هنا قلنا إنها مانعة جمع ، وتتركب من الشئ والأخص من نقيضه . ثانياً : مانعة الخلو ، وهى التى يحكم فيها بالتناقض بين طرفيها كذباً بمعنى أنه لا بد أن يصدق أحدهما ، أى يمتنع أن يخلو الشئ عن أحد الطرفين ؛ وتتركب من الشئ والأعم من نقيضه ؛ ومثالها : هذا الشئ إما لا — أبيض أو لا — أسود . ثالثاً : مانعة الجمع والخلو معاً ، وهى التى يحكم فيها بالتناقض بين طرفيها صدقاً وكذباً معاً بمعنى أنه لا يمكن أن يخلو أحد الطرفين عن الشئ ، كما أنه لا يمكن أن يصدق معاً عليه ؛ وتتركب من الشئ ونقيضه أو الشئ والساوى لنقيضه ، ومثالها : هذا العدد إما زوج وإما فرد ، فإنه لا يمكن إلا أن يكون أحدهما ، كما لا يمكن أن يكون الاثنين معاً . فالانفصال هنا فى الواقع انفصال حقيقى ، بمعنى أن الشئ إما أن يكون كذا أو كذا ، ولا يمكن أن يكون الاثنين معاً ، كما لا يمكن إلا أن يكون أحدهما ، ولهذا سميت القضية المنفصلة مانعة الجمع والخلو معاً باسم المنفصلة الحقيقية .

ولو نظرنا بعد هذا فى الأسوار التى يجب أن توضع سواء بالنسبة إلى الشرطية المنفصلة أو المتصلة لوجدناها تناقض فيما يلى : ١ — الشرطية المتصلة الكلىة سورها « كلما » أو « مهما » فى حالة الإيجاب ، و « ليس ألبته » فى حالة السلب . ٢ — والشرطية المنفصلة الكلىة سورها فى حالة الإيجاب « دائماً » إما أن يكون الشئ كذا أو كذا ، وفى حالة السلب « ليس ألبته » . ٣ — أما الشرطية المتصلة الجزئية والمنفصلة الجزئية فى حالة الإيجاب فالسور بالنسبة إليهما هو « قد

يكون» - أما في حالة السلب فإن المتصلة الجزئية -سورها « قد لا يكون» ما  
« ليس كلا» ؛ وإذا كانت سالبة منفصلة فسورها : « ليس دائماً» و «قد  
لا يكون» .

ولنتقل من هذا إلى بيان مفهوم القضية الشرطية المنفصلة فنقول : إن المناطقة  
قد اختلفوا في بيان معنى الاتصال هذا : هل يجب أن يفهم بمعنى الحقيقي؟ أو يجب  
أن يفسر أيضاً على أساس إمكان الجمع؟ ونحن لو نظرنا أولاً في اللغة العادية وجدنا  
أنها لا تستخدم الاتصال بمعنى الحقيقي غالباً . فإذا قلت مثلاً بالنسبة إلى طالب  
أخفق : إما أنك لم تحضر المحاضرات ، وإما أنك لم تحسن الاستذكار .  
ولكننا نشاهد هنا أن الاتصال ليس حقيقياً ، فقد يصح أنه لم يفعل الاثنين معاً ،  
ونحن في الحياة العادية لا نتجه دائماً إلى الحصر والفصل بين طرفي الاتصال ؛  
وإنما نجعل من الممكن أن يجتمع الاثنين ، وتبعاً لهذا يحسن أن تفسر القضايا  
الشرطية المنفصلة على أساس أنها لا تتضمن بالضرورة انفصالاً حقيقياً .  
أما المناطقة الذين يقولون بوجوب تفسير الاتصال بمعنى الحقيقي فإنهم ينظرون  
إلى المسألة من ناحية التصنيف ، وقد رأينا من قبل أن من شرط التصنيف  
أن يكون جامعاً لكل أجزاء الشيء المصنف ، وألا يخلو الشيء عن هذه  
الأجزاء . كما أننا في القسمة الثنائية راعينا دائماً أن يجمع الشيء الواحد بين  
الطرفين معاً . وتبعاً لهذا يقول هؤلاء - إن من الواجب أن يكون الاتصال  
حقيقياً بين أجزاء الاتصال . أما وقد رأينا اللغة العادية لا تضطر إلى هذا  
التضييق فلا معنى أن يضطر المنطق إلى هذا التضييق . وتبعاً لهذا سنفسر هنا  
القضية على أساس أن الاتصال يكون تارة حقيقياً ، وأخرى لا يمنع من الجمع ،  
ولا يمنع من الخلو .

## الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية

٨١ — الأحكام التحليلية هي التي يكون فيها المحمول مستخلصاً من ماهية الموضوع ، والتركيبية هي التي يكون فيها المحمول معبراً عن صفة لا تدخل في مفهوم الموضوع . ونو نظرنا إلى أن كل صفة يمكن أن تدخل في مفهوم الموضوع يجب اعتبارها داخلة فيه ، فإن من الواجب أن نعدّ كل الأحكام الصحيحة يجب أن تكون تحليلية . إذا فسرنا المفهوم تفسيراً ذاتياً بمعنى أنه مجموع الصفات التي أعرفها عن شيء ، فإن القضايا يصح أن تكون تحليلية أو تركيبية تبعاً لمدى علمي بالشئ . فإذا كنت أعرف كتاباً قرأته كثيراً دون أن أنتبه مثلاً إلى تاريخ طبعه ، فإنني حينما أنتبه إلى ذلك فإن هذه الصفة تعتبر جديدة فيكون الحكم تركيبياً . ولكن كنت لم يقصد هذا حين فرق بين الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية ، ولكنه فرق بينهما على أساس التعريف أو الحد . فإذا كانت الصفة المحمولة على الموضوع داخلة في حد الموضوع كانت القضية تحليلية ، وإذا لم تكن داخلة في حد الموضوع كانت تركيبية . فإذا قلت إن الجسم ممتد ، فإن صفة الامتداد داخلة في تعريف الجسم ، وبذلك تعدّ هذه القضية تحليلية ؛ وإذا قلت : الجسم غير نفاذ — فإن هذا القول لا يضيف صفة جديدة لمفهوم الجسم لأن عدم القابلية للنفوذ تكون جزءاً من تعريف الجسم باعتباره جسماً مادياً في مقابل الجسم الهندسي . ولكن إذا قلنا : الجسم ذو ثقل — فإنني أضيف صفة غير متضمنة في تعريفه وهي كونه ينجذب إلى أجسام أخرى . فالقضية الأخيرة تركيبية لأن المحمول يضيف إلى الموضوع صفة جديدة ليست موجودة في حده ، وعلى هذا فإن القضية التركيبية هي التي تأتي بمحمول لا يدخل في تعريف الموضوع . لكن تقوم بهذا مشكلية تحديد المفهوم . ونحن نعلم أن التعريف ليس ثابتاً ؛ بل في استطاعتنا أن نعرف الشيء الواحد تعريفات مختلفة .

وإذن فالقسيم إلى قضية تحليلية وقضية تركيبية اعتباري يتوقف على المفهوم : لهذا فإن كثيراً من المناطق قد ثاروا على هذه التفرقة ، ومن أشهرهم برادلي Bradley الذى قال إن مفهوم الشيء يتوقف على معرفتنا به ، فالتمييز بين القضايا التحليلية والتركيبية لا معنى له . ولكن يمكن أن يرد على ذلك فيقال :

١ — إننا نميل في التعريف إلى الاختصار على ما يفصل الشيء عن غيره ويجمع كل صفاته الأساسية . أى إننا نميل إلى التعريف بالماهية ولا ندخل الأعراض في المفهوم . وهذا يوسّع مجال القضايا التركيبية . فنحن مثلاً لا ندخل في تعريف الحيوان المجتر أنه مشقوق الظلف . فالقضايا المركبة على أساس الماهية تكون تركيبية . وفي الاستدلال الرياضى نستند إلى الأحكام التركيبية ، فتعريف المثلث لا يتضمن كون مجموع زواياه  $= ٢$  ق ، كما لا يتضمن أن مجموع ضلعيه أكبر من الضلع الثالث . الخ . والواقع أن القضايا التركيبية هي القضايا الحقة لأنها تدل على علم جديد . فإذا كان العلم يقوم على اكتشاف صفات جديدة ، فإن القضايا العلمية هي القضايا التركيبية ، أما القضايا التحليلية فترجع في النهاية إلى تحصيل الحاصل ، أو إلى أن تكون تعريفاً لفظياً بأن يكون الموضوع والمحمول لفظين مختلفين لمسمى واحد . وأمثلة هذه القضايا إذا أفادت في الإيضاح فهي لا تفيد في الكشف .

ونحصل على القضايا التركيبية إما بالتجربة ، أو الاستدلال الرياضى ، أو القياس . فالتجربة ينبوع دائم لإيجاد قضايا تركيبية ، لأن التجربة تدلنا دائماً على صفات جديدة لم نعرفها بعد ، وكذلك الحال في الاستدلال الرياضى نجد أنه يكاد يقوم كله على القضايا التركيبية ، حيث نستخلص دون تجربة حقائق جديدة ، فإذا صُغفناها في قضايا أصبحت هذه القضايا تركيبية . وأما في القياس فيمكن النظر إلى النتيجة باعتبارها قضية تركيبية ؛ لأنها تحوى محمولاً ليس داخل في حد الموضوع ، وإعاً يدخل في المقدمة الكبرى ؛ ولهذا يمكن اعتبار النتيجة قضية تركيبية . وإن من الواجب أن نلتفت إلى أهمية هذه التفرقة .

## تَقْدِيرُ أَهْلِ الْقَضَايَا

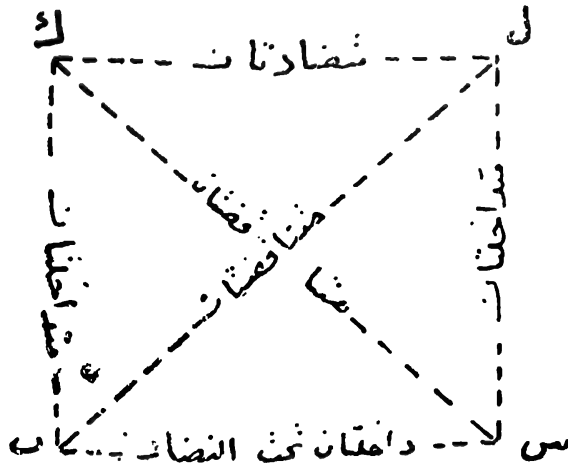
٨٢ — عرضنا من قبل للتقابل حينما تحدثنا عن أنواع التقابل الموجودة بين التصورات أو بين الأفراد ، وعرفنا بالتفصيل ما هو معنى التناقض وما هو معنى التضاد واتهمينا عند هذين النوعين فحسب ، وذلك أننا كنا ننظر دائماً إلى التصورات المتقابلة باعتبار أنها لا تتفق أن توجد معاً . ولكن في باب القضايا سنوسع تعريفنا للتقابل ، فنجمله لا يستلزم بالضرورة ألاّ لصح قضيتان معاً ، وسنقول عن التقابل في القضايا إنه الصلة الموجودة بين قضيتين مختلفتان إما من حيث الكيف أو من حيث الكم أو من حيث الاثنين معاً ، مع الاتفاق في بقية الأشياء .

١ — فإذا كان لدينا قضيتان لا يمكن أن تصدقا معاً ، كما لا يمكن أن تكذبا معاً ، بل لا بد أن تكون إحداها صادقة بالضرورة والأخرى كاذبة بالضرورة ، ونقول إن النسبة بين هاتين القضيتين تسمى التناقض ، والتناقض يوجد بين الكلية الموجبة والجزئية السالبة ، ثم بين الكلية السالبة والجزئية الموجبة .

٢ — إذا كانت قضيتان لا تصدقان معاً ويمكن أن تكذبا معاً فإن النسبة بينهما تسمى « التضاد » ، والتضاد يوجد بين الكلية الموجبة والكلية السالبة .

٣ — إذا كانت القضيتان لا تكذبان معاً وقد تصدقان فإن النسبة بينهما تسمى « المرفول تحت التضاد » — وهو يوجد بين الجزئية الموجبة والجزئية السالبة .

٤ - إذا ثبت من صدق الكلية صدق الجزئية المتفقة معها في السكيف ، فإن النسبة بين القضيتين تسمى « التوافق » ، وهذه النسبة توجد بين الكلية الموجبة والجزئية الموجبة ؛ أو بين الجزئية السالبة والكلمية السالبة . ولتاخيص هذه النتائج ووضعها في صورة إجمالية بسيطة يستعمل عادة ما يسمى : « مربع التقابل » .



ويمكن النظر في القضايا باعتبار أن القضيتين معلومتان ، أو باعتبار أن إحداها معلومة ، والأخرى مجهولة ويراد معرفة ما يقابلها . ففي الحالة الأولى نحن لا نضع إلا النسبة الموجودة بين القضيتين المعلومتين دون أى استنتاج ، فالعملية هى وضع نسبة بين شيئين معلومين . أما في الحالة الثانية فإننا نجد أن لدينا قضية نستطيع أن نستنتج — بافتراض صدقها أو كذبها — صدق أو كذب القضايا الأخرى المتقابلة معها ، وتبعاً لهذا سنكون بإزاء عملية استدلال مباشر : فبمجرد أن توجد لدينا قضية ، ونقول إنها صادقة أو كاذبة ، نستطيع أن نعرف صدق أو كذب القضايا الأخرى المتقابلة معها . ولو أجرينا هذا على المحصورات الأربع لوجدنا ما يلي :



- ١ — إذا كانت لك صادقة .∴ ل كاذبة ، ب صادقة ، س كاذبة
- ٢ — » » ل » .∴ لك » ، ب كاذبة ، س صادقة
- ٣ — إذا كانت ب » .∴ لك مجهولة ، ل كاذبة ، س مجهولة
- ٤ — » » س » .∴ لك كاذبة ، ل مجهولة ، ب مجهولة
- ٥ — » » لك كاذبة .∴ ل مجهولة ، ب مجهولة ، س صادقة
- ٦ — » » ل » .∴ لك مجهولة ، ب صادقة ، س مجهولة
- ٧ — » » ب » .∴ لك كاذبة ، ل صادقة ، س صادقة
- ٨ — » » س » .∴ لك صادقة ، ل كاذبة ، ب صادقة

ومعنى هذا الجدول أنه لو علم لدينا صدق أو كذب قضية من القضايا الأربع  
 لعرفنا بالدقة صدق أو كذب بقية القضايا الأربع فيما عدا أحوالاً قليلة ، نجد أننا  
 لا نستطيع أن نحدد بالدقة صدق أو كذب القضايا الأخرى كما هو مبين في هذا  
 الجدول .

## الاستدلال المباشر

٨٣ - كل استدلال هو عملية عقلية منطقية تنتقل فيها من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون التجاء إلى التجربة . ويُستلزم عادة بالنسبة للقضايا المستنتجة أن تكون جديدة بالنسبة إلى القضايا الأصلية ، وإلا لم يكن ثمة معنى للاستدلال ، لأن الاستدلال هو الانتقال من أشياء مسلم بصحتها إلى أشياء أخرى ناتجة عنها بالضرورة وتكون جديدة عن الأولى . فيجب إذن أن يختلف الأصل عن نتيجة الاستدلال . ولكن هذا الاختلاف قد فهمه المفاطقة بتوسيع ، ففهموا من مجرد الاختلاف في الوضع أن فيه جدة ، فأدخلوا أنواعاً من الاستدلال فيها يكون الانتقال من قضية إلى أخرى لا يختلف عنها في الصدق بل في طريقة وضع الموضوع والمحمول أو في الكيف ، أما الصدق فعمل حاله . ولكن هذا لا يسمى استدلالاً حقيقياً ، بل هو استدلال مباشر .

وللإستدلال المباشر عدة أنواع تتلخص فيما يلي : ١ - العكس المستوى .  
٢ - نقض المحمول . ٣ - نقض العكس المستوى . ٤ - عكس النقيض . ٥ - النقض .

### ٨٤ - العكس المستوى :

يقصد بالعكس المستوى استنتاج قضية من أخرى تخالفها في وضع كل من الموضوع والمحمول . فالعكس المستوى لقضية هو تحويلها إلى أخرى موضوعها محمول الأصل ، ومحمولها موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف . فمثلاً :  
« لا إله إلا الله » - يمكن تحويل هذه القضية بطريقة العكس المستوى فتصير « لا فاني إلاه » . والصدق في كلتا القضيتين واحد ، والكيف لم يتغير أيضاً .

وتسمى القضية الأولى الأصل ، والثانية المحولة تسمى المعكوسة . ويشترط في صحة عملية العكس قاعدتان :

- ١ — أن يتجدا في الكيف بأن يكون كيف المعكوسة هو كيف الأصل .
  - ٢ — ألا يستغرق حد<sup>١</sup> في المعكوسة لم يكن مستغرقاً من قبل في الأصل .
- وعند تطبيق هاتين القاعدتين ينتج ما يلي :

١ — القضية الكلية السالبة تنعكس كاية سالبة أيضاً . ونحن حينما ننظر في المعكوسة نجد أنها تخضع للقاعدتين ، فبالنسبة إلى قاعدة الكيف : كاتهما سالبة ، وبالنسبة للاستغراق : كاتهما تستغرق نفس الحدود ، فهنا كل<sup>٢</sup> من الموضوع والمحمول مستغرق في الأصل وفي المعكوسة .

ب — الجزئية الموجبة تنعكس جزئية موجبة مثل : بعض الشعراء مجانين ؛ وعكسها المستوى : بعض المجانين شعراء — فهذه المعكوسة لم تحل<sup>٣</sup> بواحدة من القاعدتين . ويسمى العكس في حالة الكلية السالبة والجزئية الموجبة باسم العكس المستوي البسيط حيث نأتى بقضيتين تساويان الأصل في كل شيء ويمكن أن ترند إلى الأصل بكل سهولة . وليست الحال كذلك بالنسبة إلى القضيتين الآخرين :

ح — فالكلية الموجبة تنعكس إلى جزئية موجبة ، فنجد مثلاً : أن « كل إنسان فان » نصير « بعض الفانين أناس » — حيث لا نجد أن من الممكن أن نقول : « كل فان إنسان » لأن من الفانين من ليسوا بأناس ؛ فالمعكوسة إذن لا تساوى الأصل في الصدق بل هي كاذبة . ولذلك يجب أن نلجأ إلى طريقة أخرى للعكس فنعكسها بالتهديد أو بالعرضه ، ويقصد بذلك أن نحول الكلية الموجبة في حالة المعكوسة إلى جزئية موجبة . والعلّة في ذلك أننا قد أدخلنا بقاعدة الاستغراق ، في الكلية الموجبة نلاحظ أن المستغرق هو « إنسان ».

بينما في المعكوسة : « كل فان إنسان » نجد أن المُستفَرَق ( فان ) ، وهو لم يكن مستفرفاً في الأصل . فكأننا في المعكوسة استفرفنا حدّاً لم يكن مستفرفاً من قبل . وهذا إخلال بقاعدة الاستفراق . ولكن حينما جعلناها جزئية موجبة لم نستفرف شيئاً ، وإذن لم نستفرف حدّاً لم يكن مستفرفاً من قبل .

و — الجزئية السالبة : لانتعكس إلى شيء ، فلو أننا قلنا : بعض الأزهار ليس بذى رائحة — فنجد أن لا عكس لها مطلقاً . لأن المستفرف هنا هو المحمول بينما الموضوع غير مستفرف ، فمند العكس سنجعل الموضوع محمولاً . ولما كانت المعكوسة جزئية سالبة فسيكون المحمول مستفرفاً مع أنه غير مستفرف في الأصل لهذا لا يمكن عكس الجزئية السالبة .

وعملية العكس كثيراً ما تكون غير طبيعية لأننا عادة نفهم الموضوع باعتبار المصدق ، والمحمول باعتبار المفهوم ، أى إن هناك شيئاً من التعسف في ذلك ، ولكن عملية العكس المستوى تفترض أن من الممكن دائماً التفكير في الموضوع باعتبار المفهوم ، والتفكير في المحمول باعتبار المصدق . ويظهر هذا التعسف بوضوح حينما يكون المحمول صفة مجردة . فلو قلنا : كل زهر جميل — فهناك تعسف كبير لو قلنا : بعض الأشياء الجميلة هو زهر . وقد احتجنا هنا إلى تعديل المحمول بعض الشيء ليتسق وبقية الدبارة . وتكون هذه العملية مقبولة حينما يكون المحمول ذاتاً مشخصة ، ومع ذلك فقد رأينا من قبل أننا نفهم الذات المشخصة باعتبارها دالة على صفة ، لا باعتبارها ذاتاً مشخصة حقاً . ومن هنا يميل الكثيرون من المفاطقة إلى اطّراح هذه العملية .

وأرسطو يعمل هذه العملية بقوله . إذا كان لدينا : لا — ا هي ب ، فعكسها لا — ب هي ا ؛ وإلاّ فيكون بعض ما هو ب ليس ا . ولكن هذا البعض ح ، وحينئذ يكون معنى ذلك أن ح هي في آن واحد ا ؟ ب ممّا ، ولكن هذا بعض القضية الأصلية .

وبالمثل يبرهن على صحة عملية العكس المستوى بالنسبة للجزئية الموجبة والكلية الموجبة وبطلانها بالنسبة إلى الجزئية السالبة . ولكن هذا التفسير غير واضح ، لأننا نفترض نفس عملية العكس أثناء البرهان ، وبذلك يفسر قولنا : إن لا — ا هي ب فإن معناه أن لا واحد من صفات ا داخل في صفات ب ، والعكس .

وفي الكلية الموجبة إذا قلنا : كل ا هي ب — فهذا يدل على إحدى حالتين وهما : إما أن تكون كل ا هي كل ب ، وإما أن تكون كل ا هي بعض ب — وفي هذه أو تلك يتفق أن نقول إن بعض ب هي ا — وبهذا تظهر علة صحة هذه العملية . وبالمثل يطبق ذلك على الجزئية الموجبة ، فيظهر أن عملية العكس سليمة منطقياً .

#### ٨٥ — نفى المحمول :

هو عملية تحول فيها قضية معلومة إلى قضية أخرى تساويها في الصدق ، وموضوعها موضوع الأصل ، أما محمولها فنقيض محمول الأصل . وله قاعدة واحدة هي : أن يُنْصَرَفَ كيفُ القضية ويستبدل بالمحمول نقيضه . ومثاله : « كل إنسان فانٍ » ، « لا إنسان هو لا — فانٍ » . ويقوم هذا الاستدلال على أساس قانون التناقض الذي يقول : إذا كانت ا هي ب فيجب أن تكون ا ليست لا — ب . ويمكن أن نرتد ثانياً من منقوضة المحمول إلى الأصل ، بأن نغير الكيف . والاستدلال في هذه الحالة يقوم أساساً قانون الثالث المرفوع الذي يقول بأن النقيضين لا يمكن أن يصدقا معاً . وتسمى القضية الأصلية بالأصل ، والمنقوضة المحمول تسمى بمنقوضة المحمول .

وبإجراء نفى المحمول على القضية الكلية الموجبة تصير كلية سالبة . مثل : كل « إنسان فانٍ » تصبح « لا إنسان هو لا — فانٍ » . والجزئية

الموجبة تصبح جزئية سالبة مثل : « بعض المصريين مسيحي » تصبح : « ليس بعض المصريين بلا - مسيحي » . وتصبح الكلية السالبة كلية موجبة مثل « لا كذوب مصدق » ، فتصبح : « كل كذوب هو لا - مصدق » . ثم أخيراً تصبح الجزئية السالبة جزئية موجبة مثل : « ليس بعض الورد أحمر » تتحول إلى : « بعض الورد هو لا - أحمر » .

٨٦ - **نقض العكس المستوي** : هو تحويل قضية معلومة إلى أخرى موضوعها محمول الأصل ومحمولها نقيض موضوع الأصل ، مع بقاء الصديق والكيف . وقاعدته أن تعكس القضية الأصاية عكساً مستوياً أولاً ، ثم تنقض المعكوسة نقضاً محمول ثانياً . ومثالها : « كل إنسان فان » فعند ما تُجرى عليها الخطوة الأولى وهي إجراء العكس المستوي ، تصير : « بعض الفانين هو إنسان » . ثم إذا أجرينا عليها الخطوة الثانية وهي نقض المحمول تصير : « ليس بعض الفانين هو لا - إنسان » . وبنقض العكس المستوي تصبح الكلية الموجبة جزئية سالبة ، والجزئية الموجبة تصبح جزئية سالبة ، مثل : « بعض المصريين مسيحي » = بعض المسيحيين مصريون = ليس بعض المسيحيين هو لا - مصري ، والكلية السالبة تصبح كلية موجبة مثل : « لا إنسان خالد » = لا خالد إنسان = كل خالد هو لا - إنسان » . أما القضية الجزئية السالبة فلا تعكس ، ولهذا فليس لها نقض عكس مستو .

## ٨٧ - عكس النقيض

هو تحويل قضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها إما نقيض موضوع الأصل ، وإما عين موضوع الأصل . ويسمى الأول باسم **عكس النقيض الموافق** والثاني : **عكس النقيض المخالف** .

فمكس النقيض الموافق هو تحويل قضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأولى ، ومحمولها نقيض موضوع الأولى ، مع بقاء الصدق والكيف .

وعكس النقيض المخالف هو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف . ولإجراء هذه العمالية نقض أولاً المحمول . وثانياً بالعكس المستوى المنقوضة المحمول نصل إلى عكس النقيض المخالف . ولكي نصل إلى عكس النقيض الموافق نجري على الأخيرة عملية نقض المحمول مرة أخرى . مثال ذلك : السكوية الموجبة : « كل إنسان فان » — نقض محمولها أولاً فتصبح : « لا إنسان هو لا — فان » ثم نعكسها : « لالا — فاني هو إنسان » — وهذا هو عكس النقيض المخالف . ولكي نصل إلى عكس النقيض الموافق نجري عملية نقض محمول على الأخيرة فتصبح : « كل لا فان هو لا — إنسان » . وبذلك تصبح السكوية الموجبة كاية موجبة في العكس الموافق ، وكاية سالبة في العكس المخالف .

ويمكن أن نلخص هذه النتائج كما يلي :

الجزئية الموجبة : بعض المصريين مسيحي = بعض المصريين ليس بلا مسيحي — لا تعكس عكس نقيض موافق ولا مخالف .

السكوية السالبة : لا كذوب مصدق = كل كذوب هو لا — مصدق = بعض الالمصدقين هو كذوب ، وهذا هو العكس المخالف ، ثم تصير : بعض الالمصدقين ليس هو لا — كذوب — وهذا هو عكس النقيض الموافق .

الجزئية السالبة : ليس بعض الورد بأحمر = بعض الورد هو لا — أحمر ؛ وتصبح بالعكس المستوى : بعض الولا — أحمر هو ورد ، وهذا عكس النقيض المخالف . ثم تصبح « بعض الولا — أحمر هو ليس لا — ورد » — وهذا هو عكس النقيض الموافق .

فبإجراء عملية عكس النقيض المخالف تتحول : **ل** إلى **ل** ، **ل** إلى **ب** ،  
س إلى **ب** .

وبإجراء عملية عكس النقيض الموافق تتحول : **ل** إلى **ك** ، **ل** إلى **س** ،  
س إلى **س** .

#### ٨٨ - النقص:

النقص عملية استدلال مباشر فيها تحول قضية إلى أخرى موضوعها نقيض  
موضوع الأصل ، ومحمولها إما أن يكون عين محمول الأصل — وهذا هو نقض  
الموضوع ، أو يكون نقيض محمول الأصل — وهذا هو النقص التام . ويتم على  
حسب خطتين :

الأولى : نبدأ بعملية العكس على الأصل ، ثم نتلوها بعمامية نقض محمول ،  
ونستمر في هذا العمل على التبادل حتى نصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض  
موضوع الأصل ، وعمولها إما أن يكون عين محمول الأصل أو نقيض محمول  
الأصل ، أو نصل إلى قضية جزئية سالبة لا تقبل العكس فنقف .

الثانية : نقوم بعملية كالسابقة ، ولكن نبدأ فيها بنقض المحمول ، ونستمر في  
ذلك حتى نصل إلى قضية يكون موضوعها نقيض موضوع الأصل ، ومحمولها إما  
عين محمول الأصل أو نقيض محمول الأصل ، أو نصل إلى قضية جزئية سالبة  
لا تقبل العكس فنقف .

وبإجراء إحدى الطريقتين على المحصورات الأربع نصل إلى ما يلي :



## الكلية الموجبة

الطريقة الأولى	الطريقة الثانية
( ١ ) كل إنسان فان	( ١ ) كل إنسان فان
( ٢ ) بعض الفانين ناس .	( ٢ ) لا إنسان هو لا فان
( ٣ ) ليس بعض الفانين بلا - ناس	( ٣ ) لا لا - فانى هو إنسان
وهذه جزئية سالبة فلا تمكس	( ٤ ) كل لا - فان هو لا - إنسان
	( ٥ ) بعض اللا إنسان هو لا - فان
	( نقض تام )
	( ٦ ) ليس بعض اللا إنسان هو فان
	( نقض موضوع )

## الجزئية الموجبة

( ١ ) بعض الورد أصفر	( ١ ) بعض الورد أصفر
( ٢ ) بعض الأصفر ورد	( ٢ ) ليس بعض الورد بلا - أصفر
( ٣ ) ليس بعض الأصفر لا - ورد	( جزئية سالبة لا تمكس )
جزئية سالبة لا تمكس	

## الكلية السالبة

( ١ ) لا مجرم مطمئن	( ١ ) لا آثم مطمئن
( ٢ ) لا مطمئن مجرم	( ٢ ) كل آثم هو لا - مطمئن
( ٣ ) كل مطمئن هو لا - مجرم	( ٣ ) بعض اللا - مطمئن هو آثم
( ٤ ) بعض اللا - مجرم هو مطمئن	( ٤ ) ليس بعض اللا - مطمئن هو
( نقض موضوع )	لا - آثم
( ٥ ) ليس بعض اللا - مجرم هو لا - مطمئن	( جزئية سالبة لا تمكس )
( نقض تام )	

## الجزئية السالبة

(١) بعض المؤمنين ليس بمخلص	(١) بعض المؤمنين ليس بمخلص
(٢) بعض المؤمنين هولاء — مخلص	جزئية سالبة لانعكس
(٣) بعض اللا — مخلص هو مؤمن	
(٤) بعض اللا مخلص ليس هولاء — مؤمن (لانعكس)	

٨٩ — بعد هذا العرض نستطيع أن نضع خلاصة النتائج في جدول كالآتي :

الأصل	ل ع ج	ل ع ح	ب ع ح	س ع ح
عكس مستوى	ب ح ع	ل ح ع	ب ح ع	—
نقض المحمول	ل ع ح	ل ع ح	س ع ح	ب ع ح
نقض العكس المستوى	س ح ع	ل ح ع	س ح ع	—
عكس النقيض المخالف	ل ح ع	ب ح ع	—	ب ح ع
عكس النقيض الموافق	ل ح ع	س ح ع	—	س ح ع
نقض الموضوع	س ع ح	ب ع ح	—	—
النقض التام	ب ع ح	س ع ج	—	—

ويلحظ في هذا الجدول أن ع ح ج تدل على أسلوب الحد

أى لا — ع ح لا — ح .

٩٠ — والآن إذا نظرنا في كل هذه العمليات ، وتبيننا طبيعة العملية المنطقية التي تجري في كل منها ، فهل نستطيع أن نقول إن العملية هنا عملية استدلال ؟ لن نستطيع الجواب إلا إذا نظرنا في طبيعة عملية الاستدلال بوجه عام ، وحينئذ سنرى أننا في عملية الاستدلال لابد أن نأتى بشيء جديد يختلف عن مفهوم القضايا التي ابتدأنا منها الاستدلال ، أى إننا في حالة الاستدلال نربط بين شيئين لم يكن ظاهراً من قبل أنهما مرتبطان أو غير مرتبطين ، تبعاً لأحوال السلب وأحوال الإيجاب ؛ فالنتائج التي نصل إليها تدل على حقائق جديدة باستمرار . وإذا كان الأمر كذلك فإننا إذا نظرنا في عميات الاستدلال المباشر لم نجد أن هذه الخاصة تتحقق ، لأننا في هذه العمليات لا نفعل أكثر من تغيير المنطوق دون تغيير شيء في المفهوم . ففي حالة العكس المستوى لا نفعل أكثر من وضع المحمول مكان الموضوع ، وقد رأينا من قبل أن ليس ثمة أهمية في الوضع بالنسبة إلى كل من المحمول والموضوع وأن المسألة غالباً ماتكون اعتبارية تدعو إليها اعتبارات في الأسلوب دون أن يكون لذلك أدنى تأثير في طبيعة الحكم المبرر عنه في القضية . فحينما أقول : « لا — إنسان خالد » وأستدل منها بواسطة العكس المستوى على : « لا خالد إنسان » — فإن الحكم لا يتغير إطلاقاً ، وإنما الذي يتغير هو التعبير عن الحكم .

وكذلك في عملية نقض المحمول : فإذا قلت : « كل إنسان فان » ، واستدلت من هذا على أنه : « لا إنسان هولاً — فانٍ » — ففي هذا لأقدم معرفة جديدة تخالف ما كان في القضية الأصلية . فإذا كان الاستدلال يتضمن بالضرورة معرفة جديدة أو اختلافاً في مفهوم الحكم بين الأصل وبين المعكوسة أو منقوضة المحمول ، فلا يمكن أن أسى هذه العملية عملية استدلال بالمعنى الصحيح — بل إن الفارق بين الاستدلال المباشر والاستدلال القياسي كبير

جداً على الرغم من قولنا إن في القياس بالضرورة تحصيل حاصل ، وذلك لأن النتيجة في القياس تعبر عن حكم لم يكن موجوداً في إحدى المقدمتين ، وإنما يوجد هذا الحكم منتشراً فيهما أو متضمناً بهما ، وأنا إذا فعلت ذلك ، فسأنتهي دائماً إلى معرفة جديدة ، أو على الأقل لن يكون الحكم في النتيجة هو بيمينه في إحدى المقدمتين ، وهذا إذن استدلال . أما عملية الاستدلال المباشر فلم تست استدلالاً بأى معنى من المعانى .

### المدلول الوجودى للقضايا الحملية

٩٩ - أشرنا من قبل إلى أن كل حكم يجب أن يكون موضوعياً ، ويجب بالتالى أن يكون ضرورياً . وقصدنا من الموضوعية أن لا يكون الفرض من الحكم مجرد العملية التفسيرية للحكم ، وإنما الإشارة إلى شئ خارجى بخلاف الحكم نفسه يوجد خارج هذا الحكم .

أما ميدان هذه الإشارة ، فلا نعلم ما هو بالدقة ، لأننا لانستطيع فيما يتصل بالإشارة الخارجية للحكم أن نقول من ناحية المنطق الصورى إن الحكم ينطبق على الواقع الخارجى أو لا ينطبق ، لأن هذه المسألة لاتعنى المنطق كعلم صورى ، وإنما تعنى كل علم على حدة . فالقضايا الرياضية تعلم صحتها من بطلانها في الرياضيات . والقضايا الفيزيائية يعرف قيمة الحكم فيها علم الفيزياء . وهكذا نجد أن معرفة صواب الحكم أو خطئه تقوم لا على المنطق كعلم صورى ، وإنما على العلم الذى تنسب إليه القضية . ولكننا فى أحكامنا نتجه دائماً إلى الإشارة إلى مجال معين يصدق فيه الحكم أو يكذب . وهذا المجال تارة يكون الكون الكلى وتارة أخرى يكون ميداناً من ميادين الواقع الخارجى ، وطوراً ثالثاً يكون شيئاً خيالياً . والصدق والكذب يقوم بالنسبة إلى كل ميدان من هذه الميادين على حدة فقد يصدق الحكم فى ميدان دون الآخر ، وقد لاتكون للحكم إشارة

إلا في عالم الوهم ، فإذا قلت : إن هملت قتلت بولينوس - فهذا الحكم صادق بالنسبة إلى رواية « هملت » ولو أنه لم يحدث في التاريخ في الواقع ، وكذلك في كل ما يجري في القصص بكل أنواعها يمكن أن نتحدث عن أحكام صادقة حيناً وكاذبة حيناً آخر . فكل ميدان من هذه الميادين يكون مايسمونه باسم عالم المقال فلا يمكن تقرير الصدق بطريقة عامة ، ولا يمكن أن يوجد مقياس عام نستطيع أن نحدد به مجال أو مكان عالم المقال بالنسبة إلى شيء ما . وإنما عالم المقال يتوقف دائماً على طبيعة الحكم الذي نتحدث عنه ، فإن يكون زيرس قد قتل أباه ، أو كليتيمنستر قد قتلت زوجها اجامنون ، فهذا صادق في عالم معين هو عالم مقال الأساطير اليونانية . وإذا قلنا العكس كان الحكم كاذباً في داخل عالم المقال هذا . ومع ذلك فليس هذا أو ذاك صادقا بالنسبة إلى الواقع التاريخي أو العالم الخارجي . ومن هنا فالقضايا في مثل هذه الأحوال إضمارية بمعنى أننا قد أضمرنا إلى جانب هذه القضايا قولنا : « في عالم الأساطير اليونانية » . وكذلك الحال بالنسبة إلى أساطير الجن . وهكذا نجد أن الأحوال تصدق بالنسبة إلى كل عالم من هذه العوالم ، وإن لم يكن لها أصل في حقيقة الوجود . ولكن المسألة حينها ينظر إليها من الناحية المنطقية الخالصة ، لا ينظر إليها على هذا الأساس ، فإن هذا الأساس ، وهو كون الحكم لا يبد أن يشير إلى عالم مقال معين ، يفترض دائماً في كل عملية حكماً منطقياً ، فإن الذي يهتمنا هو أن نعرف : هل الموضوع أو المحمول لا بد أن يشير إلى موضوعات لها أفراد في الخارج ، أو ليس من الضروري أن يكون الأمر كذلك ؟ فحينما أقول مثلاً : « لا إله ب » في قضية سالبة كلية ، أو حينما أقول : « كل إله ب » في قضية موجبة كلية ، فهل أقصد في هذه الأحوال أنه لا بد أن يوجد موضوع خارجي يفاخر كل حد من هذه الحدود ، أو لا أقصد ذلك ؟ فالمسألة الرئيسية التي ننظر فيها هي : هل نحن نشير دائماً إلى أفراد خارجية بالنسبة إلى الموضوع أو بالنسبة إلى المحمول في كل

حكم نقول به ؟ وثانياً - وعلى أساس التفسير الذى تقدمه - يجب أن نمدل ما قلناه من نظريات تبعاً للتفسير الذى ننتهى إليه فى إجابتنا عن المسألة الأولى .

أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فيجب أن نلاحظ أولاً أننا لا نقصد دائماً أن يكون هناك موضوعٌ خارجى مقابلٌ لحدى الحكم . فأحياناً يكون ذلك مفهوماً ، وأحياناً أخرى نشير إلى وجود أفراد للموضوع دون أفراد للمحمول ، وأحياناً ثالثة يمكن أن يكون هناك مقابل خارجى لكل من الموضوع والمحمول . ولكن على أى فرض من هذه الفروض الثلاثة لا بُدَّ أن نسلم أولاً بأن كلَّ عالم مقال لا بد أن يكون محتوياً على شئ . أى إن عالم المقال لا يمكن أن يكون خالياً من كل فرد أو مساوياً لصنف الصفر . وعلى هذا لا نستطيع أن نقول إننا فى تحديدنا المدلول الوجودى لشيء ما لا بد أن نمتنع أن عدم الوجود يدل على وجود أيضاً تبعاً لقانون الثالث المرفوع الذى يقول بأن « لا - لا » يكونان معاً عالم مقال ، وأنه إذا صدقت لا فلا بد من كذب لا - لا ، أو إذا وجدت لا لا توجد لا - لا ، وإذا لم توجد لا وجد لا - لا .

٩٢ - وعلى أساس هذا المبدأ نستطيع أن نحدد طبيعة الإشارة الخارجية أو الوجودية للقضايا ؛ فنجد أولاً أن ثمة أحوالاً يكون فيها مقابل وجودى لكل من المحمول والموضوع ، وأحوالاً أخرى يكون فيها مقابل وجودى للموضوع دون المحمول ، وأحوالاً ثالثة لا يكون فيها مقابل وجودى لأىٍ منهما ، وأحوالاً رابعة يكون فيها مقابل فى الوجود للموضوع والمحمول بالنسبة إلى القضايا الجزئية دون السكائية . فإذا نظرنا فى كل هذه الأحوال ونظرنا بعد هذا فيما يترتب عليه من وضع فى عملية الاستدلال المباشر ، لوجدنا النتائج التالية :

أولاً : إذا كان لكل من الموضوع والمحمول مقابل فى الوجود الخارجى فستتم حماية الاستدلال المباشر ، لأن وضع المحمول مكان الموضوع أو العكس لا يفيد

شيئاً من التغيير في المدلول الخارجى ما دام كلاهما ذا مقابل فى الوجود الخارجى .

ثانياً : إذا كان الموضوع مقابل دون المحمول يتغير الأمر بالنسبة إلى كل

عملية :

١ - فبالنسبة إلى عملية نقض المحمول لا يحدث تغيير .

٢ - وبالنسبة إلى عملية العكس المستوى نجد أنه يكون صحيحاً بالنسبة إلى **ل** وإلى **ب** لأننا فى هاتين الحالتين نجد أن الإشارة إلى الموضوع تكفى بطريق غير مباشر للإشارة إلى وجود المحمول ، فإذا قلت : « كل إنسان فان » وحولت هذا الحكم عن طريق العكس ليصير : « بعض الفانين ناس » — فإنتى فى هذه الحالة قررت أن كلمة «فان» لها مقابل فى الوجود . وكذلك الحال فى القضية الموجبة الجزئية ، نجد أنه إذا قلنا بوجود النسبة الموضوع فقد قلنا به أيضاً بالنسبة للمحمول . ولكن الحال ليس كذلك فيما يتصل بالسالبة الكلية : فإذا قلنا « لا ا هى ب » وعكسناها إلى « لا ب هى ا » فيحدث أن المحمول لا يكون له وجود خارجى فى الأصل : ولكننا فى حالة العكس وضعنا المسألة وكأنّ للمحمول مقابلاً فى الخارج لأننا نقول بحسب الفرض الثانى إن الموضوع مقابلاً فى الخارج ، ومن هذا يحدث الخطأ فى عملية العكس المستوى بالنسبة إلى الكلية السالبة . فإذا قلت : « لا - إنسان عفريت » نفهم من هذا أن للإنسان مقابلاً فى الخارج . وإذا عكستها وقلت : « لا - عفريت إنسان » فإن هذا يشمرنى بأن للعفريت مقابلاً فى الخارج ، مع أن هذا غير صحيح .

أما فيما يتصل بعملية عكس النقيض فنجد أن الاستدلال بالنسبة إلى الكلية السالبة صحيح ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الجزئية السالبة ، ولكنه غير صحيح بالنسبة إلى الكلية الموجبة ، وذلك لأنه لإجراء عملية عكس النقيض على

الكلية الموجبة ستتحول أولاً بنقض المحمول إلى كلية سالبة . ثم نحولها إلى كلية سالبة عن طريق العكس المستوى . وقد قلنا إن العكس المستوى غير صحيح دائماً بالنسبة إلى الكلية السالبة .

ثالثاً : إذا فرضنا أن القضية لا تتضمن بالضرورة إشارة وجودية إلى الموضوع والمحمول معاً ، فقد يظهر لأول وهلة أننا مادمنا هنا لسنا إزاء إشارة وجودية ، فقد أعفينا من مسألة الإشارة الوجودية في حالة الاستدلالات المباشرة . ولكن هذا خطأ ، إذ يلاحظ أنه :

١ — بالنسبة إلى نقيض المحمول نجد أن كل العمائات الخاصة بالقضايا الأربع سليمة . ولنأخذ مثلاً القضية الكلية السالبة : « لا ع هي ح » — فنجد أن منقوضة محمولها : « كل ع هي لا ح » . فإذا افترضنا أن هناك إشارة خارجية إلى « ع » فهذا يدل على أن « بعض لا ح » موجود ، وذلك تبعاً لقانون الثالث المرفوع الذي يقول بأن « ع » إما أن تكون « ح » أو « لا ح » ولا تخلو « ع » عن أحدهما ؛ وفي حالة نقض المحمول نحسن لا نقول أكثر من أنه إذا وجدت « ح » فإنه « لا ح » . فكان عملية نقض المحمول صحيحة .

ب — عملية العكس المستوى صحيحة بالنسبة إلى الكلية السالبة لأننا في حالة الكلية السالبة نقول : إذا كانت « ح » لها موضوعات فلا بد أن يكون بعض « لا ح » موجوداً ، ونحن في حالة العكس لا نفعل أكثر من هذا لأننا نقول « لا ح هي ع » . فإذا كانت « ع » لها مقابلات وجودية فسيكون لبعض لا ح مقابلات وجودية أيضاً . أما بالنسبة إلى الكلية الموجبة والجزئية الموجبة فعملية العكس غير سليمة ، لأن « بعض ح هي ع » تتضمن أنه إذا وجد أي ح فلا بد أن يوجد أيضاً بعض ع . ولكن هذا ليس متضمناً لا في قولنا « كل ع هي ح » ، ولا في قولنا « بعض ع هي ح » — فالنتيجة هي أن عملية العكس المستوى ليست سليمة بالنسبة إلى كل من ك م ب .



ح — وعملية عكس النقيض سليمة بالنسبة إلى  $ل$  ، ولكنها غير سليمة بالنسبة إلى  $ل$  م. س . فعملية عكس النقيض سليمة بالنسبة إلى  $ل$  لأنها تتضمن أولاً نقض المحمول ، وثانياً العكس . وبالنسبة إلى  $ل$  نجد أنها ستتحول بواسطة نقض المحمول إلى  $ل$  ، ودور هذه الأخيرة أن تعكس ، والعكس سليم بالنسبة إلى  $ل$  ، فكأن العملية بالنسبة إلى  $ل$  صحيحة . أما بالنسبة إلى  $ل$  فلا تصح عملية نقض المحمول الأولى إذ تصبح كلية موجبة ودورها أن تعكس والسككية الموجبة لا تعكس عكساً بسيطاً . وبالمثل يقال على س .

و — عملية النقيض غير سليمة بالنسبة إلى كل من  $ل$  و  $ل$  .

وبذلك نجد : ١ — أن العمليات السليمة هي نقض المحمول وعكس النقيض بالنسبة إلى  $ل$  ، ونقض المحمول بالنسبة إلى  $ب$  ، ونقض المحمول والعكس المستوى بالنسبة إلى  $ل$  ، ونقض المحمول بالنسبة إلى  $س$  .

٢ — العمليات غير السليمة هي العكس المستوى والنقض بالنسبة إلى  $ل$  ، والعكس المستوى بالنسبة إلى  $ب$  ، وعكس النقيض والنقض بالنسبة إلى  $ل$  ، وعكس النقيض بالنسبة إلى  $س$  .

رابعاً : إذا فرضنا أن الكليات لا تتضمن إشارة وجودية بينها الجزئيات تتضمن ذلك فإن النتائج تكون كما يلي :

١ — عملية نقض المحمول دائماً سليمة بالنسبة إلى المحصورات الأربع .

ب — عملية العكس المستوى بالنسبة إلى  $ل$  سليمة ، وكذلك بالنسبة إلى  $ب$  ، ولكنها غير سليمة بالنسبة إلى  $ل$  .

ح — عملية عكس النقيض سليمة بالنسبة إلى  $ل$  وكذلك بالنسبة إلى  $س$  ، ولكنها غير سليمة بالنسبة إلى  $ل$  .

وبعد هذا كله نستطيع أن نحدد المضمون الوجودي للمحصورات الأربع حينما تكون حلية . ولنبدأ بالقضية السكائية الموجبة فنجد أنه :

١ — إذا كانت القضية السكائية تجريبية أو إحصائية ، نجد أن هناك إشارة وجودية بالنسبة إلى الموضوع والمحمول ، كقولنا : كل الخلفاء الراشدين قرشيون ، فهنا إشارة وجودية بالنسبة للخلفاء والقرشمة .

٢ — أما إذا كانت القضية صادرة عن استدلال عقلي خالص مجرد ، فكثيراً ما يحدث أن لا تكون هناك إشارة وجودية في القضية السكائية . فإذا قلنا : كل جسم يظل متحركاً أو ساكناً ما لم تطرأ عليه قوة تغير حالته — فمثل هذه القضية لا تكاد تتحقق إطلاقاً ، ومن الواضح هنا أن الإشارة الوجودية معدومة تقريباً .

٣ — وإذا كانت القضية تعبر عن قاعدة أو قانون فكثيراً ما يحدث أن تكون الإشارة معدومة ، فحينما يصدر قانون ويقال : « كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب » ، فقد يحدث أن لا يخالف هذا القانون أحد من الناس ، وبالتالي لا تكون الإشارة الوجودية ضرورية .

٤ — هناك أقوال عامة لا نفترض فيها مطلقاً الإشارة الوجودية . فحينما يقال : « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، أو إذا قلت : « كل من يسرق كيس نقودى يسرق شيئاً حقيراً ، وكل من يسرق شرفى يسرق شيئاً عظيماً » ، نجد أنه قد يحدث أحياناً ألا يسرق كيس نقودى قط ، ففي هذه الحالة نلاحظ أن القضايا لا تتضمن إشارة وجودية ظاهرة .

### السكائية السالبة :

الأحوال التي توجد فيها إشارة وجودية في السكائية السالبة أكبر منها في السكائية الموجبة ، وقد نقصد عمداً إلى عدم الإشارة الوجودية في بعض أحوال

الكليات السالبة ، فحينما أقول « لا كوكب يدور في مدار على هيئة قطع زائد ، يمكن أن يمر بنفس المكان الذي مر به من قبل » — ونحن نعلم أن الكواكب تدور في مدار بيضاوى أى في قطع ناقص — فهنا الإشارة إلى شيء لن يتحقق . وهناك أنواع من القضايا ينفي فيها الوجود نفياً مقصوداً لذاته كما نرى في : « لا شبح أخاف » — « لا عفريت رأيت » . فهنا لا توجد إشارة وجودية إطلاقاً .

والحال بالنسبة إلى الكلمات تختلف عنها بالنسبة للجزئيات . ففي الكلمات رأينا أن من الممكن أن لا توجد إشارة وجودية بالنسبة للموضوع أو المحمول ؛ أما في القضايا الجزئية فمن النادر جداً أن يوجد ذلك . ويفسر فن Vein هذه الظاهرة كما يفسرها المنطق الرياضى على أساس أن الجزئيات تدل على المشاهدات ، وهى بالتالى تدل دائماً على وجود ؛ أما الكليات فتقوم غالباً على استدلالات مجردة ، وبالتالى لا تتضمن إشارة خارجية بالضرورة . ويعبر عن هذا فى المنطق الرياضى بجمل القضايا الكلية تساوى صفراً ، والقضايا الجزئية لا تساوى صفراً .

## الباب الثالث

### القياس

٩٣ - من طبيعة العقل الناقصة أنه لا يستطيع الانتقال مباشرة من موضوع إلى محمول ، أعنى أنه لا يقدر على إدراك الرابطة بين طرفي حكم من مجرد النظر فيها هي نفسها وحدها ؛ بل لا بد له من وسيط كي يتيسر له ذلك . ولذا احتاج الإنسان في تفكيره إلى القيام بعملية مقارنة كلٍّ من حدّي الحكم بحدّ ثالث مشترك . وهذا يتم بقضيتين ، خلاف القضية المطلوب البرهنة عليها :

وهذه المقارنة بين التصوّرات تجري على نحوين : فهي تجري إما من حيث المفهوم ، أو من حيث الماصدق ؛ أعنى إما من حيث كون حدّ داخلًا ضمن أفراد حدّ آخر ، أو من حيث كون صفة أحدهما من بين صفات الآخر . وهذا يثير في داخل القياس مشكلة أساسية هي مشكلة الماصدق والمفهوم ، وهي مشكلة خطرهما في بيان ماهية القياس وأنواعه وحقيقة الغاية منه .

وثمت مشكلة ثانية ، هي مشكلة طبيعة الرابطة في هذه القضايا . فإن الإضافات على أنحاء عدة : إضافة تضمين ، إضافة مساواة ، إضافة أكبر أو أصغر ، الخ . وتبعاً لهذا فإن الأحكام : إما أن تكون أحكاماً تضمينية ، أو أحكام إضافة الخ . ولهذا أثره في قواعد القياس ، كما سنرى عما قليل .

وقد اختلفت المناطقة بإزاء المشكلة الأولى على ثلاث فرق : فرقة الماصدقين — وعلى رأسها هاملتون Hamilton وأصحاب المنطق الرياضى الذين أرجعوا الصلة بين المحمول والموضوع إلى الماصدق بأن قالوا إن الرابطة رابطة بين أصناف ؛ وفرقة المفهوميين ، وزعيمها روديه G. Rodier وهؤلاء يرون وجوب مراعاة المفهوم وحده ، أعنى الصفات ؛ وفرقة جمعت بين الماصدق والمفهوم ، ومنها

لاشلييه Lachelier وهى تنظر إلى الحدود نارة من ناحية المفهوم ، وأخرى من ناحية المصدق . ويرى جبلو Goblot أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل على هذا الوضع ، وإنما تحل على أساس فهم الفارق بين الأحكام المحلية والأحكام الشرطية ؛ وعنده أن المنطق القديم قد خلط بين الاثنين على حساب الأحكام الشرطية بأن غالى كثيراً فى أهمية الأولى ومداها . وهو خلط له أثره فى مشكلة ثالثة هى مشكلة الجودة فى القياس ، أعنى : هل فى نتيجة القياس جديد زيادة عما فى المقدمات ؟ فإن الأقيسة المحلية فيها تحصيل حاصل *tautologie* بالضرورة ؛ بينما الأقيسة الشرطية ليس من الضروري أن تتضمن تحصيل حاصل .

ويرتبط بهاتين المشكلتين مشكلة ثالثة وهى مشكلة الصلة بين القياس *sylogisme* وبين الاستدلال *dédution* ، فإن البعض يمدّها شيئاً واحداً ، مع أنهما ليسا كذلك : فكل قياس تحصيل حاصل ، بينما الاستدلال فيه جدّة دائماً ، لأن فيه تركيباً ، إذ تنتقل من المعلومات البسيطة إلى الأكثر تركيباً ، وهكذا .

### تعريف القياس

٩٤ - يعرفه العرب فى كتب المنطق بأنه : قولٌ مؤلفٌ من قضايا ؛ إذا سُدَّتْ لزم عنها ( عنه ) لذاتها ( لذاته ) قولٌ آخر .

فهو : « قول » — أى مركب : وهذا القول إما المفهوم العقلى ، وهو جنسُ القياسِ العقولُ ؛ وإما المفوضُ ، وهو جنسُ القياسِ المفوض . والمراد من «القضايا» ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف من قضيتين ، والقياس المركب من قضايا فوق اثنتين . واختبرَ به عن القضية الواحدة التى تستلزم لذاتها عكسها المستوى أو عكس نقيضها وما إلى ذلك من عمليات الاستدلال المباشر ، فإنها لا تسمى قياساً .

وقوله : « متى سُلِّمَتْ » — إشارة إلى أن تلك القضايا يجب أن لا تكون مسَلِّمة في نفسها ، بل يجب أن تكون بحيث لو سُلِّمَتْ لزم عنها قول آخر ليندرج في الحدّ القياسُ الصادق المقدمات وكاذبها .

وقوله : « لزم عنها » — يخرج الاستقراء والتمثيل ، فإن مقدماتها إذا سُلِّمَتْ لا يلزم عنها شيء ، لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما ، أعني لأنهما ظنيان .

وقوله : « لذاتها » ليجتزأ به عما يلزم لا لذاتها ، بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة ، وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بمحمول أولاهما يكون موضوع الأخرى ، كقولنا : مساوٍ لـ ب مساوٍ لـ ج — ينتج أن : مساوٍ لـ ج ، لكن لا لذاتها ، بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة ، وهي أن : « كل مساوٍ للمساوئ مساوٍ له » — ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام إلا من حيث تصدق هذه المقدمة . ويقال : « لذاته » للإشارة إلى تأليف القول ، أى إن تأليف القول على نحو معين من قضايا في كل منها الموضوع والمحمول في وضع معين ، هو الذى يستلزم القول الآخر ، أعني النتيجة . وهذا أدق في التمييز من قوله « لذاتها » — والإشارة في الضمير هنا إلى « القضايا » لا إلى « القول المؤلف » — لأن التأليف على النحو المعين هو الذى يؤدي إلى استخلاص النتيجة ، لا مجرد وجود قضايا .

وقوله : « قول آخر » — أريد به أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه المقدمات <sup>(١)</sup> .

وهذا هو التعريف الأرسطاطالى في أدق صورة . ونظراً إلى وجود مشكلة الحمل ، فإن بعض المناطقة يعرفه تعريفاً من شأنه أن يقصر الحمل في حالة القياس على اشتراط أن تكون الرابطة رابطة تضاعف ، لا رابطة إضافة ، كما فعل برادلى ،

(١) راجع شرح قطب الدين الرازى التختانى على « الشمسية » .

وتبعه هـ . ب . جوزف H. B. Josef ويلاحظ على هذا التعريف طابعه الشكلى : فإنه لا يشترط صدق المقدمات فى نفسها ، بل مجرد التسليم بها . فسواء أ كانت فى نفسها صادقة أم كاذبة ، فإن النتيجة واحدة من حيث نظرية القياس . وما يحدث هو أنه إذا كانت المقدمات صادقة ، كانت النتيجة بالضرورة صادقة ؛ وإذا كانت كاذبة ، فن المحتمل أن تكون النتيجة صادقة أو كاذبة . ونظراً إلى هذا الطابع الشكلى ، فإن بعض المناطقة قد أخذوا على نظرية القياس أنها تنظر إلى صحة الاستدلال ، لا إلى صحة المقدمات أو النتائج ، وقالوا : نحن نريد نظرية نتبين منها أيضاً صحة المقدمات والنتائج ، وطالبوا من أجل ذلك بأن نضع ، بدلاً من هذا المنطق الذى سموه منطق اتفاق العقل ونفسه *logic of consistency* منطقاً سموه منطق الحقيقة *logic of truth* ، كما قال جون استيوارت ميل<sup>(١)</sup> ، ووضعوا هذا المنطق على هيئة الاستقراء العلمى . ولكن تبين أن هذا الاستقراء يمتوره نفس النقص ، لأنه هو الآخر عماية استدلال تستخلص فيها النتائج من المقدمات ، ولا صحة للنتائج إلا إذا صحت المقدمات . وهم لم يستطيعوا معرفة ما إذا كانت مقدمتهم صحيحة ، أو غير صحيحة . والواقع أن المنطق يجب عليه ألا ينظر إلى صدق المقدمات فى ذاتها . ولهذا يميل المنطق المعاصر إلى الاستمعاضة عن التصورات برموز ، وهذا يدل على الطابع الشكلى الواجب توافره فى نظرية القياس .

ونحن نقول فى التعريف : « قول مؤلف من قضايا متى سلمت . . . » — وهذا قد يُشعر بأن الأصل هو أن تعطى المقدمات أولاً ، ثم يقوم الإنسان باستخلاص النتائج ، أعنى أن القياس عماية استخلاص نتائج : والواقع أن القياس

---

(1) J. S. Mill : A system of logic , III , iii , g.

ليس هذا فحسب ، فقد يكون لدى مطلوب أريد البرهنة عليه فأبحث له عن مقدمات تثبته ، فيكون هو المعطى أولاً ، لا المقدمات . ولهذا فإن القياس هو بالأحرى عملية البحث عن البرهان ، أولى من أن يكون عملية استخلاص النتائج <sup>(١)</sup> .

## أجزاء القياس

٩٤ — القضية إذا ركبّت في القياس ، تسمى « مقدمة » . « وأجزاء المقدمة الذاتية التي تبقى بعد التحليل تسمى حدوداً . فالمقدمة الحملية إذا حُلّت إلى أجزائها الذاتية ، بقى الموضوع والمحمول . أما السور والجهة فليسا ذاتيين للقضية . والرابطة وإن كانت ذاتية ، لكنها لفظة دالة على الارتباط ، ولا يبقى الارتباط بعد الانحلال . ولتمثل للقياس والمقدمة والحدود مثلاً وهو : كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث — يلزم منه أن : كل جسم محدث . فقولنا : كل جسم مؤلف — مقدمة ، وكذلك : كل مؤلف محدث ، مقدمة أخرى . وأجزاؤه من : الجسم ، والمؤلف ، والمحدث — حدود . ومجموع المقدمتين على النظم الذي نظمناه : قياس . واللازم منه ، وهو أن كل جسم محدث ، يسمى عند الازوم « نتيجة » ، وقبل اللازم عند أخذ الذهن في ترتيب المقدمات : مطلوباً <sup>(٢)</sup> » .

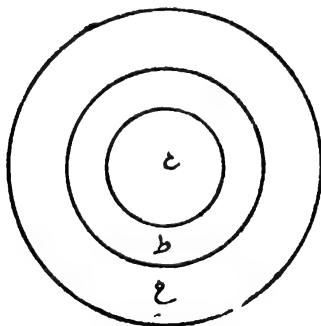
وكل قياس بسيط مؤلف بالضرورة من مقدمتين مكوّنتين من حدين ، بينهما حد ثالث مشترك : وهذا الثالث المشترك لا يظهر في النتيجة . وما كان متوسطاً بين الحدين الآخرين سُمّي حدّاً أوسطاً . أما الحدّان الآخران فيكونان النتيجة : فاما هو محمولٌ فيها يسمى الحد الأكبر ، واما هو موضوع فيها يسمى الحد

(١) راجع هـ . جوزف ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٢) « البصائر النصيرية » .



الأصغر. وهذه التسمية ناشئة عن اعتبارنا للضرب الأول من الشكل الأول ، فإننا نجد فيه أن محمول النتيجة يكون دائماً أكبر الحدود أفراداً ، وموضوعها أصغرها ، والأوسط في مركز وسط . ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي :



ولكن هذه النسبة ليست عامة في كل الأحوال ، فمثلاً حينما تكون إحدى المقدمات سالبة أو جزئية ، تتغير النسبة . فمثلاً في القياس ( من الضرب Colaront ) :

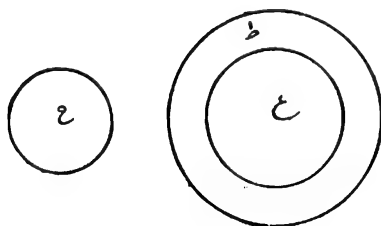
لا ط هي ح

كل ع هي ط

---

لا ع هي ح

نجد فيه أن الحد الأكبر أصغرها أفراداً ، والأوسط أكبرها ، على النحو التالي :



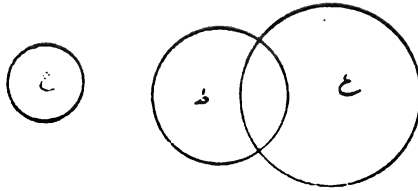
وكذلك في القياس (من الضرب Ferio) :

لا ط هي ح

بعض ع هي ط

∴ ليس بعض ع هي ح

في هذا القياس الحد الأكبر أصغرها أفرداً ، والأصغر الأكبرها أفرداً ، كما في الشكل التالي :



والأوسط هو الحد الذي يُربط بواسطته بين الحدين الآخرين ، وتنتهي مهمته في المقدمات ، ولهذا لا يظهر في النتيجة . - والمقدمة التي يوجد فيها الحد الأكبر تسمى الكبرى ، والتي يوجد فيها الأصغر هي الصغرى .

والأصغر هو موضوع النتيجة ، والأكبر هو محمول النتيجة . وبهذا يمكن التمييز بين الكبرى والصغرى في القياس على أساس أن الكبرى هي التي فيها محمول النتيجة ، والصغرى هي التي فيها موضوع النتيجة .

والمناطق الأوروبية يضمون الكبرى أولاً وتليها الصغرى ثم النتيجة . أما المناطق العربية فيمكنسون الوضع ويحملون الصغرى أولاً ثم الكبرى ثم النتيجة . ويميل إلى رأى العرب هذا استأنلي جفنز Stanley Jevons ، فإنه يقول إن إدراك صحة القياس يكون أسهل وأوضح إذا وضعت الصغرى أولاً . لكن هذه الملاحظة ليست وجيهة : ففي الضرب الأول من الشكل الأول ، وهو

المؤخذ أساساً ونموذجاً أعلى لكل أضرب القياس ، نجد أن الأفضل هو أن نوضع  
الكبرى أولاً لأنها على صورة قانون أو قاعدة كلية عامة .  
وسنرمز إلى الأكبر بالحرف ح ، والأصغر بالحرف ع ، والأوسط بالحرف ط .

### تقسيم القياس

٦ - يقسم المناطقة العرب القياس إلى قسمين رئيسيين : استثنائي  
واقتراني . فإذا كانت عين النتيجة أو نقيضتها مذكورة في القياس بالفعل ، سمي  
استثنائياً ، مثل :

إن كان هذا جسماً فهو متحيز

لكنه جسم

∴ هو متحيز

وهذه النتيجة مذكورة بالفعل في المقدمة الكبرى . ولو قلنا :

لكنه ليس بمتحيز

∴ هو ليس بجسم

فإن نقيض النتيجة وهو : « هو جسم » — مذكور في الكبرى . وسمي  
« استثنائياً » لوجود أداة الاستثناء فيه ، وهي : « لكن » .

وإن لم تكن عين النتيجة ولا نقيضتها مذكورتين بالفعل بل بالقوة ،  
سمي اقترانياً كقولنا :

كل جسم مؤلف

كل مؤلف حادث

∴ كل جسم حادث

وليست هذه النتيجة ولا نقيضتها مذكورة بالفعل فيه . وسمى اقترانياً لا اقتران الحدود فيه بلا استثناء .

والقياسات الاقترانية قد تكون من حمليات ساذجة ، وقد تكون من شرطيات ساذجة ( أى شرطيات فقط ) ، وقد تكون مركبة من الحمليات والشرطيات معاً . والقياسات الاستثنائية مؤلفة من مقدمتين إحداهما شرطية لا محالة ، والأخرى استثنائية . وعلى هذا ينقسم القياس إلى قسمين : اقتراني categorical و اقتراني شرطي conditional ، والأول هو المؤلف من حمليات فقط ، والثاني هو المؤلف من الشرطيات فقط أو منها ومن الحمليات ، وأقسامه خمسة : لأنه إما أن يتركب من متصلتين ، أو منفصلتين ، أو مقسلة ومنفصلة .

ولكن بمض الناطقة العرب ، مثل الأخضرى فى « السلم » ؛ وابن الحاجب ، والغزالى ، ذهب إلى أن القتراني مختص بالحمليات الساذجة وحدها ؛ والاستثنائي هو المركب من الحمليات والشرطيات (بنوعها) معاً . وحينئذ يقسمون الاستثنائي إلى استثنائي متصل ، واستثنائي منفصل . وسنحدث عن هذا الاختلاف عند الكلام على القياس الاستثنائي .

## قواعد القياس

٩٦ — يشترط لصحة انعقاد القياس القواعد التالية :

١ — « يجب أن يكون فى القياس ثلاثة حدود فقط » . وضرورة هذه القاعدة واضحة ، وذلك لأن القياس هو حجة فيها توضع علاقة ( على هيئة المحمول والموضوع ) بين حدثين ، بواسطة علاقة مشتركة بينهما (على هيئة محمول وموضوع) وبين حدث ثالث . فلا قياس إذن دون حدث ثالث . كما أن القياس لا يتم إذا كان مكوناً من أكثر من ثلاثة حدود . وهذا يحدث فى حالتين :

(الأولى) حينما نقول :

$$١ + ٩ = ١٠$$

$$٤ + ٦ = ١ + ٩$$

$$٥ + ٥ = ٤ + ٦$$

$$٥ + ٥ = ١٠ . .$$

ولكن يلاحظ أن هذا النوع من الاستدلال يمكن إرجاعه إلى سلسلة من الأقيسة ، وليس قياساً واحداً ، فهو إذن قياسٌ مركب .

(والثانية) حينما يستخدم الأوسط بمعنى مشترك ، فيكون لدينا في الواقع أربعة حدود أو أكثر . وهذا نوعٌ من المغالطة يسمى أغلطة الحد الرابع : *quaternio terminorum* ومن الأمثلة المشهورة عليها مثل اللاتيني القديم :

*finis rei est illius perfectio*

*mors est finis vitae*

*ergo mors est perfectio vitae*

والمغالطة هنا في استعمال الكلمة *finis* في الكبرى بمعنى الغاية والتمام ، وفي الصغرى بمعنى : النهاية والانتضاء .

وتسمى المغالطة حينما تكون ناشئة عن استعمال الأوسط بمعنى مشترك — باسم : « أغلطة الأوسط المشترك » *fallacy of ambiguous middle* .

٢ — « يجب أن لا تحتوى النتيجة على الحد الأوسط » .

وذلك لأن مهمة الحد الأوسط هي الربط بين الحدين البعيدين . وهذه المهمة تنتهى عند النتيجة ، فيجب إذن أن لا يذكر فيها .

ويلاحظ على هاتين القاعدتين ، الأولى والثانية ، أنهما ليستا قاعدتين بالمعنى الحقيقي ، بل هما وصفٌ للقياس وتعريف له ، وليستا شرطين لصحة انمقاده .

أما القواعد التالية فهي قواعد صحة انمقاد القياس :

٣ - « يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً ، على الأقل مرة واحدة »  
لأنه إن لم يكن مستغرقاً ، أى مشيراً إلى كل الأفراد الصادق عليها ، فإن  
من الممكن أن نشير في المقدمة الكبرى إلى جزء غير الجزء المشار إليه في  
المقدمة الصغرى . وحينئذ لا يقوم بوظيفته ، أعنى الربط بين الحدين البعدين ، فلا  
ينعقد القياس .

وهذه القاعدة من القواعد الأساسية جداً في القياس ، ويؤدي الإخلال بها  
إلى أغلوطة تسمى أغلوطة الأوسط غير المستغرق fallacy of undistributed  
middle ومع ذلك لم تخلُ من طعن . فإن هاملتون يقول إنه لا داعي لاشتراط  
استغراق الحد الأوسط استغراقاً تاماً ، بل يكفي أن يكون الاستغراق لأكثر  
من نصف الأفراد كي يصحَّ القياس . ولهذا يعدل هذه على النحو التالي :  
« يجب أن يكون كمُّ الحد الأوسط ، مقدراً في وظيفته (في الكبرى والصغرى)  
أكبر من كمِّ الحد نفسه مستغرقاً » - مثال ذلك :

معظم الناس مرتكبون للخطايا.

نصف الناس سينجون من العقاب الإلهي .

بعض مرتكبي الخطايا سينجون من العقاب الإلهي .

وقد رد أميل شارل Emile Charles على هذا الاعتراض بأن قال :  
إن هاملتون نفسه يقرر أن الحد الذي لا تكون كميته معينة هو وحده الجزئي ؛  
وما عدا ذلك فكلّي . و « معظم » و « نصف » هي حدود معينة الكمية ،  
فهى إذن كلية .

وتظهر أهمية هذه القاعدة بوضوح في الشكل الثالث ، حيث يكون الحد  
الأوسط موضوعاً في المقدمتين . فحينئذ لا يكون الأوسط مستغرقاً ، ولو مرة  
واحدة ، فمن الواضح أنه لا يكون ثم حد أوسط بالمعنى الحقيقي . مثال ذلك :

بعض الجهون طيار .

بعض الحيوان قارض .

ومعروف أن القوارض غير التي تطير ، ولكنى لا أستطيع أن أستنتج أن بعض القوارض طيارات .

ولكن حينما لا يكون الأوسط موضوعاً ، يكون ثم شيء من التمسف في التحدث عن الإستفراق ، وذلك في رأى الذين لا يتفقون مع أصحاب نظرية كم المحمول في قولهم إنه هو الآخر ذو كم ويفكر فيه بحسبانه ذا كم .

وتبعاً لهذه القاعدة الثالثة ، فإنه إذا كان الأوسط موضوعاً في جزئية ، أو محمولاً في موجبة ، فإن المقدمة الأخرى يجب أن تكون كلية إذا كان موضوعاً فيها ، سالبة إذا كان محمولاً فيها .

٤ — « يجب أن لا يُستفترق حد في النتيجة لم يكن مستفراقاً من قبل في المقدمات » .

وذلك لأنه إذا كان حد غير مستفراق في المقدمات ، فإنه لا يشير إلى كل الأفراد التي ينطبق عليها ؛ وهذا لا يبرر استخدامه في النتيجة مشيراً إلى كل الأفراد . وذلك لأن الحكم لا ينتقل من الجزئى إلى السكلى . فإذا كان بعض الناس أشقر ، فلا نستطيع أن نستنتج أن كل الناس سُقَر .

ومخالفة هذه القاعدة تسمى عملية الاصفر غير المشروع ، أو الأكبر غير المشروع حسب الأحوال illicit process of the major or minor term

لوائح هذه القاعدة:

( ١ ) يجب أن يوجد في المقدمات حد مستفراق زيادة عما في النتيجة ، لأن كل حد مستفراق في النتيجة مستفراق كذلك في المقدمات ، ثم إن الأوسط مستفراق بالضرورة ، تبعاً للقاعدة الثالثة من قواعد القياس .

(ب) إذا كانت النتيجة سالبة ، فلا بد أن يكون الأكبر مستغرقاً في الكبرى ، لأنه مستغرق في النتيجة .

(ح) كبرى القياس ذى النتيجة السالبة لا يمكن أن تكون جزئية موجبة ، لأن هذه لا تستغرق شيئاً ، بينما الأكبر مستغرق في النتيجة .

(د) إذا كان الأصغر موضوعاً في جزئية صغرى ، أو محمولاً في موجبة صغرى ، فإن النتيجة لا يمكن أن تكون كلية . وإذا كان الأكبر محمولاً في كبرى موجبة ، فإن النتيجة لا يمكن أن تكون سالبة .

ويجب أن نلاحظ أن عكس هذه القاعدة ليس بصحيح بالضرورة ، أعني أنه إذا كان في المقدمات حد مستغرق فليس من الضروري أن يكون هذا الحد مستغرقاً في النتيجة . وإنما الشاهد دائماً هو أن الحد الأصغر يكون في النتيجة كما هو في المقدمة الصغرى ، أعني أنه إذا كان مستغرقاً في الصغرى فإنه يمكن أن يكون دائماً مستغرقاً في النتيجة .

• — « لا إنتاج بين السالبتين » .

لأن السالبتين يفصلان كلاً من الموضوع والمحمول عن الأوسط . ولكن إذا فُصل شيئان عن شيء ثالث ، فلا ينتج أنهما نفس الشيء ولا أنهما ليسا نفس الشيء . مثلاً : إذا كان الأسباب غير أتراك ، وكان الأتراك غير مسيحيين ، فلا ينتج أن الأسباب غير مسيحيين .

وهذه القاعدة أساسية جداً ، وإحدى القواعد الثلاث التي عدها هاملتون ضرورية قبل أن يرجع هذه القواعد كلها إلى قاعدة واحدة .

بيد أنه يلاحظ ، مع ذلك ، أن بعض الأقيسة التي تكون الرابطة فيها رابطة مقدار لا تخضع لهذه القاعدة . مثال ذلك :



- أبراج كنيسة نوتردام ليست عالية علو أبراج كنيسة استراسبورج .
- وأبراج كنيسة استراسبورج ليست عالية علو الأهرام .
- °. أبراج كنيسة نوتردام ليست عالية علو الأهرام .

٦ — « القضيتان الموجبتان لا تلتجان قضية سالبة » .

لأنه إذا كان هذا النتيجة مرثبطين بثاث ، فلا يمكن إثبات أنهما منفصلان .

٧ — « النتيجة تدفع الأخس » . أى إنه إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، كانت النتيجة سالبة ؛ وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية كانت النتيجة جزئية » .

ولنبرهن على كل شطر من شطريها على حدة :

( ١ ) لأنه إذا كانت هناك مقدمة سالبة ، فإن الحد الأوسط مفصول عن أحد جزئي النتيجة ، وتبعاً لهذا لا يمكن ربطهما ، وهذا ضرورى للإنتاج بالإيجاب .

(ب) وإذا كانت هناك مقدمة جزئية ، فلا يخلو أن تكون لدينا :

١ — مقدمتان سالبتان ، ولا إنتاج بينهما تبعاً للقاعدة الخامسة .

٢ — مقدمتان موجبتان .

٣ — مقدمة موجبة ، والأخرى سالبة .

فيلاحظ في حالة ( ٢ ) أن المقدمتين لما كانتا موجبتين ، وإحداها جزئية ، فإنهما لا تستغرقان بينهما غير حد واحد . وهذا الحد يجب أن يكون الأوسط تبعاً للقاعدة الثالثة . وعلى ذلك سيكون الحد الأصفر غير مستغرق في المقدمتين ، وإذن لا يكون مستغرقاً في النتيجة ، تبعاً للالزمة ٥ من القاعدة الرابعة .

وبلاحظ في حالة ( ٣ ) أن المقدمتين ستستغرقان فيما بينهما حدين فقط . وهذان يجب أن يكونا : الأوسط ( تبعاً للقاعدة الثالثة ) والأكبر ( تبعاً للضرورة ب من القاعدة الرابعة ، إذ يوجد لدينا مقدمة سالبة ، وهذه تقتضي نتيجة سالبة تبعاً للشطر الأول من القاعدة ؛ وتبعاً لهذا تقتضي أن يكون الحد الأكبر مستغرقاً في النتيجة ) . وعلى ذلك لا يمكن أن يكون الأصغر مستغرقاً في المقدمات ؛ فالنتيجة إذن جزئية ، تبعاً للقاعدة الرابعة<sup>(١)</sup> .

ويمكن صياغة البرهنة على هذه القاعدة بصورة أخرى هكذا :

إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فلا يمكن أن تكون النتيجة كلية سالبة أو موجبة .

١ — لأنه إن كانت كلية موجبة ، فإن موضوعها مستغرق ، أى إن الحد الأصغري سيكون مستغرقاً ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الصغرى سالبة ، وكان هو محمولها ؛ أو كلية وكان هو موضوعها . ولا يمكن أن تكون سالبة ، لأن النتيجة موجبة . فلا بد إذن أن تكون كلية ويكون هو موضوعها . فإذا كان الحد الأصغر مستغرقاً في كلية فهو موضوعها ، ويكون الأوسط حينئذ محمولها . وغير مستغرق . ولما كان من الضروري للحد الأوسط أن يكون مستغرقاً ولو مرة واحدة ، فلا بد أن يكون مستغرقاً في الكبرى ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت هذه كلية وكان هو موضوعها — أى إنه لا واحدة من المقدمتين إذن جزئية بخلاف الفرض .

( ١ ) راجع كيتز ٢٩٠ ؛ جوزف ص ٢٧٦ .

ب — وإذا كانت كلية سالبة ، فإن محمولها وموضوعها سيكونان إذن مستغرقين ، أى إن الحدين الأكبر والأصغر لا بد أن يكونا مستغرقين في المقدمتين . فيكون لدينا إذن ثلاثة حدود مستغرقة ، لأن الأوسط لا بد أن يستغرق مرة واحدة على الأقل . إذن لا بد أن تكون إحدى المقدمتين سالبة كلية حتى يستغرقى طرفاها . والمقدمة الأخرى يجب أن 'يستغرق' أحد طرفيها ، وهذا لا يتم إلا إذا كانت كلية موجبة ، أو جزئية سالبة ، أو كلية سالبة . ولا يمكن أن تكون واحدة من هاتين الأخيرتين ، لأنه يتكوّن لدينا مقدمتان سالبتان ، وهما لا تتجان . فبقي أن تكون كلية موجبة . أى إنه لا واحدة من المقدمتين إذن جزئية ، بخلاف الفرض .

٨ — « لا إنتاج بين جزئيتين » .

ويمكن أن يبرهن على ذلك بسهولة كما يلي :

المقدمتان الجزئيتان إما أن تكونا :

(أ) سالبتين

(ب) موجبتين

(ج) إحداها موجبة ، والأخرى سالبة .

ولا إنتاج في الحالة الأولى ( أ ) ، تبعاً للقاعدة الخامسة .

وفي الحالة الثانية ( ب ) يلاحظ أن الموجبتين الجزئيتين لا تستغرقان أى حدٍّ من حدودهما ، فلما كان من الضروري استغراق الحد الأوسط ( تبعاً للقاعدة الثالثة ) فلا إنتاج إذاً .

وفي الحالة الثالثة ( ج ) يلاحظ أنه إذا أمكن الإنتاج فيجب أن تكون النتيجة سالبة ( حسب الشطر الأول من القاعدة السابقة ) ، فيكون الحد الأكبر مستغرقاً إذن في النتيجة . وعلى ذلك يجب أن يكون لدينا حدّان ، مستغرقان في

المقدمتين ، هما الأوسط والأكبر (تبعاً للقاعدتين الثالثة والرابعة) . ولكن الجزئية السالبة والجزئية الموجبة لا تستغرقان فيما بينهما غير حدٍّ واحد . إذن لا يمكن الإنتاج <sup>(١)</sup> .

(٩) « لا إنتاج بين كبرى جزئية ، وصغرى سالبة » .

لأنه لما كانت المقدمة الصغرى سالبة ، فيجب أن تكون الكبرى موجبة ، تبعاً للقاعدة الخامسة ، ولكن هذه الأخيرة جزئية كذلك . وعلى ذلك لن يكون الحدُّ الأكبر مستغرقاً فيها . وتبعاً للقاعدة الرابعة ، يجب أن يكون مستغرقاً في النتيجة ، أي إن النتيجة ستكون موجبة . ولكن لما كانت لدينا مقدمة سالبة ، فلا بد أن تكون النتيجة سالبة . فهذا التناقض يبرهن على صحة هذه القاعدة ، وهي أنه لا إنتاج بين كبرى جزئية وصغرى سالبة .

وتيسيراً لحفظ هذه القواعد فإننا قد نظّمناها كما يلي :

ثلاثة في الحجة الحدود	وأوسطٌ عن لازمٍ بسيدٍ
وأوسطٌ مستغرقٌ لازماً	وما لجزئيين أن يقاما
ولا يرى استغراقٌ حدٍّ لازمٍ	بغير الاستغراق في مُقدّمٍ
وسالبٌ في الكل ليس مُنتج	وموجبٌ بالسلب ليس يُنتج
يضاف إليها ما أورد « السلم » :	
وتتبع النتيجة الأخرى من	تلك المقدمات ، هكذا زُكّن

صياغة هذه القواعد

من جديد

٩٧ — لكن هذه القواعد التسع يمكن صياغتها صياغة موجزة بردها

(١) راجع كينز ص ٢٨٩ ؛ جوزف ص ٢٧٦ .

إلى أربع قواعد : اثنتان منها خاصتان بالاستغراق ، والأخريان تتملقان بالكيف :  
 أ — فقواعد الاستغراق اثنتان :

- ( ١ ) يجب أن يستغرق الحد الأوسط ، على الأقل مرة واحدة .
  - ( ٢ ) لا يُستغرق حد في النتيجة لم يكن مستغرقاً من قبل في المقدمات .
- ب — وقواعد الكيف اثنتان أيضاً :

- ( ٣ ) لا إنتاج بين سابيتين .
- ( ٤ ) إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، كانت النتيجة سالبة ؛ وللبرهنة على قضية سالبة ، يجب أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

### رد هذه القواعد الأربع بعضها إلى بعض

ويمكن رد هذه القواعد الأربع الأخيرة بعضها إلى بعض على النحو التالي :

- ١ — القاعدة ( ٣ ) يمكن أن تستنتج من القاعدة ( ١ ) كما يلي <sup>(١)</sup> :
- لنفرض أن المقدمتين سابيتان كليتان . فإنهما في أى شكل يمكن أن يردّا ، بواسطة العكس المستوى ، إلى :

لا ح هي ط لا ع هي ط

وعن طريق نقض المحمول ردّا هاتان ( دون أن تفقد شيئاً من قوتها ) إلى :

كل ح هي لا - ط

كل ع هي لا - ط

والحد الأوسط هاهنا غير مستغرق . وهذا يدل على أن القاعدة ( ٣ ) يمكن أن تُمكّل لازمة للقاعدة ( ١ ) ، لأنه إذا أمكن استنتاج شيء من الزوج الأول من المقدمات ، أمكن أن يستنتج من الزوج الثاني أيضاً .

(١) دى مورجن : « المنطق الشكلي » ص ١٣ :

وفي الحالة التي تكون فيها إحدى المقدمتين جزئية ، يقال إنه مادام لم يمكن استنتاج شيء من سالبين كليتين ، فبالأحرى لا يمكن استنتاج شيء من مقدمتين سالبتين إحداهما جزئية .

ب — والقاعدة ( ٣ ) يمكن أن نستنتج منها الشرط الأول من القاعدة ( ٤ ) :  
لأنه إذا فرضنا أن القضيتين  $ق$  و  $م$  تبرهنان معاً على قضية ثالثة هي  $ص$  ، فإنه من الواضح أن  $ق$  ونقي  $ص$  يبرهنان على نقي  $ق$  ، لأن  $ق$  و  $م$  لا يمكن أن تكونا صادقتين بدون  $ص$  . فلنفرض الآن أن  $ق$  ( السالبة ) و  $ت$  ( الموجبة ) تبرهنان على  $ص$  ( الموجبة ) . فإنه في هذه الحالة تكون  $ق$  ( السالبة ) ونقي  $ص$  ( السالبة ) تبرهنان على نقي  $ق$  . ولا إنتاج بين سالبتيه ، بحسب الفرض . إذن الفرض الأصلي غير صحيح .

ومن هذا كله يتبين أن الشرط الأول من القاعدة ( ٤ ) يمكن أن يُعدَّ لازمةً للقاعدة ( ٣ ) ، وأن القاعدة ( ٣ ) بدورها يمكن أن تعدَّ لازمةً للقاعدة ( ١ ) .

كما أن من الممكن ، من ناحية أخرى ، إرجاع القاعدة ( ١ ) والقاعدة ( ٢ ) كلٌّ منها إلى الأخرى بالطريقة التالية :

لنفرض أن  $م$  و  $ك$  مقدمتان  $م$  هي نتيجة قياس يحتوي حدًّا أصغر أو أكبر غير مشروع ، بأن كان الحد  $م$  غير المستغرق في  $م$  مستغرقاً في  $ص$  حينئذ نجد أن نقيضة  $ص$  إذا أخذت مع  $م$  تبرهن على نقيضة  $ت$  . ولكن أي حد يكون مستغرقاً في قضية لا يكون مستغرقاً في نقيضتها . إذن  $م$  غير مستغرق في نقيضة  $ص$  ؛ وبحسب الفرض هي غير مستغرقة في  $م$  ولكن  $س$  هي الحد الأوسط للقياس الجديد ، الذي سيكون حينئذ منطقياً على أنبلاطة الحد الأوسط غير المستغرق . وهذا يدل على أن كل قياس يتضمن مباشرة

أغلوطة الحد الأكبر أو الأصغر غير المشروع يتضمن بطريق غير مباشر أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق .

وهذا يدلّ على أن القاعدة (٢) ترجع إلى القاعدة (١) . فلم يَهَقَّ إذن غير القاعدة (١) والجزء الثاني من القاعدة (٤) — أى إن قواعد القياس تردُّ إلى قاعدتين :

١ — قاعدة الاستغراق : يجب أن يكون الحد الأوسط مستغرقاً ، على الأقل مرة واحدة ، في المقدمات .

ب — قاعدة الكيف : لكي يُبَرِّهن على نتيجة سالبة يجب أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

والمهم في هذا كله أنه ليس المقصود بعملية الرد هذه أن كل قياس غير صحيح هو المخالف مباشرة لواحدة من هاتين القاعدتين . فلن يحك الاختبار ، من أجل اكتشاف القياسات غير الصحيحة ، لا يزال هو القواعد الأربع المذكورة . وإنما المهم في هذا الإرجاع أو الرد هو بيان أن هذه القواعد الأربع ليست مستقلة بعضها عن بعض .

#### ٩٨ — الاعتراضات على هذه القواعد :

ولقد شاهدنا كيف أثّرت اعتراضات على بعض هذه القواعد . بيد أن هذه الاعتراضات تسقط إذا لاحظنا طبيعة القياس الحقيقية ، وهي :

أولاً : أن الرابطة رابطة تضمّن دائماً .

ثانياً : أن الحدود ثلاثة ، وثلاثة فقط .

فالملاحظة الأولى فيها ردٌّ على الاعتراض الخاص بإمكان الاستنتاج من سالتين . والملاحظة الثانية فيها رد على الاعتراضين الخاصين :

١ — بإمكان الإنتاج مع كون الأوسط غير مستغرق ، حين نقول :  
كل ح هي ط

كل ع هي ط — وفي هذا ط غير مستغرقة

فالناتج : بعض لا — ع هو لا — ح

ب — بإمكان الإنتاج مع وجود أغلوطه الحد الأكبر ، حين نقول :

كل ط هي ح

كل لا — ط هي ع

والناتج : ليس بعض ع هو ح

ففي هاتين الحالتين يلاحظ أن الحدود أكثر من ثلاثة ( في الأول :

ع ، ح ، ط ، لا — ع ، لا — ح ؛ وفي الثاني : ط ، ح ، ع ،  
لا — ط ) ، ومن هنا أمكن الإنتاج إنتاجاً صحيحاً .

## مبدأ القياس

٩٩ — صاغ أرسطو مبدأ القياس على النحو التالي :

« نحن نقول عن شيء محمول عاينه صفة إنه مستغرق ، حينما يكون من المستحيل أن نجد جزءاً من الموضوع لا تحمّل عليه الصفة . وكذلك حين يقال : ليس محمولاً على شيء ، ( « التحليلات الأولى » المقالة الأولى ، الفصل الأول ، ص ٢٤ ب س ٢٦ ) .

وجاء الاسكلاطيون في المصور الوسطى الأوربية فصاغوها على النحو التالي :

( م — ١٢ النطق الصوى )



« صفة الصفة صفةً للشيء نفسه ؛ ورفع الصفة رفعاً عن الشيء نفسه .  
والمحمول على الكل محمول هو نفسه على البعض أيضاً ، والا محمول على الكل  
لا محمول على البعض » .

ثم عبروا عنه بتمبير موجز ، فسموه : « مقالة الكل واللاشيء » .

dictum de omni et nullo .

وبلاحظ أن الجزء الأول من هذه الصيغة يشير إلى أن الحد الأوسط يعتبر من  
حيث أنه صفة لموضوع هو الحد الأصغر ؛ بينما الجزء الثاني يشير إلى أن الحد الأوسط  
يمثل ، بالنسبة إلى العقل ، صفةً منظوراً إليه من حيث أفراد .

إلا أن الملاحظ أن هذه « المقالة » لا تنطبق مباشرة إلا على القياس الذي من  
الشكل الأول ، بينما الواقع هو أن قواعد القياس تنطبق على جميع الأشكال .

لهذا حاول بعض المناطقة استخراج قواعد القياس السانعة الذكر ؛ من هذه  
« المقالة » ، « مقالة الكل واللاشيء » . ومن الذين حاولوا ذلك كينز ، وفي سبيل  
ذلك صاغ « المقالة » على النحو التالي :

« ما يحمل ، سلباً أو إيجاباً ، على حدٍ مستغرق ، يمكن أن يحمل بالطريقة  
عنها على كل شيء داخل تحته » — ويبرهن على ذلك كما يلي :

أ — هذه « المقالة » تشير إلى ثلاثة حدود فحسب ، هي ( ١ ) حد يجب أن  
يكون مستغرقاً ؛ ( ٢ ) شيء محمول على هذا الحد ؛ ( ٣ ) شيء داخل تحته . وهذه  
الحدود هي على التوالي : الأوسط ، الأكبر ، والأصغر .

ب — « المقالة » تدل ليس فقط على وجوب استغراق الحد الأوسط مرة  
واحدة على الأقل في المقدمات ، بل تقول بالتحديد إنه سيكون مستغرقاً في الكبرى :  
« كل ما يحمل على حدٍ مستغرق » .

ج — وتشير أيضاً ، بطريق غير مباشر ، إلى أغلومة الأكبر غير المستغرق .

فإن هذه الأغلوطة ترتكب فقط حينما تكون النتيجة سالبة ؛ ولكن العبارة :  
( بالطريقة عينها ) تقول إنه إذا كانت نتيجة سالبة ، فإن الكبرى يجب  
أن تكون سالبة . ونظراً إلى أن كل قياس تنطبق عليه هذه « المقالة » مباشرةً  
الحد الأكبر فيه محمول في هذه المقدمة ، فإنه سيكون مستغرقاً في مقدمته  
وفي النتيجة .

كما أن « المقالة » تشير إلى أغلوطة الأصغر غير المستغرق من حيث إنها  
لا تضمن لنا في الحل في النتيجة إلا ما ظهر في المقدمة الصغرى أنه داخل تحت  
الحد الأوسط .

و — والقضية التي تقول إن شيئاً يدخل تحت الحد المستغرق يجب بالضرورة  
أن تكون قضية موجبة ، أى إن « المقالة » تشير إذن إلى أن المقدمات لا تكون  
سالبة كلها .

ه — والعبارة : « بالطريقة عينها » تدعى إلى الإخلال بالقاعدة التي تقول .  
إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، كانت النتيجة سالبة ، والعكس بالعكس .

\* \* \*

١٠٠ — لكن المناطقة المحدثين لاحظوا أن هذه « المقالة » تشير إلى القياس  
الذى من الشكل الأول فحسب ، ولا تشير إلى كل الأضرب ، فأبدلوا بمبدأ القياس  
كما تعبّر عنه هذه « المقالة » مبادئ أخرى أشمل وأدق . وأشهر من فعلوا ذلك  
كنت Kant ثم هاملتون . فقال كنت إن مبدأ القياس يجب أن يصاغ بدقة على  
النحو التالى :

« ما يتوقف على شرط قاعدة ، يتوقف أيضاً على القاعدة نفسها »

أما هاملتون فقد قال بقاعدة عامة لكل أنواع القياس . وليست هذه القاعدة  
مبدأً مجرداً ؛ وإنما هى الشرط الأصلى لكل قياس . فقال إن العلاقات بين الحدين  
البعيدين تقوم على العلاقات بينهما وبين الحد الأوسط .

فإذا نظرنا إلى الحدود من حيث السكم فإن الحمل الإيجابي يكون بحمل :

١ — كل على كل آخر

٢ — كل على جزء

٣ — جزء على كل

٤ — جزء على جزء آخر

والحمل بالسلب يكون برفع :

٥ — جزء عن جزء

٦ — جزء عن كل

٧ — كل عن جزء

٨ — كل عن كل

وهذه العلاقات على الترتيب الذي ذكرناه ؛ تكون سلسلة تنازلية من الأولى التي هي حمل كل إلى الأخيرة التي هي رفع كل . فلذلك الأولى على سبيل الإيجاز : « الأقوى » ، والأخيرة : ( الأخرى ) . وحيث سيكون مبدأ القياس هو القاعدة التالية التي تنطبق على جميع الأضرب وتقوم مقام جميع القواعد ، مزيلة — في نظر هاملتون — جميع ما فيها من عيوب ونقائص ، وهي :

( العلاقة الأخرى الموجودة بين حد أو آخر من حدين وبين حد ثالث بعينه ، يحمل عليه بالإيجاب واحد منهما على الأقل ، تثبت بين هذين الحدين نفسيهما ) .

أما المبدأ الذي يقوم عليه اليقين في القياس فهو مبدأ الذاتية أو عدم التناقض <sup>(١)</sup> .

(١) راجع تعليقه اميل شارل Charles على نشرته لمنطق يورويال م ٢٨١ — ٢٨٢ .

## تقد برهنة هذه القواعد

١٠١ — يفقد خصوم نظرية كم المحمول هذه البرهنة على قواعد القياس لأنها تفترض كمية المحمول . ولكن ليس هذا عيبها الحقيقي ، كما يقول رايبيه ، وإنما عيبها الحقيقي هو « أنها تقنع العقل دون أن تنيره » . فكما لاحظ جوبلو [ § ١٣٨ من ٢٢٠ - ص ٢٢١ ] « يستطيع المرء أن يبرهن على كل قواعد القياس ، وأن يميز بواسطتها بين الحجج الباطلة والحجج الصحيحة دون اعتبار لأية صلة من الصلات المنطقية التي تكون البراهين . وفي استطاعته أيضاً بوضعه الحد الأوسط وضماً خاصاً ، وتباً لهذا بقية الحدود ، وتطبيقه القواعد ، أن يركب كل الضروب الصحيحة في كل شكل من الأشكال ، دون أن يفهم طبيعة البرهنة الخاصة بكل شكل على حدة ، والمختلفة فيما بين الأشكال بعضها وبعض . فإننا في الواقع نستبعد بواسطتها الأقيسة الفاسدة ونرتب الأقيسة الصحيحة تبماً لعلاقات خارجية ، دون إدراك لحقيقتها الباطنة » .

## أشكال القياس الحمل

١٠٢ — يحدد المنطق المدرسي أشكال القياس تبماً لأوضاع الحد الأوسط في المقدمات . وعلى هذا تكون للقياس أشكال أربعة :

الشكل الأول	الشكل الثاني	الشكل الثالث	الشكل الرابع
ط ح	ح ط	ط ح	ح ط
ع ط	ع ط	ط ع	ط ع

ولكن يلاحظ على هذا التقسيم أنه يقوم على أساس علامة خارجية صرفة هي وضع الحد الأوسط بالنسبة إلى بقية الحدود في المقدمات . وهذا من شأنه أن لا يجلنا لتبين بوضوح طبيعة البرهنة الخاصة بكل شكل . كما أنها ، من ناحية

أخرى ، تضطرنا إلى القول بوجود شكل رابع لا وجود له في الواقع ، لأن الأضرب الخمسة التي يتألف منها هذا الشكل ترجع إلى أضرب للأشكال الثلاثة الأخرى أسبغت صياغتها . وحينما نرى قياساً يظهر بمظهر الشكل الرابع ، فالأصل في هذا أننا جعلنا الحد الأكبر هو الحد الأصفر ، والأكبرى هي الصفرة . وأرسطو لم يعرف هذا الشكل ، وإنما اخترعه كلوديوس جالينوس . ورجال العصور الوسطى اختلفوا فيه : ففهم من رفضه ، ومنهم من اعترف به ، سواء بين المناطق المسلمين والمسيحيين . ثم جاء لاشلييه Lachelier فبرهن على أنه لا يوجد بالضرورة غير ثلاثة أشكال ، ولا يمكن أن يوجد شكل رابع ضرورةً . وسنتناول هذه المسألة بتفصيل أوسع حين الكلام على الشكل الرابع .

ولهذا يرى جيلر [ § ١٣٧ ] أن التقسيم يجب أن يقوم على أساس باطن ، بأن نحدد الأشكال الثلاثة تبعاً لطبيعة البرهنة الخاصة بكل شكل شكل . وهذه الأنواع من البرهنة سنجدها ، مع ذلك ، تختلف تبعاً لوظيفة الحد الأوسط ، وأن موضع الحد الأوسط يختلف تبعاً لوظيفته .

على أن الشريف الجرجاني في شرحه على « شرح القطب على الشمسية » بين أساس الإنتاج في الأشكال الأربعة على أساس طبيعة وظيفة الحد الأوسط فقال :

« اعلم أن حاصل الشكل الأول هو اندماج الأصفر بأكمله أو بعضه في الأوسط المحكوم عليه كلياً بالأكبر ، إيجاباً أو سلباً . فيكون الأصفر ، بأكمله أو بعضه ، أيضاً محكوماً عليه بالأكبر : إما إيجاباً أو سلباً . فينتج المحصورات الأربع ، وذلك من خواصه ، فإن ما عداه لا ينتج إيجاباً كلياً .

« وأن حاصل الشكل الثاني أن الأصفر والأكبر متنافيان في الأوسط إيجاباً و سلباً ، فيتنافيان قطعاً ، فيكون الأكبر مسلوباً عن الأصفر كلياً أو جزئياً ،

فلا ينتج الشكل الثاني إلا سالبة . فضربان منه ينتجان سالبة كلية ، وآخران سالبة جزئية .

وأن حاصل الشكل الثالث أن الأصغر لاقى الأوسط إيجاباً ، والأكبر لاقاه : إما إيجاباً أو سلباً ، فيتلاقيان في الجملة : إما إيجاباً أو سلباً ، فلا ينتج الشكل الثالث إلا جزئية : فثلاثة ضروب منه تنتج موجبة جزئية ، وثلاثة أخرى سالبة جزئية .

«وأما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية<sup>(١)</sup> ، وسالبة : إما كلية<sup>(٢)</sup> ، أو جزئية<sup>(٣)</sup>» [ ص ٢٧٤ ] ولهذا تترتب الأشكال تبعاً لطبيعة النتائج في كل منها ، من حيث السك والكيف .

فيقال أولاً من حيث الكيف : إن الإيجاب أشرف من السلب لأن الإيجاب وجود ، والسلب عدم ؛ ومن حيث السك : إن السكلى أشرف من الجزئى ، لأن السكلى أضيظ وأنتع في العلوم ، كما أنه أخص من الجزئى ، والأخص لا شمله على أصح زائد يكون أشرف . ولهذا فإن الموجبة الكلية هي أشرف المحصورات الأربع لا شملها على أشرفين ؛ وأخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على أخصين ؛ والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئية ، لأن شرف السلب السكلى باعتبار الكلية ، وشرف الإيجاب الجزئى بحسب الإيجاب ؛ وشرف الإيجاب من جهة واحدة ، وشرف الكلية من جهات متعددة . ولما كان المقصود من الأفيصة نتائجها ، رتب باعتبار ترتيب نتائجها شرفاً ، فقدم المنتج للأشرف على غيره<sup>(٤)</sup> .

(١) في ضربين .

(٢) في ضرب واحد ،

(٣) في ضربين

(٤) « شرح القطب على الشمسية » ص ٢٧٥ .

وتبما لهذا أيضاً تترتب الأضراب .

والضرب عبارة عن المهيئة الحاصلة عن اجتماع الصغرى والكبرى باعتبار الأسوار ، أى باعتبار الكم والكيف فى القدمات .

١٠٣ - وليبان الأضراب المنتجة فى كل شكل يبدأ المنطق المدرسى فيقول إن تركيب القضايا الثلاث بنفسها مع بعض ، وكل واحدة منها يمكن أن تكون من أربعة أنواع (ل ، ل ، ب ، س ، ا ، هـ) :  $4 = 2^2$  .

ومن بين هذه الأضراب الأربعة والستين : هذه مخالفة لهذه القاعدة ، وتلك مخالفة لتلك القاعدة ؛ وبإسقاط هـ الضروب المخالفة تدقيق عشرة أضراب منتجة ؛ ومن هذه الأضراب ما هو مشترك فى شكلين ؛ فها هنا إذن أربعة عشر ضرباً منتجة إن قلنا بثلاثة أشكال فقط ، وتسعة عشر ضرباً إن قلنا بشكل رابع .

واقضيه ذلك نقول إن المحصورات الأربع ل ، ل ، ب ، س لو أخذت ثلاثة : فلا يمكن أن تركيب إلا ٦٤ تركيباً ( مكعب ٤ ) . ومن بين هذه الأربعة والستين ضرباً :

٢٨ تسقط بواسطة القاعدتين ٥ ، ٨ القائلتين بأنه لا إنتاج بين سالبتين ولا بين جزئيتين . لأن من بينها ١٢ تسقط بكون المقدمتين سالبتين ؛ ١٢ بكون المقدمتين جزئيتين ؛ ٤ بكون المقدمتين جزئيتين وسالبتين معاً .

١٨ تسقط بواسطة القاعدة ٧ القائلة بأن النتيجة تتبع الأخرس .

٦ تسقط بواسطة القاعدة ٦ القائلة بأنه لا يمكن أن يكون المقدمتان موجبتين .

١ ونعنى به ب ، ل ، س تبما للقاعدة ٤ .

١ ونعني به ل ، ل ، س تبعاً للضرورة القائلة بأن ما ينتج السكلى ينتج الجزئى لا العكس ، ونظراً إلى أن ل كمقدمة صفري يمكن دائماً أن تنتج ل فإن ل ، ل ، س لا يمكن أن تكون قياساً مستقلاً بذاته وإنما يكون دائماً باعتبار أنه متضمن فى القياس ل ، ل ، ل . فلما كان المعتر عادة فى القياس أشرف النتائج اعتبر القياس ل ، ل ، ل ولم يعتبر القياس ل ، ل ، س . على أن بعض المناطق يعتبرونه أيضاً .

وعلى ذلك فإن الأضراب المنتجة الباقية هى ١٠ ( ٦٤ - ٥٤ ) :

ل ، ل ، ل	ل ، ل ، ل
ل ، ل ، ل	ل ، ب ، ب
ل ، ل ، س	ل ، ل ، ب
ل ، س ، س	ب ، ل ، ب
س ، ل ، س	ب ، ب ، ب
ل ، ب ، س	

٦ - سالبة

٤ - موجبة

ولكن ليس معنى هذا أن عدد الأضرب فى الأشكال كلها عشرة ، لأن بعض هذه الأضرب توجد فى شكلين ( Festino, Ferio, Darisi, Darii ) فإذا اعتبرنا الأشكال ، أى وضع الحد الأوسط ، كان هناك أربعة أضرب منتجة فى الشكل الأول ، ومثلها فى الشكل الثانى ، وستة فى الشكل الثالث ، وخمسة فى الرابع - أى تسعة عشر ضرباً منتجة فى جميع الأشكال .



## الشكل الأول(\*)

١٠٤ - لهذا الشكل قاعدتان :

(١) إيجاب الصغرى

لأنها إذا كانت سالبة ، فلا بد أن تكون الكبرى موجبة تبعاً للقاعدة ٥ ،  
والنتيجة سالبة تبعاً للقاعدة ٧ : إذن سيكون الحد الأكبر مستغرقاً في النتيجة  
وغير مستغرق في الكبرى ، لأن النتيجة سالبة وهو محمولها فهو مستغرق فيها ،  
ولأنه محمول في الكبرى وهي موجبة ، وهذا يخالف القاعدة ٤ :

(ب) كلية الكبرى

لأنه لما كانت الصغرى موجبة تبعاً للقاعدة السابقة ، فإن الحد الأوسط ،  
وهو محمولها ، سيكون غير مستغرق فيها : فيجب إذن أن يكون مستغرقاً

(\*) لتسهيل الأشكال وقواعد كل شكل يجب حفظ هذه الأبيات الواردة في «السم» :

١	يدعى بشكل أول ويدعى	عمل بصغرى وضعه بكبرى
٢	ووضعه في الشكل ثالثاً ألف؛	وحمله في الكل ثانياً عرف؛
٣	وهي على الترتيب في التكمّل؛	ورابع الأشكال عكس الأول؛
٤	فماسه النظام؛ أما الأول:	فحث عن هذا النظام يعدله
٥	وأن ترى كلية كبراه	فشرطه الإيجاب في صفراه
٦	كلية الكبرى له شرط وقع	والثاني: أن يختلف في الكيف مع
٧	وأن ترى كلية... إحداهما	والثالث الإيجاب في صفراه
٨	إلا بصورة ففيها نستبين:	ورابع: عدم جمع الحسنين
٩	كبراهما سالبة كلية	صفراهما موجبة جزئية
١٠	كالثالث ثم ثالث فسته	فتنتج لأول أربعة
١١	وغير ما ذكرته لن ينتجا	ورابع بخمسة قد أنتجا

في الكبرى الذي هو موضوعها ، أى يجب أن تكون الكبرى إذن كلية ، وإلا فسيكون غير مستغرق في المقدمتين ، وهذا يخالف القاعدة ٣ .

١٠٥ — أضرب هذا الشكل أربعة فقط . وذلك لأن الأضرب المنتجة كما رأينا في § ١٠٣ عشرة فقط يستبعد منها بالنسبة إلى الشكل الأول :

ل ، ل ، ل ، ل ، ل ، س ، س ، تبعا للقاعدة الأولى من قواعد هذا الشكل .

ب ، ل ، ب ، س ، ل ، س ، تبعا للقاعدة الثانية وهي وجوب كلية الكبرى .

ل ، ل ، ب ، ل ، ل ، س ، تبعا للضرورة والقاعدة ٤ . فإنه لما كان الحد الأصغر موضوعاً في الصغرى ، فإن هذه لا يمكن أن تكون كلية دون أن يكون من الممكن أن تكون النتيجة كلية كذلك .

وبعض المناطق يسمون النتيجة في هاتين الحالتين الأخيرتين باسم « النتيجة الضعيفة » weakened conclusion ويقال عن القياس في هذه الحالة إنه قياس ضعيف weakened syllogism أو في حالة تداخل subaltern (لأن النتيجة يمكن أن تحصل بالاستدلال المباشر بواسطة التداخل من نتيجة الضرب غير الضعيف المناظر) .

والمقصود من هذا أن هذين الضربين ليسا باطلين ، ولكنهما زائدان ، لأنهما يدخلان في الضربين : ل ، ل ، ل ، ل ، ل ، ل . ولا يجب أن يميز من النتيجة التي تصدق على كل أجزاء الكل ما من المقدمات يصدق على بعض هذه الأجزاء .

فالباقى لدينا إذن من بين الأضرب العشرة أربعة أضرب :

$\left. \begin{array}{l} \text{ل ، ل ، ل} \\ \text{ل ، ب ، س} \end{array} \right\}$	واثنان سالبان	$\left. \begin{array}{l} \text{ل ، ل ، ل} \\ \text{ل ، ب ، ب} \end{array} \right\}$	اثنان موجبان
---	---------------	---	--------------

ولتسهيل حفظ هذه الأضرب المنتجة في بقية الأشكال صاغ المدرسيون (\*) هذه الأضرب في كلمات تدل المقاطع الثلاثة الأولى منها على القضايا الثلاث بالترتيب : المقدمة الكبرى ، المقدمة الصغرى ، النتيجة ؛ وتدل الحروف المتحركة على نوع هذه القضايا . أما الحروف الساكنة فتدل على عمليات رد القياس ، وسنراها في باب رد القياس . فلننظر الآن في الحروف المتحركة .

ويوجد مثالها في اليونانية إلا أنها متأخرة لم يعرفها أرسطو ولا شراحه بل هي متأخرة عن القرن الثالث عشر وعن الكلمات الصناعية اللاتينية ، وتنسب إما إلى بطرك القسطنطينية بلميدس Hlemmidas وإما إلى بزلوس Peellus ( + ١١١٠ ) . وهي أقل قيمة من الكلمات اللاتينية لأنها لا تحتمل على إشارات

(\*) نسبتها إلى بطرس الأسباني مشكوك فيها كل الشك . إذ وجد برنتل ( ج ٣ ف ١٠ قسم ١٧ تعليق رقم ٢٩ ) هذه الأبيات في مخطوطة لوليم شيريزود Shyreswood بمكتبة باريس ( ج ٢ ص ٢٦٤ ) ، وقد توفي شيريزود سنة ١٢٤٩ ، بينما ولد بطرس سنة ١٢٢٦ تقريباً وتوفي سنة ١٢٧٧ . أما نسبة الأبيات اليونانية إلى بزلوس فشكوك فيها كل الشك كذلك .

وفي العربية صاغها المألوف في شرحه على « السلم » كما يلي :

كم كل ، كهف له ، بركساه ، بهى	لذ ، كله ، لاذم ، بل لف ، سما كلا ،
كالشكل الأول كم بدر ، كرى سلما	كم كان ، كل بدر ، للوهاد كلا
كم لاح ، بدر ليل ، بدر ، ساء ، كم ، كلما	سرت له بضروب الشكل فاكتملا

والإشارة إلى المقدمتين فقط ، وبالحروف ك ( كاية موجبة ) ل ( كاية سالبة ) ب ( جزئية موجبة ) ش ( جزئية سالبة ) : « ويدل على أول ضروب الثاني فراغ عدة ضروب الأول وكذا الباقي . ويدل على أول الزايع أيضاً توالى المكافئين اللذين في أول الزايع الأخير من البيت الثاني لأن المركب من كليتين موجبتين لا يكون إلا أول ضروب شكل بالاستقراء . وقول كالشكل الأول أى ضروب الشكل الثالث كضروب الشكل الأول ويزيد الشكل الثالث بالفريين اللذين بعد » .

إلى عمليات الرد . كما أن هناك محاولات مثل هذه في العربية مثالها محاولة الملو ،  
ولكنها أكثر نقصاً من مثيلاتها في اليونانية واللاتينية لأنها تشير إلى نوع  
المقدمات دون النتائج .

يبد أن هناك اختلافاً(\*) كبيراً في طريقة الصياغة اللاتينية وأشهرها :

Barbara , Celarent , Darii , Ferioque , prioris :  
Cesare , Camestres , Festino , Baroco secundae :  
Tertia Darapti , Disamis , Datisi . Felapton ,  
Bocardo , Ferison , habet . Quarta insuper addit :  
Bramantip , Camenes , Dimatis , Fesapo , Fresison .

١٠٧ — والطريقة السالفة في الاستخراج تسمى طريقة الإسقاط « وأما

طريقة التحصيل فإن تقول : الصغرى لا تكون إلا موجبة فهي إما كلية أو جزئية ،  
والكبرى لا تكون إلا كلية فهي إما موجبة أو سالبة . فائتان في اثنين بأربعة  
فترض به المنتجة أربعة : الضرب الأول موجبتان كلتاهما نحو : كل إنسان حيوان ،  
وكل حيوان جسم ، والمنتجة كلية موجبة وهي كل إنسان جسم : الثاني : كليتان  
والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو : كل وضوء عبادة ، ولا شيء من النبادة

(\*) مصدر الاختلافات في الشكل الرابع . فعند ايفرك Ueberweg هو :

Bamalip , Calemes , Dimatis , Fesapo , Fresison

وعند بورويال هو :

Barbari , Calentes , Dibatis , Fespame , Fresison

أما دلالة الحروف الساكنة فهي ، ( مع ملاحظة أن الحرف يؤثر في التحريك الذي يسبقه  
أو بصارة أدق القضية التي يدل عليها هذا التحريك ) :

M تشير إلى نقل المقدمتين الواحدة مكان الأخرى . ( مأخوذة من الكلمة metathesis )

S العكس المستوى البسيط . ( مأخوذة من الكلمة simpliciter وبحذف قلبها

conversio ) ويظل كم القضية كما هو في الأصل .

p عكس الكلية إلى جزئية وهو ما يسميه المدرسيون باسم العكس بالعرض

per accidens ( ومن هنا جاء الحرف p )

C ( مأخوذة من كلمة ductio per impossibile ) وإلى هذا يشير البتان :

S vult simpliciter verti , P vero per accid .

M vult transponi , C per impossibile duci .

بمستغن عن النية ، والنتيجة سالبة كلية وهى : لا شىء من الوضوء بمستغن عن النية .  
الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية ، نحو : بمض الوضوء عبادة ، وكل  
عبادة تقتضى إلى نية — ينتج موجبة جزئية وهى بمض الوضوء يقتضى إلى نية .  
الرابع صغرى موجبة جزئية ، وكبرى سالبة كلية : نحو بمض الوضوء عبادة ، ولا  
شىء من العبادة بمستغن عن النية — ينتج سالبة جزئية وهى : ليس بمض الوضوء  
بمستغن عن النية « [ اللوى على « السلم » ] .

وتترتب الأضرب تبعاً لما قلناه فى § ١٠٢ فالكلى أشرف من الموجب  
والموجب أشرف من السالب ، والكلى أشرف من الموجب .

#### ١٠٨ — مبدأ الشكل الأول :

لما كان الحد الأكبر فى هذه الشكل محمولاً بالسلب أو بالإيجاب على الأوسط  
مستغرقاً ، وكان هذا الأوسط محمولاً بالإيجاب فى الصغرى على الأصغر وهو موضوع  
النتيجة ، فن الواضح إذن أن هذا الشكل إنما يقوم على مبدئين ، أحدهما خاص  
بالضروب الموجبة والآخر بالضروب السالبة .

فمبدأ الضروب الموجبة هو : « ما ينطبق على معنى مستغرق ينطبق أيضاً على كل  
ما يقال عليه هذا المعنى » . ويعبر عنه المدرسيون بقولهم : « ما ينطبق على التالى  
ينطبق على المقدم » *Quod convenit consequenti, convenit antecedenti*  
ويعنون بالتالى المعنى المستغرق ، المحمول على آخر ، وبالمقدم الموضوع المحمول عليه  
المستغرق ، لأن المحمول فى الواقع يستنتج كتال من الموضوع : إذا كان إنساناً ،  
كان حيواناً . ومثال هذا أنه لما كان معنى « حيوان » منطبقاً على أفراد الإنسان  
فإنه ينطبق على الأحباش .

ومبدأ الضروب السالبة هو : « ما يسلب عن معنى مستغرق يسلب عن كل

ما يقال عليه هذا المعنى . فإذا سلطنا « الشجرة عن كل أفراد الحيوان كانت مسلوقة عن كل أفراد الإنسان لأنهم داخلون تحت الحيوان . ويعبر عنه المدرسيون (\*) يقولهم : ما يسلب عن التالي يسلب عن المقدم Quod negatur de consequenti \* negatur de antecedenti .

ومن هنا يتبين أن البدئين اللذين يقوم عليهما هذا الشكل هما مبدأ « مقالة الشكل واللائي » لأن المبدأ في الضروب الموجبة هو « مقالة الكل » وفي الضروب السالبة هو « مبدأ اللائي » .

### ١٠٩ — مميزات هذا الشكل :

( أ ) أنه وحده الذى ينتج المحصورات الأربع : ك ، ل ، ب ، س

( ب ) أنه وحده الذى ينتج ك . وذلك لأنه لى تكون النتيجة كلية موجبة يجب أن يكون الأصغر مستغرقاً فى الصغرى ، وبالتالى موضوعاً لها ، والحد الأوسط محمولاً : فيكون الأوسط غير مستغرق فى الصغرى ، فيجب إذن أن يكون مستغرقاً فى الكبرى ( القاعدة ٣ ) أى موضوعاً لها . وهذا بعينه هو الشكل الأول : ففيه الأوسط موضوع فى الكبرى محمول فى الصغرى .

ولهذه الميزة كان هذا الشكل أهم الأشكال وأكثرها فائدة . لأن كل الاستدلال العلمى ، وموضوعه الوصول إلى قضايا كلية موجبة ، يعيل إلى العمل تبعاً لضرب ك ، ك ، ك من هذا الشكل .

( ح ) وفى هذا الشكل وحده يكون الموضوع فى النتيجة موضوعاً فى المقدمات . والحمول فى النتيجة محمولاً فى المقدمات . أما فى الشكل الثانى فإن

(\*) راجع « منطق بورروبال » : ص ٢٥٤ — ص ٢٥٥ .

محمول النتيجة موضوع في الكبرى ، وفي الشكل الثالث موضوع النتيجة محمول في الصغرى ، وفي الشكل الرابع نقض مزدوج .

وهذا من الأسباب التي تجعل البرهنة بطريق الشكل الأول تبدو أكثر طبيعية من هذه البرهنة نفسها معبراً عنها في أى شكل آخر .

## الشكل الثاني

١١٠ — لهذا الشكل قاعدتان كذلك :

(أ) يجب أن تكون إحدى المقدمتين سالبة .

لأنهما إذا كانتا معاً موجبتين ، فإن الحد الأوسط ، الذي هو محمول دائماً في هذا الشكل ، سيكون غير مستغرق ، وهذا يخالف القاعدة ٣ .

(ب) يجب أن تكون الكبرى كلية .

لأنه لما كانت النتيجة سالبة ، لتكون إحدى المقدمتين سالبة تبعاً للقاعدة الأولى ، فإن الحد الأكبر مستغرق . وهذا الحد موضوع الكبرى ، فيجب إذن أن تكون الكبرى كلية .

١١١ — بتطبيق هاتين القاعدتين تكون الأضرب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط على النحو الآتي : إذ تسقط من العشرة أضرب المنتجة :

الأربعة الموجبة تبعاً للقاعدة الأولى من قواعد هذا الشكل .

س ، ك ، س تبعاً للقاعدة الثانية القائمة بوجود كلية الكبرى .

ل ، ك ، س تبعاً للضرورة ٤ للقاعدة ٤ كما في هذا الضرب في الشكل الأول .

فلابقي إذن من الأضرب العشرة غير أربعة :

$\left. \begin{array}{l} \text{ل ، ل ، ل ، ب ، س} \\ \text{ك ، س ، س ، س} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{جزئية} \\ ٢ \end{array}$	$\left. \begin{array}{l} \text{ل ، ل ، ل ، ل} \\ \text{ك ، ل ، ل ، ل} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{كلية} \\ ٢ \end{array}$
--	---

فالضرب الأول هو : ل ، ل ، ل ، Cesare ومثاله :

لا كذوب مصدق ك كل شريف مُصدّق . : لا شريف كذوب

والضرب الثانى هو : ل ، ل ، ل ، Camestros ومثاله :

كل نجم مضى بنفسه ك لا كوكب مضى بنفسه . : لا كوكب نجم

والضرب الثالث هو : ل ، ب ، س ، Festino ومثاله :

لا واحد من السمك يتنفس برئة ك بعض الحيوان البحرى يتنفس برئة  
بعض الحيوان البحرى ليس بسمك .

والضرب الرابع هو : ل ، س ، س ، Boarco ومثاله :

كل منافق مضال ك بعض المادحين ليسوا مضالين ، . : ليس بعض  
المادحين منافقاً .

صبراً هذا الشكل :

١١٢ — هذا الشكل يقوم على أساس استبعاد الموضوع ع عن الجنس ح ،  
إما لأنه لا يتصف بالصفة ط الموجودة في هذا الجنس ، وإما لأنه يتصف بالصفة  
ط المستبعدة عن هذا الجنس .

والمبدأ الذى يقوم عليه هذا الشكل يمكن أن يصاغ على النحو التالى : المعنيان  
الذان يكون أحدهما فى حالة تقابل ، والآخر فى حالة هوية مع ثالث مشترك ،  
يكونان فيما بينهما فى حالة تقابل .

ونستطيع مع ذلك أن نصوغ هذا المبدأ على شكل مبدئين : الأول خاص  
بالضربين الأول Cesare والثالث Festino وهو بعينه مبدأ الضروب السالبة  
فى الشكل الأول ونعنى به : ما يسلب عن معنى كلئ يسلب أيضاً عن كل  
(م — ١٣ — المعلق الصورى)



ما يحمل عليه هذه السكلى . والثانى خاص بالضربين الثانى والرابع , Camestres , Boarco وهو : كل ما هو داخل فى ماصدق معنى كلى لا ينطبق على واحد من الأفراد المألوف عنها هذا السكلى . فنجم فى المثال المذكور داخل فى ماصدق ما هو مضى ، بنفسه ، فلا ينطبق على السكوكب الذى سلب عنه أن يكون مضياً بنفسه .

١١٣ — مميزات هذا الشكل : لا يبرهن فى هذا الشكل إلا على السوال ، ولهذا يستخدم غالباً من أجل التنفيذ . ويسمى هذا الشكل أيضاً باسم شكل الاستبعاد exclusivo figure لأننا نستطيع بواسطته أن نستبعد عدة افتراضات وصفات خاصة بطبيعة أو حقيقة شىء من الأشياء نبحت فيه من أجل تحديد حقيقة ، وهذا ما يعرف بعملية قطع اللامتناهى abscissio infiniti مثال ذلك : حينما نريد أن نعرف الفصيلة الحيوانية التى يدخل فيها الحوت فنقول : لننظر هل يمكن أن يدخل فى فصيلة السمك : كل السمك يتنفس بخياشيم ، الحوت لا يتنفس بخياشيم . . الحوت ليس بسمك — فنستبعد فصيلة السمك عنه . وهكذا نستبعد عدة صفات عنه . ولكى نصل إلى معرفة حقيقة الإيجابية نلجأ إلى قياس من الشكل الأول فنقول : كل ما يتنفس برئة ثديي ؛ الحوت يتنفس برئة . . الحوت ثديي .

### الشكل الثالث

١١٤ — لهذا الشكل قاعدتان كذلك :

١ — إيجاب الصغرى .

وقد برهننا عليها فى الشكل الأول ؛ — ذلك لأنه فى كلا الشكائين محمول النتيجة هو أيضاً محمول الكبرى .

ب — جزئية النتيجة [\*].

لأنه لما كانت الصغرى موجبة ، فإن الحد الأصغر محمولها غير مستغرق ، فلا يكون مستغرقاً في النتيجة ، فلا بد أن تكون هذه إذن جزئية .

١١٥ — المنتج في هذا الشكل ستة أضرب فقط :

فن العشرة المنتجة تسقط ك ، ل ، ل ، ل ، ك ، س ، س تبعاً للقاعدة الأولى من قواعد هذا الشكل ،

ك ، ك ، ك ، ل ، ل ، ك ، ل تسقطان تبعاً للقاعدة الثانية القائلة بأن النتيجة يجب أن تكون جزئية ؛

فالباقى إذن ستة أضرب :

ل ، ل ، س	} وثلاثة سالبة	ل ، ل ، ب	} ثلاثة موجبة
ل ، ب ، س		ل ، ب ، ب	
س ، ل ، س		ب ، ك ، ب	

فالضرب الأول ك ، ك ، ب Darapti ومثاله :

كل حيوان جسم ك كل حيوان نام . . . بعض الجسم نام .

والضرب الثاني ب ، ك ، ب Disamis ومثاله : بعض الإنسان جسم ك

(\*) جعل بعض المناطقة ، وعليه جرى المناطقة العرب ، الشرط الثانى لهذا الشكل أن تكون إحدى مقدمتيه كلية وذلك لكي يكون الأوسط مستغرقاً .

وذلك لان القاعدة القائلة بوجوب استغراق الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل تظهر ضرورتها في هذا الشكل أكثر منه في أى شكل آخر . لأنه حينما يكون الأوسط موضوعاً في المقدمتين يمكن التحدث بوضوح عن استغراقه . أما حينما يكون أحياناً محمولا أو في الحالتين محمولا فإن من الصعب التحدث عن استغراقه لأن المحمول لا ينظر إليه في الواقع من جهة الاستغراق مطلقاً ، أو هذا ما يقول به خصوم نظرية كم المحمول .

كل إنسان حيوان . ∴ بعض الحيوان جسم

والضرب الثالث ك ، ب ، ب **Datisi** ومثاله : كل شاعر مرهف الحس & بعض الشعراء مصابون بالتدرن . ∴ بعض المصابين بالتدرن مرهفو الحس .

والضرب الرابع ل ، ك ، س **Felapton** ومثاله : لا إنسان مستغن عن نفسه & كل إنسان عدو نفسه . ∴ بعض الأعداء لا يستغنى عنهم .

والضرب الخامس س ، ك ، س **Bocardo** ومثاله : بعض الحقائق ليست محتملة & كل الحقائق مؤدية إلى السمو . ∴ بعض ما يؤدي إلى السمو ليس بمحتمل .

والضرب السادس ل ، ب ، س **Ferison** ومثاله : لا وطني منافق & بعض الوطنيين خطباء . ∴ بعض الخطباء ليس بمنافق \*

(٠) يقول جيلو إن الأضرب المنتجة في هذا الشكل خمسة لاستة لأنه يمكن تحويل **Datisi** إلى **Disamis** أو **Disamis** إلى **Datisi** بواسطة وضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى وعكس النتيجة عكساً مستوياً — فمثلا القياس .

كل خادم لله ملك ، بعض خدام الله فقراء . ∴ بعض الفقراء ملاك — هو بعينه القياس : بعض خدام الله فقراء ، كل خادم لله ملك . ∴ بعض الملوك فقراء — فلا يعترف إذن إلا بضررين اثنين موجبين في الشكل الثالث. فانه إذا كان الاوسط غير مستغرق مرة واحدة ، فلا يهم إذا كانت هذه الحالة في الكبرى أو في الصغرى ، ما دامت الكبرى والصغرى لا يمكن التمييز بينهما إلا بنقل النحو وبطريقة اصطناعية صرفة .

ولكن لما كانت الجزئية السالبة لا تعكس عكساً مستوياً ، فإن الأضرب الثلاثة السالبة لا يمكن ردها .

١١٦ — مبدأ هذا الشكل :

لما كان حدا النتيجة محولين في المقدمات على حدٍ ثالث واحد أوسط ، فإن مبدأ الضروب الموجبة في هذا الشكل يمكن أن يصاغ على النحو التالي :

« حينما يمكن حدين أن يقالا على شيء واحد بالإيجاب ، فإن من الممكن أن يقال الواحد على الآخر جزئياً » أو « إذا أمكن حدين أن يثبتا لثالث واحد ، أمكن ثبوت الواحد للآخر جزئياً » - فإنهما لما كانا مجتمعين معاً في هذا الشيء وكانا مقولين عليه بالإيجاب ، فينتج من هذا أنهما أحياناً مرتبطان معاً ، وبالتالي ، يمكن أن يقال الواحد على الآخر بالإيجاب جزئياً ؛ ولكن لكي يكون من المؤكد أن الحدين مقولان على شيء واحد هو الأوسط ، لا بد أن يكون هذا الأوسط مستغرقاً مرة واحدة على الأقل ، لأنه إن لم يستغرق ، كان من الجائز أن يكون الحدان مقولين على جزئين مختلفين من شيء مشترك ، أى لا يكونان إذن مقولين على شيء واحد في الواقع .

ومبدأ ضروب السلب هو : « إذا كان أحد الحدين منفيّاً والآخر مثبتاً بالنسبة إلى شيء ثالث واحد ، فيمكن أن ينفي الواحد عن الآخر جزئياً » .

وذلك لأن من المؤكد أنهما ليسا مرتبطين دائماً ، ما دام ليسا مرتبطين في هذا الشيء الثالث الواحد . إذن من الممكن أن ينفي الواحد عن الآخر جزئياً . ولكن يجب ، للسبب عينه ، لكي يكون الشيء الثالث واحداً ، أن يكون الأوسط مستغرقاً مرة واحدة على الأقل .

١١٧ — مميزات هذا الشكل \*

١ — في هذا الشكل لا يبرهن إلا على القضايا الجزئية : ويستعمل غالباً حينما

بمترض على قضية كلية يسوقها الخصم باثبات حالة لا تكون فيها مثل هذه القضية الكلية صادقة . ولهذا قال لاشلييه عن هذا الشكل إنه قياس (التفنيد) ويسمى أيضاً (التفنيد بالمثال) .

ب - وهو الشكل الطبيعي في الحالة التي يكون فيها الحد الأوسط مفرداً ، خصوصاً إذا كانت الحدود الأخرى عامة . فإن من الملاحظ أنه إذا كان حد واحد فقط في قضية موجبة مفرداً ، فإن هذا الحد يكاد يكون من الضروري أن يكون موضوعها . مثلاً : سقراط حكيم كسقراط فيلسوف . ∴ بعض الفلاسفة حكماء - هذا النوع من البرهنة لا يمكن أن يعبر عنه في أى شكل آخر غير الشكل الثالث إلا بصعوبة جداً .

## الشكل الرابع

لهذا الشكل ثلاث قواعد :

١ - إذا كانت الكبرى موجبة ، وجب أن تكون الصغرى كلية .

لأن الأوسط غير مستغرق في الكبرى الموجبة لأنه محمولها ؛ فيجب إذن أن يستغرق في الصغرى ، فتكون هذه بالتالى كلية لأنه موضوعها .

ب - إذا كانت الصغرى موجبة ، وجب أن تكون النتيجة جزئية :

لأن الأصغر محمول في الصغرى وبالتالي لا يكون فيها مستغرقاً إذا كانت موجبة ، فينتج من هذا أنه لا بد أن يكون غير مستغرق في النتيجة ، أى إن النتيجة ستكون إذن جزئية .

ج - إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة ، وجب أن تكون الكبرى كلية لأنه لما كانت النتيجة سالبة ، فإن الحد الأكبر مستغرق فيها ؛ فيجب إذن أن يكون مستغرقاً في المقدمات . فلما كان هو موضوع الكبرى فإن الكبرى ستكون إذن كلية .

١١٩ — الأضرب المنتجة في هذا الشكل خمسة فقط ؛ وذلك لأن :

ك ، ب ، ب ، ك ، ك ، س ، س يسقطان تبعاً للقاعدة الأولى .

ك ، ك ، ك ، ك ، ل ، ك ، ل يسقطان بالقاعدة الثانية

س ، ك ، س يسقط بالثالثة

فلا يبقى إذن غير خمسة أضرب :

$$\left. \begin{array}{l} \text{ك ، ل ، ل} \\ \text{س ، ك ، ل} \\ \text{ل ، ب ، س} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{٣ سالبة} \end{array} \quad \left. \begin{array}{l} \text{ك ، ك ، ب} \\ \text{ب ، ك ، ب} \end{array} \right\} \begin{array}{l} \text{٢ موجبة} \end{array}$$

فالضرب الأول هو ك ، ك ، ب Bramantip ومثاله :

كل مجاملة تفارق ٦ كل تفارق رذيلة . . . بعض أنواع الرذيلة مجاملة

والضرب الثانى هو ك ، ل ، ل Camenes ومثاله :

كل مصائب الحياة زائلة ٦ لا واحد من الزائل مستدع للخوف . . .

لا شئ يستدعى الخوف هو مصيبة من مصائب الحياة .

والضرب الثالث هو ب ، ك ، ب Dimaris ومثاله :

بعض الأحزان مُفْعِدٌ للروح ٦ كل مُفْعِد للروح مطلوب . . . بعض ماهو

مطلوب أحزان .

والضرب الرابع هو ل ، ك ، س Fesapo ومثاله :

لامجنون مسئول ٦ كل مسئول قابل لأن يماق . . . بعض القابلين

للعقاب ليس بمجنون .

والضرب الخامس هو ل ، ب ، س Fresison ومثاله :

لامصلح مطمئن ، بعض المطمئنين بلهاء .°. ليس بعض البلهاء بمصلح

هل يوجد شكل رابع مستقل ؟

لم يعترف أرسطو كما قلنا بوجود شكل رابع . ولكنه يعترف بإمكان الاستنتاج بطريق غير مباشر في الشكل الأول ، وذلك إما بعكس النتيجة عكساً مستوياً فقط ، أو بعكسها عكساً مستوياً مع وضع المتقدمين الواحدة مكان الأخرى فينتج عن ذلك خمسة أضرب ملحقة. بالشكل الأول تعدأ أضرباً غير مباشرة في هذا الشكل .

ولا يقتصر إمكان الاستنتاج بطريق غير مباشر على الشكل الأول فحسب ، بل إن الشككين الآخرين يمكن أن يميز فيهما بين الاستنتاج بطريق مباشر وبطريق غير مباشر . أعني أنه من الممكن أن يميز بين الاستنتاج مباشرة في Camestres وبينهما معاً في Cesaro . ولكن يلاحظ أن وضع الأوسط في المقدمات لا يتغير في حالة الاستنتاج بطريق غير مباشر في الشككين الثاني والثالث. أما في حالة الشكل الأول ، فإن الاستنتاج بطريق غير مباشر يغير وضع الأوسط في المقدمات . وذلك لأننا حينما نعكس النتيجة عكساً مستوياً في أى ضرب من أضرب الشكل الأول لا نستطيع بواسطة وضع المتقدمين الواحدة مكان الأخرى أن نجعل المقدمة المحتوية على محمول عكس النتيجة مقدمة كبرى مع بقاء صورة الشكل كما هي ، لأن الحد الأوسط في هذا الشكل ليس له نفس الوضع في كلتا المقدمتين . وبوضع الواحدة مكان الأخرى يتغير موضعه في المقدمات . فإذا كان الشكل في القياس يتمين بحسب موضع الحد الأوسط فإن من الممكن حينئذ أن نقول بوجود شكل آخر رابع . هذا إلى أنه يلاحظ كذلك أن تعيين ماهي مقدمة كبرى ومقدمة صغرى في الشككين الثاني والثالث صعب جداً من الناحية

العقلية ، وممكن فقط من الناحية النحوية بقولنا إن موضوع النتيجة موجود في الصغرى ومحوها في الكبرى . وإذا كان هذا سبيل التعمين لما هي مقدمة صغرى ومقدمة كبرى ، فلا حاجة إلى القول بوجود ضروب غير مباشرة في الشكلين الثاني والثالث ، وكان علينا من ناحية أخرى أن نقول بوجود شكل رابع : الأوسط فيه محمول في الكبرى موضوع في الصغرى .

وقد لوحظَ هذا الفارق في الاستنتاج بطريق غير مباشر في الشكل الأول عنه في الشكلين الآخرين منذ زمان بعيد فقد اعترف تلميذ أرسطو ، ثاوفرسطس ، بوجود هذه الضروب الخمسة غير المباشرة بوصفها ضروباً ماحقة بالشكل الأول . وإذا كان صحيحاً ما يقوله ابن رشد من أن جالينوس هو أول من قال بوجود شكل رابع مستقل بأن جمل الضروب غير المباشرة للشكل الأول شكلاً مستقلاً ، فإن معنى ذلك أن رأى ثاوفرسطس قد استمر حوالى خمسة قرون .

أما ابن رشد فلا يتفق مع جالينوس في هذا . ومن قبله فعل ذلك كثير من الفلاسفة العرب ، وعلى رأسهم ابن سينا والغزالي .

وتابع ابن رشد رجال المصور الوسطى خصوصاً زبرله Zabarella ( ١٥٣٣ — ١٥٨٩ ) أحد الشراح الأرسطاليين الحميدين في أوائل العصر الحديث . ويعتمد في إسقاطه لهذا الشكل أولاً على تحليله للقياس على أساس أنه يقوم على « مقالة الكل واللاشيء » ؛ وثانياً على أساس أن رأى جالينوس من شأنه أن يقدم صورة مشوهة للطابع الحقيقي للتفكير على أنحاء البرهنة القياسية ، إذ ينظر إلى القياس نظرة خارجية آلية صرفة .

ثم جاء المناطقة في العصر الحديث ، وفي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين بوجه خاص ، فأثبتوا أنه لا وجود لهذا الشكل في طبيعة البرهنة القياسية نفسها .



وعلى رأس هؤلاء جميعاً جول لاشلييه<sup>(١)</sup> . وهاك مايقوله في هذا الصدد :

ليس ثمة مبدأ رابع ولا شكل رابع ؛ وكل ما هنالك ضروب غير مباشرة تستخلص من الشكل الأول ( ويمكن استخلاص مثلها من الشكلين الآخرين ) إما بالعكس المستوى للمقدمات أو بالعكس المستوى للنتيجة . وهذه الأضرب الخمسة هي المعبر عنها بالألفاظ *Fapesmo, Dabitis, Delantes, Baralipton* *fresinomorur* والتي وضعت في الأبيات التذكيرية بعد الضروب المباشرة للشكل الأول . فالثلاثة الأولى منها ليست في الواقع سوى الأضرب *Barbara, Darii, Celarent* وقد عكست نتيجتها عكساً مستوياً ، والضربان الآخران يرجعان إلى *Forio* بوضع المقدمتين الواحدة مكان الأخرى [ للرابع فقط ] وعكس كل منهما عكساً مستوياً . ويقال إن الفيلسوف الطبيب جالينوس هو أول من فكر في جعل هذه الأضرب مكوّنة لشكل مستقل ؛ ولكن هذه الفكرة الخاطئة من أساسها ، قد هاجمها جميع المناطق في المصور الوسطى ولم تبدأ تظهر بشيء من التأييد إلا في عصر النهضة .

وتابع لاشلييه أيضاً جيلو فقال : ليس ثمة غير ثلاثة أشكال للقياس الحلى . وذلك لأنه لكي يمكن الحد الأوسط أن يدخل الأكبر في الأصغر أو يستبعده منه ، لابد أن يكون مرتبطاً بالواحد والآخر ، ولا يمكن إلا أن يكون موضوعاً الواحد والآخر مثبتان له أو منفيان عنه ، أو محمولاً مثبتاً أو منفيّاً عن الواحد أو عن الآخر أو عن كليهما معاً . والحالة الأولى هي حالة الشكل الثالث . وفي الحالة الثانية ، إذا كان الأوسط مرتبطاً مع الاستغراق الأكبر ، إما بوصفه موضوعاً ( الشكل الأول ) أو بوصفه محمولاً ( الشكل الثاني ) فإنه يمكن إدخاله في الموضوع أو إبعاده عنه ؛ ولكن يجب من أجل هذا أن يكون مثبتاً للأصغر أو منفيّاً عنه .

(١) تعليقه كتبها لرابيه *Rabier* ونقلها هذا في كتابه: «المنطق» ص ٦٦.

« أما في الشكل الرابع ، فإن الأصغر هو الذي سيكون مثبتاً للأوسط أو منفياً عنه . فإذا كان من الممكن استنتاج شيء من مثل هذه المقدمات ، فإن ذلك لا يكون إلا بشرط أن تكون الصغرى ، والأوسط موضوعها ، مساوية لقضية الأصغر موضوعها تستخرج منها بواسطة العكس المستوى . وهذه الأخيرة هي الصغرى حقاً » [ جيلو § ١٤٥ ] .

## وظائف أشكال القياس الأربعة

١٢١ — يقول Lambert في Neues organum إن وظائف أشكال القياس هي : « الشكل الأول يستخدم لاكتشاف خواص شيء أو البرهنة عليها ، والشكل الثاني لاكتشاف المميزات بين الأشياء أو البرهنة عليها ؛ والثالث لاكتشاف الأمثلة والشواذ أو البرهنة عليها ؛ والرابع لاكتشاف الأنواع المختلفة لجنس ما أو استبعادها » . ومن هنا أمكن إرجاع الرابع إلى الثاني أو الأول ؛ لأنه لتمييز الأنواع الداخلة تحت جنس يكفي بيان تحصيل شيء لصفة نوعية أو التمييز بين عدة صفات نوعية .

ويوضح لاشلييه وظائف الأشكال الثلاثة التي يعترف بها بقوله « إن أحدها وهو الأول برهان حقيقة ، والاثنين الآخرين برهاناً بطلان — فالثاني يبرهن فيه على بطلان واجب droit مزعوم أو ، والمعنى واحد ، قضية كلية . ولما كانت الكبرى في الشكل الأول دائماً قولاً يعبر عن واجب droit ، أو قضية كلية ، بينما الصغرى قول يعبر عن واقعة أو قضية موجبة ، فيمكن إذن أن يقال إن للقياس في الشكل الثاني والقياس في الشكل الثالث وظيفة خاصة هي قلب الثالث لكبرى قياس الشكل الأول وقلب الثاني لصغرى قياس الشكل الأول . » [ مؤلفاته ج ١ ص ١٥٠ — ص ١٥١ ] . وبهذا أثبت لاشلييه أن الشكلين الثاني

والثالث ليسا فقط مستقلين عن الأول بل أيضا يمارضانه ، لأنهما بطبيعتهما سلبيان ، ويقصد منهما القلب لكبرى الشكل الأول فيما يتعلق بالثالث ، وصغراه فيما يتصل بالثاني .

### رد الأقيسة الناقصة

١٢٢ — فرق أرسطو بين الأقيسة الصحيحة فقط وبين الأقيسة الكاملة ففي هذه الأخيرة تظهر ضرورة الاستدلال بوضوح من المقدمات كما هي في وضعها الذي هي فيه ، بينما الأولى تحتاج إلى شيء من التعديل حتى تظهر ضرورة الاستدلال بوضوح . والشكل الأول هو الكامل ، بينما الشكلان الثاني والثالث ناقصان ؛ فإن صحتها ، ولو أنها حقيقية ، فإنها في حاجة إلى أن يبرهن عليها بواسطة الشكل الأول . فعن طريق العكس المستوى لإحدى المقدمتين في القياسين الناقصين يبين أن من الممكن إيجاد قياس من الشكل الأول : إما بالنتيجة عينها أو بأخرى يمكن أن تستخلص منها النتيجة الأصلية بواسطة العكس . وفي الحالة التي لا تصلح فيها هذه الطريقة للرد ، نلجأ إلى طريقة غير مباشرة بأن نثبت في قياس من الشكل الأول أن كذب النتيجة يتعارض وصدق المقدمات في كل شكل من الشكلين الناقصين .

وهذه العملية التي تبين فيها صحة الأقيسة الناقصة بواسطة الشكل الأول نسمي الرد . وله نوعان كما رأينا : رد مباشر ، ورد غير مباشر .

### ١٢٣ — فالرد المباشر لضرب ناقص إلى ضرب كامل في الشكل الأول

يكون ببيان أنه مقدمات ، إما أن تكون هي عينها الموجودة في القياس الأصلي ، أو أن تكون مستنتجة مباشرة بواسطة العكس المستوى من المقدمات الأصلية ، فتخرج نتيجة ، هي النتيجة الأصلية أو نتيجة تستنتج بالاستدلال المباشر

من النتيجة الأصلية ، في قياس من الشكل الأول .

فلما كانت الأشكال تختلف فيما بينها وبين بعض بحسب موضع الحد الأوسط في المقدمات ، فإن من الواضح أنه لأجل ردّ قياس من الشكل الثانى أو الثالث إلى الأول ، لا بد من تغيير موضع الحد الأوسط . وموضع هذا الأخير في الشكلين الثانى والثالث واحد في كلتا المقدمتين ، إذ يكون محمولاً في الثانى موضوعاً في الثالث في كلتا المقدمتين ؛ بينما هو الشكل الأول موضوع في الكبرى محمول في الصغرى . وعلى ذلك فلا بد من إجراء العكس المستوى على إحدى المقدمتين في كل من هذين الشكلين ، لكي يمكن رده إلى الشكل الأول .

وتبعاً لهذا أيضاً يجب في الشكل الثانى أن نعكس الكبرى ، إذ فيها لا يكون الأوسط في الموضع الذى هو فيه في الشكل الأول ؛ وفي الشكل الثالث أن نعكس الصغرى . ولكن قد يحدث أن يكون من شأن هذه العملية أن تاتى بتركيب للمقدمات غير صحيح بالنسبة إلى الكيف والكم : فمثلاً في قياس من نوع *Disamis* (شكل ٣) حينما نعكس الصغرى كى ينتج ب فتكون المقدمتان إذن جزئيتين ، مما من شأنه عدم الإنتاج . ولهذا كان من الضروري أحياناً أن نغير وضع المقدمات بأن نجعل الصغرى الأصلية كبرى والعكس ، ثم نعكس في الشكل الثانى المقدمة التى ستكون كبرى ، وفي الثالث تلك التى ستكون صغرى . إلا أن هذا التغيير في الوضع من شأنه أن يعطى نتيجة فيها حداً النتيجة الأصلية قد تغير وضعهما ؛ فلزم حينئذ عكس هذه النتيجة لكي نسترد تلك التى كانت في القياس « الناقص » الأصلي .

ولنأخذ كمثال لهذا *Camestres* ورمزها : كل ح هى ط م لا ع هى ط .  
 . . لا ع هى ح . ومثالها : كل حشرة ذات ست أرجل م لا عنكبوت ذو  
 ست أرجل . . . . . عنكبوت ليس بحشرة .

والآن فلنرى نتي بنتس النتيجة ، لا نستطيع أن نعكس الكبرى فنقول :  
بعض الحيوان ذى الست أرجل حشرة ، ونأتى بالنتيجة المطلوبة وهى كون  
العنكبوت حشرة أو ليس حشرة . فيجب من أجل هذا عكس الصغرى ، وهى  
هنا من نوع ك ، فنعكس دون تغيير للسك ؛ وبتغيير الوضع فى الوقت نفسه ينتج  
قياس من نوع Gelarent هو : لا حيوان ذا ست أرجل هو عنكبوت ؟  
الحشرات ذوات ست أرجل . . . لا حشرة عنكبوت .

ويمكن استمادة النتيجة الأصلية بعكس هذه النتيجة فنقول : لا عنكبوت  
حشرة .

ولو كان القياس الأصلى منارة لهذا بعض المغيرة بأن كان : لا حشرة ذات  
ثمانى أرجل ؟ كل عنكبوت ذو ثمانى أرجل . . . لا عنكبوت حشرة . ورمزه :  
لا ح هى ط ؟ كل ع هى ط . . . لا ع هى ح Cesare

فإن هنا المقدمة الكبرى يمكن عكسها عكساً مستوياً بسيطاً لأنها ل ،  
ولا حاجة إذن إلى تغيير الوضع . فتكون المقدمات : لا حيوان ذا ثمانى أرجل  
حشرة ؟ كل عنكبوت ذو ثمانى أرجل ، — وهذا يوافق الضرب Colarent  
ويعطى مباشرة النتيجة الأصلية .

والصعوبة هى فى معرفة ما إذا كانت المقدمات تحتاج من أجل الرد إلى تغيير  
الوضع ، وما يجب أن يعكس منها ؛ وما إذا كان من الضرورى عكس النتيجة  
فى القياس المردود للوصول إلى النتيجة الأصلية ؛ وما هو الضرب الذى يرد إليه  
فى الشكل الأول كل ضرب من أضرب الشكاين الثانى والثالث . ولكن هذه  
الصعوبات كلها قد تكفلت بحاها الكلمات التذكيرية بواسطة بعض الحروف  
الساكنة فيها : فإن :

١ — حروف الابتداء ( E, D, C, B ) تشير إلى الصرب

من الشكل الأول الذى يرد إليه الضرب المطلوب رده بأن تكون واحدة فى الضربين  
ب - جرف m (= muta) يشير إلى أن المقدمات يجب أن توضع  
الواحدة مكان الأخرى .

ح - حرف s (= simpliciter) يشير إلى أن المقدمة أو النتيجة (لا  
نتيجة القياس الأسمى ، التى يجب أن تحصل كما هى فى الأصل ، وإنما  
نتيجة القياس المبين للصحة ، أى القياس من الشكل الأول المردود إليه)  
التى يتلوها هذا الحرف يجب أن تعكس عكساً بسيطاً .

(د) - حرف p (= per accidens) تشير إلى أن المقدمة أو النتيجة التى  
يتلوها هذا الحرف يجب أن تعكس عكساً بالعرض أو بالتجديد .

(هـ) - حرف c (= Conversio syllogismi) يشير إلى وجوب  
استخدام طريقة الرد غير المباشر بواسطة قياس الخاف .

ولتوضيح هذا نأخذ الضرب Disamis من الشكل الثالث كما نعرف من  
الآيات التذكيرية . فالحد الأوسط إذن موضوع فى المقدمتين . والكبرى  
المشار إليها بالحرف I هى ب والصغرى ك والنتيجة ب فالقياس رمزه : بعض  
ط هى ح كل ط هى ع . . . بعض ع هى ح - فلقد هذا الضرب ، نجد أن  
الحرف m يشير إلى وجوب تغيير الوضع ، والحرف s يشير إلى وجوب  
إجراء العكس المستوى البسيط للمقدمة المشار إليها بالحرف المتحرك السابق ثم  
للنتيجة ، والحرف D يشير إلى أن القياس الجديد من الضرب Darii  
فى الشكل الأول ، هكذا : كل ط هى ع . . بعض ع هى ط . . بعض ح هى ع  
وبعكس هذه النتيجة نصل إلى بعض ع هى ح .

١٢٥ - إلا أن هذه العملية للرد المباشر لا يمكن إجراؤها بالنسبة إلى  
الضربين Baroco , Bocardo . وذلك لأنه لى تغيير وضع الحد الأوسط  
فى المقدمتين بالنسبة إلى كل منهما ، كما يتطلب ذلك الشكل الأول ، لابد من

عكس إحدى المقدمتين في كل منهما . ونحن نرى أن المقدمات في هذين الضربين : إما موجبة كلية ، أو سالبة جزئية . وهذه الأخيرة لا عكس لها ، سواء أكان العكس بسيطاً أم بالعرض ، أما الأولى كـ فـمكسها ، فبـمكسها تكون لدينا مقدمتان جزئيتان ، فلا إنتاج . ولهذا يجب أن نستعمل عملية أخرى هي عملية الرد غير المباشر

والرد غير المباشر أو الرد بالمتنع *Per Impossibile* هو أن نبين بواسطة قياس من الشكل الأول لا اعتراض عليه ، أن كذب النتيجة في القياس الأصلي يتعارض مع صدق المقدمات ، هكذا :

نقول أولاً إن *Baroco* رمزها هو كل ح هي ط ء ليس بعض ع هي ط . . . ليس بعض ع هو ح — ومثالها : كل الزوج ذوو شعر مجعد ء بعض الإفريقيين ليسوا ذوي شعر مجعد . . . بعض الإفريقيين ليسوا بزواج . فإذا كانت هذه النتيجة كاذبة ، ستكون نقيضتها صادقة وهي : كل الإفريقيين زوج . ويمكن تركيب هذه مع الكبرى الأصلية لعمل قياس من الضرب *Barbara* هكذا : كل ح هي ط ء كل ع هي ح . . . كل ع هي ط : كل الزوج ذوو شعر مجعد ، كل الإفريقيين زوج . . . كل الإفريقيين ذوو شعر مجعد .

ولكن هذه النتيجة تناقض الصغرى الأصلية : وعلى ذلك فإنه إذا كانت المقدمات الأصلية صادقة ، فإن النتيجة التي استنتجناها لا يمكن أن تكون كاذبة : فالقياس الأصلي إذن صحيح .

وكذلك الحال بالنسبة إلى *Bocardo* ، اللهم إلا أننا هنا نركب نقيض النتيجة مع الصغرى الأصلية لكي نصل إلى نتيجة متناقضة مع الكبرى الأصلية بينما نحن في حالة *Baroco* قد ركبناها مع الكبرى الأصلية لكي نصل إلى نتيجة تناقض الصغرى الأصلية . وهذا الاختلاف بين هذين الضربين يشير إليه

موضع حرف c الوسطى ، إذ أن هذا الحرف يشير إلى أن المقدمة المشار إليها بالحرف المتحرك السابق على هذا الحرف تهمل ، بينما الأخرى تركب مع نقيض النتيجة .

١٢٦ — ومع ذلك توجد طريقة للرد المباشر بالنسبة إلى Baroco و Bocardo . وذلك بواسطة نقض المحمول وعكس النقيض المخالف على النحو التالي :

فإن Baroco ورمزها كل ح هي ط ، ليس بعض ع هي ط . . بعض ع هي ليست ح يمكن أن ترد إلى Ferio بواسطة عكس النقيض المخالف للكبرى ونقض المحمول للصغرى هكذا : لا لا — ط هي ح ما بعض ع هي لا — ط . . بعض ع هي ليست ح — ولهذا اقترح بعضهم التعبير عن Baroco في هذه الحالة باللفظ Faksoko وفيه الحرف k يشير إلى نقض المحمول ، فتكون k تدل على نقض المحمول المتبوع بالعكس المستوى ( أى تدل على عكس النقيض المخالف ) .

و Bocardo ، ورمزها بعض ط هي ليست ح ، كل ط هي ع . . بعض ع هي ليست ح ، يمكن أن ترد إلى Darii بواسطة عكس النقيض المخالف للكبرى وتغيير وضع المقدمات هكذا : كل ط هي ع ما بعض لا — ح هي ط . . بعض لا — ح هي ع . وهذه يمكن إرجاعها إلى النتيجة الأصلية بواسطة عكس المتبوع بنقض المحمول ( أى نقض العكس المستوى ) . ويشار إلى هذه العملية في الرد باللفظ Doksamorsk .

١٢٧ — وليس الرد مقصوداً على رد الشكاين الناقصين إلى الشكل الأول ، بل إن من الممكن أيضاً بيان أن أى قياس ليس فقط يمكن أن يرد إلى الشكل الأول ، بل وأيضاً يمكن أن يرد إلى أى ضرب أصلي من ضروب هذا



الشكل . ويمكن البرهنة على ذلك بأن نبين أولاً أن أى ضرب من ضروب الشكل الأول يمكن أن يرد إلى أى ضرب آخر من ضروب الشكل عينه .

فإن Barbara يمكن أن ترد إلى Celarent . بواسطة نقض محمول الكبرى ثم نقض محمول النتيجة المتحصلة على النحو التالى ( مستعملين الأسهم ) :

كل ط هـى ح ← لا ط هـى لا — ح

كل ع هـى ط ← كل ع هـى ط

كل ع هـى ح → لا ع هـى لا — ح

وبالعكس يمكن رد Celarent إلى Barbara . كذلك وبالطريقة عينها أى نقض محمول الكبرى والنتيجة المتحصلة ، يمكن رد Darrii و Ferio الواحد إلى الآخر . كما يمكن من ناحية أخرى رد كل من Darrii , Barbara الواحد إلى الآخر بواسطة الرد غير المباشر على النحو التالى :

لنأخذ Barbara : كل ط هـى ح ؟ كل ع هـى ط . . كل ع هـى ح وإلا كانت النتيجة ليس بعض ع هـى ح — وخينئذ سيكون كل ط هـى ح ، كل ع هـى ط ، ليس بعض ع هـى ح صادقة معاً . وهذه الأخيرة يمكن بنقض المحمول ثم العكس ( وسنشير إلى لا — ح بقولنا ح ) أن تصبح بعض ح هـى ع وبتركيبتها لهذه مع : كل ع هـى ط يكون لدينا القياس الآتى من الضرب Darrii : كل ع هـى ط ، بعض ح هـى ع . . بعض ح هـى ط وهذا بواسطة العكس ثم نقض المحمول تصبح ليس بعض ط هـى ح . ومعنى هذا أن كل ط هـى ح ؟ ليس بعض ط هـى ح صادقتان معاً ، ولكن هذا مستحيل لأنهما متناقضتان . إذن : « ليس بعض ع هـى ح » ليست صحيحة ، ومعنى هذا أن نقيضتها كل ع هـى ح صحيحة .

وبالطريقة عينها يمكن رد Darrii بطريق غير مباشر إلى Barbara

١٢٨ — وعلمية أورد هذه لها أنصارها ولها خصومها ، ولكل حججه .  
فأنصارها يقولون إن ضرورة الاستدلال في القياس لا تظهر بوضوح إلا إذا كان  
الشكل يقوم مباشرة على « مقالة الكل واللاشيء » ، وهذا لا يتحقق إلا بالنسبة  
إلى الشكل الأول ، فلا بد إذن من بيان إمكان رد الشككين الآخرين إلى هذا الشكل  
الأول حتى تتبين ضرورة الاستدلال بوضوح .

أما خصومها فيقولون إن هذه العملية غير ضرورية من جهة ، وغير طبيعية من  
جهة أخرى ، فهي غير ضرورية أولاً لأنه موجب لاعتبار « مقالة الكل واللاشيء »  
هي الأساس في كل استدلال صحيح ، بل إن لكل شكل من الأشكال أساسه  
ومبدأه الخاص به الذي يمكن أن يُعدّ مستقلاً وفي نفس مستوى « مقالة  
الكل واللاشيء » .

وهي غير طبيعية ثانياً لأنها تتضمن غالباً وضع حمل غير طبيعي وغير مباشر ،  
مكان حمل طبيعي مباشر ، وهناك أنواع من الحجج تقع بطبيعتها في الشككين الثاني  
والثالث أولى من أن تقع في الشكل الأول . فمثلاً : كل عاقل يسمى في الخير ؟  
أنا لست أسعى في الخير . . أنا لست عاقلاً — من نوع Camestres . فإذا رُدَّ  
إلى Celarent تصبح الكبرى هي « لا واحد يسمى في الخير هو أنا » ، والنتيجة  
تصبح « لا عاقل هو أنا » .

إلا أن رفض هؤلاء الخصوم لهذه العملية يقوم على أساسين متعارضين :  
فبعضهم يرفضها على أساس أن الأشكال الأخرى (غير الشكل الأول) ليست سوى  
« تعديلات عرضية للشكل الأول » « وتعبيرات مشوهة عن عملية عقلية مركبة »  
كما يقول هاملتون ، و « لا نحصل على نتائجها إلا بطريقة مათوية واستنباط مدخول ،  
ونفس النتيجة نتحصل من نفس الأوسط في الشكل الأول ببرهنة صافية لا اضطراب  
فيها ولا خلط » على حد تعبير كنت .

والبعض الآخر يرفضها على أساس أن لكل شكل استقلالاً عن الشكل

الآخر ، والثاني والثالث كل منهما في مستوى الأول ، لأن كل واحد منهما يعبر عن طريقة معينة من التفكير وبرهن به على نوع معين من القضايا ، ولكل وظيفة الخاصة — وعلى رأس هؤلاء لاشلييه كما رأينا من قبل .

### القياس الاستثنائي

١٢٩ — لم يقسم أرسطو الأقيسة إلى شرطية وحملية على النحو الذي نفهمه الآن ، وإنما أشار إلى نوع من الأقيسة التي يكون صدق نتائجها متوقفاً على ما هو متفق عليه أو بعبارة أخرى هذه الأقيسة هي التي تُبرهن على مقدم قضية شرطية وتبعاً لذلك ، وبواسطة التسليم بهذا الفرض ، على النتيجة . فمثلاً إذا سلمنا بأنه إذا كانت  $A$  هي  $B$  فإن  $C$  هي  $D$  ، فإن أي قياس يبرهن على أن  $A$  هي  $B$  يبرهن ، بالتسليم بهذا ، على النتيجة وهي أن  $C$  هي  $D$  . ولكن بدون هذا التسليم لا يمكننا أن نبرهن على أن  $C$  هي  $D$  ولهذا سميت البرهنة على هذه الأخيرة بأنها بحسب الفرض *Ex hypothesi* .

وأول من ميز بين الأقيسة فقسمها إلى حملية وشرطية تلاميذه : ثاوفرسطس وأوديموس . ثم جاء الرواقيون فتوسموا في بحث الأقيسة الشرطية وتابعهم على ذلك المدرسيون ، فقسموا الأقيسة المسماة *conjunctifs* ، إلى شرطية متصلة *hypothétiques* وشرطية منفصلة *disjonctifs* وعطفية *copulatifs* .

أما المنطقة العرب فإننا نجد بعضهم يميز بين الأقيسة الافتراضية والاستثنائية ويقصر الافتراض على المركب من الحمايات والاستثنائي على المركب من الحملات والشرطيات ( بنوعها ) معا ، وحينئذ يقسم الاستثنائي إلى استثنائي متصل ، واستثنائي منفصل ، كما فعل الفزالي وابن الحاجب والأخضري — والبعض الآخر يقسم الافتراضية إلى افتراضية حملية وافتراضية استثنائية ، والافتراضية الاستثنائية : هي المركبة من الحمايات والشرطيات أو من

شرطيات فحسب وعلى رأس هؤلاء ابن سينا وتبعه صاحب « البصائر » . ولكن ابن سينا كما لاحظ المولى في شرحه على « السلم » ، مع كونه هو الذى استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية ، فإنه أورد تشكيكات في إنتاج المتصلتين منه والمتصلة والحلمية . وهذا الوضع نفسه نجده عند المناطقة المحدثين ، وإليه أشار كينز ( § ٣٠١ ) فقال إن بعض المناطقة أغفل الأقيسة التى تكون فيها الفتايج الشرطية مستنتجة من مقدمات شرطية خالصة وقصر الأقيسة الشرطية على تلك التى تكون فيها إحدى المقدمتين فقط شرطية . وقسم هو الأقيسة الشرطية تقسيماً مختلفاً على أساس تفرقه في داخل القضايا الشرطية بين المتصلة المطلقة *hypothetical* والشرطية المتصلة النسبية *conditional* <sup>(١)</sup> فكان الأقيسة تنقسم عنده إلى شرطية ، واستثنائية منفصلة . والشرطية تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ — شرطية متصلة نسبية *conditional* وهى التى يتركب فيها القياس من مقدمتين شرطيتين متصلتين نسبيتين ونتيجة شرطية متصلة نسبية .  
كلما كانت *ا* هى *ح* ، كانت *ب* ، كلما كانت *ا* هى *ب* كانت *ح* .  
∴ كلما كانت *ا* هى *ب* ، كانت *د* .

٢ — شرطية متصلة مطلقة *hyp. syl.* وهى التى يتركب فيها القياس من مقدمتين شرطيتين متصلتين مطلقتين ونتيجة متصلة مطلقة :  
مهما كانت *ق* صادقة كانت *ت* صادقة ∴ مهما كانت *ب* صادقة كانت *ص* صادقة كانت *ص* صادقة . ∴ مهما كانت *ق* صادقة كانت *ص* صادقة .

٣ — شرطية متصلة حلية *hyp. -cat. syl.* أو استثنائية متصل ، وهى التى يتركب فيها القياس من ثلاث قضايا وإحدى المقدمتين شرطية بينما الأخرى والنتيجة حليتان :

(١) يمكن أن نفهم المتصلة المطلقة بالسور « مهما » ؛ والمتصلة النسبية بالسور « كلما » لأن « كلما » ظرف وتدل غالباً إن لم يكن دائماً على ارتباط في الزمان ؛ بينما « مهما » لاتدل غالباً على ارتباط في الزمان وإنما هى مطلقة . مثال ذلك : كلما مروا بآية من ذكر الجنة بكوا شوقاً إليها — ومهما يكن عند امرء من خليفة . . وإن خالها تخفى على الناس تعلم — مهما تأتينا به من آية .

مهما كانت في صادقة كانت صادقة ؟ ق صادقة . : صادقة .  
وقد قال بهذه الفقرة فيما يتعلق بالشرطية والاستثنائية المتصلة أو المتصلة الحلية  
ايرتج . أما زجرت فيستعمل الإصطلاح « شرطية مجردة » pure واستثنائية .  
وبعضهم مثل جتير Jevons لا يعترف بالشرطيات الخالصة وإنما يعترف  
فقط بالنوع الأخير . ومن الأسباب المبررة لهذا الرأي الأخير أنه ليس ثمة فارق  
تقريباً بين القياس المركب من الشرطيات ، والقياس المركب من الحليات ؛ فلا داعي  
إذن للتمييز بين الاثنين .

١٣٠ — وعلى كل حال فإننا لو ميزنا الأقيسة المركبة من الشرطيات والأخرى  
المركبة من الحليات وجعلنا الجميع داخلة تحت الاقترانيتين ، فإننا نقول إن الاقتران  
في حالة الشرطيات وحدها ، أو الشرطيات والحليات إما أن يقع بين متصلين ؛  
أو منفصلين ؛ أو بين حملي ومتصل والشركة في المقدم أو في التالي ؛ أو بين حملي  
ومنفصل ؛ أو بين متصل ومنفصل .

وفي هذه الأقيسة يمدّ مقدم النتيجة في مقابل الحد الأصغر في القياس الحلي ،  
وتاليها في مقابل الأكبر ، والحد الذي لا يظهر في النتيجة في مقابل الحد الأوسط .  
والتمييز بين الأشكال والأضرب يتم تماماً كما في الأقيسة الحلية بالنسبة إلى ماهو  
مركب من شرطيتين متصلتين بوضوح ، ومع الأخرى بشيء من التعسف .  
وشروط الإنتاج في هذه الأقيسة هي عينها شروط الإنتاج في الأقيسة الحلية ،  
أعني شروط الاستغراق وشروط الكيف .

كما أن من الممكن رد الأقيسة التي من الأشكال ٢ ، ٣ ، ٤ إلى الشكل الأول .  
كما في الأقيسة الحلية سواء بسواء .

( ١ ) فالنوع الأول هو الذي يكون فيه الاقتران بين متصلتين والنتائج منها  
ماتكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام أي في مقدم أو تال . ومثال الشكل  
الأول : كلما كان ( صغرى ) ا ب فهو ح ، م كلما كان ج و ( كبرى ) فهو هـ ز  
: كلما كان ا ب فهو هـ ز .

مثاله : كلما كانت الشمس طالمة ، كان النهار موجوداً  
كلما كان النهار موجوداً ، أمكنت القراءة دون نور .  
∴ كلما كانت الشمس طالمة ، أمكنت القراءة دون نور

(٢) والنوع الثانى هو الذى يكون فيه الاقتران بين منفصلتين . والقريب من الطبع منها ما تكون فيه الشركة فى جزء غير تام وهو جزء تال أو مقدم فى الحقيقتين وفى الشكل الأول . وشرائط إنتاجه أن تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية كما فى الحملات ويكون الجزء المشترك فيه موجبا . ومثاله إما أن يكون هذا ( صغرى ) العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً ∴ كل زوج فهو إما زوج الزوج وإما زوج الفرد فقط . وإما ( كبرى ) زوج الزوج والفرد ∴ هذا العدد إما فرد ، وإما زوج الزوج ، وإما زوج الفرد فقط ، وإما زوج الزوج والفرد .

٣ — والنوع الثالث بين المتصل والحلى — والقريب من الطبع منه هو أن يكون الاشتراك بين تالى المتصل والحلى لا يبينه وبين المقدم . ومثاله من الشكل الأول مع جعل الكبرى حملية : كل  $a$   $b$  ∴ كلما كان  $c$   $d$  فهو  $h$  ∴ كلما كان  $c$   $d$  فهو  $h$  ∴ فهنا الحملية كبرى والمشاركة مع تالى المتصلة ، ونتيجتهما متصلة مقدمها مقدم المتصلة . وتاليتها نتيجة التأليف بين التالى والحملية .

٤ — الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة — ومثاله من الشكل الأول مع جعل الحملية صغرى موجبة ومحمولها أجزاء الانقصال كاه ، والمنفصلة كلية : كل جسم إما نبات أو جاد أو حيوان ∴ كل متحرك جسم ∴ كل متحرك إما نبات أو جاد أو حيوان .

وابن سينا يسمى هذا الاقتران القياس المقسم .

• — الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة ؛ والاشتراك إما فى جزء تام من المقدمتين ، أو غير تام منهما ؛ وكيفما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى موجبة . مثال الأول : إما أن يكون النهار موجوداً وإما أن يكون الليل موجوداً ∴ إن كانت الشمس طالمة فالنهار موجود — ينتج على

وجهين : إما متصلة : إن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجوداً - أو منفصلة : إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً .

١٣١ - أما القياس الاستثنائي ، فهو الذى يوجد المطلوب أو نقيضه فيه بالفعل ؛ ويتألف من مقدمتين إحداهما شرطية لاحتمالة والأخرى استثنائية ؛ فيستثنى أحد جزأى الشرطية أو نقيضه فينتج الجزء الآخر أو نقيضه . فإن كان المستثنى من جزأى الشرطية محلياً كانت المقدمة الاستثنائية حملية ، وإن كان شرطياً كانت شرطية . ولننظر فى القياس الذى تكون إحدى مقدمتيه شرطية والاستثنائية فيه حملية . وهذا ينقسم إلى قسمين بحسب كون الشرطية متصلة أو منفصلة . فيكون القياس الاستثنائي إذن نوعين : القياس الاستثنائي المتصل *hypothetical* والقياس الاستثنائي المنفصل *disjunctive*

فلنبداً بالبحث فى القياس الاستثنائي المتصل (\*)

١٣٢ - حينما تكون الكبرى شرطية متصلة والاستثنائية حملية فالنتيجة إما أن تكون مثبتة للتالى أو نافية للمقدم . والحالة الاولى تسمى *modus ponens* والحالة الثانية تسمى *modus tollens*

فحالة الوضع على الصورة :

(\*) نورد هنا نظم « السلم » لباب القياس الاستثنائي :  
القياس الاستثنائي

ومنه ما يدعى بالاستثنائي	يعرف بالشرطى بلا امتراء
وهو الذى دل على النتيجة	أوضحها بالفعل لا بالقوة
فإن يك الشرط ذا اتصال	أنتج وضع ذاك وضع التالى
ورفع تال رفع أول ولا	يترجم فى عكسهما لما اتجلى
وإن يكن منفصلاً فوضع ذا	ينتج رفع ذاك والعكس كذا
وذاك فى الاخص ، ثم إن يكن	مانع جمع فوضع ذا زكن
رفع لذاك دون عكس وإذا	مانع رفع كان فهو عكس ذا

كلما كانت ا هي ب	أو : كلما كانت ا هي ب ،	أو كلما كانت ا هي ح
كانت ح لكن ا هي ب	كانت ح هي و - لكن ا	كانت ب هي ح - لكن
.. ا هي ح	هي ب .. ح هي و	ا هي ح .. ب هي ح

مثال ذلك : إذا كانت الروح أزلية كانت أبدية ؟ لكن الروح أزلية .. هي أبدية .

أو : إذا كان الجاه يشتري بالذل فعلى الحر أن يزهد ؟ لكن الجاه يشتري بالذل .. على الحر أن يزهد .

أو : كلما كان المجد غالياً كانت التضحية غالية ؟ لكن المجد غال .. التضحية غالية .

وفي هذه الحالة نرى أن وضع المقدم ينتج وضع التالي ، لا العكس ، أعنى أن وضع التالي لا ينتج وضع المقدم بالضرورة . ويظهر هذا بوضوح من امثل التالي : إن كان هذا إنساناً فهو حيوان ؟ لكنه إنسان .. هو حيوان ؟ فهذا صحيح ولكن إذا وضعنا التالي ، فقلنا : لكنه حيوان ، فلا ينتج أنه إنسان .  
وحالة الرفع على الصورة .

كلما كانت ا هي ب	أو : إذا كانت ا هي ب ،	أو : كلما كانت ا هي ح ،
كانت ح - لكن ا هي ب	كانت ح هي و - لكن	كانت ب هي ح - لكن
ليست ح .. هي ليست ب	ح ليست و .. ا ليست ب	ب ليست ح .. ا ليست ح

مثال ذلك : إذا كان المجد رخيصةً كان سهل المنال ؟ لكنه ليس سهل المنال .. هو ليس برخيص .

أو : إذا كان الإيمان قوياً فالنجاح ميسور ؟ لكن النجاح ليس ميسوراً .. الإيمان ليس قوياً .

أو : كلما كان العزم متيناً كان الأمل ضعيفاً ؟ لكن الأمل ليس بضعيف .. العزم ليس بضعيف .

وفي هذه الحالة نرى أن رفع التالي ينتج رفع المقدم ، لا العكس ، أى



إن رفع المقدم لا يستلزم بالضرورة رفع التالي . ففي المثل المذكور آنفاً لا ينتج رفع المقدم ، وهو « إن كان هذا إنساناً » بأن نقول : لكنه ليس بإنسان ، كونه غير حيوان .

ويلاحظ على كلتا الحالتين ، حالة الرفع وحالة الوضع ، أن أولاهما تقابل الشكل الأول والأخرى الشكل الثانى . لأننا فى الشكل الأول ننتقل من السبب إلى النتيجة ، وفى الشكل الثانى من إنكار النتيجة إلى إنكار السبب .

أما الشروط فهى التى أشرنا إليها آنفاً ، ونعنى بها فى حالة الوضع أن وضع التالى لا يبرر وضع المقدم ، وفى حالة الرفع : أن رفع المقدم لا يبرر رفع التالى . فالتقانون العام للقياس الاستثنائى المتصل هو : إذا كانت لدينا مقدمة شرطية متصلة . موجبة ، فإن إثبات المقدم يبرر إثبات التالى ، ونفى التالى يبرر نفى المقدم ، لا العكس فى أى حالة من كلتا الحالتين .

١٣٣ — وثمة مشكلة متصلة بهذا القياس الاستثنائى المتصل ، ونعنى بها — مشكلة : هل الاستدلال مباشر أو غير مباشر ؟ فإن كنت وهامبتون وبين Bain يمدون هذا النوع من الاستدلال استدلالاً مباشراً .

أما كنت فيقول إنه لا يوجد حد أوسط فى مثل هذا القياس . والجواب عن هذا الاعتراض فى نظر كينز أن يقال إن فى المقدمات — بدءاً لا يظهر فى النتيجة وهذا يقابل الحد الأوسط فى الأقيسة الحامية .

وهامبتون يقول إن الأصغر والنتيجة فى هذا القياس يمكن أن يوضعا فى أى موضع . ويرد على هذا كينز فيقول : إن هذا القول خطأ ، إذ ينتج عن وضع الأصغر والنتيجة فى مكان آخر مغالطة ، فمثلاً : إذا كانت صادقة ، كانت صادقة لكن صادقة . : ت صادقة ؛ فإذا غيرنا وضع الأصغر والنتيجة بأن قلنا : إذا كانت صادقة ، كانت صادقة — وليكن ت صادقة . : ق صادقة — فهذا خطأ كما يتبين لنا من شروط حالتى الوضع والرفع .

ويقول بين Bain إن النتيجة متضمنة بالفعل فيما قيل في المقدمات ، وفي القدمة الشرطية وحدها على وجه الدقة ؛ فقولنا : إذا ظلّ الجو جميلاً سنذهب إلى الريف يمكن أن يصاغ بصيغة مساوية تماماً هي : الجو سيظلّ جميلاً وسنذهب إلى الريف . فالشخص الذى يثبت الأولى لا يقول حقيقة جديدة حينما يثبت الثانية . ويرد كينز على هذا فيقول إن هذا يجب أن ندقق في القول به . فإننا حين نقول : إذا أعلنت الحرب ، عدت إلى وطني ؛ أو إذا كانت الشمس تدور حول الأرض ، فلم الفلك أوهام — فهل هذه الأقوال مساوية لقولنا : الحرب أعلنت ولهذا يجب أن أعود إلى وطني ؛ الشمس تدور حول الأرض ، ولهذا فإن علم الفلك الحديث أوهام ؟ !

يضاف إلى هذا أنه يجب أن يلاحظ أن المقدمتين في هذا النوع من القياس منفصلتان تمام الانفصال ولا يمكن أن تستنتج إحداها من الأخرى ، وإنما الائتنان ضروريتان من أجل تحصيل النتيجة . ويتضح هذا لو قارنا بين الاستدلال من قضية شرطية وبين الاستدلال في حالتنا هذه : فمن : « إذا كانت ق صادقة كانت ت صادقة » يمكن أن يستنتج مباشرة : « إذا كانت ت غير صادقة كانت ق غير صادقة » . ولكن لكي أستطيع استنتاج أن ق غير صادقة أحتاج إلى معرفة أن ت غير صادقة ، فانتقال الاستنتاج من الشرطى إلى الحمل لا يتم إلا بقضية حماية متوسطة .

### ١٣٤ — القياس الاستثنائى الانفصالى :

في القياس الاستثنائى الانفصالى تكون إحدى المقدمتين قضية شرطية منفصلة والأخرى قضية حماية تثبت أو تنفى حدود الانفصال في القضية السابقة ، والنتيجة قضية حماية تنفى أو تثبت الحدود الأخرى أو الحد الآخر . والحالة الأولى تسمى حالة الرفع بالوضع ponendo tollens والحالة الثانية تسمى حالة الوضع بالرفع tollendo ponens

١ — حالة الرفع بالوضع على الصورة :

أ — دائماً إما أن تكون أ	دائماً إما أن تكون أ هي	دائماً إما أن تكون أ أو
أ هي ب أو ح — لكن أ هي	ب أو ح هي — لكن	ب هي ح — لكن أ هي
ب . . أ ليست ح	أ هي ب . . ح ليست د	ح . . ب ليست ح

مثال ذلك : إما أن تكون الحركة قديمة أو حادثة ؟ ولكنها قديمة . . هي ليست حادثة .

أو : إما أن يكون الاستقلال بالتضحية أو نكون واهمين ؟ لكن الاستقلال بالتضحية . . نحن لسنا واهمين .

أو : إما أن يكون مكفرسن هو الذى ألف القصائد المنسوبة إلى أوسيان أو يكون أوسيان هو الذى ألفها ؟ لكن مكفرسن هو الذى ألفها . . أوسيان لم يؤلفها .

ب — وحالة الوضع بالرفع على الصورة :

إما أن تكون أ هي ب	إما أن تكون أ هي ب	إما أن تكون أ أو ب
أ أو ح — لكنها ليست ب	أ أو تكون ح هي — لكن أ	هي ح — لكن أ ليست ح
ب . . هي ح	ليست ب . . ح هي د	ب . . ب هي ح

مثال ذلك : الإيمان بالله يقوم إما على السلوى أو على اليقين ؟ لكنه لا يقوم على السلوى . . هو يقوم على اليقين .

أو : إما أن يكون المرء حراً أو تكون الحياة عديمة القيمة ؟ : لكن المرء ليس حراً . . الحياة عديمة القيمة .

أو إما أن يكون نيوتن أو ليبنتس هو الذى اخترع حساب التفاضل والتكامل ؟ ولكن نيوتن لم يخترعه . . ليبنتس هو الذى اخترعه .

أما المناطق العرب فيقسمون القياس الشرطى المنفصل على أساس تقسيمهم

التضاياف المنفصلة إلى حقيقة ، ومانعة جمع ، ومانعة خلو .

فإن كانت المنفصلة « حقيقة أنتج استثناء أى جزء كان نقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما ؛ واستثناء نقيض أى جزء كان عين الآخر لامتناع الخلو عنهما - فيكون لها أربع نتائج : اثنان باعتبار استثناء العين واثنان باعتبار استثناء النقيض - كقولنا : إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ؛ لكنه زوج فهو ليس بفرد ؛ لكنه فرد فهو ليس بزواج ، لكنه ليس بزواج فهو فرد ؛ لكنه ليس بفرد فهو زوج ؛

« وإن كانت مانعة الجمع أنتج القسم الأول فقط أى استثناء عين أى جزء كان نقيض الآخر لامتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء نقيض شىء من جزئها عين الآخر لجواز ارتفاعهما . فيكون لها نتيجتان بحسب استثناء العين كقولنا : إما أن يكون هذا الشىء شجراً أو حجراً - لكنه شجر - فهو ليس بحجر ، لكنه حجر - فهو ليس بشجر ؛

« وإن كانت مانعة الخلو أنتج القسم الثانى فقط أى استثناء نقيض أى جزء كان عين الآخر لامتناع ارتفاعهما ، ولا ينتج استثناء عين أى شىء من جزئها نقيض الآخر لإمكان اجتماعهما . فيكون لها أيضاً نتيجتان بحسب استثناء النقيض كقولنا : إما أن يكون هذا الشىء لا شجراً ولا حجراً ، لكنه حجر فهو لا شجر ، ( القطب على الشمسية ) .

وهذا التقسيم أفضل بكثير من تقسيم المناطقة الافرنج حتى إن هؤلاء اضطروا إلى الشك فى يقين الاستنتاج فى حالة الرفع بالوضع . إذ قالوا إن إثبات أحد طرفي الاتصال لا يبرر نفي الطرف الآخر دائماً . وإنما ذلك فقط حينما يكون بين الطرفين عناد تام ، وإلا لم يكن الاستنتاج صحيحاً . فمثلاً إذا قلنا : دائماً إما أن يكون نيوتن أو لينتس هو الذى اكتشف حساب التفاضل والتكامل - فلا يمكن أن يستنتج بيقين أنه لا بد أن يكون أحدهما فقط هو الذى اكتشفه ، فامل الاثنين اكتشافه

الواحد مستقلاً عن الآخر كما تميل إلى القول بذلك اليوم أكثر المؤرخين . إلا أن الملاحظ في هذه الحالة أنه لا بد من إدخال المادة في اعتبارنا حتى نستطيع التمييز بين مانعة الجمع ومانعة الخلو والحقيقية ، وهذا يخرجنا عن النظر الصورى انصرف الذى هو نظر المنطق الصورى .

أما حالة الوضع بالرفع فأكثر فائدة في أغلب الأحوال ، لأنه قد يعيننا في أحوال كثيرة أن تثبت شيئاً أكثر من أن يعيننا أن ننفي شيئاً .

### القياس المضممر

١٣٥ — هناك أنواع من الأفيصة لا تتبع الهيئة التى اشترطناها حتى الآن في القياس . وأول هذه الأنواع القياس المضممر *enthymème* .

ولهذا القياس تاريخ لا بدّ من الإشارة إليه لأن المعنى الذى أعطاه أرسطو لهذا القياس غير المعنى الذى أصبح له اليوم .

فأرسطو يعرفه بأنه قياس بالاحتمال والعلامة . وقد بحث فيه في الفصل السابع والعشرين من المقالة الثانية في « التحاليل الأولى » وفي مواضع كثيرة من كتاب « الخطابة » . « أما الاحتمال » و « العلامة » فهما قضيتان الأولى منهما تعبر عن احتمال عام والأخرى عن واقعة جزئية معروف أنها دليل محتمل وليس يقينياً على صدق قضية قد تكون بدورها واقعة جزئية أو تكون ممتدداً عاماً . والفرضية الاحتمالية قضية شبه كلية مثل : الحساد يعادون . أما القضية الثانية فتقضية شخصية لا ينظر إليها باعتبارها علامة إلا بالنسبة إلى قضية أخرى يفترض أن من الممكن استنتاجها منها . والقضية الاحتمالية حينما تستخدم في قياس مضممر تكون مقدمة كبرى في قياس مثل التالى : الحساد يعادون . هذا الرجل حسود . . هذا الرجل ( يحتمل أنه )

يعادى . وهذا القياس فاسد من الناحية المنطقية لأنه لا كانت الكبرى ليست كلمة  
تماماً فإن الحد الأوسط غير مستغرق .

والواقعة الجزئية أو العلامة توضع كقائمة في قياس من أى شكل من الأشكال  
الثلاثة . فمثلاً في الشكل الأول : كل الطموحين أحرار ؟ بتا كوس طموح  
°. بتا كوس حر ؛ وفي الشكل الثانى كل الطموحين أحرار ، بتا كوس حر  
°. بتا كوس طموح ؛ وفي الشكل الثالث بتا كوس حر ؟ بتا كوس طموح °. كل  
الطموحين أحرار . ويلاحظ هنا أن القياس في الشكل الأول هو وحده الصحيح  
منطقياً ؛ أما في الشكل الثانى فثمة أغلوطة الحد الأوسط غير المستغرق ؛ وفي الثالث  
أغلوطة الأصغر غير المشروع . « [ ما نسل على أو لدرش <sup>(١)</sup> ] .

ولكن جاء الشراح فغيروا المعنى الذى قصد إليه أرسطو وابت أن كلمة  
« قياس ناقص » الموجودة في نص أرسطو هي منجولة ومتحمة من عند الشراح  
على النص لأن أرسطو كان ينظر إلى القياس على أنه عملية ولا ينظر إليه من ناحية  
القول الخارجى ، وعلى ذلك فليس هناك فارق منطقي بين القياس المضمر والقياس  
الصريح وإنما الفارق في التعبير اللفظي فحسب لا في الفكر . أما الشراح فقد نظروا  
إلى اللفظ والتعبير اللغوي ولذلك أعطوا لهذه الكلمة معنى آخر بأن أرجعوا أصلها  
إلى العقل وقالوا تبعاً لهذا إن القياس المضمر هو الذى تطوى إحدى مقدماته ولا تذكر  
في التعبير بل تظل في العقل فقط .

ومن ثم أصبحت كلمة *enthymème* تطابق على القياس الذى طويت إحدى  
مقدماته .

والمناطق العرب قد فرقوا على هذا الأساس بين أنواع الأقيسة المحذوفة إحدى مقدماتها قسموها إلى : « الضمير » - وهو القياس الذى حذف مقدمته الكبرى إما لظهورها والاستغناء عنها كما نقول : خطأ ب ، ا ج خراجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان ؛ فهنا حذف الكبرى ؛ - وإما لإخفاء كذب الكبرى إذا صرح بها كناية كقول الخطيب : هذا الإنسان يخاطب العدو فهو إذا خائن مسلم للثغر . ولو قال : وكل مخاطب للعدو فهو خائن - لشعر بما يناقض به قوله ولم يُسلم له .

« والرأى » - وهو قياس حذف مقدمته الصغرى وأصبحت الكبرى مقدمة كلية محمودة فى أن كذا كائن ، موجود أو غير موجود ، صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائماً فى الخطابة مهملة كقولك : الحساد يعادون والأصدقاء ينصحون .

« والدليل » - وهو قياس إضمارى حده الأوسط شئ إذا وجد الأصغر تبعه وجود شئ آخر للأصغر . ويكون على نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيه : مثاله هذه المرأة ذات لبن فهى إذا قد ولدت . وهذا النوع أخص من الضمير ، فإنه من أحد أقسامه وهو : ما حذف كبراه لظهوره .

« والعلامة » - وهى قياس إضمارى حده الأوسط : إما أعم من الطرفين معا ، حتى لو صرح بمقدمتيه كإن المنتج منه من موجبتين فى الشكل الثمانى كقولك : هذه المرأة مصفارة فهى إذا حبلى ، وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجعمان ظلمة لأن الحجاج كان شجاعا وظالماً . والمستدل بالعلامة يأخذها كلية ولذلك لا يكون الاستدلال صحيحاً .

ولكنهم لم ينظروا إلى القياس الذى حذف نتيجته . وقد أدرك ذلك أصحاب منطق بورروبال فقالوا إن منه نوعاً تحذف فيه النتيجة . وقال بذلك أيضاً

هاملتون ولو أنه عاب على المناطق أنهم لم يدركوا ذلك مع أن أصحاب منطق بورروبال قد أدركوا ذلك قبله بزمان طويل .

وعلى هذا الأساس يقسم القياس المضمّر إلى قياس مضمّر من الدرجة الأولى first order وهو الذى حذف فيه الكبرى ، ومن الدرجة الثانية وهو الذى حذف فيه الصغرى ، ومن الدرجة الثالثة وهو الذى حذف فيه النتيجة . فمثلاً : « بلبوس طماع فهو ليس بسميد » من الدرجة الأولى ، و« كل الطاهين غير سمداء ، فإن بلبوس غير سميد » من الدرجة الثانية ، و« كل الطاهين غير سمداء ، وبلبوس طماع » من الدرجة الثالثة .

١٣٦ — ولهذا القياس أهمية كبرى لأنه شائع جداً في أحاديثنا وكتاباتنا حتى ليكاد يكون وحده المستعمل . فإن من النادر جداً أن ينطق الإنسان بالقياس في كل أجزائه وأن يذكر كل قضائه ، إما لوضوح الباقي ورغبة العقل في أن يدع له الإنسان شيئاً يستخرجه هو بنفسه بدل أن يعلمه كل شيء ، وإما لأن جمال التعبير يقتضيه .

هذا إلى أن الفارق بين القياس المضمّر فارق في التعبير فحسب ، أما العملية الذهنية فواحدة في كلتا الحالتين . فلما كانت عناية المنطق بالعملية الذهنية أكثر من عنايته بالتعبير عنها ، فلا أهمية لهذه التفرقة في الواقع . ولهذا لا نكاد نجد القياس الصريح إلا في كتب المنطق ، أو في جدل روعيت فيه الناحية الصورية بوجه خاص .

### القياس المركب موصول النتائج

١٣٧ — القياس البسيط يدل على فعل استدلال واحد ، ويمكن أن يحلّل إلى مقدمات ونتيجة ، لا إلى أجزاء هي نفسها أفعال استدلال . ولكن يمكن



أن تكون المقدمات نفسها نتائج استخلصت بأفعال استدلال سابقة ، كما يمكن أن تكون النتيجة مقدمة لفعل استدلال جديد .

فإذا تركب القياس من عدة قضايا تكون فيها نتيجة مقدمتين بدورها مقدمة في قياس جديد ، أى إذا ما تكونت سلسلة من الأقيسة نتيجة الواحد فيها مقدمة للآخر سمي القياس مركباً polysyllogisme .

وينقسم قسمين : فالقياس الذى يبرهن على مقدمات قياس آخر يسمى بالنسبة إلى هذا الأخير قياساً سابقاً prosyllogisme . والقياس الذى تكون إحدى مقدمتيه نتيجة لقياس آخر يسمى بالنسبة إلى هذا الأخير قياساً لاحقاً episyllogisme  
فتلّا إذاً فلنا :

كل قوة مرهوبة	قياس سابق	كل ا هـ ب
كل علم قوة		كل ح هـ ا
مثاله : كل علم مرهوب	قياس لاحق	كل ح هـ ب
كل ثقافة علم		كل د هـ ح
كل ثقافة مرهوبة		كل د هـ ب

ويمكن القياس الواحد أيضاً أن يكون في الوقت نفسه قياساً سابقاً وقياساً لاحقاً ، كما إذا جعلنا نتيجة القياس اللاحق هنا مقدمة لقياس ثالث ، فيصبح القياس اللاحق هنا قياساً سابقاً بالنسبة إلى القياس الثالث .

وإذا كان السير في سلاسل الاستدلال من قياس سابق إلى قياس لاحق سميت السلسلة حينئذ متقدمة progressive (أو تركيبية synthetie ، أو لاحقية episyllogistic) : فهنا يبدأ المرء من مقدمات ، ويستمر يستخلص منها كل النتائج الممكن استخلاصها منها . لكن إذا كان السير في سلسلة الاستدلال من قياس لاحق إلى قياس سابق سميت السلسلة حينئذ متقهرة

أو مرتدة *regressive* (أو تحليلية *analytic* ، أو سابقة *prosyllogistic* ) .  
وهذا تُعطى النتيجة النهائية أولاً ، ويرجع الرء منها ، بواسطة سلسلة من  
الاستدلالات ، إلى المقدمة التي تقوم عليها هذه النتيجة النهائية .  
وإذا كان قياس أو أكثر مضمراً في قياس مركب ، سمي القياس المركب  
حينئذ باسم القياس الملعل <sup>(١)</sup> *épichérème* ، لأننا تأتي بالعلة في القدمات ،  
مثال ذلك :

كل ب هي و — لأنها ح	كل جيان خبيث — لأنه لا يجرؤ
	على المواجهة الصريحة
كل ا هي ب	كل منافق جيان
∴ كل ا هي و	كل منافق خبيث

فإذا كانت العلة مذكورة في مقدمة واحدة تُسمى القياس الملعل مفرداً  
*single* كما في القياس السابق ؛ وإذا كانت مذكورة في كلتا المقدمتين سُمى مضمماً  
*double* ، ومثاله :

كل جسم حادث — لأنه مركب  
كل محسوس جسم لأنه ذو أبعاد ثلاثة  
∴ كل محسوس حادث .

والملعل المفرد ينقسم بدوره إلى معادل مفرد من الدرجة الأولى ، إذا كانت  
العلة في المقدمة الكبرى ؛ ومن الدرجة الثانية إذا كانت العلة في المقدمة الصغرى ،  
مثل أن تقول :

---

(١) هذه الكلمة كان لها عند أرسطو معنى يختلف تماماً عن معناها الآن .  
إد كان معناها عنده : القياس الديالكتيكي أى الظني ، في مقابل القياس البرهاني *philosophème*  
والقياس الغالطي . *sophisme* وقد ذكر كوتيليان *Quintilien* معنى هذا اللفظ في  
*De Oratore* قسم ٥ فصل ١٠ فقرة ٢ .

كل مستعبد حثير .

كل متملق مستعبد - لأنه ليس حرّ الرأى

. ∴ كل متملق حثير .

ولهذا النوع من القياس فائدتان كما يقول صاحبنا منطق « پور رويال »  
( ص ٣٠٤ - ص ٣٠٥ ) :

الأولى : أنه يغيث السامع المتألف الذي لا يستطيع أن يصبر حتى تصاغ له  
برهنة جديدة على ما يساق في المقدمات ؛ وهذا من شأنه أن يمنع عنه الضيق .

والثانية : أنه موجز ، فلا يضطر الإنسان إلى تكرار القضية المطلوب تعامليها .

### القياس المركب مفصول النتائج

١٣٨ - رأينا في القياس المركب السابق § ١٣٧ أن النتائج مصرح بها ؛  
ولكن هناك نوعاً من القياس المركب لا يصرح فيه بالنتائج بأن تطوى كلها  
ولا يذكر إلا النتيجة الأخيرة فحسب . ويسمى الأول بالقياس المركب « مفصول  
النتائج » لوصول النتائج بالمقدمات ؛ ويسمى الثاني « مفصول النتائج » لفصل النتائج  
عن المقدمات في الذكر وإن كانت مرادة من حيث المعنى . ( راجع القطب  
« الشمسية » ) .

فالقياس المركب مفصول النتائج Sorites قياس مركب حذفت فيه جميع النتائج  
ما عدا الأخيرة ، وتكون المقدمات فيه مرتبة بطريقة تجعل كل قضيتين متتاليتين  
ذواتى حد مشترك على الصورة :

كل ا هـ ب ، كل ب هـ ج ، كل ج هـ د ، كل د هـ  
هـ هـ ن كل هـ و . ∴ كل ا هـ و

وهناك نوعان من القياس المركب مفصول النتائج : الأول هو الأرسططالى والآخر هو الجوكاينى . فى الأول تكون المقدمة المذكورة أولاً متضمنة لموضوع النتيجة ، بينما الحد المشترك لأى مقدمتين متتاليتين يكون فى الأولى محمولاً وفى التى تليها موضوعاً ؛ وفى الثانى تكون المقدمة المذكورة أولاً متضمنة لمحمول النتيجة ، بينما الحد المشترك بين أى مقدمتين متتاليتين يكون فى الأولى موضوعاً وفى التالية محمولاً — على النحو التالى :

النوع الأرسططالى : كل ا هـ ب ، كل ب هـ ح ، كل ح هـ د ،  
كل د هـ هـ . ∴ كل ا هـ هـ .

النوع الجوكاينى : كل د هـ هـ ، كل ح هـ د ، كل ب هـ ح ، كل ا هـ ب  
∴ كل ا هـ هـ .

والفارق بين كلا النوعين هو الترتيب الذى يجرى عليه إيراد المقدمات :  
ففى حالة النوع الأرسططالى نجد أنه لو صيغت الأقيسة صياغة كاملة لتبين أننا نبدأ بالمقدمة الصفرى ونجمل النتيجة المطلوبة دائماً مقدمة صفرى ، وكل مقدمة تالية تكون كبرى بالنسبة إلى السابقة عليها مباشرة . ويمكن أن يحلل هكذا :

(١) كل ب هـ ح ، كل ا هـ ب . ∴ كل ا هـ ح

(٢) كل ح هـ د ، كل ا هـ ح . ∴ كل ا هـ د

(٣) كل د هـ هـ ، كل ا هـ د . ∴ كل ا هـ هـ

وهنا يلاحظ أن المقدمة المذكورة أولاً مقدمة صفرى فى القياس رقم (١) ، ونتيجة (١) صفرى فى (٢) ، ونتيجة (٢) صفرى فى (٣) — وهكذا بحسب طول أو قصر القياس المركب مفصول النتائج .

أما في حالة النوع الجوكائيني فالترتيب عكسي : فالمقدمة المذكورة أولاً هي الكبرى وتُجمل النتيجة المطوية دائماً مقدمة كبرى ، وكل مقدمة تالية للأولى تكون صغرى بالنسبة إلى السابقة هايتها وكبرى بالنسبة إلى التي تليها . ويمكن أن يحل هكذا :

- (١) كل  $z$  هي  $h$  ، كل  $h$  هي  $w$  . ∴ كل  $z$  هي  $w$   
 (٢) كل  $h$  هي  $h$  ، كل  $h$  هي  $h$  . ∴ كل  $h$  هي  $h$   
 (٣) كل  $h$  هي  $h$  ، كل  $h$  هي  $h$  . ∴ كل  $h$  هي  $h$

وهنا يلاحظ أن المقدمة المذكورة أولاً هي كبرى القياس رقم (١) ، ونتيجة رقم (١) هي كبرى رقم (٢) وهكذا باستمرار .

ومن هذا كله يتبين أن الفارق بين كلا النوعين لا أهمية له في الواقع وكل ما يمكن أن يقال في صالح النوع الجوكائيني هو أن ترتيب المقدمات فيه يتناسب مع الترتيب الذي تذكر عليه المقدمات عادة في القياس البسيط ، أعني ذكر الكبرى أولاً ثم الصغرى ؛ بينما النوع الأرسططالي يتناسب مع الطريقة العربية في ترتيب المقدمات وهو الأشهر والأكثر شيوعاً .

١٣٩ — وهنا يلاحظ أن هذا النوع المسمى بالأرسططالي يجب أن لا يسمى في الواقع بهذا الاسم لأن أرسطو لم يقل به ، لأنه لم يبحث في القياس المركب مفصول النتائج ( ولو أنه يعتقد أنه يحدث كثيراً في العلوم ، راجع التحاليل الثانية م ألف ١٤ ص ١٧٩ س<sup>٢</sup> ، ك - كج ) ولم يرد اللفظ في أي كتاب من كتبه المنطقية . وإنما الذي بحث فيه هم الرواليون ، ويسميه شيترون بهذا الاسم sorite . ولكن هذا الاسم لم يستعمل استعمالاً شائعاً عاماً

بين المفاصلة إلا متأخراً . فهماملتون يلاحظ أنه يستطيع أن يرجع بهذا اللفظ إلى ما قبل كتاب *Dialectica* للورنتيوس فله *Laurentius Valla* الذي ظهر في منتصف القرن الخامس عشر . ومنذ القرن السادس عشر حتى الآن أصبح يشغل مكاناً باستمرار في الكتب المنطقية ( راجع كتاب هاملتون « محاضرات في المنطق » ف ١٩ ص ٢٧٧ *Lectures on Logic* ) .

أما النوع الجوكليتي فينسب إلى أول من وضعه وهو ردواف جوكليتيوس *Rudolphus Coclenius* الأستاذ بجامعة ماربورج ( ولد سنة ١٥٢٧ وتوفي ١٦٢٨ ) في كتابه « الدخلى إلى أرغانون أرسطو » سنة ١٥٩٨ :  
*Isagoge in Organum Aristotelius*

هذا إلى أن الكلمة لم يكن لها قديماً ما لها من معنى الآن وإنما كانت تدل في المصور القديمة على نوع من المبالغة يظهر أن أول من اخترعها هو كريسيبوس *Chrysippus* الرواقى أو أبوليدس *Eubulides* الميقارى ؛ ويقوم على العموبة التى يجدها الإنسان أحياناً فى تعيين الحد الدقيق لمفهوم لفظ مثل أصابع أو كومة . وخلاصتها أن الجادل يقول عن كومة قمح مثلاً : هل هذه الحبة الواحدة كومة ؟ فيقال لا ؛ فيضاف إليها أخرى وثالثة وهكذا إلى أن يأتى وقت يضطر الإنسان فيه بمجرد إضافة حبة واحدة إلى الباقى أن يقول إنها كومة *scros* فكان الكومة إذاً تصنعها حبة واحدة . ومن هنا سميت باسم *sorito* من الكلمة *soros* ( كومة ) ، أو العكس .

أما أول استعمالها بالمعنى للمفهوم الآن فقد يكون من المحتمل أنه كان عند جالينوس ؛ ولكن من المؤكد أنه كان عند دكتورينوس *Victorinus* فى القرن الرابع الميلادى .

١٤٠ — والقياس المركب مفصول النتائج يلاحظ فيه أنه لا بد من وجود خطوتين ، على الأقل ، فيه وبالتالي ثلاث مقدمات ، وإلا لن يكون لدينا قياس مركب . ويجوز أن يكون هناك أكثر من خطوتين أيضاً كانت هذه السكثرة ؛ كما يشاهد أيضاً أن المقدمات تزيد بوحدة دائماً عن الخطوات الاستدلالية التي ينحل إليها القياس المركب مفصول النتائج . والشائع منه ما كان قصيراً لأن قطارات الاستدلال الطويلة نادرة ، وإعنا لأن الخطوات الاستدلالية المتتالية لا تستمر غالباً طويلاً على صورة واحدة ، بل يعيل الإنسان إلى التنوع . ومثال القياس المركب مفصول النتائج ما ذكرناه في كتاب « اشپنجلر » ص ١٥٣ حين أردنا إثبات الصلة بين السكان وبين الموت فقلنا : « السكان هو الامتداد في الامتداد هو المادة في ( والمادة نقيض الروح ، والروح هي الحياة ، والحياة نقيض الموت ) فالمادة هي الموت في إذن السكان هو الموت » وهنا يلاحظ أننا اضطررنا إلى تمثيل إحدى القضايا وهي « والمادة هي الموت » فأتيننا ببرهان في الوسط ، أي إننا لم نستطع أن نستمر طويلاً على صورة واحدة .

ولهذا القياس قاعدتان خاصتان :

- ١ — يجب ألا توجد فيه أكثر من مقدمة واحدة جزئية ، ولا بد أن تكون الأولى إن وجدت .
- ٢ — يجب ألا توجد فيه أكثر من مقدمة واحدة سالبة ، وإن وجدت فلا بد أن تكون الأخيرة .

وذلك لأن الأقيسة فيه من الشكل الأول . وفي هذا الشكل يلاحظ أن الصغرى يجب أن تكون موجبة وأن الكبرى يجب أن تكون كلية . فلما كانت كل مقدمة ما عدا الأخيرة صغرى بالنسبة إلى المقدمة التي تليها ، فيجب إذن أن

تكون موجبة ؛ وكل مقدمة ماعدا الأولى كبرى بالنسبة إلى المقدمة السابقة عليها ، فيجب إذن أن تكون كلية . ومعنى هذا أيضاً أن الأولى يمكن أن تكون جزئية والأولى فقط ؛ وأن الأخيرة ، والأخيرة فقط ، يمكن أن تكون سالبة ( جوزف ص ٢٥٦ ) .

ويمكن أن يبرهن على هاتين القاعدتين بطريقة أخرى هكذا مبتدئين بالقاعدة الثانية :

إذا كانت إحدى المقدمات سالبة فإن النتيجة الأخيرة يجب أن تكون سالبة . وعلى ذلك لا بد أن يكون ح مستغرقاً في النتيجة الأخيرة . ويجب تبعاً لهذا أن يكون مستغرقاً في المقدمة الموجود بها أى في المقدمة الأخيرة ( وهى الكبرى في القياس الأخير ) وبالتالي يجب أن تكون المقدمة الأخيرة سالبة . فإذا كانت هناك إذن مقدمة سالبة ، فإنها الأخيرة .

فإذا ثبت من هذا أن كل المقدمات ، ماعدا الأخيرة ، يجب أن تكون موجبة ، فإنه من الواضح أنه إذا كانت إحدى المقدمات ، ماعدا الأولى ، جزئية ، فلا بد أن تقع في مكان ما في أغلوطة الأوسط غير المستغرق .

وهذه القواعد خاصة بالنوع المسمى بالأرسطاطلى ، أما القواعد الخاصة بالنوع الجوكليتي فهي عين هذه القواعد مع وضع لفظى « الأولى » و « الأخيرة » الواحد مكان الآخر .

ويمتاز هذا النوع من القياس بأنه إلى جانب كون إحدى المقدمتين تُطَوَّى في كل خطوة من خطوات الاستدلال ماعدا واحدة ، تُطَوَّى أيضاً جميع النتائج المتوسطة التى نستعين بها في الوصول إلى النتيجة النهائية ؛ لأن نتيجة كل قياس هى المقدمة المطلوبة في القياس الذى يليه . ولعل هذا أن يكون السبب في أن المناطقة وجهوا إلى هذا النوع من القياس عناية خاصة .



## قياس الإحراج

١٤١ - اختلف المناطقة في تعريف هذا النوع من القياس ، واختلف عدد أنواعه تبعاً لهذا الاختلاف ؛ بل اختلفوا أيضاً في كونه قياساً بسيطاً أو قياساً مركباً.

فنطق بوررويال يعرف قياس الإحراج بأنه « برهان مركب فيه يستنتج الإنسان ، بعد تقسيمه كلاً إلى أجزائه ، بالسلب أو بالإيجاب من الشكل ما استنتجه من كل جزء » . ويرى أن قوله « ما استنتجه من كل جزء » وليس فقط « ما أثبتته لكل جزء » معناه أن القياس المشكل الحقيقي لا يسمى بهذا الاسم إلا إذا كان الإنسان عاقل ما يقوله عن كل جزء .

فمثلاً إذا أراد الإنسان أن يبرهن على أن المرء لا يمكن أن يكون في الدنيا سعيداً ، يستطيع أن يفعل ذلك على النحو التالي :

لا يمكن المرء أن يحيا في الدنيا إلا بالانكاف على الذات أو بحاربته ؛ فإذا انكف عاينها فهذه حالة بائسة لأنها من العار ولا يمكن الإنسان فيها أن يكون راضياً ، وإذا حاربها فهذه أيضاً حالة بائسة لأنه لا شيء أدعى إلى الألم من هذه الحرب الداخلية التي يضطر الإنسان دائماً أن يشنها على نفسه .

فلا يمكن إذن أن تكون في الدنيا سعادة حقيقية [بوررويال ص ٣٠٧] .

ولكن أغلب المناطقة لا يشترطون هذا التعليل ويقدمون تعاريف أخرى . والتعريف العام الذي نستطيع أن نقول إنه أكثر التعاريف شيوعاً أنه « برهان صوري يحتوى على مقدمة فيها تثبت شرطية أو شرطيتان معاً ؛ وأخرى فيها مقدمات الشرطية مثبتة عناداً أو تواليها منفية عناداً كذلك ، والمقدمة الأولى تسمى عادة الكبرى والثانية الصغرى » [كينز ص ٣٦٣] . ولكن يلاحظ على هذا التعريف أنه يصف القياس ولا يبين ميزاته الخاصة . ولذلك يفضل عليه

تعريف جوزف ( ص ٣٤٨ ) وهو أن قياس الإخراج « برهان شرطى فيه عنادان ويرهن على شئ ، ضد خصم فى كلتا حالتى العناد » - أو تعريف كسيو دورس Cassiodorus أن قياس الإخراج « برهان فيه قضيتان أو أكثر يختار منها واحدة لا شك فى أنها غير مرضية » .

فكأن قياس الإخراج برهان يريد منه الإنسان إخماد الخصم بالزامه باختيار أحد أمرين كلاهما لا يرضاه .

١٤٢ - وقياس الإخراج ينقسم إلى مثبت وناف *constructive, destructive* تبعاً لكون المقدمة الصفري تثبت انفصلاً المقدمات أو تنفى انفصلاً التوالى فى المقدمة الكبرى . فإذا كانت الصفري المنفصلة تثبت مقدمات الكبرى الشرطية كان قياس الإخراج مثبتاً *constructive* وإذا كانت تنفى توالى الكبرى الشرطية كان قياس الإخراج نافياً *destructive* .

ولما كان من الضرورى فى قياس الإخراج أن تكون الصفري منفصلة ، فلا بد إذن أن تكون المقدمة الشرطية فى القياس الشكل المثبت محتوية على مقدمين متميزين على الأقل . أما التالى فيمكن أن يكون واحداً - وفى هذه الحالة تثبت النتيجة حلياً هذا التالى ويسمى القياس الشكل حينئذ بسيطاً ؛ ويمكن أيضاً أن يكون التالى أكثر من واحد ، وفى هذه الحالة تكون النتيجة بالضرورة قضية منفصلة ، ويسمى القياس الشكل فى هذه الحالة مركباً *complex* .

هذا فى قياس الإخراج المثبت : أما فى قياس الإخراج النافى ، فلا بد أن تكون الكبرى الشرطية محتوية على أكثر من نال واحد ؛ أما المقدم فقد يكون واحداً ويسمى فى هذه الحالة قياس الإخراج نافياً بسيطاً ؛ وقد يكون أكثر من واحد ويسمى حينئذ نافياً مركباً .

فهناك إذن أربعة أشكال لقياس الإخراج :

١ - مثبت بسيط على الصورة : إذا كانت  $A$  هي  $B$  كانت  $C$  هي  $D$  ؛ وإذا كانت  $H$  هي  $W$  كانت  $C$  هي  $D$  ولكن إما أن تكون  $A$  هي  $B$  أو  $H$  هي  $W$  . - ومثال ذلك : إذا أطعت الأمر ارتكبت إثماً بإزاء ضميري وإذا لم أنفذ قول الرؤساء ارتكبت إثماً بإزاء الرؤساء  $\therefore$  ولكن إما أن أطيع الأمر أو لا أنفذ قول الرؤساء  $\therefore$  أنا ارتكبت إثماً .

ب - مثبت مركب على الصورة : إذا كانت  $A$  هي  $B$  كانت  $C$  هي  $D$  ؛ وإذا كانت  $H$  هي  $W$  كانت  $Z$  هي  $C$  ولكن إما أن تكون  $A$  هي  $B$  أو  $H$  هي  $W$  . - إما تكون  $C$  هي  $W$  أو  $Z$  هي  $C$  .

ومثال ذلك : إذا أنا تزوجت خفت رسالتي الروحية ؛ وإذا لم أتزوج لم أنعم ببعض متع الحياة  $\therefore$  ولكن إما أن أتزوج وإما أن لا أتزوج  $\therefore$  إما أن أخون رسالتي الروحية وإما أن لا أنعم ببعض متع الحياة .

ج - نافي بسيط على الصورة : إذا كانت  $A$  هي  $B$  كانت  $C$  هي  $D$  ؛ وإذا كانت  $A$  هي  $B$  كانت  $H$  هي  $W$  ولكن إما أن تكون  $C$  ليست  $D$  أو  $H$  ليست  $W$  . - مثال ذلك حجة زينون المشهورة ضد الحركة : إذا تحرك الجسم الجسم تحرك في المكان الذي هو به أو في المكان الذي هو ليس به  $\therefore$

ولكن لا يمكن أن يتحرك في المكان الذي هو به كما لا يمكن أن يتحرك في المكان الذي هو ليس به .

$\therefore$  الجسم لا يتحرك .

د - نافي مركب على الصورة : إذا كانت  $A$  هي  $B$  كانت  $C$  هي  $D$  ؛ وإذا كانت  $H$  هي  $W$  كانت  $Z$  هي  $C$  ولكن إما أن تكون  $C$  ليست  $D$  أو  $Z$  ليست  $C$  .

∴ إما أن تكون أ ليست ب أو تكون ه ليست و

مثال ذلك : إذا خدم الإنسان وطنه بإخلاص أغضب المحتلين فلا ينال الحكم ، وإذا خان بلاده أغضب المواطنين فلا ينال الحكم ؟ ولكنه إما أن لا يغضب المحتلين وإما أن لا يغضب المواطنين ∴ إما أن لا يخدم الإنسان وطنه أو لا يخون بلاده ، وفي كلتا الحالتين لا يتولى الحكم .

١٤٣ — ولكن بعضاً من الناطقة ، تبعاً لتعريفهم للقياس المشكل ، يرفض ح أى ينكر قياس الإخراج الناقى البسيط ويقول إن قياس الإخراج الناقى لا بد أن يكون مركباً . وعلى هذا رأى مانسل فى شرحه على الدرر ( ص ١٠٨ ) فهو يعرف قياس الإخراج بأنه : « قياس له مقدمة كبرى شرطية بها أكثر من مقدم واحد ، ومقدمة صغرى منفصلة » ، وعلى ذلك أيضاً هو يتلى وچنتر ، وفى هذه الحالة لا يكون القياس المشكل الناقى إلا مركباً ، لأنه فى القياس المشكل الناقى البسيط لا يكون فى الكبرى إلا مقدم واحد . والحجة التى يسوقونها لتأييد هذا رأى هى أن المقدمة الشرطية المتصلة الكبرى فى حالة الثبوت البسيط فيها انفصال حقيقى ، وليست الحال كذلك فى الناقى البسيط .

ويرد على هذا بأن هذا الاختلاف ليس اختلافاً جوهرياً من شأنه أن يجعلنا نعدّ الحالة الأولى قياس إخراج دون الثانية . فنحن فى الحالة الأولى كما يقول جوزف ( ص ٣٦٠ ) تثبت أحد طرفى الاتصال ، وأياً ما كان هذا الطرف فإن النتيجة واحدة ، لأنها مستنتجة منطقياً من إثبات أحد طرفى الاتصال ؛ وفى الحالة الثانية يجب أن يُثبت أحد طرفى الاتصال ، وأياً ما كان هذا الطرف فالنتيجة واحدة ، لأنها مستنتجة منطقياً من تقي الطرف الآخر . وجوهر القياس المشكل هو فى أن

يقابل الإنسان خصمه بأمرين انفصاليين هما في آن واحد لا مفر منهما وليساً  
بسارّين . ولهذا فإن المثل الذي أوردناه للنافي البسيط ، وهو حجة زينون ، واضح  
أنه من الممكن أن يسمى قياساً مشكلاً على هذا الأساس . أجل إن المقدمة الثانية  
ليست شرطية منفصلة وإنما هي نفى لمنفصلة ، فإنها لا تثبت صدق أحد طرفي  
الاتصال ، بل كذب الاثنين . ولكن البرهان كله مزيج من المتصلة والمنفصلة  
ويدفع الإنسان إلى مركز حرج يُزعم أن اختياره محدود فيه ، فإننا إذا قلنا بأن  
الجسم يتحرك ، فملينا أن نقول بإحدى القضيتين اللتين كلتاهما متناقضه في ذاتها ،  
وهذا مثل للإحراج ظاهر . [ جوزف ص ٢٦٠ - ص ٢٦١ ] .

١٤٤ - وقياس الإحراج لا يكون قياساً يقينياً إلا إذا خلا من العيوب  
التالية :

العيب الأول : أن تكون أجزاء الاتصال غير شاملة لجميع أحوال الشكل  
المقسّم . مثلاً إذا أراد إنسان أن يثبت وجوب عدم الزواج فقال : إذا كانت  
الزوجة جميلة ، أثارت الغيرة ؛ وإذا كانت دميمة أثارت النفور ، ولكن الزوجة  
إما أن تكون جميلة أو تكون دميمة . الزوجة إما أن تثير الغيرة أو تثير  
النفور وكلاهما ذميم فلا يجب الزواج — يلاحظ هنا أن التقسيم في الاتصال ليس  
شاملاً لأنّ من النسوة من لا يبلغن من الجمال حدّاً يثرن معه الغيرة ، ولا من  
الدمامة حدّاً يثرن معه النفور . فثمة إذن حالة ثالثة لم تراعى في التقسيم يستطيع  
الإنسان أن يتخلص بها من الاشكال . وهذا ما يسمى باسم « التخالص بين قرني  
قياس الإحراج » :

escaping between the horns of a dilemma

والثاني : أن تكون النتائج المستخلصة في كل جزء ليست يقينية بالضرورة  
ففي المثال السابق قد يقال إنه ليس من الضروري أن يثير جمال الزوجة الغيرة

عليها في نفس الزوج بأن تكون من السمو الخلق بحيث لا يمكن أن ترقى إليها الشبهات ، كما أنه ليس من الضروري أن تثير دمايتها النفور ، فقد يكون لها من الصفات الأخرى ما يمؤوض عن الجلال . ويسمى نقض قياس الإحراج في هذه الحالة باسم « الإمساك بقياس الإحراج من قرنيه » :

to take a dilemma by the horns

فهو إذن تسليم بالاتصال دون النتائج التي يستخلصها الخصم من أطراف الاتصال .

والثالث : أن يكون من الممكن أن ترتدّ عليه حجته ، وهذا ما يسمى باسم نقض قياس الإحراج rebutting of the dilemma ومن أشهر الأمثلة على ذلك القضية المشهورة بين پروتاغورس السوفسطائي وأوائلس Euathlus . فقد اتفق پروتاغورس مع أوائلس على أن يعلمه الخطابة مقابل مبلغ من المال يدفع نصفه عند نهاية التعليم والنصف الآخر حينما يكسب أوائلس أولى قضايا في المحاكم . فلما لاحظ پروتاغورس أن أوائلس ما طل في التمرين ، طن أن أوائلس يحاول الهرب من دفع ما عليه من دين ، فرفع قضية على أوائلس لكي يحصل على بقية المبلغ . وحينئذ قال للقاضي : إذا خسر أوائلس القضية فعليه أن يدفع ، بناء على حكم المحكمة ؛ وإذا كسبها فعليه أن يدفع ، بناء على الاتفاق المعقود ؛

ولكنه إما أن يخسر القضية وإما أن يكسبها .∴ يجب أن يدفع .

غير أن أوائلس رد عليه حجته فقال :

إذا كسبتُ القضية يجب ألا أدفع ، بناءً على حكم المحكمة ؛ وإذا خسرتها يجب أن لا أدفع ، بناءً على الاتفاق المعقود .

ولكن إما أن أكسبها وإما أن أخسرها .∴ يجب أن لا أدفع .

ومن الأمثلة المشهورة كذلك أغلوطة « الكذاب » وأغلوطة « التماسح »

والأولى تتلخص في أن أفيمينيدس السكريتي قال إن السكريتين كذابون . فإذا كان هذا صحيحاً فهل كذب في هذا أو قال الصدق ؟

والثانية تتلخص في تمساحاً خطف طفلاً ، ووعد أمه بأن يرده إليها إذا استطاعت أن تحزر نيته في هذا ؛ فإن قالت إنه لن يرده ، فإنها لا تستطيع أن تطالب به بناء على وعده ، لأنها إن أخذته كان يحزرها خاطئاً فلا تأخذه بناء على الاتفاق ؛ وإن قالت إنه سيرده ، فلا تستطيع أن تطالب به لأنها أخطأت الحزر ؛ فإذا كان عليها إذن أن تقول ؟

ويلاحظ في كل هذه الأغاليط أن الإنسان يحاول نقض حجة الخعم المخرجة بأن يأتي بحجة أخرى تثبت هكس نتيجة الحجة الأولى ؛ وذلك بعكس وضع قاليبي كل من القضيتين المكونتين المقدمة الكبرى مع تغيير الكيف ، على الصورة :

القياس الأصلي	القياس الناقض
إذا كانت $\alpha$ فهي $\beta$ ، وإذا كانت $\beta$ فهي $\alpha$	وإذا كانت $\alpha$ فهي ليست $\beta$ ، وإذا كانت $\beta$ فهي ليست $\alpha$
ولكنه إما $\alpha$ أو $\beta$	ولكنه إما $\alpha$ وإما $\beta$
∴ هو إما $\beta$ وإما $\alpha$	∴ هو إما ليست $\beta$ وإما ليست $\alpha$

## الأغاليط

١٤٥ — يقول مالبرانش : « لا يمكن أن يقال إن العقل قاصر ، بل لا بد من إسماعه بما هو عليه من قصور ؛ ولا يمكن أن يقال إنه عرضة للخطأ ، بل يجب أن نكشف له عن حقيقة هذا الخطأ » .

وهذا قول صادق ، إذ لا يمكن من أجل تمييز الحق أن نحدد شروطه فحسب ، بل لا بد أيضاً لكي يكون التمييز واضحاً كل الوضوح أن نبين أين يكون الغلط حتى يظهر الحق أجلى وأوضح ، كالنور يكون أجلى بجوار الظلمة منه لو أخذ وسط فيض آخر من النور . ثم إن الأضداد إن لم تكن واحدة كما يقول هيجل ، فهي على الأقل مرتبطة تمام الارتباط سواء من الناحية العكسية ومن الناحية الوجودية ، ولهذا كان العلم بالأضداد كما يقول أرسطو علماً واحداً . فإذا كان تمييز اليقين في التفكير الإنساني موضوع المنطق ، فكذلك تمييز الخطأ فيه يدخل في بابيه .

والخطأ ينقسم من الناحية النفسية إلى خطأ غير مقصود ويسمى حينئذ غلطاً *paralogisme* أو يكون مقصوداً من أجل التوجيه على الخصم لينتصر المرء بأى من ويسمى حينئذ مغالطة *sophisme* أو أغلوطة .

وينقسم مرة أخرى إلى خطأ مقصوده التفكير وآخر مقصوده السلوك ، أو إلى خطأ عقلي وآخر أخلاقي . وهذا النوع الأخير لا يتصل بالمنطق وإنما يتصل بالأخلاق ، ومثال التحيز وعدم الاكتراث للوصول إلى الحق ؛ ولهذا ، ومع أن بعض كتب المنطق تعنى به كما فعل أصحاب منطق بور رويال ، فإننا لن نتحدث عنه في هذا المقام .

ولما كانت الأغاليط لا تكاد تنحصر وبالتالي لا نستطيع أن نصنفها تصنيفاً



شاملا ، فإن الأنسب في هذا أن تتبع المنهج التاريخي فنحنى خصوصاً بالأغاليط التي أشار إليها أرسطو . فنقول إن أرسطو قسم الأغاليط إلى طائفتين رئيسيتين : أغاليط في القول وأغاليط خارج القول ( وباللاتينية in dictione و extra dictionem ) ، والأولى أغاليط مصدرها اللفظ والأخرى ليست كذلك \* .

أما الأغاليط في القول فمدها ست :

١ — الاشتراك equivocation

ب — الاشتباه amphiboly

ج — التركيب composition

د — التقسيم division

هـ — النبرة accent

و — صور الكلام figures of speech

والأغاليط خارج القول هي :

١ — بالعرض accident

---

(\*) يقول ابن سينا في « النجاة » ص ١٤٧ : « أسباب المغالطة في القياس إما لفظي وإما معنوي » .

واللفظي إما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد ؛ أو اشتراك في هيئة وشكله ؛ أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ مفرد ؛ أو لأجل صادق مركباً وقد فصل فظن صادقا ؛ أو لأجل صادق تفاريق وقد ركبت فظن صادقا .

وأما المعنوي فإما أن يكون بالعرض ، وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق في الحمل وإما لحقم القرينة ، وإما لإيهام عكس الموازم ، وإما للمصادرة على المطلوب الأول ، وإما لاختصاص ليس بعلّة عله ، وإما لجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه .

secundum quid

ب — بالجواهر

ignoratio elenchi

ح — تجاهل المطلوب

petitio principii — المصادرة على المطلوب الأول

ه — أخذ ما ليس بعلة علة

و — إيهام عكس اللوازم

many questions — جميع المسائل في مسألة

وسندناول الآن المغالطات خارج القول :

١٤٦ — تجاهل المطلوب أو إثبات غير المطلوب ، ويقصد بتجاهل المطلوب

أن يتجاهل الإنسان ما يجب أن يبرهن عليه ضد الخصم فيبرهن على شيء آخر غيره موهماً أنه أجاب على المطلوب . وقد يكون برهانه صحيحاً منطقياً ، ولكن المغالطة هنا في أنه يبرهن على نتيجة غير النتيجة المطلوبة أى المطلوب من الإنسان البرهنة عليها هي بالذات . ولها صور عدة : فمن ذلك أن يحرف الإنسان كلام الخصم ويبرهن على بطلان كلام الخصم محرفاً على هذا النحو ، كما يفعل كثير من المحامين ؛ وكما يفعل أيضاً بعض الفلاسفة في ردهم على خصومهم بإيراد كلامهم على غير وجهه : سواء بتغيير اللفظ وبقلب المعنى وفرض معنى جديد . ومن ذلك أيضاً أن ينسب المرء إلى الخصم نتائج يخيل إليه أنها إلزامات على مذهبه مع أن الخصم لا يقول بها بل ينكرها . كل هذا من الناحية اللفظية الكلامية .

وقد يلجأ المرء إلى طرق أخرى منها إثارة العطف ويسمى الحجة المؤثرة *argumentum ad misericordiam* كما يلجأ إلى ذلك بعض المحامين بأن يستند عطف القاضي ببيان أن التهم جدير بالشفقة مع أن المطلوب أن يبين براءته أو أنه لم يخالف القانون .

ومنها الطعن في شخص الخصم بدلاً من تفنيد أقواله ويسمى الحجة الشخصية  
**argumentum ad hominem** : فمثلاً السياسى الذى يحاول أن يفتد رأى  
 خصمه يقول إن هذا رأى أو التصرف يتناقض مع آرائه أو تصرفاته السابقة .  
 اللهم إلا إذا كان الطعن في الشخص مؤدياً حقاً إلى إثبات المطلوب بأن يتهم المحامى  
 الشاهد في أخلاقه ليجرح شهادته من حيث إنه غير قابل لأن يقول الصدق ما دام  
 سبيء الأخلاق .

١٤٧ — المصادرة على المطلوب الأول والمغالطة هنا مصدرها أن الأصل  
 في البرهان أن يكون أوضح وأعرف مما يراد البرهنة عليه . وفيها يفترض الإنسان  
 صحة ما يراد البرهنة عليه من أجل أن يبرهن عليه . ومن الأمثلة على ذلك ما وقع  
 فيه أرسطو نفسه ويئنه جَلليو حينما أراد أرسطو أن يثبت أن الأرض في وسط  
 العالم فقال : الأجسام الثقيلة تميل بطبعها إلى مركز العالم والأجسام الخفيفة تبتعد  
 بطبعها عنه . التجربة تدلنا على أن الأجسام الثقيلة تميل إلى مركز الأرض والخفيفة  
 تبتعد عنه . . مركز الأرض هو بعينه مركز العالم — فإن في المقدمة الكبرى هنا  
 مصادرة على المطلوب الأول ؛ فإن التجربة تدلنا حقاً على أن الأجسام الثقيلة تميل  
 إلى مركز الأرض والخفيفة تبتعد عنه ، ولكن من أين يقول لنا أرسطو إنها تميل  
 إلى مركز العالم ، إذا لم يكن يفترض أن مركز الأرض هو بعينه مركز العالم ؟ وهذا  
 هو المطلوب البرهنة عليه .

وهذه المغالطة ترد كثيراً وعلى هيئة قياس واحد خصوصاً عن طريق استخدام  
 الألفاظ المترادفة .

وهناك أحوال أخرى فيها لا يفترض مباشرة صحة المطلوب معبراً عنه  
 في القدمات بطريقة أخرى ، وأما الذى يفترض فهو شيء تتوقف صحته على صحة

النتيجة ، أى لا يمكن أن يبرهن عليه إلا بالنتيجة فيكون هنا حينئذ دَوْرُ  
cercle vicieux . وبهذا المعنى قال ملّ إن القياس يتضمن دوراً أو مصادرة على  
المطلوب الأول ، لأن المقدمة الكبرى تفترض صحة النتيجة .

ومن هذا النوع أيضاً كلُّ الحجج التى فيها يبرهن الإنسان على شيء غير معروف  
بشيء آخر أكثر منه أو يساويه فى عدم كونه معروفاً .

١٤٨ — العلة الفاسدة أو أفتر ما ليس بعلة علة . والخطأ فيها شائع جداً .  
والوقوع فيه يتم بعدة طرق : فإما أن يكون ذلك بسبب الجهل بالعلل الحقيقية  
للأشياء . ولكن هذا فى الواقع غلط وليس أغلوطة . ومن الأمثلة على ذلك تفسير  
كثير من الظواهر بواسطة فكرة الخلاء مع أن العلة فيها ثقل الهواء ، أو الضغط  
الجوى . فمثلاً كان يفسر انكسار الإناء المملوء ماء حينما يتجمد الماء بقولهم إن الماء  
ينكمش ، فيترك حينئذ فراغاً لا تستطيع الطبيعة احتماله ، فينضم زجاج الإناء إلى الماء  
المتجمد فينكسر .

وإما أن يكون السبب أن يتخذ الإنسان أسباباً بعيدة لا تفسر شيئاً من أجل  
تفسير أشياء واضحة بنفسها ، أو فاسدة أو على الأقل مشكوكاً فيها ، كتأثير النجوم  
فى أعمال الإنسان .

وغالباً ما تجمل هذه المغالطة شيئاً واحداً هى والمغالطة التى تقول : بعقبه ،  
إذ هو يسير post hoc ergo propter hoc ، وفيها يفترض الإنسان أن حدثاً  
معلول لآخر ، لا لسبب إلا لأنه تلاء . وهذه كما يقول بيكن هى الأصل فى معظم  
الخرافات مثل التنجيم والمفالة وتعبير الرؤيا .

١٤٩ — بالعرضه تسمى هذه الأغلوطة عند المدرسين باسم fallacia accidentis

وترتكب حينما يستنتج الإنسان نتيجة مطلقة بسيطة دون قيد ولا شرط من شيء

لا يصدق إلا بالعرض . فإذا رأى إنسان أضراراً ناشئة عن الطب بسبب أن طبيباً جاهلاً أساء استخدامه استنتج من هذا أن الطب مضر . أو حينما يرى الإنسان نتائج سيئة نشأت عن قانون أسيء استخدامه فيحكم بأن القانون شر . أو يرى الفساد قد أصاب الحياة الدينية فيحكم بأن الدين مدعاة إلى الفساد .

ففى كل هذه الحالات يضمن الإنسان فى النتيجة أكثر مما فى المقدمات . وغالباً ما يكون الدافع إلى الوقوع فى هذه الأغالط فساد الاستقراء الذى تقوم به .

١٥٠ — إيهام عكس اللوازم : نقع فى هذه الأغلوطة حينما نعتقد أن الشرط

ولازمه منمكسان فنبرهن من اللازم إلى الشرط كما أننا نبرهن من الشرط إلى اللازم . مثلاً : إذا كان الحكم النيابى صالحاً لمصر بقى فيها مدة طويلة ومن حيث إنه بقى فى مصر مدة طويلة فهو إذن حكم صالح لمصر . وترتكب هذه الأغلوطة فى كل حالة نعتقد فيها أن نظرية ما صحيحة لأن نتائجها التى لا بد أن توجد إذا كانت صحيحة ، موجودة — فنظن أن التحقيق كاف للبرهنة على الصحة . والاستنتاج فى هذه الأحوال لا يكون صحيحاً إلا فى الحالة التى نجزم فيها بأن هذه النظرية وحدها هى التى تفسر حدوث هذه النتائج . وفيما عدا ذلك لا يكون الاستنتاج مفيداً لليقين .

١٥١ — بالجواهر أو الانتقال مما هو صادق بشرط إلى ما هو صادق إطلاقاً .

ويسمى المدرسيون *a dicto secundum quid ad dictum simpliciter* قالاء : يغلى فى درجة ١٠٠ فى مستوى سطح البحر إذن هو يكفى إذا كانت درجة حرارته مائة لإنضاج بيضة فى خمس دقائق . ولكن إذا قلنا هذا ونحن على جبل ارتفاعه ٥٠٠٠ قدم كانت البرهنة خاطئة لأن الماء لا يغلى فى هذا الارتفاع فى درجة ١٠٠ وتحدث هذه الأغلوطة خصوصاً حينما تكون شروط صدق مبدأ

من المبادئ مجهولة ، أو ينظر إليها على أنها نادراً ما تكون ، فلا يكون لإيهامها أثر كبير . وهذه الأغلوطة من الأغاليط الشائعة جداً ومن أخفها .

٢٥٢ — جميع المسائل : many questions أو يجمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه . ويحدث هذا حينما يضم المرء سؤالاً متضمناً لعدة أشياء ويطلب الإجابة بجواب واحد على إحدى المسائل دون الأخرى ، ولكنه في جوابه يضطر إلى جواب واحد فيقع في الغلط . ولا يكون الاستنتاج صحيحاً إلا إذا كانت المسائل المجموعة وحدة لا تنفصل أجزاؤها . أما في غير ذلك فترتكب أغلوطة جمع المسائل في مسألة . فمثلاً إذا قال المحقق : أنت أردت الفرار بالطائرة وأغريت الضابطين على الفرار من الخدمة العسكرية : حدث أو لم يحدث ؟ فإذا أجاب بأن هذا حدث أو أجاب بأن هذا لم يحدث وكان قد فعل الواحد دون الآخر فإن ذلك يحدث عنه أغلوطة جمع المسائل في مسألة . وكثيراً ما تستغل هذه الأغلوطة في الحكم : ففي بعض البلاد يكون لرئيس الجمهورية أو الملك حق رفض مشروع قانون كما يشاء ولكن بشرط أن يرفضه جملة واحدة . فكثيراً ما يحدث أن يقدم له مشروع قانون يوافق على بعضه دون البعض الآخر ، فيضطر حينئذ إما إلى رفض المشروع مع ما فيه من أشياء يوافق عليها ، أو التصديق عليه مع ما فيه من أشياء يعترض عليها .

### المغالطات اللفظية

١٥٣ — أما المغالطات في القول فعديدة أشهرها :

١ — الاشتراك في جوهر اللفظ المفرد : *ambiguïté dans les termes* أشرنا من قبل إلى الأغلوطة الناشئة في القياس عن ذلك ونعني بها أغلوطة

الحد الرابع *quaternio terminorum* والأمثلة على هذا مشهورة ومنها الشل  
اللاتيني القديم : *Finis rei est illius perfectio*

*mors est finis vitae : ergo mors est perfectio vitae*

٢ — *الشرائح في التركيب* وفيه تكون الألفاظ محدودة ولكن معنى الجملة  
يتغير مع بقاء الألفاظ هي . وهذا إما أن يعرض بسبب التصديق مثل قولك :  
ضرب زيد فإن هذا يحتمل أن يكون زيد ضارباً أو مضروباً ؛ وقد يعرض بسبب  
الوقف والابتداء كقوله تعالى : ( وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون  
آمنا به ) ، فإن معنى الكلام إذا وقف على : الله — يغير معناه إذا وقف على : الراسخين  
في العلم ؛ وقد يعرض بسبب انصراف الضمائر وأسماء الإشارات إلى أمور مختلفة  
مثل : كل ما علمه الحكيم فهو كماله ، فإن « هو » إذا انصرف إلى « الحكيم »  
كان معنى الكلام مغايراً له لو انصرف إلى « كل ما » . ومن الأمثلة المشهورة

في اللاتينية : *Quod tangitur a Socrate , illud sentit ; lapis tangitur a Socrate : ergo lapis sentit*

ففي المقدمة الكبرى *illud* مفعول للفعل *sentit* ولكننا استخلصنا النتيجة  
كألو كانت الفاعل .

٤٣ — *التقسيم والتركيب ويسميان في النطق المدرسي fallacia divisionis*

*fallacia compositionis* ومثاله أن نقول : الخمسة زوج وفرد — فهذا لا يصدق  
مفتراً لأن الخمسة ليست زوجاً وإنما يصدق مجتمعة لأن الخمسة زوج هو اثنان  
وفرد هو ثلاثة . ومثاله أيضاً قول النبي : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ) ،  
فإنه في هذه الحالة لا يكون مؤمناً بل كان من قبل مؤمناً . فهذا يصدق إذاً مفترقاً  
لا مجتمعاً .

٥ — أما النبرة فتظهر قيمتها بحسب اللغات : فهي واضحة في اليونانية

وفي الإيطالية : ففي الإيطالية *capito* معناها أصل بينما *capito* ( والنبرة على حرف i ) معناها فهمت . أما في اللاتينية فيستعاض عن النبرة بكمية الحرف المتحرك ومن الأمثلة على هذا :

**Omne malum est fugiendum**

**Pomum est malum .**

**ergo : fugiendum**

وهذا ظاهر في العربية في الحركات . وقراءات القرآن يرجع الاختلاف في كثير منها إلى هذه المسألة فتلاً : وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ( ١٣ : ٤٣ ) تقرأ أيضاً : وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الْكِتَابِ .



## إصلاح المنطق الصوري

### المنطق الرياضى

١٥٤ — يمتاز الفكر الحديث بميله إلى التفسير الكمي لكل شئ . فديكار্ত قد بدأ ثورته الفكرية الحقيقية بأن أدخل التفسير الكمي مكان التفسير الكيفى فى الفزياء ، وما لبث هذا التيار أن غزا بقية فروع العلم بمعناه الضيق : فالكيمياء أخرج منها التصور الكيفى للتراكيب شيئاً فشيئاً حتى أصبحت التركيبات الكيميائية تتم كلها تقريباً تبعاً لمعادلات رياضية صرفة ؛ وعلم الآليات ( الميكانيكا ) يفسر كل شئء داخل نطاقه بواسطة قوانين رياضية ثابتة ، بل لم يقتصر الأمر على هذه العلوم المتعلقة بالأشياء غير الحية وإنما امتد منها إلى علوم الحياة ، ومن هذه أيضاً إلى علوم الروح .

وهذه النزعة التى كانت شارة أنصارها قول جاليليو « إن الطبيعة مكتوبة بلغة رياضية » ما لبثت أن امتدت إلى العلوم الفلسفية نفسها ؛ فبدأت تغزو علم النفس حتى سيطرت على الكثير من أجزائه فوضعت القوانين الرياضية لبيان النسب النفسية مثل قوانين فيير وفشر . ثم انتقلت من علم النفس إلى علم المنطق . ولئن كان نجاحها فى علم النفس محفوفاً بالكثير من الصعوبات ، فإن نجاحها فى علم المنطق كان مضموناً منذ البدء ، لأن بين المنطق وبين الرياضيات من المشابهة فى الغاية والطبيعة ما يجعل التزاوج بين الاثنين ممكناً ويسيراً . فكلما النوعين من العلم يمتاز بأنه يعميل إلى التجريد فلا معنى إلا بالصورة ؛ أما المادة فلا أهمية لها فى الواقع عنده ؛ ويمتازان كذلك بأنهما يتعلقان بالنسب بين الأشياء لا بالأشياء فى ذاتها . كما أنهما يتفقان من حيث الغاية ، وتلك هى الوصول إلى الربط الصحيح بين الأشياء عن طريق عمليات فكرية بسيطة تخضع لقواعد ثابتة وتتم بطريقة آلية .

فكان طبيعياً إذن أن يفكر الفلاسفة المعنيون بالمنطق في تطبيق المنهج الرياضى على المنطق . فقامت حركة قوية في القرن السابع عشر ابتدأها لينتس واستمرت تنمو حتى جاء النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن فتمت نمواً سريعاً حتى بلغت اليوم أوجها أو كادت .

وقد خيل إلى أصحاب هذه الحركة في أول الأمر أن في الحركة تجديدًا وثورة على المنطق الصورى كما وضعه أرسطو وتوسع فيه بعض الفلاسفة المدرسيون . إذ بلغت الحماسة بأصحاب هذا الإصلاح حدًّا جعلهم يمتقدون أنهم بهذا المنطق الجديد ، المنطق الرياضى ، قد حطموا قيود التقاليد الأرسططالية القديمة وفتحوا للمنطق أبواباً جديدة . أستغفر الله ! بل خلقوا منطقاً جديداً هو وحده المنطق الحقيقى وفى تعارض شديد مع المنطق التقليدى ، حتى عدوا تحطيم هذا المنطق الأخير من بين الأغراض التى يرمون إلى تحقيقها كى تتم هذه الثورة على الوجه الأتم .

ولكنهم ما لبثوا أن طامنوا من حدة هذه الحماسة وأصبحوا اليوم خصوصاً يميلون إلى تأكيد الصلة بين منطقهم الجديد وبين المنطق الأرسططالى القديم . بل أن يقولوا كما قال — ريل Riehl : « إن أرسطو هو المؤسس الأول للمنطق الرياضى أو اللوغاريتمى أو الحساب الرياضى » : أو كما تقول سوزان استبنج L. Susan Stebbing وهى من أحدث المثلين لهذا المذهب الجديد : « إن نظرية أرسطو فى القياس هى أولى المحاولات التى قامت لبيان المبدأ الصورى للاستدلال » ، وذلك أن الغاية واحدة فى كل من المنطقيين : ونعنى بها الصورة المنطقية المجردة للفكر ، وكل ما هنالك من فارق إنما هو فى درجة تحقيق تلك العناية ، فكل المنطقيين يكمل بعضهما بعضاً .

ليس ثمة فاصل دقيق إذن بين المنطق القديم والمنطق الجديد ، وإنما يمثل كلاهما حركةً أو نزعةً نحو التجريد الفكري الخالص ، نحو بيان الصورة الفكرية عاريةً من كل مادة وخالية من كل موضوع ذي قوام خارج الذهن . وإذا كانت هذه هي الغاية من المنطق ، فلا مناص إذن من أن يرتقي في أحضان العلم الذي يمثل هذا الاتجاه نحو التجريد المطلق إلى أعلى درجة ، ألا وهو العلم الرياضي -- فعلى المنطق إذن أن يستمير من الرياضيات مناهجها وأساليب العمل فيها وأن يطبقها على موضوعه الخاص ، إن كان له حقاً بعد موضوع خاص ، حتى يستطيع أن يحقق الغاية التي يأمل بلوغها . فكان المنطق إذن تابعاً للرياضيات وفي موضع ثانوى بالنسبة إليها . لكن الحال لم تستمر على هذا النحو طويلاً ، إذ شعر المنطق الجديد . بأنه هو الأصل في التفكير الرياضي حتى إنه يستطيع ، بواسطة قوانينه الخاصة ، أن يستخرج نظرية الرياضيات من حيث طبيعته عملياتها ومنهجها من الناحية الفكرية . وهكذا شعر المنطق بأنه في مرتبة أعلى من الرياضة ، أو على الأقل بأن الرياضة والمنطق يسيران معاً ويرتبطان فيما بينهما وبين بعض أشد الارتباط . فكان ثمت حركة متبادلة بين المنطق وبين الرياضة : فالمنطق من جانبه يحاول أن « يمتطق الرياضة » ، والرياضة من جانبها تحاول أن « تروض المنطق » .

ولكن هذا يجب أن لا ينسينا أيضاً ما هنالك من فارق كبير بين المنطق الصوري التقليدي وبين المنطق الرياضي الجديد . فالمنطق الرياضي قد وصل به التجريد وتطبيق التفسير الكمي حداً جعل الاختلاف بينه وبين المنطق الصوري واضحاً ، بل وكبيراً ؛ ثم إن ميدانه قد اتسع إلى درجة كبيرة جداً ففارق ميدان المنطق الصوري بمراحل عدة ؛ كما عني بتجديد مناهجه وجعلها دقيقة ، حتى بلغ من الدقة مبلغاً يزيد كثيراً عن المنطق الصوري ؛ فضلاً عن أن وسائل

التعبير فيه أكل بكثير وأدق . ولهذا فإن أنصار المنطق الرياضى يأخذون على المنطق الأرسطى طالى عدة أشياء : فهم يأخذون عليه أولاً : أنه مقصور على نوع واحد من أنواع الاستدلال وهو القياس ؛ ثانياً : أنه أخفق فى وضع رموز موافقة للإضافات المنطقية ؛ ثالثاً : أنه أخطأ فى تحليل هذه الإضافات ( أنظر الآنسة استينج ، دائرة المعارف البريطانية ، ط ١٤ ج ١٤ ص ٣٣١ ) .

فقد اكتشف المنطق الجديد أنواعاً عدة من الاستدلال غير القياس ، لها أهمية كبرى فى التفكير ، ففتحت أمامه ميداناً واسعاً للبحث . كما استطاع أن يكتشف ويحلل مجموعة كبرى من القضايا والإضافات يمكن أن يعبر عنها بدقة بواسطة الرموز ، فإلى جانب إضافة التضمن التى قال بها وحدها المنطق القديم ، قال المنطق الجديد بإضافات أخرى يعبر عنها فى اللغة بالأسماء الموصولة *relatifs* وحروف الجر وحروف العطف والأحوال *cas* فى اللغات التى تظهر فيها علامات الأحوال . ثم إن المنطق القديم منطق تداخل بين أصناف *logique de classes* . فبادؤه الثلاثة المشهورة : مبدأ الذاتية ، والتناقض والثالث المرفوع لا تنفد إلا فى تصنيف الحدود مأخوذاً كل منها على حدة ، أى : بحسابها منفصلة بدرجة الواحد منها تحت الآخر أو بوضع الواحد منها بالتبادل مكان الآخر . أما المنطق الجديد فمليه أن يكمل هذا المنطق بمنطق قضايا ، فينظر فى القضايا من حيث إنها فى الواقع الوحدات الأولى الأصلية كما ينظر المنطق القديم فى الحدود أى ينظر فى كيفية التداخل بينها ، وتقسيمها وتضمن الواحد منها الآخر كما يمكن الاستدلال .

ونستطيع أن نبين خصائص المنطق الجديد كما فعل Lewis على

النحو التالى : ١ — أما من حيث الموضوع فإن موضوعه هو موضوع المنطق أياً كانت صورته ، أى المبادئ التى تجرى عليها العملية العقلية أو الذهنية بوجه عام فى مقابل المبادئ الخاصة فقط بفرع واحد من فروع مثل هذه العملية الذهنية : ٢ — وأما من حيث الأداة فأدواته الرموز ، وكل رمز يدل على تصور أو مفهوم بسيط نسبياً ، والمثل الأعلى هو فى هذه الحالة أن يستغنى عن كل لغة غير الرموز : ٣ — وإلى جانب الرموز الثابتة توجد رموز متغيرة لها نطاق محدد تمام التحديد من حيث المعنى : ٤ — كل نظرية فى المنطق الرياضى تقوم على الاستدلال ، أى إنها تقوم على عدد صغير نسبياً من المبادئ الأولى المعبر عنها برموز ، وتستخلص منها بواسطة عمليات محددة فى صيغ أو يمكن محددتها فى صيغ .

١٥٥ — وقبل أن نعرض أهم مسائل هذا المنطق الجديد يحسن بنا أن نتتبع تطوره التاريخى .

قلنا إن أرسطو عنى بالمنطق الصورى على نحو قريب من المنطق الرياضى حتى إنه أشار إلى استخدام الرموز فى أحيان كثيرة ، لأنه لا عبرة فى الواقع إلا بالصورة . إلا أن المنطق الرياضى بالمعنى الدقيق لم يدرك موضوعه لأول مرة إدراكاً واضحاً ويحدد برنامجاً بالدقة إلا على يد ليبنتس . فقد شمر بالحاجة إلى لغة علمية عامة يتخذها العلماء للتفاهم فيما بينهم ، وسمّاها اللغة العالمية *Characteristica universalis* وفيها تستخدم الرموز مكان الألفاظ ؛ وإلى حساب عقلى *calculus ratiocinator* يمكننا من التفكير بطريقة رياضية . كما قال أيضاً بوجود إنشاء علم كلى *scientia universalis* هو بمثابة علم مناهج شامل يقوم على أساس الرياضيات . إلا أن ليبنتس لم يستطع أن يحقق من هذا البرنامج غير جزء ضئيل جداً ؛ وعلى الرغم من ذلك فقد أدرك المسائل

الرئيسية في المنطق الرياضي ، حتى إن الأبحاث التي قامت بعد ذلك في المنطق الرياضي ترتبط بأبحاثه في هذا الباب تمام الارتباط .

وطوال القرن الثامن عشر قامت محاولات عدة لإقامة المنطق : أولاً

على يد لبرت Lambert ثم هولند Holland وبوكية Ploucquet وكاستيون Castillon . ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى أشياء ذات قيمة كبيرة ، فظل برنامج ليبنتس كما هو دون تحقيق .

ثم جاء القرن التاسع عشر فظهرت منذ ابتدائه حركة جدية جعلتنا نخطو خطوة واسعة في سبيل إقامة هذا المنطق الرياضي ؛ حتى إذا ما انتصف القرن بدأ الوضع الحقيقي لنظرية المنطق الرياضي وأسسهِ الرئيسية .

قامت المحاولات الجديدة في القرن التاسع عشر مرتبطة بنظرية « كم المحمول » . إذ حاول جورج (\*) بنتام ( سنة ١٨٠٠ — ١٨٨٤ ) إصلاح نظرية كم المحمول في كتابه « مَجْمُوعُ مذهب جديد في المنطق » . وتلاه هاملتون رئيس المدرسة الاسكتلندية ( ١٧٨٨ — ١٨٥٦ ) فتوسع فيها وفصل القول حتى أعطاها صورتها الكاملة . فبين أن المحمول في القضية يمكن أن يُعَيَّنَ كهُ كالموضوع سواء بسواء . وانتهى من هذا إلى القول بأن القضايا المنطقية يمكن أن تصاغ على صورة معادلات ، ولكنه فضل عليها الأشكال الهندسية والرموز الجبرية . وكانت الاستدلالات في هذا النهج الجديد يبدو أنها تماماً كالكيمياء الرياضية .

إلا أنها كانت محاولات ناقصة دعت إلى إقامة بناء المنطق الجديد دون

---

(\*) Outline of a new system of logic

أن تقوم هي بشيء في هذا السبيل . أما الأساس الحقيقي فقد وضعه رياضيان إنجليزيان هما دى مورجن (\*) وبول (\*\*) . كان دى مورجن رياضياً فكان في وسعه أن يقوم بما لم يستطيع هاملتون القيام به من إدخال القوانين والرموز الرياضية في المنطق ، ولو أنه ظل مع ذلك في نطاق المنطق الأرسطاطلي إلى حد كبير ، مما جعل الكثير من نتائج بحثه يرفضها المناطقة التالون . ولكنه استطاع على كل حال أن يدخل الرياضيات نهائياً في المنطق ، واستطاع أن يكشف صوراً جديدة للقياس وأنواعاً جديدة من القضايا ؛ وقام بتحليل عميق للرابطة « هو » is ، فكشف بذلك عما في استعمالها المنطقي حتى الآن من نقص ، وفصل أنواع الدلالات للرابطة ثم عبر عن كل دلالة برمز خاص . وهنا كان فضله الأكبر : فإن أبحاثه في الإضافات كان لها أثر كبير في تطور المنطق الرياضى ، فهو يميز مثلاً بين الإضافات التمديدية والانعكاسية والمتضادفة المشتركة *transitives, convertibles* ، وهو يميز تبين فيما بعد ماله من أثر ضخم . وبهذا كله استطاع أن يضع أساس منطق الإضافات الذى توسع فيه كل التوسع رسل من بعد .

وأهم منه معاصره جورج بول • Bool هو الذى أقام جزءاً كبيراً من بناء المنطق الرياضى . وإذا كان لبينتس يعد المكتشف الأول لهذا المنطق الرياضى فلا شك في أن بول هو الثانى مكتشفه . فهو قد أقام المنطق الجديد غير متأثر في شيء بالمنطق القديم لأنه لم يكن يعرف عنه شيئاً كثيراً ، فاستطاع في حرية أن يضع المنطق الرياضى . ويعد أول من أدخل المعادلات والقوانين الجبرية والعمليات الحسابية في المنطق . فقد وضع حساباً كاملاً واستعمل نظاماً ثابتاً من الرموز

( \* ) Formal Logic , 1817

( \*\* ) An Investigator of the laws of thought , 1854.

الصالحة لأن تستخدم وتهذب فيما بعد . وكانت عنايته متجهة بوجه خاص إلى استعمال الجبر وقوانينه في المنطق . وبهذا كان الواضع الحقيقي لما يسمى باسم منطق الجبر *logique de l'algebre* ، وهو الفرع من المنطق الرياضي الذي بلغ أعلى درجات تطوره على يد شريدنر Schroeder . وقد غلبت الرياضيات على المنطق حتى جعل الأولى في الدرجة الأولى ، بينما أثبت تطور المنطق الرياضي فيما بعد عكس هذا الوضع . ذلك أنه رأى أن المبادئ العليا للفكر رياضية الصورة ، فصاغها على صورة معادلات ذات رموز جبرية (مثل قانوني التناقص والثالث المرفوع) . وعلى الرغم من أن عمل بول قد أصبح تاريخياً اليوم ، فإنه مما لا شك فيه أنه كان ذا أثر كبير في تطور المنطق الرياضي .

وعن بول أخذ استانلي چيفز الذي توسع في مذهب بول ونظر إلى المنطق على أنه الأساس بينا الرياضة في مركز ثانوي بالنسبة إليه . وعلى الرغم من أنه استعمل الرموز الجبرية في المنطق ، فإنه وجه عناية كبرى إلى الإضافات المنطقية وإلى الناحية المنطقية الخاصة في الإضافات . وميز القواعد الخاصة بالمنطق ، إذ قال إن قواعد العدد لا تنطبق كلها ولا بالطريقة عينها على المنطق . بل لكل قواعد وخواصه . ومع ذلك فقد عني چيفز بتطبيق العمليات الحسابية في المنطق حتى إنه ركب « آلة منطقية » ؛ ثم بسط اللغة الرمزية إلى حد كبير ؛ وذهب إلى مدى بعيد في تطبيق نظرية كم المحمول وتحويل كل حكم أو قضية منطقية إلى معادلة دقيقة . وبين أن القياس الأرسططالي يلعب دوراً ضئيلاً في الاستدلال بجانب أنواع الاستدلال الأخرى : فوضع مكان مبدأ القياس الأرسططالي مبدأ آخر للاستدلال هو ما سماه باسم مبدأ « مناب الأشياء » *Substitution of similars* وخلصه : « ما يصدق على شيء يصدق أيضاً على



ما يشابهه ، أى إن مبدأ الاستدلال هو قيام حدّ مقام حد آخر مساوٍ له . وكل القضايا المنطقية تعبر عن هوية أو يمكن ردها إلى الهوية *identité* فأساسها يعبر عنه بالمعادلة  $a = b$  ، سواء كانت هذه الهوية تامة أو جزئية أو محدودة من وجه دون وجه .

وأعلى صورة بلغها جبر المنطق تلك التى قدمها ارست شريدري كتابه « محاضرات فى جبر المنطق » ( فى ٣ أجزاء من سنة ١٨٩٠ — سنة ١٨٩٥ ) .

ثم تطور المنطق الرياضى فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تطوراً هائلاً بفضل فريجه الألمانى وبيانو الايطالى ، ثم رسل وهويتهد الانجليزيين . وكان الدافع القوى إلى هذا التطور تقدم الرياضيات فى هذه الفترة تقدماً لم يشاهد مثله من قبل . فقد اكتشفت الهندسات اللا إقليدية ؛ وقامت فى الرياضيات الجديدة نظريات عدة أحدثت شبه ثورة فيها مثل نظرية الترابيع *quaternions* التى وضعها سير وليم هاملتون فى حل مسائل الهندسة الفراغية ونظرية الامتداد *extension* التى وضعها جرسن *Grassmann* ثم نظرية المجاميع *aggregates* لجورج كانتور *Cantor* ونظرية العدد التى وضعها ديديكند *Dedekind* . فكانت نتيجة هذا التطور فى الرياضيات أن شغل الرياضيون بيان طبيعة الرياضيات وفلسفتها ، وانتهى الأمر بالاعتراف بما للبديهيات والتصورات الرياضية من طابع منطقي .

وكان فريجه *Frege* أول من سار فى هذا الطريق الجديد خصوصاً فى كتابه « أساس الحساب : بحث منطقي رياضى فى فكرة العدد » الذى ظهر سنة ١٨٨٤ . غير أن الرموز التى استخدمها كانت غامضة إلى حد أن أهمية فريجه لم تظهر إلا بعد ذلك بزمان طويل حينما تنبه رسل سنة ١٩٠١ إلى

أهمية أبحاثه . وأهم ما فعله فريجه هو أنه وضع منطقاً للحساب ، واستخلص قضايا حسابية من مقدمات منطقية صرفة ، وبين أن الأفكار الأساسية في الرياضيات ترد إلى قوانين الفكر الأساسية ، وبالتالي يجب أن تلحق الرياضة بالمنطق .

ثم تلاه بيانو Peano في كتابه المشهور « سجل صيغ الرياضيات » *Formulaire de Mathématiques* الذى وضعه بمساعدة بعض الرياضيين الإيطاليين وظهر في خمسة أجزاء من سنة ١٨٩٥ — سنة ١٩٠٨ وغرض هذا الكتاب واضح في افتتاح مقدمته حين يقول أصحابه : « إن الغرض من « سجل صيغ الرياضيات » هو إذاعة القضايا المعروفة الخاصة بعدة موضوعات في العلوم الرياضية . وهذه القضايا مصوغة في صيغ استخدمت فيها رموز المنطق الرياضى » .

رأى أصحاب هذا الكتاب من ناحية : الرياضيات على صورتها العادية لا على الصورة المنطقية الرياضية الاستدلالية . وكان من المعترف به في ذلك الحين ( سنة ١٨٩٥ ) أن المثل الأعلى للرياضيات أن يكون كل فرع منها قائماً على أساس عدد صغير من المسلمات *assumptions* تستنتج منها قضايا أخرى بطريقة استدلالية صرفة ؛ وأن الرياضيات البحتة مجردة ، بمعنى أن تطورها لا يتوقف على الأشياء الموجودة في التجربة الخارجية التى تنطبق هذه الرياضيات عليها . فإذا كانت الهندسة الإقليدية مثلاً صادقة بالنسبة إلى المكان كما تتصوره نحن ، بينما الهندسة الريمانية غير صادقة بالنسبة إلى هذا المكان عيمه ، فإن هذه الحقيقة المادية أو البطلان المادى لا اعتبار له في تطور الرياضيات في نظام إقليدس أو في نظام ريمان . فالحقيقة الوحيدة التى تعنى بها الرياضيات البحتة هى أن بعض المصادر *postulates* تتضمن بعض النظريات *théorèmes* . وأثر هذا

في تصور منطق الرياضيات واضح : فنطقها هو صدقها ، ولا شيء أو لانونع آخر من الصدق مطلوب في الرياضة المجتة\* .

ثم رأوا من ناحية أخرى المنطق وقد تطور على يد بيرس وشريدنر فأصبح قادراً على التعبير عن كل الإضافات التي توجد بين الكميات في الرياضيات بأنواعها والتي بفضلها تصبح المصادر نظريات بطريقة استدلالية صرفة . فكان هذا كله دافعاً لهم إلى أن يخطوا خطوة جديدة بأن يطبقوا التعبير المنطقي الرياضي عن هذه الإضافات في الرياضيات نفسها ثم الاستدلالات المستخدمة في الرياضيات دون أن تكون مصوغة في رموز منطقية رياضية . وهكذا أخذت الصيغ الرياضية صورة منطقية رياضية . وتبين من هذا التزاوج بين الرياضيات والمنطق الرياضي أن هذا المنطق هو الأساس في البرهنة الرياضية وطبيعة الرياضيات نفسها . ولهذا نتائج أهمها اثنتان : فإنه بتطبيق الرموز المنطقية الرياضية الدالة على الإضافات المنطقية والعمليات الذهنية في الرياضيات استخرج أصحاب « السجل » أنواعاً جديدة من الإضافات المنطقية ووضعوا تفرقات لم تلاحظ من قبل : فهم مثلاً فرقوا بين الإضافة الموجودة بين فرد في صنف وبين الصنف نفسه ( وهي التي يرمز إليها بالحرف  $\mathcal{A}$  وفي الإفرنجية  $\mathcal{E}$  ) وبين الإضافة الموجودة بين صنف داخل تحت صنف وبين هذا الصنف نفسه —

(\*) راجع عن المنطق والرياضة :

H. Poincaré : Science et Méthode. pp. 152 - 72

B. Russell : Introduction to mathematical philosophy .  
pp. 195 - 206 , chap. XVIII

B. Russell : Our Knowledge of the external World .  
pp. 42 - 70

J. R. Weinberg . An Examination of Logical Positivism  
pp. 69 - 104 .

وهي الإضافة التي بين ١ ، ب حينما تكون كل ا هي ب . — والنتيجة الثانية هي النظر إلى الرياضة البحتة على أنها علم مجرد مستقل عن أى مادة أو موضوع تنطبق عليه . فإنه إذا كان المبدأ الحقيقى الأصلى فى الرياضيات هو أن بعض المصادر تتضمن بعض النظريات ؛ وإذا كان كل تضمّن فى الرياضيات مثلاً تطبيقياً لمبدأ استدلال صادق صدقاً كلياً (مبدأ المنطق) ، فإنه لا يمكن أن تكون ثمة خطوة فى برهان رياضى تتوقف على طبيعة فراغنا الخاصة أو الخواص التجريبية للجواميع المدودة .

إلا إن هذه الأبحاث لم تؤد إلى تحرير المنطق نهائياً من اللغة العادية . وإعما الذى سار فى هذا الطريق هو كوتيرا Couturat وبادوا Padoa . فقد ألحا فى وجوب تحرير الفكر من غموض اللغة واشتراك معانى ألفاظها وما يجر إليه ذلك من إفساد فى التفكير نفسه : فشلا اللفظ « واحد » un له على الأقل معنيان : معنى منطقي ويعبر عنه بقولنا « بعض » ويدل فى هذه الحالة على وحدة محددة خصوصاً بمناصرها الكيفية ؛ ومعنى حسابى ، فيه يزول كل عنصر كيفى تقريباً ، ويدل فى هذه الحالة على وحدة لا تختلف عن غيرها من وحدات النوع إلا من حيث ترتيبها العددي . فلا مناص إذن من التخلص من هذا الاشتراك اللفظى . فقام بادوا بهذه العملية وذلك عن طريق وضع رموز تدل على الإضافات ، وهى رموز ذات طابع كُلى عام لأنها لا تتوقف على لغة طبيعية بالذات . فشلا وضع بادوا الرمز = للدلالة على أن شيئاً ما هو نفس الشيء الفلانى .

و « v » للدلالة على الانتساب appartenance

و « C » ( فى الافرنجية C ) للدلالة على التضمن inclusion

و « N » ( للدلالة على الحروف « أو » ou ) ( الجمع المنطقي : فقرى

أولا فقرى = حيوان ) .

و « د » للدلالة على الحرف « و » (تقاطع الأصناف : معين.

د مستطيل = مربع ) .

وأخيراً جاء رسل وهيتهد فقاما بأضخم عمل في إقامة المنطق الرياضى ، عمل لا يعد فقط أنه قد أتمَّ بناء المنطق الرياضى نهائياً أو بطريقة شبه نهائية ، بل يعد أيضاً من أعظم الأعمال التى قام بها الفكر الإنسانى وذلك فى كتابهما المشترك « المبادئ الرياضية » *principia mathematica* الذى ظهر فى ثلاثة أجزاء من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩١٣ . فى هذا الكتاب بلغت كل الأبحاث فى سبيل إقامة المنطق الرياضى منذ لينتس حتى ذلك التاريخ أوجها وعمام نضجها . وهو أكل وأنضج وأدق أثر صدر عن حركة المنطق الرياضى حتى اليوم ؛ ويشبهه البعض بأن مثله بالنسبة إلى هذه الحركة مثل « نقد العقل المجرد » لكنت بالنسبة إلى الفلسفة عموماً .

ونتائج أبحاثهما فى هذا الكتاب إنما صدرت عن تأملهم لنظريات الجبر والهندسة كما عرضها الرياضيون المحدثون وعن أبحاث الرياضيين المعاصرين لها مثل جورج كاتتورومن سار فى طريقه من بحثوا فى نظرية المجاميع الرياضية *theory of aggregates* هذا من جهة . ومن جهة أخرى عن النهضة والتطور الذى صادفه المنطق الرمضى على يد بيانو وأتباعه . فرأى من تأمل هاتين الناحيتين أن هناك نتيجتين : الأولى أن ما كان يعد مصرحاً به أو ضمنياً كبديهيات قد ظهر أنها إما أن تكون غير ضرورية وإما أن تكون قابلة لأن يبرهن عليها . والثانية : أن نفس المناهج التى يمكن أن يبرهن بواسطتها على البديهيات الزعومة تستطيع أن تقدم نتائج ثمينة فى موضوعات كانت تعد من قبل غير مُيسرة للمعرفة الإنسانية ، مثل العدد اللانهائى . — وهكذا اتسع ميدان الرياضيات بإضافة موضوعات جديدة وبالتوغل

في ميادين ظلت حتى الآن متروكة للفلسفة وحدها ( مقدمة « المبادئ الرياضية » ج ١ ص ٥ ) .

ويظهر الفارق بين ما عمله بيانو وأصحابه وبين ما فعله رسل وهو يتهد واضحا من تأملنا لبيان كل منهما لتطور الحساب . فبيانو قد قال بأن الحساب يحتاج في وضعه، بجانب المبادئ العامة للمنطق ، إلى : ١ - أفكار غير محددة هي « العدد » ويرمز إليه بالرمز  $no$  « صفر » ويرمز إليه بالرمز صفر  $0$  « التالى لـ ( أى عدد معلوم ) » ورمزه  $+$  ؛

٢ - خمس مصادرات مصوغة في هذه الأفكار غير المحددة وهي :

١ - صفر	ع $r$ صنف
١ - ١	صفر $r$ ع
٢ - ١	$a \cdot r \cdot C + 1 \cdot r \cdot ع$ = عدد ما
٣ - ١	$ص \cdot r \cdot صنف \cdot صفر \cdot r \cdot ب + 1 \cdot ب : ع \cdot r \cdot ب$
٤ - ١	$ا \cdot ب \cdot r \cdot ع + 1 \cdot + : ب = 1$
٥ - ١	$ا \cdot r \cdot ع \cdot C + 1 \cdot - = صفر \cdot$

٣ - تعريفات للإضافات الحسابية مثل  $+$  و  $\times$

بينما أصحاب « المبادئ » ينظرون إلى وضع الحساب على النحو التالى :

١ - كل الأفكار الحسابية محددة ؛ والأفكار الوحيدة غير المحددة هي أفكار المنطق نفسه . « فالعدد » و « صفر » و « التالى لـ » والإضافات  $+$  و  $\times$  وبقية

(\*) وتقرأ هكذا : ( صفر ) : العدد صنف .

(١) الصفر عدد .

(٢) التالى لأى عدد عدد كذلك .

(٣) لا عددين ذوا تال واحد .

(٤) الصفر ليس تاليا لأى عدد .

(٥) أية خاصه تنسب إلى صفر ، وأيضا إلى التالى لكل عدد له هذه الخاصه ، تنسب

إلى كل عدد .

الأفكار الحسابية محددة على أساس الأفكار المنطقية مثل « قضية » و « نفي »  
و « إما كذا أو كذا » . ٢ - المصادر استبعدت من الحساب . ولو أن هناك  
استثناءات لهذا ، لكنها استثناءات تتعلق بصنف من النظريات الخاصة بالأعداد  
عبر النهائية Transfinite

ومع أن الأبحاث الخاصة بالمنطق الرياضى قد تقابعت بسرعة كبيرة فيما بعد  
ظهور كتاب رسل وهويتد ، فإنها لم تُدِصفُ شيئاً ذا قيمة يمتدّ بها إلى النتائج  
التي وصل إليها هذان العالمان . فكل ما أتى بعد ذلك هو في الواقع محاولة تهذيب  
ما فعله رسل وهويتد على أنحاء ثلاثة : أولاً قام شيفر Sheffer ونيكو Nicod  
باختصار المصادرات الرمزية في المنطق من خمس إلى واحدة ، والأفكار غير  
المحددة في المنطق من اثنتين إلى واحدة كذلك . وثانياً تحدثت طبيعة الحقيقة  
المنطقية أكثر وأكثر بفضل أبحاث فونجنشتين Wittgenstein . فنظر إليها على أنها  
تحصيل حاصل tautology أعنى أنها تقوم على أساس صورتها فقط . والحقيقة  
الرياضية هي أيضاً تحصيل حاصل ، حتى إن القضايا المنطقية والرياضية سواء  
بمساء تحصيل حاصل صرف . ثم إن فونجنشتين أصلح النظام الاستدلالي عند رسل  
فإن رسل حاول أن يبين أن الرياضة البهتة هي هي المنطق البحت عن طريق  
استنباط البديهيات الرياضية من طائفة من القوانين المنطقية الأولية ، ولكنه  
أخفق في هذا أمام بعض البديهيات ( مثل بديهية إمكان الرد reducibility وبديهية  
اللانهاية infinity ) التي لم يكن في استطاعته أن يبين أن لها طابعاً منطقياً  
حقيقياً : فجاء فونجنشتين فبين طريق التغلب على هذه الصعوبات ، وبهذا أسهم  
بقسط كبير في رد الرياضيات كلها إلى المنطق . وثالثاً تبين أن للحقيقة المنطقية  
صوراً مختلفة عديدة أكبر مما كان يظن من قبل . فقد تبين من أبحاث  
لوكازيفتش Lukasiewicz وتارسكي Tarski البولنديين ومدستهما أن أنواعاً عدة  
من التفكير تشارك المنطق في هذا الطابع ، طابع تحصيل الحاصل ، فظهر إذن

أن ميدان الحقيقة المنطقية أوسع بكثير مما كان يعتقد ، كما أن الهندسة الحديثة أوسع من هندسة إقليدس .

ويحاول كثير من أنصار المنطق الرياضى اليوم أن يوسعوا من ميدان تطبيقه ما استطاعوا إلى هذا سبيلا حتى إن الكثير منهم يريد أن يجعل المنطق الرياضى شاملاً لكل العلوم وحالاً محل الفلسفة بمعناها التقليدى ! ومن أشهر الممثلين لهذه النزعة الجديدة دائرة فيينا *Wienerkreis* التى يرأسها موديس اشليك *Schlick* وروودولف كرنب *Carnap* ، وتعتبر عن نشاطها فى نشراتها العديدة وفى المجلة الدولية « المعرفة » *Erkenntnis* ، وهى تمثل ما يسمى باسم الوضعية المنطقية *Positivisme logique* . وقد شملت حركتها اليوم كل حركات المنطق الرياضى فى أوروبا وأمريكا .

ولا يفوتنا أن نشير أخيراً إلى فضل الأنسة سوزان استينج على المنطق الجديد . فقد أثرت أثراً يذكر فى انتشار هذا المنطق بفضل كتابها « مقدمة حديثة فى المنطق » الذى ظهر سنة ١٩٣٠ . وأهميتها ليست فى أنها أتت بأشياء جديدة ، وإنما فى أنها عرضت خلاصة المنطق الجديد بطريقة شاملة بسيطة يسرت دراسته على المبتدئين . وكانت على صلة وثيقة بالحركة الفلسفية فى كمبردج ، واعتمادها فى المنطق الرياضى على رسل وهوبس . وتميل إلى التوفيق ما استطاعت بين المنطق الأرسطاطالى والمنطق الجديد .



## نظرية كم المحمول

١٥٦ — ولما كانت الخطوة الأولى في المنطق الجديد هي نظرية كم المحمول. فيجب أن يبدأ العرض بها .

ينظر المنطق القديم إلى الحكم في القضية باعتبار أنه متعلق بالموضوع لا بالمحمول . فنحن نقول : كل إنسان فان ؛ كل مثلث ذو ثلاثة أضلاع — ولا نشير هنا إلى كمية « فان » و « ذو ثلاثة أضلاع » على وجه التحديد ، بينما نحن نفكر دائماً في المحمول باعتباره ذا كمية ، إنما التعبير اللغوي وجده هو الذي يعوزه اعتبار الكمية . ففي الحالة الأولى نحن نفكر في « فان » باعتبار أن « كل إنسان » لا تشمل غير جزء مما ينطبق عليه اللفظ « فان » أعني أن التعبير الكامل هو « كل الناس بمض الفانين » ، لأن ثمة فانين غير الناس . وعلى العكس من ذلك في الحالة الثانية نحن نفكر في « ذو ثلاثة أضلاع » باعتبار أن الثلاث تستغرق كل الأشكال ذات الأضلاع الثلاثة ، فالتعبير الكامل عنها هو : « كل مثلث هو كل شكل ذو ثلاثة أضلاع » ، لأنه لا يوجد شكل ذو ثلاثة أضلاع متقاطعة مثنى مثنى وليس مثلثاً .

ولو حللنا عملية الفكر في أثناء الحكم لوجدنا أننا لكي نحمل صفة على شيء ، لا بد أن نعرف من قبل أن الصفة تدل على صنف ؛ وأن نعرف ثانياً أن هذا الشيء الذي هو موضوع الحمل يشغل حيزاً معلوماً داخل هذا الصنف . فإذا قلنا « الإنسان حيوان » فنحن نبداً بأن ندرك أن « حيوان » صفة تقال على عدد من الأفراد يكونون صنفًا ؛ ثم ندرك بعد ذلك أن الإنسان يشغل جزءاً من هؤلاء الأفراد داخل هذا الصنف ، وإلا لما كان في وسعنا أن نحمل صفة الحيوانية على الإنسان . بل يجب أكثر من هذا أن نعرف مقدار هــ

الجزء على وجه التحديد، أعني أنى حين الجمل أحدّد كمية المحمول المنطقية على الموضوع. والخلاصة أن المحمول بفكر فيه دائماً وبالضرورة باعتبار أن له كمّاً معلوماً مساوياً لكم الموضوع .

فإذا كان الغرض الأساسى فى المنطق هو « التعبير الصريح بالألفاظ عن كل ماهو موجود ضمنياً فى الفكر » كما يقول سير ولیم هاملتون ، فلا مناص إذن من التعبير الصريح عن كم المحمول ، لأنه موجود أثناء عملية الحكم . وعلى ذلك سَنقسم القضايا من حيث الكم والكيف إلى ثمانية أنواع لا إلى أربعة كما هى فى الحال فى المنطق القديم :

١ — الموجبة الكل كاية *toto-totale* وفيها يكون الموضوع والمحمول مستغرقين ، مثل : كل مثلث هو كل ذى ثلاثة أضلاع . ويرمز إليها بالحرف *U* : كل ع هو كل ح .

٢ — الموجبة الكل جزئية *toto-partielle* وفيها يستغرق الموضوع دون المحمول ، مثل : كل مثلث هو بعض الأشكال الهندسية (بعض هنا بمعنى : نوع من ، ويرمز إليها بالحروف *A* : كل هى بعض ح .

٣ — الموجبة الجزء كلية *parti-totale* وفيها يكون الموضوع جزئياً والمحمول كلياً ، مثل : بعض الأشكال الهندسية هو كل مثلث . ويرمز إليها بالحرف *Y* : بعض ع هى كل ح .

٤ — موجبة جزء جزئية *parti partielle* وفيها يكون الموضوع والمحمول جزئيين مثل : بعض الأشكال المتساوية الأضلاع هى بعض المثلثات : ويرمز إليها بالحرف *I* : بعض ع هى بعض ح .

٥ — سالبة كل كلية toto-totale وفيها يكون الموضوع مسلوباً سلباً كلياً عن المحمول ، مثل لا واحد من المثلثات هو واحد من المثلثات . ويرمز إليها بالحرف E : لا ع هي أى ح .

٦ — سالبة كل جزئية toto-partielle ، وفيها يكون الموضوع كله مسلوباً عن كل المحمول فقط أى عن بعض دون البعض الآخر ، مثل : لا واحد من المثلثات هو بعض الأشكال الهندسية المتساوية الأضلاع ، أو : لا واحد من الناس هو بعض الثدييات (مثلاً : قرودة) . ويرمز إليها بالحرف η : لا ع هي بعض ح .

٧ — سالبة جزء كلية parti-partielle ، وفيها يكون جزء فقط من الموضوع مسلوباً عن كل المحمول ، مثل : بعض الثدييات ليست أى ذوات الأربع . ويرمز إليها بالحرف O : بعض ع هي ليست أى ح .

٨ — سالبة جزء جزئية parti-partielle ، وفيها يكون جزء من الموضوع مسلوباً عن جزء فقط من كل المحمول ، مثل : بعض ذوات الأربع ليست بعض الثدييات (مثلاً : ليست بقراً) ويرمز إليها بالحرف ω : بعض ع ليست بعض ح .

غير أن هاملتون كان يستعمل رموزاً أخرى هي على التوالي :  
ini, ina, ani, ana, ifi, ifa, afi, afa, وحرف f مأخوذ من affirmo أى يدل على الإيجاب ، وحرف n مأخوذ من nego أى يدل على السلب ، وحرف a يدل على أن الحد المقابل لها مستغرق ، والحرف i على أنه غير مستغرق .

١٥٧ — ويقول أنصار هذه النظرية إن « المحمول » كما يقول هاملتون ، يعتبر ذا كم دائماً في الفكر . ولهذا وتبعاً للمبدأ الذى ذكرناه آنفاً لابد من المنطق من التعبير عن كم المحمول بالألفاظ . ويقول بينز Baynes تلميذ هاملتون

وشارحه المعتمد في كتابه *New analytic of logical forms* : « إن كم المحمول لا يُعبر عنه في اللغة العادية لأن اللغة العادية كثيرة الإيجاز . فكل ما ليس بضروريّ لوضوح الفكر يحذف عادة في التعبير . ولكن يجب علينا أن نميز بين الأغراض التي تهدف إليها كل من اللغة العادية والمنطقية على التوالي . فبينما الأولى لاتقصد إلا إلى عرض مضمون الفكر بوضوح ، تقصد الثانية إلى عرض مضمون الفكر بدقة . ولهذا كان من الضروري أن يعبر عن كم المحمول في المنطق . » وإلى جانب هذا يقول هؤلاء الأنصار إن وضع كم المحمول ضروري لكي يكون الحمل معقولاً ؛ « فإن الحمل ليس شيئاً آخر غير التعبير عن الصلة الكمية التي فيها يوجد تصور بإزاء فرد أو تصوران بإزاء أحدهما الآخر . . فإذا كانت هذه الصلة غير معينة — أى إذا كنا غير عالين بأنها متعلقة بجزء أو بكل أو ليست متعلقة بشيء — فإننا لانتطيع الحمل . »

ومن الزايا العملية لنظرية كم المحمول رد كل أنواع العكس في انقضايا إلى نوع واحد هو العكس البسيط ؛ وكذلك تبسيط قواعد القياس . ففما يتعلق بالمسألة الأولى يلاحظ أن التمييز بين المحمول والموضوع ينحل إلى اختلاف في الوضع فحسب ، فسواء وضعت الواحد أولاً أو أخيراً فلا تغيير في المعنى . والعقبة في المنطق القديم فيما يتصل بالعكس البسيط كانت هي عدم التساوي في الماصدق أو الاستغراق بين الموضوع والمحمول ، في الأحوال التي لا يكون العكس البسيط فيها ممكناً . وفيما يتعلق بالمسألة الثانية أمكن إرجاع قواعد القياس إلى قاعدة واحدة فحسب .

١٥٨ — أما خصومها فونكرون ابتداءً المقدمة التي تقوم عليها ونعني بها أن محمول القضية يفكر فيه دائماً باعتباره ذا كم معين . بل يذهبون إلى أبعد من هذا فيقولون إن المحمول لا يفكر فيه إطلاقاً من حيث الماصدق ، وإنما يفكر

طبيعياً في الموضوع باعتبار أن له كمية وما صدقاً ، بينما يفكر في المحمول باعتبار الفهوم . وما دام هاملتون قد نظر إلى المسألة من وجهة النظر النفسانية ، فلا شك في أن هذه الحجة تقوم ضده ولا يستطيع الرد عليها . يقول مل : « أكرر النداء الذي وجهته من قبل إلى ضمير كل قارئ الا وهو : هل هو ، حين يحكم بأن كل الثيران مجترّة ، يلقي أدنى انتباه إلى مسألة كون أن هناك شيئاً آخر يجتر ؟ وهل هذا الاعتبار موجود في ذهنه على وجه الإطلاق ، أو أي اعتبار آخر غير اعتبار الموضوع الذي يحكم عليه حين الحكم ؟ قد يعلم شخص أن هناك أنواعاً أخرى من الحيوان مجترّة ، وقد يظن آخر أن لانوع غير هذا النوع ، وقد يكون ثالث لا يفكر مطلقاً في شيء من هذا ؛ ولكنهم جميعاً حين يعلمون ما المقصود بالاجترار ، فإنهم حين يحكمون بأن كل ثور يجتر ، إنما يعنون شيئاً واحداً بالذات . والعملية العقلية التي يقومون بها جميعاً ، من حيث إن المسألة تتعلق بحكم واحد ، واحدة ؛ ولو أن البعض منهم يستمر إلى ما بعد هذا ، ويضيف أحكاماً أخرى إليها . بل إن من الصعب على المبتدئ في المنطق أن يدرك أن القضية « كل ا هي ب » تعني فقط « كل ا هي بمض ب » ، فضلاً عن أن يكون ذلك حاضراً في الذهن باستمرار . ولا بد من شيء من الجهد في التفكير من أجل إدراك أننا حين نقول : « كل الألفات هي الباءات » إنما نجمل الألفات جزءاً من الصنف ب . وإذا قيل للمتعلم لأول مرة إن القضية : « كل الألفات هي الباءات » لا يمكن أن تمكس إلا على الصورة : « بعض الباءات هي الألفاظ » ، فأظن أنه ينظر إلى ذلك على أنه فكرة جديدة ، وأن صحة هذا القول ليست ظاهرة تماماً عنده إلا إذا حُقِّقَت بمثل جزئي يعلم فيه أن المعكوسة البسيطة ستكون كاذبة ، مثلاً إذا قلنا ، كل إنسان حيوان ، إذن كل الحيوان إنسان ، فليس من الصحيح إذاً أن القضية : كل الألفات هي

باءات ، ينظر إليها طبيعياً في الذهن على أن لمحمولها كمّاً وكأئها : كل ا هي بعض ب . « ( « فخص فلسفة هاملتون » ص ٤٩٥ — ص ٤٩٧ ) .

واعتراض آخر على هذه النظرية هو أن يقال إن بعض صور القضايا التي يكون فيها المحمول ذا كم هي قضايا مركبة وليست بسيطة . فمثلاً : كل ع هي كل ح — تمبير موجز يمكن أن ينحل إلى القضيتين : كل ع هي ح ، كل ح هي ع .

كما يلاحظ أن التمييز بين الأضرب المنتجة والأضرب العقيمة سيكون بعد جعل المحمول ذا كم أشقّ وأكثّر تعقيداً . وليس غير مشكلة العكس هي وحدها التي يمكن أن تبسّط عن طريق هذه النظرية . وفيما عدا ذلك ، فإنها تزيد المسائل إشكالاً وتعقيداً .

تلك اعتبارات عامة . وثمة اعتبارات منطقية خاصة تدبّر بوضوح من البحث في الأسس التي تقوم عليها النظرية والصور التي تتخذها في تطبيقاتها من الناحية المنطقية .

١٥٩ — ومن أهم الأسس التي تقوم عليها : تفسيرُ اللفظ « بعض » في القضايا الثماني بمعنى « بعض » وليس « كل » .

ويلاحظ كينز أنه إذا فسرنا « بعض » على هذا النحو وقلنا من ناحية أخرى إننا نعلم على وجه الدقة العلاقة بين الموضوع والمحمول من حيث المصدق لكي يكون التعبير في الحمل دقيقاً ، فإنه لن يكون لدينا سوى خمس صور للقضايا بدلا من ثمان وهي : كل ع هي كل ح ، كل ع هي بعض ح ، بعض ع هي كل ح ، بعض ع هي بعض ح ، لا ع هي أي ح ؛ أعني القضايا E, I, Y, A, U . بينما  $\eta$  و  $\theta$  لا يمكن أن يقال عنهما أنهما يقدمان معلومات دقيقة عن هذا ، فإن  $\theta$  تسمح باختيار alternative بين  $Y$  و  $I$  ، بينما  $\eta$  تسمح بالاختيار بين  $Y$  و  $I$  .

وذلك لأن العلاقات الوحيدة الممكنة بين حدين فيما يتعلق بمصدقهما خمس :

- ١ — أنهما متساويان ؛ ٢ — أن ع جزء من ح ؛ ٣ — أن ح جزء من ع
- ٤ — أنهما مشتركان في جزء ؛ ٥ — أنهما غير مشتركين أصلاً . فكأنه لا فائدة إذا من الصور الثلاث الباقية للقضايا .

١٦٠ — فلننظر بعد هذا في القضايا الجديدة التي أتت بها النظرية :

أما القضية U فهي أجدها بالاعتبار ، لأنها أصدقها . فإن القضية الكلية التي تكون حدودها متساوية المصدق تختلف عن تلك التي لا تتساوى في مصدقها ، وتكون صنفاً مهنياً من القضايا . ولهذا كان من الواجب أن يميزها . هذا إلى أننا نجد هذا النوع من القضايا في اللغة العادية . أجل ، قد لا نجد ذلك واضحاً على الصورة : كل ع هي كل ح ؛ ولكننا نجدتها في كل حالة يكون فيها مصدق الموضوع وما صدق المحمول متساويين . فمثلاً كل التعريفات هي في الواقع قضايا من نوع U ؛ وكذلك الحال أيضاً في كل القضايا الموجبة التي يكون فيها كل من الموضوع والمحمول جزئياً مثل : الإصابات ملصقة أنجلترا ؛ أو القضايا التي مثل : أوروبا وآسيا وأفريقية وأمريكا وأستراليا هي كل القارات ؛ كل الذين ذكرتهم هم كل الذين نجحوا ؛ ماع الطعام هو كلوريد الصوديوم بعينه — وهي القضايا التي يسميها جيمز قضايا بينها هوية بسيطة في مقابل تلك التي بينها هوية جزئية .

وكذلك القضية لا نجدتها في اللغة العادية في القضايا المسماة بالقضايا الاستيعادية exclusive على الصورة : ع فقط هي ح مثل : أصحاب الأجازات الدراسية العليا هم وحدهم القابلون للاختيار في التعمين ؛ بعض المسافرين هم الأحياء الباقون الوحيدون . وهذه القضايا يمكن أن تفسر بأنها تساوى القضايا التالية : بعض ع

هى كل ح ؛ بعض أصحاب الإجازات هم كل القابلين للاختيار فى التعمين ؛ بعض المسافرين هم كل الأحياء الباقين .

إلا أنه يلاحظ أنه فى دراسة القياس يحسن استبعاد هذين النوعين والسير على التقسيم الرباعى التقليدى ، لأن  $\gamma$  و  $\eta$  تزيدان القياس تعقيداً ، كما سنرى فى نظرية القياس على أساس كم المحمول . ولهذا فيحسن بنا أن نحل القضية التى من نوع  $U$  إلى قضيتين من نوع  $A$  : فبدلاً من أن نقول : كل ع هى كل ح ، نقول : كل ع هى ح ، كل ح هى ع ، وهما يساويان معاً القضية كل ع هى كل ح . ونحل القضية التى من نوع  $\gamma$  : بعض ع هى كل ح أو ع فقط هى ح إلى قضية من نوع  $A$  هى كل ح هى ع تستنتج منها بواسطة العكس المستوى .

أما القضية  $\eta$  على الصورة : لا ع هى بعض ح فلا تسكاد توجد فى الاستعمال العادى . ومع ذلك يمكن ، كما يقول كينز ، الاعتراف بإمكان وجودها . فثمة نوع من القضايا هو : ليس فقطع هو ح ، أو ليست ع وحدها هى ح — هو عملياً من نوع  $\eta$  ؛ بشرط ألا ننظر إلى هذه القضية باعتبار أنها تتضمن أن : أى ع هى قطعاً ح .

والقضية  $\omega$  على الصورة : بعض ع ليست بعض ح — لا تتنافى مع أية صورة أخرى ، بل ولا مع  $U$  على الصورة : كل ع هى كل ح . فثلاً إذا قلنا : « كل المثلثات المتساوية الأضلاع هى كل المثلثات المتساوية الزوايا » فإن هذا يتفق مع قولنا : « هذا المثلث المتساوى الأضلاع ليس هو ذلك المثلث المتساوى الزوايا » — وهو كل ما تقوله القضية . فالقضية : بعض ع ليست هى بعض ح دائماً صادقة ، اللهم إلا إذا كان الموضوع والمحمول معاً اسمين لشخص واحد .



١٦١ — أما فيما يتعلق بالقياس ، فإن هاملتون يفرق بين « قياس ذى شكل » و « قياس بلا شكل » . فالقياس ذو الشكل يميّز فيه بين الموضوع والمحمول . ولكن إذا طبقنا نظرية كم المحمول بالدقة فيمكن الاستغناء عن هذه التفرقة . وإذا كانت الحال كذلك فلا داعى للتفرقة بين أشكال مختلفة للقياس ، لأن هذه التفرقة تقوم على وضع الحد الأوسط باعتباره تارة موضوعاً وأخرى محمولاً في المقدمات . وهذا يسميه هاملتون باسم « القياس بلا شكل » . فمثلا كل الحيتان وبعض الثدييات متساوية ، كل الحيتان وبعض الحيوانات المائية متساوية . . . بعض الحيتان وبعض الحيوانات المائية متساوية . وقانون هذا القياس بلا شكل يصوغه هاملتون على النحو التالى : « بالدرجة التى بها يكون حدان متفقين معاً ، أو أحدهما يتفق والآخر لا يتفق ، مع حد ثالث مشترك ، بهذه الدرجة تكون هذه الحدود متفقة أو غير متفقة مع بعضها البعض » .

أما القياس ذو الشكل فإن نظرية كم المحمول إذا ما طبقت عليه أنتج ذلك عدة نتائج نستطيع أن نتبين أهمها إذا ما بحثنا فى صحة الأقيسة التالية :  
 فى الشكل الأول ،  $UYI$  ,  $IUN$  ,  $UUU$  ؛ وفى الشكل الثانى  $AUA$  ,  $\eta Uo$  .  
 وفى الشكل الثالث  $YAI$  .

١ -  $UUU$  فى الشكل الأول منتج : كل ط هى كل ح ، كل ع هى كل ط . . . كل ع هى كل ح .

وبلاحظ أنه كما كانت إحدى المقدمات U ، فإن النتيجة يمكن أن تستخلص بوضع ع أوح ( على حسب الأحوال ) مكان ط في المقدمة الأخرى .

وبدون استخدام المحمولات ذوات الكم يمكن التعبير عن القياس السالف بواسطة القياسين التاليين : كل ط هي ح ، كل ع هي ط . ∴ كل ع هي ح ؟  
كل ط هي ع ، كل ح هي ط . ∴ كل ح هي ع .

٣ —  $IU\eta$  في الشكل الأول غير منتج إذا استعملت « بعض » بمعناها المنطقي المادى . فالمقدمات هي : بعض ط هي بعض ح ؟ كل ع هي كل ط . ونستطيع استخلاص النتيجة الصحيحة بأن نضع ع مكان ط في المقدمة الكبرى ، فتصبح النتيجة هي : بعض ع هي بعض ح .

أما إذا استعملت « بعض » بمعنى « بعض وليس كل » فإن لاع هي بعض ح فتنتج من : بعض ع هي ح ؛ والقياس الأصلي منتج ، ولو أننا أنتجنا بالسلب من موجبتين .

٣ —  $AYI$  في الشكل الأول ، إذا استعملت « بعض » بالمعنى المنطقي المادى ، تساوى  $AAI$  في الشكل الثالث من القياس التقليدى ، ومنتج ولكنه يكون غير منفع إذا استعملت « بعض » بمعنى « بعض وليس كل » ، لأن النتيجة تتضمن حينئذ أن ع ؟ ح مستبعدان جزئياً بمضهما عن بعض ، وفي الآن نفسه متفقان جزئياً ؛ بينما المقدمات لا تتضمن ذلك .

٤ —  $\eta UO$  في الشكل التالى منتج ، هكذا ، لاح هي بعض ط ، كل ع هي كل ط . ∴ بعض ع هي ليست أى ح .

ويمكن ، بدون استخدام المحمولات ذوات السكم ، استنتاج نفس النتيجة في الضرب Bocardo هكذا : بعض ط ليست ح ، كل ط هي م .°. بعض ع ليست ح .

ويلاحظ أن الضربين ٣ ، ٤ قياسان مقويان .

٥ - AUA في الشكل الثاني على النحو التالي : كل ح هي بعض ط « . كل ع هي كل ط .°. كل ع هي بعض ح . وهنا نرى أنه ليس لدينا أوسط غير مستغرق ولا أغلوجة الأكبر أو الأصغر غير المشروعين ، ومع ذلك فإن القياس غير منتج . فإذا طبقنا القاعدة المذكورة آنفا - وهي أنه « كلما كانت إحدى المقدمات من نوع U ، فإن النتيجة يمكن أن تنتج بوضع ع أوح ( على حسب الحالة ) مكان ط في المقدمة الأخرى » - نجد أن النتيجة الصحيحة هي بعض ع هي كل ح . كما أنه ينتج من هذه القاعدة للغاب أنه « إذا كانت إحدى المقدمات من نوع U بينهما الحد الأوسط في المقدمة الأخرى غير مستغرق ، فإن الحد المركب مع الأوسط في القضية U يمكن أن يكون غير مستغرق في النتيجة » . وهذا هي القاعدة المضافة من قواعد القياس التي يحتاج إليها إذا اعترفنا بالقضية U في البراهين القياسية .

ويمكن تجنب كل أغلوجة بتجزئة U إلى قضيتين من نوع A . في الحالة التي أمامنا يكون لدينا : - كل ح هي ط ، كل ط هي ع ، كل ح هي ط ، كل ع هي ط . فن الزوج الأول من هذه القضايا أو المقدمات يستنتج : كل ح هي ع . أما الزوج الثاني فالحد الأوسط فيه غير مستغرق ، فلا يكون ثمة إنتاج .

٦ — YAI في الشكل الثالث منتج : بعض ط هي كل ح ، كل ط هي بعض ع

. بعض ع هي بعض ح .

إلا أن النتيجة ضعيفة ، لأننا نستطيع أن نستنتج من هاتين المقدمتين أن : بعض ع هي كل ح . وهنا يلاحظ أننا إذا جعلنا المحمول كـ ، فإن نتيجة القياس يمكن أن تكون ضعيفة إن بالنسبة إلى محمولها أو إلى موضوعها . أما في الذذهب العادي للقياس فهذا غير ممكن .

وبدون وضع كم للمحمول يمكن أن يعبر عن القياس السابق على صورة الضرب Bramantip هكذا : كل ح هي ط ، كل ط هي ع . بعض ع هي ح .

١٦٢ — ويرى جينلو أن فكرة كم المحمول ليست جديدة ، لأن النظرية القديمة للقياس تقوم عليها من حيث إنها متضمنة في القاعدتين الرئيسيتين من قواعد القياس ألا وهما أن لا يستغرق حد في النتيجة لم يكن مستغرقاً من قبل في المقدمات ، وأن يكون الحد الأوسط مستغرقاً مرة واحدة على الأقل . وكل ما فعله هاماتون هو أنه بين أن محمول السالبة يمكن أن ينظر إليه باعتباره غير مستغرق ، ومحمول الموجبة باعتباره مستغرقاً ، بشرط أن يعبر عن ذلك في اللغة . وليس من النادر أن نجد في اللغة المادية قضايا ذوات محمول له كم ، إذ نحن نستخدم كثيراً القضايا الكل كاية ، والجزء كلية الموجبة ، والقضايا الكل جزئية والجزء جزئية سالبة . وإن بمعنى من الألفاظ مثل « فقط » ، « وحده » ، « ليس غير » وأمثالها مهمته النحوية أن يعبر عن كم المحمول . فقولنا : الحكيم وحده هو الغنى حقاً — معناه : كل حكيم هو كل غنى حقاً .

ولكنه يرى مع ذلك أن كم المحمول لا معنى له . لأن كل قضية ذات محمول له كم تمبر عن حكيم متبادلين *réci-proques* وبالتالي مستقلين لأنها تنحل إلى حكيمين أحدهما عكس الآخر . فإذا أريد البرهنة عليهما فيجب أن يتم ذلك بالنسبة إلى كل منهما على حدة ؛ وإذا أريد استنتاج شيء منهما ، فلا يمكن أحدهما مبدئاً هما الاثنان معاً . فقولنا : الحكيم وحده هو السلطان حقاً معناه : ( ١ ) كل حكيم هو سلطان حقيق ، ( ٢ ) كل سلطان حقيق هو حكيم .

وقواعد كم المحمول هي تبعاً لهذا قواعد الأحكام الشرطية المتبادلة .

## المنطق الرمزي

١٦٣ — يطلق على المنطق الرمزي عدة أسماء . فيسمى « المنطق الرياضي » *logique mathématique* ، والمنطق الرمزي *l. symbolique* ، « وجبر المنطق » *algèbre de la logique* ، والمنطق النظري *l. théorique* ، ومنطق الرياضيات *l. des mathématiques* ، والمنطق اللوغاريتمي *l. algorithmique* . ولكن على الرغم من الاختلاف في التسمية ، فإن الموضوع واحد ، وهو صورة الفكر الاستدلالي ، وهونفس الموضوع الذي جمعه أرسطو موضوعاً للمنطق ، ولهذا يعيل بعض المناطق المعاصرين ( فديريكو أنريكس *Enriques* وبادوا *Padoa* إلى تسميته باسم المنطق لحسب ، لأنه المنطق الأرسططالي بالمعنى الحقيقي .

وإنما جاء الاختلاف في التسمية من حيث الهدف الذي يرمى إليه الإنسان في بحثه هذا الموضوع . فليست هذه الأسماء مترادفات بالدقة . وإنما يقال « المنطق الرمزي » حينما يراد الإشارة خصوصاً إلى استخدام الرموز في معالجة ماثلة . ولكن هذه الميزة ليست الرئيسية ، فإن كثيراً من العلوم الأخرى تستخدم الرموز ، كالجبر مثلاً . وإنما يمتاز بأنه دراسة الأنواع المختلفة للاستدلال الصوري ، وبأنه يقوم على طائفة ضئيلة من التصورات الأساسية غير المحددة ، تسمى « الأوليات » *Primitives* ، وعلى واحدة أو أكثر من المصادر ، تسمى القضايا الأولية *Primitive propositions* منها يستنتج كل قول . ويقال « جبر المنطق » حينما ينظر خصوصاً إلى بعض الخواص الناشئة عن العمليات والتركيبات ، وبدل على طائفة خاصة من المصادر والمفاهيم الأولية ، حتى إنه يوجد عدة أنواع من الجبر تختلف فيما بينها بحسب اختلاف التصورات الأساسية المستخدمة . ويقال « المنطق النظري » حينما ترتبط هذه الخواص فيما بينها على صورة تحليل رياضي

يقوم على مجموعة من البديهيات . ويقال « النطق الرياضى » حينما يكون الموضوع الرئيسى تحليل الاستدلالات المستعملة فى البرهان الرياضى ونشأة الرياضيات ابتداءً من أصغر مجموعة ممكنة من المفهومات الأولية والقضايا الأولية .

فالنطق الرمزى بأوسع معانيه هو العلم الذى يبحث فى مبادئ الاستدلال الأكثر عموماً بواسطة رموز من أجل بيان الإضافات القائمة بين هذه المبادئ .

## الرموز

١٦٤ — الغاية من اللغة العادية أن تشبع الحاجات العملية ، ولهذا لا يعنىها كثيراً أن تدقق أكثر مما يقتضيه هذا الغرض ، كما أنها تمتاز بالناحية العاطفية والانفعالية مما جعل عنايتها بالدقة أقل . كما أن اللغة كائن حى متطور ، ومن شأن هذا التطور أن يجعل الألفاظ مشتركة المعانى ، مما يودى إلى عدم الدقة كذلك . ولذا نراها تخطط بين الفروق التى تقوم عليها كل برهنة دقيقة . وتكون أحياناً بسيطة بين الأفكار التى تعبر عنها مركبة . فهى قادرة على التعبير عن الوقائع المعقدة بإيجاز ، ولكنها غير قادرة جيداً على التعبير عن المعانى البسيطة ببساطة ، على حد تعبير الأنسة استبنج . فمثلاً الخواص التعميضية *Propriétés Commutatives* «  $1 + 2 = 2 + 1$  » و «  $1 \times 2 = 2 \times 1$  » ، إذا عبر عنها باللغة ظهر أنها ذات إطناب شنيع . ولهذا فإن العمليات المعقدة فى الاستدلال ستكون مستحيلة تقريباً بدون استخدام رموز موضوعه خصيصاً من أجل تبسيط العميات الاستدلالية .

والرموز عدة فوائد . فهي تفيد أولاً في التمييز بدقة بين المعاني المختلفة ؛ فعلمينا أن نستخدم على طائفة معلومة من الرموز المتباينة التي يخص كل رمز منها شيئاً بعمية ، وهذا الشيء وحده ، وبهذا يمكن أن نتلافى ما في اللغة العادية من غموض .

وتفيد ثانياً في لفت النظر إلى الشيء الرئيسي في سياق ما . فنحن حينما نستخدم الحرف R في التعبير عن مركب كهذا :  $(d + c + b + a)$  ؛ أو حينما نستخدم الحروف ع ، ح ، ط ، بدلاً من الحدود « سقراط » و « فان » و « إنسان » ، في قياس ، فإننا نريد من هذا أن نبين أن نتائج برهنتنا لا تتوقف على معاني هذه الحدود الخاصة ، وإنما تتوقف على النسب المجردة التي تربط بينها وبين غيرها .

وتفيد ثالثاً في التعبير بوضوح ودقة عن « صورة » القضايا . فالاختلاف في الصورة بين  $٥س = ١٤س$  و  $٥س = ١٤س$  ؛ والهوية في الصورة بين  $٥س + ١٤س = ١٩س$  و  $٥س = ١٤س$  ؛ يمكن أن يدرك من أول نظرة . فالزوج الأول المعادلة الأولى فيه تربية ، والثانية تكعيبية ؛ والمعادلتان في الزوج الثاني كلتاها خطية . ويكاد يكون من المستحيل أن يقوم الإنسان بعملية استدلال طويلة إذا كانت هذه المعادلات معبراً عنها بالألفاظ

وتفيد رابعاً في الاقتصاد في العمل والتفكير ؛ فإذا استخدم نظام من الرموز فإنه يؤدي إلى القيام بكثير من العمليات المعقدة بطريقة آلية . فاكشاف الأعداد السالبة والخيالية أدى إليه ما أوحى به نظام الرموز ، ولهذا السبب قيل « إن القلم في الحساب يظهر أحياناً أذكى ممن يستخدمه » .

ويجب في كل نظام رموز نضمه أن يتوافر فيه شرطان : إذ يجب أولاً أن



تكون الرموز موجزة بقدر الإمكان ، حتى يمكن إدراكها بسهولة من أول نظرة ؛ ويجب ثانياً أن تكون الرموز من شأنها أن تسهّل استنتاج النتائج تبعاً لعملية آلية لا تحتاج إلا إلى أقل درجة ممكنة من التفكير . أعني أنه يجب أن تكون الرموز مؤدية إلى إيجاد حساب برهاني ، أي آلة للاقتصاد في الفكر ، حتى يمكن إجراء العمليات الصعبة دون حاجة إلى جهد في التفكير . وليس الغرض من هذه الرموز أن تترجم عن الألفاظ المستعملة حتى الآن ، بل أن تدل على مفهومات واضحة بالدقة دون إشارة إلى أية مادة خاصة . ولهذا فإن استخدامها يؤدي إلى تحقيق المثل الأعلى للاستدلال الصوري ، وهو ما يسمى المنطق نحوه .

ويمكن أن نقدم هنا معجماً بأشهر الرموز :

### في القضايا

### في الأصناف

٧ ، ت ، ص ، ... أي قضية

٧ تقيض القضية ٧

٧ + ت حاصل الجمع المنطقي لقضيتين

أو القول بهما انفصالاً

٧ : ت حاصل الضرب المنطقي لقضيتين

أو القول بهما معاً

٧ C ت ، أي ٧ : تستلزم ت

صفر القضية الكاذبة

١ القضية الصادقة

١ ، ب ، ح ... أي صنف

١ نفى الصنف ١

١ + ب حاصل الجمع المنطقي

للصنفين ١ ، ب

١ ب حاصل الضرب المنطقي

للصنفين ١ ، ب

١ > ب ١ متضمنة في ب

صفر الصنف بغير أفراد

١ الصنف الحاوي لجميع الأصناف

١ = ب أفراد صنف هم أفراد صنف آخر	٢ = ت القضيتان ٢ كات صادقتان معاً أو كاذبتان معاً ؛ أو ٣ مكافئة للقضية ت
-------------------------------------	--

## الخواص الصورية للإضافات

١٦٥ — يقال عن شيء إنه « مضاف » بالنسبة إلى آخر ، حينما يكون بهذا الشيء إشارة صريحة إلى الآخر . والحد الذي عنه تصدر الإشارة يسمى « المشير » *referent* والحد الذي إليه يشار يسمى « المشار إليه » *relatum* ، أو المضاف والمضاف إليه . والإضافة تختلف من حيث الطبيعة ومن حيث الحدود .

فمن حيث الحدود تكون الإضافة ثنائية *dyadic* ، مثل الإضافة الموجودة في القضية : « الحسن أخ للحسين » فهي هنا « أح ل » وتربط بين « الحسن » و « الحسين » . و « الحسن » هو المشير ، و « الحسين » هو المشار إليه . وتكون ثلاثية *triadic* مثل : قدم الرجل السم لضيعة ، فالإضافة هنا هي « قدم » وتربط بين « الرجل » « والسم » « والضيعة » . وتكون رباعية *tetradic* مثل : اشترت الولايات المتحدة أسكاً من روسيا بمبلغ سبعة ملايين دولار ؛ وعدا هذا توجد إضافات ذات حدود أكثر من أربعة ، وإن كانت نادرة .

أما من حيث الطبيعة ، فإن للإضافة خواص عديدة ، لأن خاصية الإضافة في قولنا : النيل أطول من « الصين » غيرها في قولنا « على أخ لحسين » ، أو قولنا « التماشي سوداني » . والإضافة هنا تقوم بالوظيفة التي تؤديها « الرابطة » في المنطق القديم ، وأكثر منها ، لأن « الرابطة » في المنطق القديم نوع خاص من أنواع الإضافات الثنائية .

وسنبحث الآن في بعض خواص الإضافات الثنائية التي يقوم عليها كل استدلال صحيح ، وإن لم تكن هذه الخواص مقصورة على الإضافات الثنائية وحدها .

## ١ — التماثل *symétrie*

حينما نقول : ناپليون زوج جوزفين ، فإن الإضافة هي : « زوج لـ » ، وإذا قلنا « جوزفين زوجة ناپليون » ، فإن الإضافة هي : « زوجة لـ » . والإضافة الثانية تسمى معكوستها *converse* والإضافة في الحالة الأولى ليست بعينها الإضافة في الحالة الثانية ، ولهذا تسمى الإضافة « زوج لـ » لائتالية *asymetrical* .

ولكن حينما نقول : زيد طويل طول عمرو ، نجد أن الإضافة « طويل طول » تائلية لأنها واحدة بين زيد وعمرو ، أو بين عمرو وزيد .

فالإضافة التائمية هي التي تكون عين معكوستها ؛ والإضافة اللاتائمية هي المختلفة عن معكوستها . والإضافات التي تكون أحيانا تائمية وأحيانا ليست تائمية تسمى « غير تائمية » *non-symmetrical* ، مثل « يحب » ، « يفضل » الخ .

## ٢ — التمرى *transitivité*

الإضافة المتمدية هي الإضافة التي إذا وجدت بين *أ* ، *ب* من ناحية ، وبين *ب* ، *ج* من ناحية أخرى ، فإنها توجد كذلك بين *أ* ، *ج* فمثلا : محمد أكبر من علي ، علي أكبر من حسن ، إذن محمد أكبر من حسن . ومن نوعها الإضافات : مساوٍ لـ ، يتضمن ، أكبر من ، سابق على ، الخ . ولكن إذا قلنا *أ* ب لـ ب ، *ب* أ ب ج ، فإن *أ* ليس أبأ لـ ج . فإضافة مثل « أب لـ » تعتبر لازمة *intransitive* .

وبعض الإضافات يمكن أن تكون متعدية أحياناً ، لازمة أحياناً أخرى .  
فمثلاً الإضافة : « صديق لـ » من هذا النوع . فإذا كان ا صديق ب ؟ ب  
صديق ح ، فقد يكون ا صديق ح . وتسمى هذه الإضافات لامتعدية  
• non transitive •

والفروق القائمة على التماثل المتعدية مستقلة بعضها عن بعض ، ولهذا يمكن  
أن يكون لدينا أى نوع من أنواع الإضافات التسعة التالية : ١ — المتماثلة المتعدية ،  
المتماثلة « عمره عمر » ؛ ب — اللامتماثلة المتعدية ، مثل ، « جدل » ؛ ح — غير  
المتماثلة المتعدية ، مثل « ليس أكبر سناً من » ؛ د — متماثلة لازمة مثل زوج  
( بالمعنيين spouse ) ؛ هـ — اللامتماثلة اللازمة ، مثل « أب لـ » ؛ و — غير  
متماثلة لازمة ، مثل « أقرب قريب من » ، ز — متماثلة لامتعدية ، مثل « ابن عم لـ » ؛  
ح — لا متماثلة لا متعدية ، مثل « خادم لـ » ؛ ط — غير متماثلة لا متعدية ،  
مثل « عاشق لـ » .

### ٣ — التصانيف المشتركة corrélation

ويقوم هذا النوع من الإضافة على أساس عدد الموضوعات التي يرتبط بها  
المشير أو المشار إليه بواسطة الإضافة المعلومة .

فمثلاً إذا قلنا : ا دائن لـ ب ، فإنه من الممكن أن يكون كثيرون غير ا بينهم  
وبين ب هذه الإضافة ، كما أن من الممكن كذلك أن يكون هناك آخرون غير  
ب بينهم وبين ا هذه الإضافة . ومثل هذه الإضافة تسمى الكثير والكثير  
many — many

وإذا قلنا : « عبد الله ابن عبد المطلب » فإن من الممكن أن يكون  
كثيرون غير عبد الله لهم هذه الإضافة بالنسبة إلى عبد المطلب . ولكن لا يوجد

غير فرد واحد يمكن أن يكون لعبد الله بإزائه هذه الإضافة . ولهذا تسمى الإضافة  
« ان ل » الكثير والواحد **many · one**

ومعكوسة الإضافة التي من نوع الكثير والواحد إضافة من نوع الواحد  
والكثير **one—many** فمثلا في قولنا « عبد المطلب أب لعبد الله » عبد المطلب  
يمكن أن تكون له نفس الإضافة بالنسبة إلى آخرين غير عبد الله ، ولكن فرداً  
واحداً فقط يمكن أن تكون له هذه الإضافة بإزاء عبد الله .

وأخيراً حينما نقول : عشرة أكبر من تسعة بواحد ، فإن عدداً واحداً فقط  
هو الذي تكون له هذه الإضافة بالنسبة إلى عشرة ، وعدداً واحداً فقط هو الذي  
تكون له هذه الإضافة بالنسبة إلى « تسعة » . والإضافة مثل « أكبر بواحد  
من » تسمى الواحد واحد **one·one** ولها دور أساسي في نظرية التضاد  
المشترك .

٤ — وثمة مبدأ رابع للتقسيم يتوقف على كون الإضافة تقوم بين أى زوج من  
مجموعة أولاً تقوم . وتسمى الإضافة هنا باسم الترابط **connexity** فإذا نظرنا مثلاً  
في الأعداد الصحيحة والإضافة « أكبر من » ، فإننا نجد أن أى عددين صحيحين  
إما أن تكون الإضافة بينهما « أكبر من » أو معكوسها « أصغر من » . ومثل  
هذه الإضافة يقال إن فيها « رابطاً » ، وإلا فلا ، فمثلاً الإضافة « أكبر  
بائنين من » ليست من هذا النوع .

١٦٦ — ولدراسة هذه الخواص أهمية كبرى في دراسة الاستدلالات المنتجة .

١ — فإن عكس القضايا الحتمية يتوقف على التماثل أو غير التماثل في الإضافة  
المتضمنية أو الاستيمادية للأصناف . حينما نقول « كل الشعراء فنانون » فإن  
معنى هذا أن الصنف « شعراء » متضمن في الصنف « فنانون » . ومثل هذه

القضية لا يمكن أن يـمكـس عكساً بسيطاً ، لأن التضمن الكلى لصنف في آخر إضافة غير تـمـائـلية . ولكن القضية « بعض الفنانين شعراء » يمكن أن تـمـكـس عكساً بسيطاً ، لأن التضمن الجزئي للأصناف إضافة تـمـائـلية . وكذلك الحال أيضاً في القضية : « لاشاعر فنان » تـمـكـس عكساً بسيطاً ، لأن الاستبعاد الكلى لصنف عن صنف آخر تـمـائـلي .

٢ — إنتاج الأقيسة الحلية يتوقف على التعدي في الإضافة التضمنية للأصناف .  
فمثلاً القياس : كل إنسان فان ؛ الأنبياء ناس ؛ إذن الأنبياء فانون . يمكن أن يفسر هذا القياس على أساس أنه إذا كان الصنف « الناس » متضمناً في الصنف « فان » ، والصنف « أنبياء » متضمناً في الصنف « الناس » — فإن الصنف « أنبياء » متضمن في الصنف « فان » . والإضافة هنا واضح أنها متمدية . والأقيسة المنتجة في الأشكال الأخرى بضروبها يمكن أن يبين أن الإنتاج فيها يقوم على نفس الخاصية المنطقية للرابطة .

ولكن الأقيسة التي تكون فيها إحدى المقدمات قضية شخصية يحتاج الأمر فيها إلى تحليل آخر . فمثلاً : كل إنسان فان ؛ سقراط إنسان ؛ إذن سقراط فان . ففي هذه الحالة نرى أنه إذا كان الصنف « إنسان » متضمناً في الصنف « فان » ؛ وإذا كان « سقراط » عضواً في الصنف « إنسان » ، فإنه عضو في الصنف « فان » . فنرى هنا أن نوع الإضافة في الصغرى غير نوع الإضافة في الكبرى ؛ لأن الإضافة « عضو في » لا متمدية ، بينما الإضافة « متضمن في » متمدية . فصحة الاستدلال هنا توضح صورة مغايرة من صور مقالة الكل واللاشيء .

٣ — والأقيسة الإضافية relational تتوقف كذلك على تعدي

الإضافات . فثلا القياس : محمد أكبر من علي ، علي أكبر من حسن . . محمد أكبر من حسن — نرى فيه أن الإضافة « أكبر من » متعدية .

٤ — وإذا نظرنا في القياس المركب مفصول النتائج الآتي :

كل منافق كذوب ؛ كل كذوب لئيم ؛ كل لئيم مذموم . . كل منافق مذموم .

نجد أن التعدى في الإضافة التضمنية للأصناف هو الأساس في الاستنتاج .

٥ — وكذلك إذا بحثنا في الاستنتاج الشرطى المتصل :

إذا لم يأت ، سافرتُ إليه ؛ وإذا سافرتُ إليه ، أصبتُ بمرض . . إذا لم يأت ، أصبتُ بمرض .

فكل قضية من هذه القضايا الثلاث تدل على تضمن ، والنتيجة صحيحة لأن الإضافة التضمنية متعدية .

## الحساب المنطقي

١٦٧ — كل قضية إذا حملناها وجدناها تتألف من محمول وموضوع بينهما رابطة . والمحمول والموضوع كلاهما حد يمكن أن يفسر إن بحسب المفهوم أو بحسب الماصدق . وقد صار المنطق القديم على أساس عدم التمييز بين المفهوم والماصدق . فتارة يفسر الموضوع والمحمول في القضية على أساس المفهوم ، وتارة أخرى على أساس الماصدق . وكانت نتيجة هذا أن حدث غموض كبير في فهم القضايا وفي الأقيسة ، لأن التفسير على أساس المفهوم غيره على أساس الماصدق . فمنها لهذا الغموض جاء المنطق الجديد فآخذ طريقة واحدة للتفسير وهي التفسير على أساس الماصدق .

والحد إذا فُسر على أساس الماصدق نظر إليه بحسبانه تعبيراً عن مجموعة

من الأفراد ، ولهذا يسمى صنفاً classe . ومن هذه الفكرة يبدأ المنطق الجديد .

فالصنف عنده هو مجموعة من الأفراد التي لكل منها خواص معلومة مشتركة بها تكون داخلة تحت هذا الصنف . فثلا الصنف « إنسان » هو مجموع الأفراد المتصفين بصفة الإنسانية ؛ والصنف « حيوان » هو مجموع الأفراد المتصفين بصفة الحيوانية ، وهكذا .

فلننظر إلى جميع ما في الوجود بحسبانه أصنافاً . ولتسم الأَصْنَافُ الممكنة « عالم المقال universe of discourse » ، ولترمز إليه بالعدد ١ .

فلنأخذ من بين هؤلاء الأفراد جميعاً من يكونون طائفة « الأساتذة » ، فهذا يسمى صنف « الأساتذة » ؛ ولنأخذ كذلك طائفة أخرى هي « الشعراء » ، فيكون لدينا صنف « الشعراء » . وإذا أضفنا صنفاً إلى صنف نشأ عنهما صنف كذلك . وهذا التركيب بين الأصناف يتم على نحوين يعبر عنهما حرفا العطف « و » ، « أو » . فيمكن أن نختار الصنف المكون من « الأساتذة والشعراء » ، ويكون اسمه « الشعراء الأساتذة » . وهذه العملية شبيهة بعملية الضرب في الحساب ؛ ولهذا تسمى باسم عملية الضرب المنطقي بين « الشعراء » و « الأساتذة » ، والحاصل يسمى حاصل الضرب المنطقي للأصناف .

فالرمز إلى الصنف على طريقة الجبر بحروف ، لكي يكون عملنا صورياً صرفاً ، ولتسكن ا ، ب ، ح ، . . . . . وحينئذ سيرمز إلى حاصل الضرب المنطقي بالرمز  $a \times b$  أو بطريقة أوجز  $ab$  .

ويمكن مرة أخرى أن نختار الصنف الذي يدل على أحد الصنفين : الأساتذة أو الشعراء ، فيكون لدينا حينئذ الصنف « الأساتذة أو الشعراء » ، وهذه العملية



شبيهة بعملية الجمع في الحساب ؛ ولهذا تسمى عملية الجمع المنطقي . ولنرمز إليها حينئذ بقولنا  $A + B$  . وهذا يمكن أن يقرأ : «  $A$  أو  $B$  » أو « إما  $A$  أو  $B$  » . والاتصال ليس مانع جمع ، فمعناه هنا :  $A$  أو  $B$  أو هما معاً .

ونستطيع أن نمرِّف هاتين العمليتين على النحو التالي :

حاصل الضرب المنطقي لصنفين هو الصنف المتضمن في كل منهما والمتضمن لكل صنف متضمن في كل منهما .

حاصل الضرب المنطقي لصنفين هو الصنف المتضمن في كل منهما والمتضمن في صنف متضمن لهما <sup>(١)</sup> .

وفي هذين التعريفين قلنا بالإضافة الموجودة بين صنف وصنف آخر يحتويه . وهذه الإضافة تماثل بالإضافة الموجودة بين جزء وكل . فيمكن أن نقول إذن ، بطريقة شبه مجازية ، إن حاصل الضرب المنطقي لصنفين (  $S$  ،  $S$  ) هو أكبر صنف يتضمن الاثنين ؛ وإن حاصل الجمع المنطقي هو أصغر صنف يتضمن الاثنين <sup>(١)</sup> .

وإذا كان حاصل الضرب المنطقي لصنفين صنفًا هو الآخر ، فإنه إذا لم يوجد بين عناصر الصنفين موضوعات مشتركة ، فسيكون لدينا صنف لا أفراد له ،

(١) أو بعبارة أخرى :

حاصل الضرب المنطقي لصنفين هو الصنف الذي يكون جزءاً من كل واحد منهما ، ويم كل صنف يكون جزءاً من كل واحد منهما .  
وحاصل الجمع المنطقي لصنفين هو الصنف الذي يعم كل واحد منهما ؛ ويكون جزءاً من كل صنف يعمهما .

(٢) أو بعبارة أخرى :

حاصل الضرب المنطقي للصنفين (  $S$  ،  $S$  ) هو أكبر صنف يعم الاثنين .  
وحاصل الجمع المنطقي للصنفين (  $S$  ،  $S$  ) هو أصغر صنف يعم الاثنين .

ولكنه صنف على كل حال . فمثلا حاصل الضرب المنطقي للصنفين : « دوائر » و « مربعات » هو « دوائر مربعة » . ولكن لا توجد دوائر مربعة ، فهذا الصنف إذن لا أفراد له . ولكي نضمن وجود طابع كلى في المنطق يجب أن نعترف بهذا الصنف الذى لا أفراد له ويسمى باسم « صنف الصفر » `null-class` ويرمز إليه بالرمز « صفر » ومن الواضح أن «  $s + \text{صفر} = s$  » . ومن تعريفنا السابق لحاصل الجمع المنطقي يظهر أن صنف الصفر موجود فى كل صنف . ومن الواضح كذلك أن «  $s \times \text{صفر} = \text{صفر}$  » ؛ أغنى أنه مهما كانت  $s$  ، فإن الصنف «  $s \times \text{صفر}$  » هو الصنف الذى يحتوى على كل من  $s$  وصفر معا . ولكن ما هو  $s$  وصفر معا هو صفر . ومن هنا يظهر أن الصنف الوحيد الذى يظل بدون تغيير ، أيما ما كان الصنف الذى نختاره ونفرزه منه ، هو الصنف الذى لا أفراد له ، أى صنف الصفر .

وثمة عملية ثالثة هى عملية الاستبعاد أو السلب . فحينما ننظر إلى صنف « الذكور » داخل عالم الكائنات الإنسانية ، ونستبعده ، فإنه يكون لدينا صنف « الإناث » . والأفراد الذين هم أعضاء فى هذا العالم ولكن ليسوا أعضاء فى الصنف « ذكور » يقال عنهم إنهم ينتسبون إلى مسلوب الصنف « ذكور » ومن هنا فإن « الإناث » هو مسلوب « الذكور » فى عالم المقال هذا . والصنف مسلوبه يستبعد كل منهما الآخر ويشملان كل عالم المقال . ويرمز إلى الصنف مسلوبه على النحو التالى : فيرمز إلى الصنف مثلاً بأنه  $\bar{a}$  وإلى مسلوبه بأنه  $a$  ويقرأ « لا -  $a$  » . وعلى ذلك فإن الرمز  $\bar{a}$  يدل على جميع الأفراد الذين ليسوا أعضاء فى الصنف  $a$  .

فإذا ما انتقلنا من هذه العمليات بين الأصناف إلى الإضافات القائمة بين الأصناف وجدنا أن الإضافات ليست هى العمليات . إذ العمليات التى تجرى على الأصناف تنتج أصنافا ؛ أما الإضافات بين الأصناف فتنتج بالتعبير عنها قضايا

لا أصفافاً . — والإضافة الرئيسية في هذا المنطق هي « الاندراج للأصناف » .  
 فيقال عن صنف إنه مندرج في آخر إذا كان كل عضو في الأول عضواً في الآخر ،  
 وكان لا يوجد أى عضو من الأول خارج الصنف الثانى . فمثلاً حينما نقول :  
 « الإنسان فان » فإن الصنف « إنسان » مندرج في الصنف « فان » بمعنى أنه  
 لا يوجد عضو من بنى الإنسان ليس فانياً ، وكل إنسان فهو فان . وهذه الاضافة  
 يرمز إليها الرمز > . فإذا كانت ا ، ب صنفين فإن القضية : ا مندرجة في ب يرمز  
 إليها هكذا : ا > ب ؛ والرمز > مأخوذ من تشابه هذه الاضافة مع : « أقل  
 من » ، في الحساب .

والاضافة > متعدية وغير تمانلية ، لأنه إذا كان ا > ب > ب > ب > ب فإن  
 ا > ب ؛ ولكن إذا كان ا > ب ، فإنه لا ينتج من هذا أن ب > ا .

وإذا كان الاندراج متبادلاً ، فإنه يصبح حينئذ تساويًا<sup>(١)</sup> . فالصنف ا

(١) يمكن التعبير عن الإضافة = بواسطة الرمز > هكذا :

$$ا = ب . ب = ا : ا > ب . ب > ا > ا$$

وهنا يلاحظ ان العلامة = التى تربط بين ا ، ب ليست هى العلامة التى تربط بين طرفى  
 المتساويتين لأن علامة التساوى الثانية يرتبط بها الرمز « بالحد » المكتوب فى آخر المعادلة بمعنى  
 أن الرمز « . . . = . . . بالحد » يجب أن يؤخذ ككل ومعناه : « مساو بالحد » .

والنقطة بين ا > ب > ب > ب > ب معناها القول معاً بالإضافتين وهو ما يقابل حاصل الضرب  
 المنطقى فى الأصناف . ومن هنا يتبين أن الاضافة « = » مساوية للاضافة  
 « ا > ب » و « ب > ا » معاً . ويمكن أن نستخلص من هذا التعريف الخواص  
 الصورية للاضافة = . فيستخلص أنها تمانلية من أنها تتضمن إضافة ومكوستها ؛ ويستخلص  
 أنها متعدية من كون > متعدية و = معرفة فى صيغة الاضافة > . وهكذا نرى أن خواص  
 الإضافة التى عرفناها وهى = من خواص الإضافة الأساسية فى المنطق الرياضى . وهذه  
 الاضافة الأخيرة تسمى « الاندراج » inclusion بالنسبة إلى الأصناف ، وتسمى « التضمن »  
 subsumption بالنسبة إلى المفاهيم أو التصورات وتسمى « الاستلزام » بالنسبة  
 إلى القضايا Implication .

مساو للصف ب ، إذا كانت ا مندرجة في ب 6 ب مندرجة في ا ، أى إذا كانت أفراد كل الصف هي أفراد الصف الآخر . ويرمز إلى هذا هكذا :  $(b = a) \equiv (a > b)$  . وهنا العلامة « = » تشير إلى التساوى بين الأصناف ، والعلامة  $\equiv$  تشير إلى التكافؤ equivalence بين القضايا ؛ والنقطة ( . ) تشير إلى القول معاً joint assertion بقضيتين . ويلاحظ كذلك أن المساواة هنا تتعلق بالماصدق لا بالفهوم : فثلا الصف « ذو الرجلين العديم الأجنحة » يساوى الصف « الحيوان الضاحك » مع أن المفهوم يختلف تماماً .

وينقسم الحساب المنطقي إلى « حساب الأصناف » و« حساب القضايا » .

## حساب الأصناف

١٦٨ - تقوم العمليات والإضافات الحسابية النطقية على عدة مبادئ أشهرها (\*)

١ - مبدأ التراتبية : بالنسبة إلى أى صف :  $a > a$  هذا المبدأ يقول إن كل صف متضمن في ذاته ؛ ومن تعريفنا للمساواة ، وتبعاً لهذا المبدأ ينتج أن :  $a = a$

٢ - مبدأ التناقض :  $a \neq a$  صفر

يقول هذا المبدأ إنه لا شئ عضو في ا ولا - ا معاً

(\*) نذكر هنا أسئلة على هذه المبادئ العشرة بالترتيب :

(١) إنسان > إنسان .

إنسان = إنسان

(٢) إنسان ولا — إنسان = صفر .

أى لا يمكن أن يكون شئ ما إنساناً ولا إنساناً معاً

٣ - مبدأ الثالث المرفوع :  $١ = ١ = ١$

يقول هذا المبدأ إن كل فرد في العالم إما أن يكون عضواً في ١ أو عضواً في لا - ١

٤ - مبدأ التعويض :  $١ + ١ = ١$

$$١ + ١ = ١ + ١$$

ويمكن توضيح هذا المبدأ بالمثل التالي : صنف الأفراد الذين هم ألمان وموسيقيون معاً هو نفس صنف الأفراد الذين هم موسيقيون وألمان معاً ، وصنف الأفراد الذين هم إما ألمان أو موسيقيون هو نفس صنف الأفراد الذين هم إما موسيقيون أو ألمان .

٥ - مبدأ التجميع :  $(١ + ١) = ١ + (١ + ١)$

$$(١ + ١) + ١ = ١ + (١ + ١)$$

٦ - مبدأ الاستقراء :  $(١ + ١) = ١ + (١ + ١)$

$$(١ + ١) = ١ + (١ + ١)$$

والقسم الأول من هذا المبدأ الأخير يعبر عما يماثل خواص الأعداد العادية .

(٣) إنسان + لا - إنسان = ١

أى إن أى شيء إما أن يكون إنساناً أو يكون لا إنساناً

(٤) المثل المذكور .

(٥) ( إنسان وفنان ) وعالم = إنسان و ( فنان وعالم ) .

( إما أحر أو أخضر ) أو أصفر = أحر أو ( إما أخضر أو أصفر )

(٦) ( إنسان أو فرس ) وحيوان = إنسان وحيوان أو فرس وحيوان .

إنسان وفنان أو فرس = ( إنسان أو فرس ) و ( فنان أو فرس ) .

والقسم الثانى يوجد تفرقة لها ممناها بين هذا الجبر ( الجبر المنطقى ) وبين الجبر العادى ( الكمى ) .

$$٧ - مبدأ تحصيل الحاصل : ١ = ١$$

$$١ = ١ + ٠$$

وهذا أيضاً يؤذن بوجود اختلاف أساسى بين الجبر العادى ( الكمى ) وبين الجبر الجديد ، جبر المنطق .

$$٨ - مبدأ الاستفاد : ١ = ١ + ٠$$

$$١ = (٠ + ١) ١$$

$$٩ - مبدأ التبسيط : ١ > ٠$$

$$٠ + ١ > ٠$$

وتبعاً لهاتين الصيغتين الأخيرتين يفتح أن صنف الصفر متضمن فى كل صنف ( صفر  $> ٠$  ) وأن كل صنف متضمن فى العالم (  $١ > ٠$  ) . وليبان هذا يكفى أن نفترض أن  $٠ =$  صفر فى التعبير الأول  $٦ = ٠$  فى التعبير الثانى .

$$١٠ - مبدأ التركيب : [( ١ > ٠ ) . ( ٠ > ١ ) ] C ( ١ > ٠ )$$

(٧) إنسان وإنسان = إنسان .

إنسان أو إنسان = إنسان

(٨) إنسان أو إنسان مهندس = إنسان

إنسان (إنسان أو مهندس) = إنسان

(٩) إنسان فنان متضمن فى إنسان .

إنسان متضمن فى إنسان أو فنان

(١٠) إذا كان الحيوان متضمناً فى الأجسام ، والإنسان متضمناً فى الفانين

إذن الحيوان الإنسان متضمن فى الجسم الفانى

— إذا كان حيوان متضمناً فى جسم وكان إنسان متضمناً فى فنان

إذن إما حيوان أو إنسان متضمن فى إما جسم أو فنان.

$$[(\bar{a} > b) \cdot (c > d)] \subset [(a > \bar{c}) \cdot (b > \bar{d})]$$

وبن نستعمل هنا الرمز  $\subset$  للإضافة الدالة على التضمن ؛ ونستعمل النقطة (٠) للقول معاً بقضيتين . والتعبير الأول يقرأ هكذا : إذا كانت  $a$  متضمنة في  $b$  و  $c$  متضمنة في  $d$  ، فإن حاصل الضرب المنطقي للصف  $a$  في الصف  $c$  متضمن في حاصل الضرب المنطقي للصف  $b$  في الصف  $d$  .

$$١١ - \text{صبراً القياس : } [(a > b) \cdot (b > c)] \supset (a > c) .$$

إذا كانت  $a$  متضمنة في  $b$  و  $b$  في  $c$  ، فإن  $a$  متضمنة في  $c$  . وهنا الإضافة « متضمن في » مصرح بأنها متعددة .

١٦٩ — فلنبداً الآن بالتمثيل الرمزي للقضايا الحولية الأربع :

١ - « كل  $a$  هي  $b$  » يمكن أن يرمز إليها هكذا :  $a > b$  . وتبعاً لهذا فإنه لما كانت  $a$  مندرجة كلها في  $b$  ، فإنها يمكن أن يرمز إليها هكذا أيضاً :  $a = b$  . ونظراً أيضاً إلى هذا يمكن أن تكتب ثالثاً هكذا :  $a \supset b = \text{صفر}$  ، لأنه ليس ثمة عدم مشترك بين أفراد  $a$  وأفراد  $b$  لأن كل أفراد  $a$  مندرجون في  $b$  . ولهذا فإن  $(a > b) \equiv (a \supset b = \text{صفر})$  .

٢ - « لا  $a$  هي  $b$  » يمكن أن يرمز إليها هكذا :  $a < b$  ، لأن معناها أن كل الألفات هي لآباءات . وهذا يمكن أن يكتب أيضاً هكذا :  $a < b = ١$  ؛

يمكن أيضاً أن يكتب :  $ا = صفر$  ، لأنه لاحد مشترك بين أفراد  $ا$  وأفراد  $ب$  . ومن هنا فإن  $(ا > ب) = (ا = صفر)$  .

٣ - ولما كانت القضايا الجزئية نقيضة الكلية ، فإنها تنفي ما تثبته الأخيرة . ومن هنا فإن « بعض  $ا$  هي  $ب$  » يجب أن تنفي « لا  $ا$  هي  $ب$  » (الرموز إليها هكذا :  $ا > ب$  ) . ولهذا يمكن أن يرمز إليها هكذا  $(ا > ب)$  أو هكذا :  $(ا \neq صفر)$  .

٤ - كذلك القضية الجزئية السالبة : ليس بعض  $ا$  هي  $ب$  يجب أن تنقض  $(ا > ب)$  ومن فإن من الممكن أن يرمز إليها هكذا :  $(ا > ب)$  أو  $ا \neq صفر$  .

ويمكن تلخيص هذا كله على الصورة التالية :

(١) كل  $ا$  هي  $ب$  :  $ا > ب$  ؛  $ا = ب$  ؛  $ا \neq صفر$  .

(٢) لا  $ا$  هي  $ب$  :  $ا > ب$  ؛  $ا = ب$  ؛  $ا \neq صفر$  .

(٣) بعض  $ا$  هي  $ب$  :  $ا \neq ب$  ؛  $ا \neq صفر$  .

(٤) ليس بعض  $ا$  هي  $ب$  :  $ا \neq ب$  ؛  $ا \neq صفر$  .

وهنا يلاحظ أن التعبيرات المختلفة عن قضية من نوع واحد متساوية ؛ كما يلاحظ أن التعبير الأخير في كل حالة من الأحوال الأربع هو مساوية أو لامساوية أحد أطرافها المدد صفر ، مما يجعل المقارنة بين هذه القضايا سهلة . ويشاهد كذلك أن الكلية الموجبة (١) ، والجزئية السالبة (٤) متناقضتان كما هو واجب أن يكون ؛ وكذلك الكلية السالبة (٢) ، والجزئية الموجبة (٣) متناقضتان . ويلاحظ



أيضاً أن القضيتين الكليتين تقول كل منهما إن شيئاً هو = صفر ؛ والقضيتين الجزئيتين أن شيئاً هو  $\neq$  صفر . أعني أن القضية الكلية من ناحية المصدق تقول بلا وجود non-existence : « كل ا هي ب » معناها أن « كل ا ليست ب » لا توجد ؛ « لا ا هي ب » معناها أن ا التي هي ب لا توجد . والقضية الجزئية تقول بوجود : « فبعض ا هي ب » معناها أن ا التي هي ب توجد ؛ و « ليس بعض ا هي ب » معناها أن ا التي ليست ب توجد .

١٧٠ — وفي حل المسائل بواسطة الجبر المنطقي يستعان بالقاعدتين التاليتين :

١ — عبر عن المعلوم في صيغة معادلات أو لامعادلات ، أحد طرفيها العدد صفر . وهذا يمكن أن يقوم به الإنسان دائماً لأن :

$$ا = ب \text{ يعادل } ا - ب = صفر *$$

$$ا \neq ب \text{ تعادل } ا - ب \neq صفر$$

---


$$* ا = ب \text{ تعادل } ا - ب + ا = صفر$$

البرهان :

$$ا = ب \text{ تعادل } ا > ب \text{ و } ب > ا$$

$$ا > ب \text{ تعادل } ا - ب = صفر$$

$$ب > ا \text{ تعادل } ا - ب = صفر$$

$$ا - ب = صفر \text{ و } ا - ب = صفر \text{ يعادلان } ا - ب + ا = صفر$$

والمعادلات التي يكون أحد طرفيها صفراً مهمة وملائمة ؛ ويمكن أن نعطي لكل معادلة هذه الصورة — وذلك بعمل التالي : اضرب كل طرف من طرفي المعادلة في مسلوب الطرف الاخر ، ثم اجمع حاصل الضرب الناتجين واجعل الناتج صفراً .

٢ - في تركيب المعادلات التي يكون أحد طرفيها العدد صفر ، اجمع دائماً ، وذلك لأن  $١ + ٠ = \text{صفر}$  تعادل الزوج  $١ = \text{صفر}$  و  $٠ = \text{صفر}$  <sup>(١)</sup> .

$$(١) ١ + ٠ = \text{صفر} \text{ يعادل الزوج } ١ = \text{صفر} \text{ و } ٠ = \text{صفر}$$

البرهان :

$$\text{إذا كانت } ١ + ٠ = \text{صفر} \text{ كانت } ١ = ٠$$

$$\text{فيكون } ١ = ١ \times ١ = (١ \times ٠) = (٠ \times ١) = ٠ = \text{صفر} \times ٠ = \text{صفر}$$

$$\text{و } ٠ = ٠ \times ١ = (٠ \times ١) = ٠ = (٠ \times ٠) = ٠ = \text{صفر} \times \text{صفر} = \text{صفر}$$

$$\text{وإذا كانت } ١ = \text{صفر} \text{ فإن } ٠ + ١ = ٠ = \text{صفر} \text{ فإن } ٠ + \text{صفر} = \text{صفر}$$

$$\text{وفي كل جبر ، إذا كانت } ١ = \text{صفر} \text{ و } ٠ = \text{صفر} \text{ إذن } ١ + ٠ = \text{صفر}$$

ولكن في هذا الجبر العكس صحيح كذلك : فإن كان حاصل الجمع صفراً ، فإن كل حد هو صفر .

[ يلاحظ في هذا البرهان أننا استعملنا :  $١ = ١ \times ١$  وبرهن على هذا هكذا :

$١ > ٠$  وهذا يكافئ  $١ = ١ \times ١$  أعني أنه ماهو مشترك بين  $١$  وبين الصنف « كل شيء » هو  $١$  ؛

واستعملنا أيضاً :  $١ + ٠ = (١ \times ٠)$  وهنا يرى أن  $١ + ٠$  تمثل

الصنف من الأشياء التي هي إما أعضاء في  $١$  أو أعضاء في  $٠$  (أو أعضاء فيهما معا)

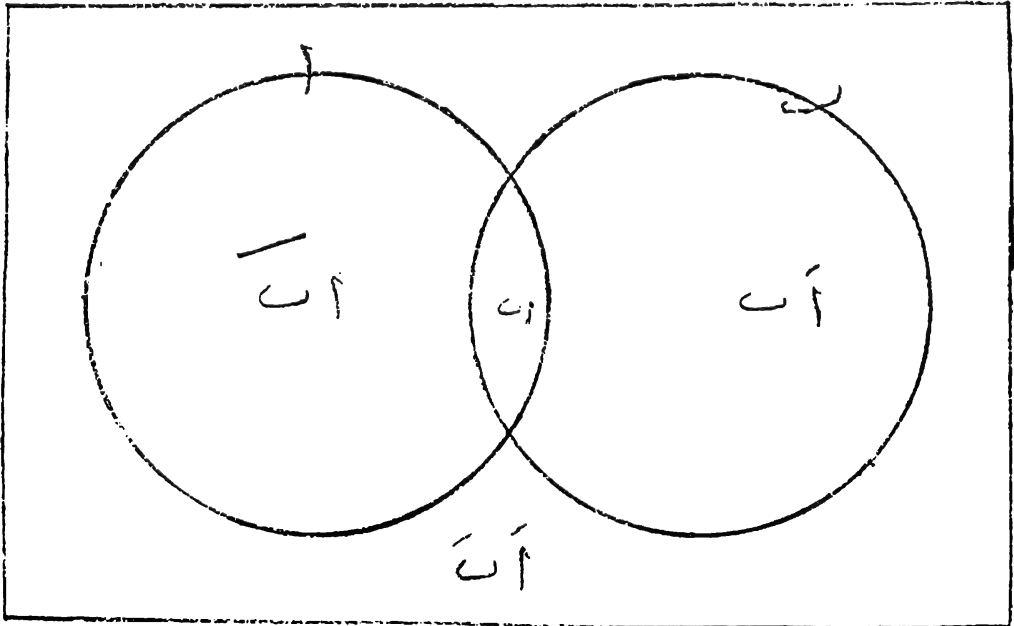
فلما كانت  $١ \times ٠$  هي الصنف لما هو لا - لا -  $٠$  معا (ما ليس  $١$  ولا  $٠$ ) ،

فإن مسلوب هذا ، أعني  $(١ \times ٠)$  ، سيكون ماهو إما  $١$  أو  $٠$  أوهما معا [

أعني أننا إذا ركبنا معادلتين هما :  $١ = \text{صفر}$  ،  $\text{ب} = \text{صفر}$  ، بواسطة الجمع ، فإننا لا تفقد شيئاً من قيمة المعادلات التي ركبتها . ولكن إذا ركبتها بواسطة الضرب فإن الحاصل وهو  $\text{ب} = \text{صفر}$  يكون صحيحاً ولكنه لن يكون معادلاً للمعادلتين كل على حدة إذا ماركبتها ( لأن الجمع لا يفقد شيئاً ؛ بينما الضرب يختار المشترك بين الاثنين ) .

وثمة وسيلة نافعة جداً لاختبار صحة عمل الجبر المنطقي ، وهي « شكل فن » Venn's Diagram نسبة إلى جون فن الذي عمله لأول مرة ، وفي هذا الشكل يمكن دائماً التعبير عن المساويات أو اللامساويات التي يكون أحد طرفيها العدد صفر .

وفي مثل هذا النوع من الأشكال ، تمثل الأصناف بواسطة الدوائر أو أية مساحة أخرى ويرسم الشكل بطريقة من شأنها أن يمثل الشكل : « العالم » أو العدد ١ ، مهما كانت الحدود المطلوب البحث فيها . فمثلاً بالنسبة إلى الحدين  $\text{ب}$  ،  $\text{أ}$  يمكن أن ترسم دائرتان متعاقتان كما في الشكل التالي :



وفي هذا الشكل يلاحظ أن الدائرة التي على اليسار هي  $A$  والدائرة التي على اليمين هي  $B$ . فبالنسبة إلى الحدين  $A$  و  $B$  يكون :

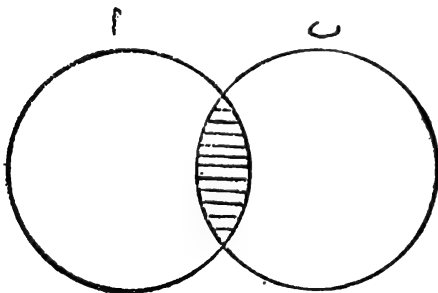
$$1 = A + \bar{A} + B + \bar{B}$$

والمساحة المشتركة بين الدائرتين هي  $A \cap B$  ؛ وما هو في داخل  $A$  ولكنه في خارج  $B$  هو  $A - B$  ؛ وما هو في داخل  $B$  ولكنه في خارج  $A$  هو  $B - A$  ؛ وجزء المستطيل  $1$  ، الذي هو خارج الدائرتين ، هو  $\bar{A} \cap \bar{B}$  . والمبدأ العام الذي يقول : إنه بالنسبة إلى الحد  $S$  :

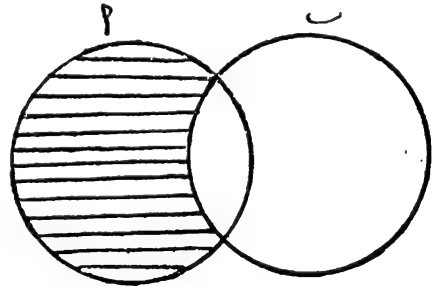
$$S = S + \bar{S}$$

يمكننا من معرفة المساحة التي تمثل مسلوب أى حد : فمسلوب  $S$  هو باقي الشكل ، في خارج  $S$  . والمساحة  $S$  هي المساحة الموجودة في إحدى الدائرتين أو فيهما معاً ، أى إنها هي المساحة التي تشمل  $A$  ،  $B$  ،  $A \cap B$  .

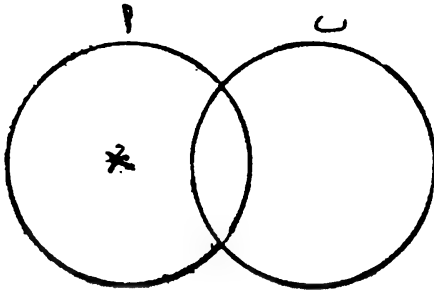
فإذا ما رسمنا الشكل على هذا النحو تيسر لنا بعد ذلك أن نصور أى معلوم بواسطة تخطيط أى مساحة تكون = صفر ، ووضع نجمة ، تدل على وجود شيء ، في كل مساحة تكون  $\neq$  صفر . وهكذا نستطيع أن نصور القضايا الأربع المحصورة هكذا ، مع افتراض أن المساحة التي خارج الدائرتين لا زالت جزءاً من الشكل يمثل الصنف الفرعي  $A \cap B$  sub . class ( كما في الشكل ) :



لا  $A$  هي  $B$   
 $A - B = \text{صفر}$

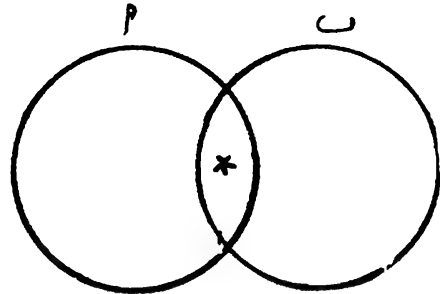


كل  $A$  هي  $B$   
 $\bar{A} = \text{صفر}$



بعض ا ليست ب

$$ا ب \neq \text{صفر}$$



بعض ا هي ب

$$ا ب \neq \text{صفر}$$

ويلاحظ في هذا الشكل أن المساحة غير المخططة لا يمكن الافتراض بأنها تمثل شيئاً موجوداً كما لا يمكن أيضاً الافتراض بأن ما تمثله ليس موجوداً . أعني أنه إذا كانت مساحة غير مخططة وغير معلمة بالنجمة ، فإن المعلوم لا يقول لنا شيئاً عن الصنف الفرعي الذي تمثله هذه المساحة . فثلاً في تصويرنا للتضيق «بعض ا هي ب» ، المساحة ا ب غير مخططة والمساحة ا ب غير مخططة كذلك . وعلى هذا فإن «بعض ا هي ب» لا تقول لنا إن ا ب (ما هو ا ولكن ليس ب) موجودة أو أنها غير موجودة ؛ وبالمثل لا نخبرنا بشيء عن ا ب (\*).

نظرية دي مورجن

(\*)

سالب حاصل الضرب لحدين هو حاصل الضرب لسالب الحدين

سالب حاصل الجمع لحدين هو حاصل الضرب لسالب الحدين

$$\text{أى إن: } (ا ب) = ا + ب \text{ و } (ا + ب) = ا ب$$

فلنبرهن على القسم الثاني أولاً فنقول :

$$ا + ا = ا \quad \text{مبدأ الثالث المرفوع}$$

$$ا + ب = ب \quad \text{مبدأ الثالث المرفوع}$$

$$ا = ا \times ا$$

$$\therefore ا = (ا + ب)(ا + ا)$$

$$\therefore ا = (ا + ا + ا ب + ا ب)$$

$$\text{و. : } ا ب = ا ب + ا ب$$

١٧١ — وهذه الطريقة لصياغة القضايا على هيئة رموز فائدة جلي ، لأنها الطريقة الوحيدة التي اكتشفت حتى الآن من أجل الوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة إن من الناحية الحسابية أو من الناحية المنطقية . والعلة في هذا كما يرى رجنسن ( A treatise of formal logic, II, p. 126 ) أن هناك فائدة كبرى في هذا الرمز فيم يتعلق بفهم المحصورات الأربع وفيما يتصل بمذهب الاستدلال المباشر . إذ أن في المنطق القديم صعوبات ناشئة عن هذه المسألة ، مسألة : إلى أي حد المحصورات الأربع أو إحداها تتضمن أن ماصدق موضوعاتها ليس « خالياً » ، أعني إلى أي حد القضايا من أجل أن تكون صحيحة تقتضي أن توجد موضوعات في الخارج مقابلة لموضوعاتها . وهذه الصعوبات الموجودة في المنطق القديم يمكن أن تصاغ بإيجاز هكذا : « المنطق القديم ، في نظرية الاستدلالات المباشرة ، يزعم أن كل حد يقوم مقام الموضوع أو المحمول له

$$\leftarrow (A + B) \text{ يساويان } 1$$

$$\therefore A + B \text{ هي تنفي } (A + B + A + B)$$

$$\text{ولكن } (A + B + A + B) = A + B$$

$$\therefore A + B \text{ هي تنفي } (A + B)$$

$$\text{أي إن } (A + B) = A + B \text{ وهو المطلوب أولاً}$$

$$\text{وبالمثل نرى أن } (A + B + A + B) = A + B$$

$$\text{ولكن } (A + B + A + B) = A + B \text{ لأن } A + B = A + B$$

$$A + B = A + B \text{ فبجمع كلا الطرفين ينتج أن } A + B = A + B$$

$$A + B \text{ مع ملاحظة أن } A + B = A + B$$

$$\therefore A + B \text{ سلب } A + B$$

$$\therefore A + B = A + B \text{ وهو المطلوب ثانياً .}$$

ما صدق في الوجود الخارجى ، وهذا يتعارض تعارضاً واضحاً مع ما يظهر لنا من التحليل المباشر للقضايا السككية ، ومع المبادئ الأساسية في نظرية المعرفة فيما يتعلق بالصلة بين المفاهيم وموضوعاتها الخارجية .

ولننظر الآن في هذا بالتفصيل .

فلنحس نحمد أولاً أن الاستدلال عن طريق التناقض يفترض على كل حال وجود موضوعات خارجية في القضايا الجزئية . لأنه إذا لم توجد أى « ا » فإن القضية « ك » : « كل ا هي ب » والقضية « س » : « بعض ا ليست ب » يمكن أن تكونا صادقتين معاً ؛ وبالمثل القضية « ل » : « لا ا هي ب » والقضية « ب » : « بعض ا هي ب » يمكن أن تكونا صادقتين معاً . فإذا كان صدق كل زوج من هذين على حدة غير صحيح ، فلا بُدَّ على كل حال من أن تكون القضايا الجزئية تتضمن أن « ا » توجد .

وكذلك نحمد في الاستدلال بالتضاد أنه يفترض وجود موضوعات في القضايا السككية ؛ لأنه إذا كان لا يوجد أى « ا » ، فإن القضية « ك » : « كل ا هي ب » والقضية « ل » : « لا ا هي ب » يمكن أن تصدقا معاً .

ونفس هذا الافتراض موجود في حالة الداخلتين تحت التضاد ؛ لأنه إذا كان لا يوجد أى « ا » ، فإن القضية « ب » : « بعض ا هي ب » والقضية « س » : « بعض ا ليست ب » يمكن أن تكذبا معاً .

وكذلك في حالة المتداخلتين نجد أن هاتين تفترضان ا ( إما أنه لا توجد موضوعات القضايا السككية ولا القضايا الجزئية ، ب ) وإما أن كلا من موضوعات القضايا السككية وموضوعات القضايا الجزئية موجود ؛ وإلا فإنه سيكون من الممكن أن نستنتج ، من مجرد المفهوم نفسه ، وجود بعض الموضوعات الداخلة تحت هذا العنوان .

وينطبق كذلك في حالة العكس بالتحديد ؛ أما العكس البسيط فلا يبنى بما يتعلق بوجود الموضوعات في القضايا المعكوسة. ولكن لما كانت هذه القضايا المعكوسة يمكن أن تكون مقدمات في الأنواع الأربعة من الاستدلال المباشر المذكورة آنفاً ، فإنه ينتج من هذا أنه ليس فقط موضوعاتها بل وأيضاً محمولاتها لا بد أن يكون لها ما صدق في الوجود .

وأخيراً نجد أنه من شروط صحة الاستنتاج عن طريق نقض المحمول فيما يتصل بإمكان تحويل مثل هذه الاستدلالات إلى مقدمات من الأشكال الأربعة الأولى للاستدلالات المباشرة — أنه ليس فقط الموضوعات والمحمولات بل وأيضاً مسلووباتها يجب أن يكون لها ما صدق في الوجود .

ومن هذا كله نستنتج أن الاستدلالات المباشرة في المنطق القديم تفترض الماصدق في الوجود لكل الحدود ومسلووباتها في كل القضايا .

ولكن هذا يتنافى ( ١ ) مع ما هو مسلم به عموماً فيما يتعلق بمعنى الحدود في صلتها بالواقع ، ( ٢ ) ومع التحليل المباشر لحقيقة القضايا الكلية بالمعنى الصحيح .

( ١ ) لأن من الواضح أننا نضطر أحياناً إلى استخدام كثير من الحدود التي لا تقابلها موضوعات في الواقع الخارجي ، مثل « غريت » ، « وحيد القرن » إلخ ؛ كما يلاحظ أيضاً أنه بالنسبة إلى كثير من الحدود الشك يحيط بموضوعاتها المقابلة مثل « الآلهة » ، « الملك » ، « الروح » ، « اللانهاية » ، بل في وسعنا أن نأتى بحدود يستحيل أن نجد لها مقابلاً في الواقع مثل « لاشيء » ، « دائرة مربعة » وإلا فإنه إذا لم توجد حدود لا مقابل لها في الموضوعات الخارجية ، فسيكون من المستحيل حينئذ أن ننكر وجود شيء ؛ فمثلاً قضية كالتالية : « العفريت لا توجد » ستكون متناقضة مع نفسها ، من حيث إنها تفترض أو تقول ما تنكره ، أعني وجود العفريت .



(٢) وكذلك من الواضح أن كل القضايا الكلية بالمعنى الصحيح (أعني التي لا تقوم على أساس الاستقراء التجريبي ، والتي عدم إمكان استنفادها كلها من حيث المبدأ يجعلها موضعاً للشك) هي في الواقع ذات طابع افتراضي أو شرطي ويجب أن تؤول تبعاً للصيغة « إذا وجدت الألفات ، فإنها باءات » أو ما يشبه ذلك .

ويتضح هذا من كون صدق أى قضية كلية مستقلاً تمام الاستقلال عن مسألة وجود موضوعات داخلية تحت الحد القائم مقام الموضوع فيها أو عدم وجودها : « كل المثلثات المتساوية الأضلاع » ، « كل مخالفة للقانون يعاقب عليها » — هذه القضايا صادقة بصرف النظر عن مسألة وجود مثلثات أو مخالفات للقانون إلخ . لأن كل ما نقوله في هذه القضايا هو الارتباط أو الانمصال بين صفتين أو كينيتين : بين المثلث المتساوى الزوايا والمتساوى الأضلاع ؛ بين مخالفة القانون والمعاقبة ؛ ولا نقول شيئاً عن وجود موضوعات بالفعل لها هذه الصفات المذكورة .

وها هنا قد يؤدي مذهب الاستدلال المباشر في المنطق القديم إلى نتائج فيها مغالطة . فمثلاً من القضية : « لا رياضي اكتشف طريقة لتربيع الدائرة » نستنتج بواسطة العكس : « لا واحد من الذين اكتشفوا طريقة لتربيع الدائرة هو رياضي » ، وبواسطة نقض المجهول : « كل من اكتشف طريقة لتربيع الدائرة هو لا — رياضي » ؛ وبواسطة العكس بالتحديد : « بعض اللارياضيين اكتشف طريقة لتربيع الدائرة » — وهذه القضية الأخيرة في الواقع كاذبة ، ونو أن نقطة البدء في كل الاستدلال صادقة . والخطأ مرجعه كله إلى القول بما صدق في الوجود للحد « مكتشفو تربيع الدائرة » . ولهذا يجب أن نصحح ما يقوله المنطق القديم فيما يتعلق بالاستدلال المباشر . وهذا يمكن أن نقوم به خصوصاً بتصحيح

نظرته إلى التضمن الوجودى للقضايا . وهذا ما قلنا به عن طريق الرمز آتقاً للمحصورات الأربع .

فتبماً لهذا الرمز ، القضية ل ( ١ = صفر ) فقط بأنه لا يوجد أى موضوع ينتسب إلى الصنف ١ وليس إلى الصنف ب ( دون أن تقول إنه توجد موضوعات تنسب إلى كلا الصنفين ) . وتبماً لهذا يمكن النظر إلى القضية ل باعتبارها سالبة ، أعنى فيما يتعلق بالتضمن الوجودى ، أى تضمن الوجود فى الخارج .

وهذا ينطبق كذلك على القضية ل ( ١ = صفر ) اللهم إلا أن القول هنا هو بأنه لا يوجد أى موضوع ينتسب إلى ١ ك ب معاً .

أما القضايا الجزئية فهى على العكس من ذلك موجبة فى تضمنها الوجودى : فالقضية ب ( ١ / ب / صفر ) تشير إلى أن الصنف ١ ليس فارغاً ، أى تقول بوجود موضوعات ( أو موضوع واحد على الأقل ) ينتسب إلى كل من ١ ك ب ؛ بينما القضية س ( ١ = صفر ) تقول بوجود موضوعات تنسب إلى ١ دون أن تنسب إلى ب \* .

\* للبرهنة على ما يلى :

$$١ / ب \quad \text{تعادل} \quad ١ = ب \text{ كاذبة}$$

$$١ / ١ \quad \text{تعادل} \quad ١ = صفر \text{ و } ١ / صفر \text{ تعادل } ١ = ١$$

نجرى البرهان التالى وهو يعتمد على القوانين التالية :

$$(١) \quad ١ + ١ = ١ \quad \text{قانون الثالث المرفوع}$$

$$(ب) \quad ١ \bar{١} = صفر \quad \text{قانون التناقض}$$

١٧٢ — فإذا تساءلنا الآن ، ماهى الأنواع الصحيحة من الاستدلالات المباشرة من وجهة النظر هذه إلى المحصورات الأربع ، توصلنا إلى النتائج التالية :

الاستدلالات بواسطة التقابل بالتناقض صحيحة ، لأنه إذا كانت  $ا =$  صفر صادقة ، فإن  $ا \neq$  صفر يجب أن تكون كاذبة ، والعكس بالعكس ؛ وإذا كانت  $ا =$  صفر صادقة ، فإن  $ا \neq$  صفر يجب أن تكون كاذبة ، والعكس بالعكس .

وهذا ينتج من القانون الجبرى القائل بأن :  $ا \neq$  ب يعادل  $ا =$  ب كاذبة ؛ ومن القانون :

$$ا \neq ١ \text{ يعادل } ا = \text{ صفر} \text{ و } ا \neq \text{ صفر} \text{ يعادل } ا = ١$$

والاستدلالات بواسطة التقابل بالتضاد غير صحيحة ، لأنه إذا كان  $ا =$  صفر ، فإنه يكون لدينا معاً  $ا \neq$  صفر و  $ا =$  صفر ؛ ولكن فقط .

$$= (\text{ح}) \text{ حاصل ضرب } ا = ١ \text{ و } ا = \text{ صفر} \text{ يعادل صفر}$$

$$\text{البرهان : } ا = ١ \text{ يعادل } ا$$

$$ا = \text{ صفر} \text{ يعادل } ا$$

$$\therefore \text{ حاصل ضرب } ا = \text{ صفر} \text{ و } ا = ١ \text{ يعادل } ا \text{ وهذا } = \text{ صفر}$$

تبعاً للقاعدة رقم ب

$$(د) \text{ حاصل جمع } ا = ١ \text{ و } ا = \text{ صفر} \text{ يعادل } ا$$

البرهان : بطريقة كالسافة يمكن أن نبين أن حاصل جمع  $ا = ١$

$$\text{ و } ا = \text{ صفر} \text{ يعادل } ا + ا \text{ وهذا } = ١$$

في الحالة التي يكون معلوماً لدينا فيها أن  $1 \neq \text{صفر}$  يكون  $1 = \text{صفر}$  تتضمن  
 $1 \neq \text{صفر} \Rightarrow 1 = \text{صفر}$  تتضمن  $1 \neq \text{صفر}$  .

وهذا يستنتج من أنه إذا كانت  $1 = \text{صفر}$  وكانت  $1 \neq \text{صفر}$  فإن  
 $1 \neq \text{صفر}$  . وذلك لأنه إذا كانت  $1 = \text{صفر}$  وكانت  $1 \neq \text{صفر}$  فإن  
 $1 = \text{صفر}$  .

$1 \neq \text{صفر} \Rightarrow 1 \times 1 \neq \text{صفر} \times \text{صفر}$  .  $1 \neq \text{صفر} \Rightarrow 1 \neq \text{صفر}$  .  
 أما إذا كانت  $1 = \text{صفر}$  فإن  $1 \neq \text{صفر} \Rightarrow 1 = \text{صفر}$  .  $1 \neq \text{صفر} \Rightarrow 1 = \text{صفر}$  .

وهذا يمينه ينطبق على الاستدلالات بالتقابل بالدخول تحت التضاد وبالتداخل.

أما العكس البسيط فهو على العكس من ذلك صحيح تبعاً للمصادرة  
 القائلة بأنه :

إذا كانت  $1$ ،  $1 \neq 1 \times 1$  ،  $1 \neq 1 \times 1$  عناصر ، فإن :  $1 \times 1 = 1$  أي مبدأ التعويض .

وأخيراً نجد أن الاستدلال بواسطة نقض المحمول صحيح ، لأنه ليس شيئاً آخر  
 غير ترجمة مختلفة « لمعادلة منطقية » واحدة ؛ فإن :  $1 = \text{صفر}$  يمكن أن تقرأ  
 « كل  $1$  هي  $1$  » أو « لا  $1$  هي لا  $1$  » كما نشاء .

## حساب القضايا

١٧٣ — نأخذ حساب القضايا في البدء وكأنه تابع لحساب الأصناف ، فإنا  
 انطبق على حساب الأصناف طُبِّق على حساب القضايا . ويتضح هذا بطريقة  
 تشبه ما تفعله في المنطق القديم حينما نريد الانتقال من القياس الافتراضي إلى الشرطي

فترجم قياساً شرطياً مثل : « إذا كانت  $a$  هي  $b$  ، كانت  $c$  هي  $d$  ؛ ولكن  $a$  هي  $b$  ، إذن  $c$  هي  $d$  » كما يلي :

كل الأحوال التي فيها تكون  $a$  هي  $b$  هي أحوال فيها  $c$  هي  $d$  .

وهذه الحالة حالة فيها  $a$  هي  $b$  .

إذن هذه الحالة حالة فيها  $c$  هي  $d$  .

أعني أن حساب الأصناف يمكن أن يمتد إلى اتقضايا بتطبيقه على أصناف الأحوال التي تكون فيها هذه اتقضايا صادقة . ومثل هذا الصنف من الأحوال هو ماصدق القضية . وهكذا ينطبق حساب الأصناف بالطريقة عينها على حساب اتقضايا منظوراً إليها من ناحية الماصدق . ولكي تقوم بهذا لا بد من التفسيرات التالية :

(١)  $a$  ،  $b$  ،  $c$  ، إلخ تمثل قضايا بالماصدق ، أي أصناف الأحوال التي فيها القضايا صادقة .

(٢)  $a \times b$  تمثل القول معاً بالقضية  $a$  والقضية  $b$  ؛ أعني صنف الأحوال التي فيها  $a$  و  $b$  صادقتان معاً .

(٣)  $\bar{a}$  تمثل منقوضة  $a$  أو « اكاذبة » ، أعني صنف الأحوال التي تكون فيها  $a$  كاذبة .

(٤)  $a + b$  تمثل «  $a$  صادقة أو  $b$  صادقة » ، أعني صنف الأحوال التي فيها إحداها على الأقل صادقة .

(٥) صفر تمثل صنف الصفر للأحوال ، حتى إن  $a =$  صفر رمز للأحوال . «  $a$  صادقة لا في حالة » أو «  $a$  كاذبة دائماً » .

(٦)  $1 = 1$  رمز إلى أن « صادقة في كل حالة » أو « صادقة دائماً »

(٧)  $1 > 1$  معناها أن « كل الأحوال التي فيها 1 صادقة هي أحوال

فيها 1 صادقة » أو « إذا كانت 1 صادقة ، فإن 1 صادقة » .

(٨)  $1 = 1$  معناها أن « الأحوال التي فيها 1 صادقة هي عين الأحوال

التي فيها 1 صادقة » أو « 1 صادقة إذا كانت 1 صادقة ، وكاذبة إذا كانت 1 كاذبة » .

ولكن يلاحظ أن القضايا على نوعين : (١) فهناك قضايا تشمل أو تقول

بطريقة غير محددة بواحدة من مجموعة أحوال . وهذا النوع من القضايا يحتوي على حد (أو حدود) متغير ، بصريحاً أو تضميناً ، في مدلوله المصدق . فمثلاً :

« كل 1 هي 1 » تشمل على الحدين المتغيرين 1 ، 1 . والقضية التي من هذا

النوع تكون صادقة في بعض الأحوال — إذا أعطينا لكل من 1 و 1 معنى

معينة — وتكون كاذبة في أحوال أخرى : فالقضية في ذاتها لا يمكن أن يقال

عنها بالمعنى الصحيح إنها صادقة أو كاذبة . (٢) كما أن هناك قضايا لا تشمل على

مثل هذا الحد المتغير ، ولكنها محددة ، وتكون تبعاً لهذا إما صادقة دائماً

أو كاذبة دائماً وفي كل الأحوال .

والقضايا التي من النوع الأول تسمى « دوال »\* قضائية ؛ والكلمة

« قضية » خصصت للنوع الثاني . وهكذا نرى أن « القضية » ، في مقابل

(\*) مأخوذة بالمشابهة بالدالة الرياضية ؛ والدالة الرياضية تعرف كما يلي : إذا توقفت كمية ما من

على كمية أخرى من بحيث تعيين من كلا تعينتين ، فإنه يقال إن من دالة للكمية س ؛ كما تسمى

من المتغير المستقل أو المتبوع ، وتسمى من بالمتغير أو التابع .

ويرمز للدالة عادة بالحرف د فيقال إذا كانت د (مساحة الدائرة) = د(نق) فإن د =

د(نق) أي د دالة للمتغير د .

« الدالة القضائية » لا تشمل على أى حد متغير أو غير محدد ، ولا يمكن أن تكون صادقة بالنسبة إلى بعض الأحوال كاذبة بالنسبة إلى البعض الآخر ؛ فهي إذا كانت صادقة مرة كانت صادقة دائماً ؛ وإذا كذبت مرة كانت كاذبة إلى الأبد .

ولهذا انقسم البحث فى حساب القضايا إلى قسمين : حساب القضايا بالمصدق ويسمى : الجبر ذا القيمتين two-valued algebra ؛ وحساب الدوال القضائية . فلنبدأ بالبحث فى الجبر ذى القيمتين .

١٧٤ — لما كان هذا الجبر ذو القيمتين يقوم على القضايا بالمعنى الضيق أعنى أن القضية لا يفرق فيها بين أن تكون أحياناً صادقة وبين أن تكون دائماً صادقة ، بين أن تكون أحياناً كاذبة وبين أن تكون دائماً كاذبة ، فإن هناك مبدأ جديداً لا يوجد فى حساب الأصناف ولا فى حساب الدوال القضائية نحتاج إليه هو : « بالنسبة إلى أى ١ ، إما  $1 = 1$  صفر أو  $1 = 0$  » .

وهذا الجبر هو بعينه الجبر المنطقى عند بول ومريدور وكما عرفناه فى حساب الأصناف ، اللهم إلا فيما عدا بعض القوانين الإضافية الناشئة عن هذا المبدأ ، ولهذا لداعى لتكرار ما قلناه فى حساب الأصناف . لذا سنكتفى بذكر بعض القوانين كاملة :

لكن يلاحظ هنا أن من الواجب أن نستخدم نظاماً للرموز مختلفاً عن ذلك الذى استخدمناه فى حالة الأصناف . وهذا الاختلاف ينحصر فيما يلى :

(١) بدلاً من ١ ، ب ، ح . . . سنستخدم ه ، ت ، ص ، الخ للقضايا .

٤

(٢) بدلاً من  $\bar{A}$  سندستخدم  $\bar{B}$  لمنقوضة  $B$  أو «  $B$  كاذبة » .

(٣) بدلاً من  $A > B$  سنكتب  $B < C$  ت للدلالة على أنه « إذا كانت  $B$  صادقة ، فإن  $A$  صادقة » أو «  $B$  تستلزم  $A$  » ..

(٤) بدلاً من  $A + B$  سنكتب  $B \vee \bar{A}$  ت للدلالة على أنه « على الأقل إحدى الالئتين ،  $B$  و  $\bar{A}$  ، صادقة » أو « إما  $B$  أو  $\bar{A}$  » .

(٥) بدلاً من  $A \wedge B$  سنكتب  $B$  . ت للدلالة على القول معاً بالقضيتين  $B$  و  $A$  أو «  $B$  و  $A$  صادقتان معاً » .

(٦) وبدلاً من العلامة  $\equiv$  سنكتب  $\equiv$  ت للدلالة على : «  $B$  و  $A$  صادقتان معاً أو كاذبتان معاً » أو «  $B$  تكافئ  $A$  » .

فثلاً مبدأ القياس يصاغ في حساب القضايا كما يلي :

إذا كانت  $B$  و  $A$  و  $C$  ص فاذن  $B \wedge C$  ص .

ويقراً هكذا : « إذا كانت  $B$  تستلزم  $A$  و  $A$  تستلزم  $C$  ، فاذن  $B$  تستلزم  $C$  » .

ومثلاً أيضاً القانون القائل في حساب الأصناف :  $A = B$  يعادل  $\bar{A} = \bar{B}$  يصاغ هكذا في حساب القضايا (\*)

$B \equiv \bar{A} \equiv \bar{B}$  يعادل  $B \equiv \bar{A}$  .

---

(\*) يبرهن على هذا بأن يقال إن الصنف الواحد لا يمكن أن يكون له غير مساوٍ واحد أو منقوس واحد --- أو منقوضات المتساويات متساوية .





« سقراط » الذى تصبح الدالة القضائية بالنسبة إليه صادقة ، وإلحد « الله » الذى بالنسبة إليه تكون الدالة كاذبة ؛ ولكن العدد « ٧ » الذى يحمل الدالة لا معنى لها يخرج عن هذا النطاق . والحدود الخاصة الداخلة فى نطاق المعنى لأى متغير فى دالة تسمى « قيم » هذا المتغير . وما هو داخل ضمن قيم المتغير تعينه بقية القول — أى الجزء الثابت من الدالة : فنطاق المعنى أو نطاق القيم الذى يكون القول معه ذا معنى إذا استبدلت هذه القيم بالحد فى القول : « فان » هو ثابت لا بواسطة ١ ولكن بواسطة « فان » .

وحيثما تستبدل بكل متغير فى الدالة القضائية قيمة لهذا المتغير يصبح القول قضية إما صادقة دائماً أو كاذبة دائماً . والتعريفات الرئيسية هى :

١ — القضية هى تعبير يصدق أو يكذب .

٢ — الدالة القضائية تعبير يشتمل على متغير واحد أو أكثر بحيث إذا استبدل بكل متغير قيمة له يصبح قضية .

وبلاحظ أن قيم المتغير تتضمن حدوداً تحمل الدالة كاذبة ، أو حدوداً تجعلها صادقة . وقد اعتاد المناطق أن يرمزوا إلى الجزء الثابت من الدالة القضائية بالرموز  $\Phi$  و  $\Psi$  و  $\chi$  ؛ ولكن يستحسن استخدام الحروف اليونانية ؛ وأن يرمزوا إلى المتغير فى الدالة القضائية بالرموز  $x, y, z$  . وسنرمز نحن فى العربية إلى الجزء الثابت بالرمز  $\Phi$  ،  $\chi$  وإلى الجزء المتغير بالرمز  $s, v, c, x$  . وهكذا يرمز إلى الدالة القضائية كلها هكذا :  $\Phi(s), \Phi(v), \Phi(c), \Phi(x)$  . الخ .  $\Phi(x, y), \Psi(x, y)$  , etc وحيثما لا يكون ثمة نصير متغير واحد يمكن حذف الأقواس فتصير  $\Phi s, \Phi v, \Phi c, \Phi x$  .

١٧٥ — وهنا يلاحظ أن القضية يقال عنها إنها صادقة أو كاذبة بحسب .

أما الدالة القضائية فيقال عنها إنها صادقة دائماً أو صادقة أحياناً . وهذه تفرقة

مهمة : فهناك فارق كبير بين قولنا « صادقة دائماً » وبين قولنا « صادقة » ، لأن الأولى تدل على أنها « صادقة في كل الأحوال » . ولكن بالنسبة إلى القضية لا يمكن التحدث عن أحوال الصدق . ونستعمل الرمز التالي : دس دائماً « للقول بأن الدالة س صادقة دائماً ؛ وكما أن القول « ق » يدل على أن القضية ق كاذبة ، فإن « دس دائماً » - يدل على أن « دس كاذبة دائماً » . وكذلك إذا قلنا « دس أحياناً » ندل على أن « دس كاذبة أحياناً » .

وماصل الضرب المنطقي لمجموعة قضاياها هو دالة قضائية صادقة أحياناً ، أى صادقة بالنسبة إلى قيمة أو أكثر من قيم المتغير .

وماصل الجمع المنطقي لمجموعة قضاياها هو دالة قضائية صادقة أحياناً ، أى صادقة بالنسبة إلى قيمة أو أكثر من قيم المتغير .

ورسل Russell يرمز إلى حاصل الضرب المنطقي بالرمز التالي :  $\Phi x$  . (x) و يترجم هكذا . « (س) . دس » أى « بالنسبة إلى كل قيم س ، دس » . وحاصل الجمع المنطقي هكذا :  $\Phi x \cdot (qx)$  و يترجم (م س) . دس « ( يلاحظ أن م من الكلمة « إما » Either ) . أى « دس صادقة بالنسبة إلى قيمة واحدة أو بعض القيم الخاصة بالحدس » .

فمثلاً إذا كانت د تدل على « هوفان » فإن « (س) . دس » تعنى أن « كل شيء هو فان » ؛ بينما « (م س) . دس » تعنى أن « هناك أشياء هي فانية » وكذلك « دسقراط » معناها أن « سقراط فان » .

وبالمثل « (س) . دس » نقول بأن « دس كاذبة دائماً » أعنى أنه لا توجد مجموعة من القيم تدل على الدالة « دس » . وهكذا نجد أن الدالة القضائية الكاذبة دائماً تدل على صنف الصفر .

١٧٦ - وهنا يلاحظ أيضاً أننا حتى الآن نظرنا إلى الرموز على أساس أن يستبدل بها أسماء ، أى إن الرموز خاصة بالأفراد . ولكن هناك رموزاً لا تدل على أسماء ، بل تدل على أوصاف مثل : « أقدم ساكن » ، « مؤلف رسالة الغفران » . ورسـل Russell يسمى هذه الرموز فى هذه الحالة باسم « الأوصاف المحددة » فى مقابل « الأوصاف غير المحددة » مثل : « رجل » ، « مؤلف » « ساكن » إلخ .

وهذه التفرقة بين الاسم والوصف المحدد مهمة . ذلك لأن الاسم يجب أن يكون اسماً لشيء ، أى يجب أن يكون له مقابل فى الخارج ينطبق عليه . أما الوصف المحدد فليس من الضروري أن يكون له مقابل ينطبق عليه ، وفى هذه الحالة تكون الدالة التى يذكر فيها كاذبة . فمثلاً قضايا مثل « أكمل كائن يمكن تصويره » ، أو « الرجل الذى فى القمر » لا تتحدث عن « أسماء » أشخاص أو أفراد ، بل هى أوصاف محددة قد توجد موضوعاتها وقد لا توجد . وهذا التحليل لطبيعة القضايا ذات الأوصاف المحددة له أهمية خاصة بالنسبة إلى البرهان الوجودى لإثبات وجود الله .

٢٥ - وأخيراً نجد أن كل القوانين الخاصة بحساب الأصناف تنطبق هنا كما انطبقت على الجبر ذى القيمتين إذا ما نظرنا إلى س باعتبارها هى ١ ، ب ، ح فى الأصناف .





توزيع  
دارالقلم  
بيروت - لبنان